

المقدسية

مجلة فصلية تصدر عن مركز دراسات القدس في جامعة القدس



السنة الثانية - العدد السابع - صيف 2020

كلمة العدد

مقاربات القدس الشرقية
بشأن الضم في الضفة الغربية
أ.د. سعيد أبو علي

المقدسيون والمثلث الاحتلالي:

احتلال الارض، وطرد السكان وتمكين المستوطنين

د. عماد أبو كشك

تسوية وتسجيل الاراضي في القدس الشرقية:

الإشكاليات، التحديات والإسقاطات

بروفيسور راسم محيي الدين خميسي

تحديات التخطيط الفلسطيني للقدس الشرقية

د. فارسين أغابكيان

خطة التنمية الاقتصادية العنقودية

في محافظة القدس

أحمد صفدي

القدس الموسيقية في المذكرات الجوهريّة

"فسيقاً لتلك الأيام ما كان أطيبها!!؟"

جهاد أحمد صالح

فيصل الحسيني:

أمير القدس وحادي عربتها

عزيز العصا

ملحق العدد

وقائع مؤتمر الاستراتيجية القومية

لمواجهة "صفقة القرن"

بتنظيم من جامعة القدس والتجمع الوطني للمستقلين

كُتّاب الملحق الخاص: نايف جراد - د. منير زكي نسيبة

د. وليد سالم - أسعد يونس - وليد صائب نصار

كتاب العدد: د. محمود الجعفري - المحامي أحمد الرويضي - د. عز الدين أبو ميزر



(من إعداد فريق تنفيذ مبادرة كتاب حوار القدس)

كلمة العدد

3

أ.د. سعيد أبو علي

مقاربات القدس الشرقية
بشأن الضم في الضفة الغربية

أبحاث ودراسات

143

القدس الموسيقية في المذكرات الجوهرية
«فسقياً لتلك الأيام ما كان أطيها!!»
جهاد أحمد صالح

171

تقرير فصيلي
بشأن التطورات والانتهاكات الإسرائيلية
في مدينة القدس
يناير/ كانون الثاني - يوليو/ تموز/ 2020
تقرير من إعداد قطاع فلسطين والأراضي
العربية المحتلة - جامعة الدول العربية

أعلام ومعالم

179

فيصل الحسيني:
أمير القدس وحادي عربيتها
عزيز العصا

مراجعات

191

مطران القدس
أ.د. سعيد أبو علي

شعر

197

القُدس
د.عز الدين أبو ميزر

وثائق

199

جولة إخبارية في رحاب جامعة القدس
حزيران 2020

ملحق خاص

205

وقائع مؤتمر الاستراتيجية القومية لمواجهة «صفقة القرن»
تنظيم من جامعة القدس والتجمع الوطني للمستقلين

مقالات

9

المقدسيون والمثلث الاحتلالي:
احتلال الأرض، وطرد السكان وتمكين المستوطنين
أ.د. عماد أبو كشك

15

ملف العدد «تحديات التخطيط والتنمية في القدس»
تسوية وتسجيل الأراضي في القدس الشرقية:
الإشكاليات، التحديات والإسقاطات
بروفيسور راسم محيي الدين خماسي

51

العنقود الاقتصادي المقدسي:
المحددات والآفاق
د. محمود الجعفري

59

تحديات التخطيط الفلسطيني للقدس الشرقية
د. فارسين أغابكيان

71

التخطيط الهيكلي وسياسة هدم منازل المقدسيين
قضية حي البستان في سلوان مثلاً
المحامي أحمد الرويضي

89

التخطيط المبني على المجتمع المحلي المقدسي
المفاهيم والأدوات
د. وليد سالم

119

خطة التنمية الاقتصادية العنقودية
في محافظة القدس
الباحث أحمد صفدي

131

الخطة الإستراتيجية للتنمية القطاعية في القدس
(2018 - 2022)
وحدة القدس - مكتب الرئيس

المقدسية

مجلة فصلية تصدر عن مركز دراسات القدس في جامعة القدس

المشرف العام ورئيس التحرير

أ. د. سعيد أبو علي

أستاذ القانون العام والعلوم السياسية بجامعة القدس

أعضاء هيئة التحرير

أ. د. حسن دويك

نائب رئيس جامعة القدس

د. صفاء ناصر الدين

نائب رئيس الجامعة لشؤون القدس

أ. د. وديع ادريس سلطان

عميد الدراسات العليا بجامعة القدس

د. إلهام الخطيب

عميد البحث العلمي

أ. د. صلاح هودنية

أستاذ الآثار والتراث الثقافي بجامعة القدس

د. يوسف النتشة

أستاذ التاريخ والعمارة الإسلامية بجامعة القدس

أ. سركيس أبوزيد

صحافي وكاتب وناشر - بيروت

إدارة وسكرتارية التحرير

د. وليد سالم

د. دعاء السيد

أ. عزيز العصا

الهيئة الاستشارية (أجدياً)

أ. د. إبراهيم براش

أستاذ العلوم السياسية - جامعة الأزهر بغزة

أحمد قريع

الرئيس الأسبق لمجلس الوزراء الفلسطيني

ورئيس مجلس أمناء جامعة القدس

د. رمزي خوري

مدير الصندوق القومي الفلسطيني لمنظمة التحرير الفلسطينية

ورئيس اللجنة الرئاسية العليا لشؤون الكنائس

الشيخ عبد العظيم سلهب

رئيس مجلس الأوقاف والقدسات الإسلامية في القدس

أ. د. عماد أبو كشك

رئيس جامعة القدس

فاروق الشامي

رجل أعمال فلسطيني

الشيخ محمد حسين

مفتي القدس والديار الفلسطينية ورئيس مجلس الإفتاء الأعلى

منيب المصري

رجل أعمال والرئيس السابق لمجلس أمناء جامعة القدس

مولاي الطيب الشرقاوي

رئيس المجلس الأعلى للقضاء ووزير الداخلية المغربي الأسبق

البطريرك ميشيل صباح

بطريرك اللاتين السابق في القدس

د. نبيل العربي

الأمين العام السابق لجامعة الدول العربية

د. وصفي الكيلاني

المدير التنفيذي للصندوق الهاشمي لإعمار المسجد الأقصى

وقبة الصخرة المشرفة

مركز دراسات القدس - جامعة القدس

العنوان: مدينة القدس - سوق القطانين - خان تكتز

الموقع الإلكتروني: www.jerusalem-studies.alquds.edu

هاتف رقم: 00972-02-6287517

فاكس رقم: 00972-02-6284920

جامعة القدس أبو ديس

صندوق البريد: جامعة القدس، الحرم الرئيس - أبو ديس، صندوق بريد 89

الموقع الإلكتروني: www.alquds.edu

للاتصال بالحرم الرئيس - أبو ديس

هاتف رقم: 00972 - 02 - 2756200

فاكس رقم: 00972 - 02 - 2793817

مجلة المقدسية

تنفيذ دار أبعاد

لبنان - بيروت - شارع الحمرا الرئيسي - بناية رسامتي ط7

هاتف: 00961 - 1 - 751541

صندوق بريد: 113 - 7179 - بيروت - لبنان

بريد إلكتروني: abaaddar@gmail.com

الاشتراك السنوي في المجلة

داخل لبنان: خارج لبنان:

للأفراد: \$50 للأفراد: \$100

للمؤسسات: \$200 للمؤسسات: \$200

يضاف إليها أجور البريد

الرقم الدولي / ردمك /

Issn:27079767

المواد المنشورة تعبر آراء كاتبها

مقاربات القدس الشرقية بشأن الضم في الضفة الغربية

أ.د. سعيد أبو علي

المشرف العام ورئيس تحرير مجلة المقدسية

من المعلوم أن القدس الشرقية قد تم ضمها فعلياً، وإعلان ضمها رسمياً، في أكثر من تاريخ وقرار وقانون احتلالي وصولاً إلى صفقة نتنياهو - ترامب وإعلانها عاصمة للاحتلال ونقل السفارة الأمريكية إليها، محاطة بجدار الفصل العنصري الذي يعزلها بمقدساتها الإسلامية والمسيحية عن الضفة الغربية وعديد ضواحيها وبلداتها.

فيما وقف العرب والأغلبية الساحقة من دول العالم ومنظماته ضد هذا الضم القسري الأحادي المناقض للقانون الدولي والمنتك لقرارات الشرعية الدولية، والذي يشكل اعتداءً سافراً على الحق الفلسطيني والإرادة الدولية. بالمعنى الذي عبر عن عدم الاعتراف الدولي بهذا الضم وتباعاته، باعتبار أنه لن يرتب حقاً أو ينشأ التزاماً.. الأمر الذي مازال سارياً فيما لا زال الضم الإسرائيلي قائماً..

واليوم الثلاثين من تموز يوليو 2020 ينقضي أجل إعلان نتياهو المدوي في

انتخابات الكنيست الثالثة على التوالي في غضون عام واحد، لمحاولة تشكيل حكومة إسرائيلية برئاسة، وهو الإعلان الذي عبر عن ما تم الاتفاق عليه، بخصوص تشكيل الحكومة المنتظرة، بين رئيسي الحزبين الكبارين الفائزين نتنياهو وغانتس بخصوص ضم أجزاء واسعة من الضفة الغربية بما يشمل المستوطنات وغور الأردن كالتزام رسمي للحكومة يبدأ مطلع ذات الشهر تموز/يوليو.

وذلك الإعلان بالضم الجديد، الذي رفضته أيضاً أغلبية ساحقة من دول العالم ومنظماتها، وحسبت أنفاسها ترقباً لإعلان رسمي معززاً بالدعم الأمريكي المعهود، والذي تضمنته "صفقة القرن" وتصريحات المسؤولين الأمريكيين. وانقضى الشهر لكنه لم يحدث، فيما استمر الموقف الدولي الراض لهذا الضم فما الأمر؟ هل تراجع نتنياهو وأخفق في الوفاء بإعلانه والتزامه، رغم ما نعرفه عنه ولا يتردد هو في تكرار الإعلان عنه في قناعاته الأيديولوجية الراسخة، في التعامل مع مسألة الضم كحق لدولة الاحتلال في بسط سيادتها وقوانينها، على أرضها، أرض إسرائيل المسماة في التوراة "يهودا والسامرة". هل تراجع حلفاؤه (غانتس وترامب) عن دعمه؟ وعن مواقفهم لتبني مشروع الضم؟ أو كان للموقف الدولي العربي الفلسطيني الراض أثره في ذلك؟

مصادر معلومات العديد من وسائل الإعلام تناولت ذلك بتأويل وتحليل يستخلص منه أن كل ما تقدم شكل جزءاً من عناصر المشهد السياسي الراهن بخصوص الضم وخاصة لجهة طرح المقاربات والتساؤلات من قبيل مساحة الضم وهل تكون كامل المناطق المصنفة C أوج ام أرض المستوطنات الاستعمارية تجمعات وكتل استيطانية؟ وماذا عن البؤر المنتشرة وهل معها الأغوار وهل تكون 30 % كما ورد بصفقة نتنياهو - ترامب أكثر أو أقل وهل تكون تدريجية؟ أو مرة واحدة؟ وهل تكون إن كانت تدريجية زاحفة من الغرب إلى الشرق؟ بما يسهل من تمريرها؟ على أي أرض من المستعمرات القريبة

من حدود 67 نحو الأغوار الشرقية أو تبدأ من الأغوار لتزحف ثانية بالاتجاه المعاكس نحو حدود 67. وكيف ستكون آلية الفصل بين إسرائيل والمتبقي من أرض فلسطين - الضفة الغربية -؟ ومسار الحدود الجديد الذي سيزيد عن ألفي كم عند ضم البؤر الاستيطانية في قلب الضفة الغربية؟ وأي شبكة طرق ومنافذ مرور؟ وماذا عن الفلسطينيين المقيمين في المناطق المشمولة بالضم والسيطرة الأمنية؟ وغير ذلك من تلك التفاصيل التي تدخل في نطاق الترتيبات اللازمة لتنفيذ عملية الضم شكلاً ومضموناً وليس في مبدأ عملية الضم ذاتها.

وهنا فإن التفاعل والحراك كما التساؤلات والمقاربات لا تتصل بالقدس ولا تعنيها فهي أي القدس الشرقية في هذا الإطار خارج الموضوع وكأن القدس الشرقية المعروفة ليست جزءاً من الأرض الفلسطينية المحتلة أو من الضفة الغربية، وأن هناك قدساً جديدة خارج جدار الفصل العنصري أو المتبقي من قرى وبلدات، أحياء ومخيمات معروفة باكتظاظها السكاني وأكبرها "أبو ديس" هي القدس الجديدة، وفيها قد تكون عاصمة فلسطين، أو كما تسميها صفقة نتنياهو - ترامب فلسطين الجديدة، وهي في الأرض الفلسطينية المتبقية ما بعد الضم والمحاطة من الجهات الست وليس الأربع من دولة الاحتلال مفككة في معازل وعلى الأصح غيتوهات تقارب المائتي غيتو بعد ضم أرض المستعمرات والأغوار متقطعة التواصل والأوصال بمسمى دولة ..

وكما تم تخليق القدس الجديدة تم تخليق فلسطين الجديدة وبالتأكيد الفلسطيني بل العربي الجديد.. من بقايا الأرض خارج نطاق الضم وبقايا الإنسان في معازل الفصل العنصري النموذجية وهي الإشكالية الحقيقية في تنفيذ خطة الضم الإسرائيلية - الأمريكية. كما تكشف ذلك في معرض تناول ذات مصادر الإعلام العالمية.

وتلخيص هذه الإشكالية بعنوانين: الأول مصير الأرض المتبقية بعد تنفيذ الضم وهل تكون دولة فلسطين الجديدة كما تضمنته الصفقة، الأمر الذي

يرفضه المستوطنون وبعض قوى اليمين الإسرائيلي الذي يتصدر السلطة الإسرائيلية. والعنوان الثاني هل يكون الضم عملية أحادية بمعنى إسرائيلية ومن جانب واحد هو الإسرائيلي؟ أو تكون نتاج عملية تفاوضية توافقية بحسم وضع الأرض المشمولة بالضم مع تلك المتبقية في آن واحد معاً.. بكلمات أخرى هل يكون تنفيذ عملية الضم باتفاق الطرفين وفي سياق عملية سياسية تعالج مستقبل الأرض المتبقية بعد الضم بمسمى دولة فلسطين الجديدة رغم المستوطنين وبموافقة الفلسطينيين لتحقيق ما يسمى بالسلام المين؟

لعل الكثير من المناورات السياسية ومحاولات إعادة إحياء عملية السلام بما في ذلك عبر إحياء دور الرباعية الدولية تتعرض لضغوط الموقفين الأمريكي والإسرائيلي ومن يدعمها، باشتراط هذا الأحياء، واستئناف عملية السلام على أسس ومرجعيات جديدة، هي إطار صفقة نتيا هو - ترامب صفقة القرن، بديلاً يطيح بكل ميراث المرجعيات الدولية، وكأنها تقول بامتداد هذا الجديد الى النظام الدولي نفسه ليكون نظاماً جديداً بثنائية الهيمنة الإسرائيلية - الأمريكية وبتصفيق من يدور بفلكهما من حيث توجيه الضغط على الجانب الفلسطيني لاستجلاب موافقته على إلغاء حقوقه وهويته ووجوده.

فكان مع نهاية اليوم الثلاثين من تموز/يوليو موقف الرئيس أبو مازن يتجدد بحسم ووضوح، موقف فلسطين الحقيقة التاريخية الراسخة من إحياء عملية السلام وإعلان الضم، وإن لم يعلن الضم رسمياً فإنه يتعمق واقعياً، وبات أكثر اقتراباً بصيغته الرسمية أحادياً، وبغض النظر عن مصير الأرض المتبقية، لأن جميعها الضفة الغربية بأكملها مستهدفة بالضم مع اقتراب توجه نتيا هو الى انتخابات جديدة رابعة قبل نهاية العام بذريعة الموازنة لسنة أو سنتين إخلالاً بما اتفق عليه مع شريكه في الحكم غانتس.. نتيا هو لن يخوض الانتخابات القادمة دون ضم رسمي، سبق له التعهد بتنفيذه في انتخابات سابقة.

وخلاصة هذا الموقف الوطني الفلسطيني أنه لا حل للآزمة الراهنة إلا بإلغاء

الإدارة الأمريكية والحكومة الإسرائيلية لمخطط الضم مشدداً على أن إحياء عملية السلام يتم بعد ذلك وليس قبله تحت مظلة الأمم المتحدة وليس الرباعية بعقد مؤتمر دولي وعلى أساس مرجعية قرارات الشرعية الدولية وتنفيذها بإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على الأراضي المحتلة منذ الرابع من حزيران 1967 والقدس الشرقية عاصمتها مع حل قضية اللاجئين على أساس قرار 194 ومبادرة السلام العربية.

وبذلك فليست المسألة هي شكل وتوقيت مساحة مضمون بداية الضم وما يتبقى بعده إنما في أصل ومبدأ الضم المقترن بإنهاء الاحتلال وتمكين الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية من ممارسة السيادة والاستقلال ودون ذلك استمرار الصراع واجتراح أشكال الصمود والنضال..

سَمَاد ظَاهِر - نَاشِفْ

الطَّبُّ الرَّعِيُّ فِي فِلَسْطِين

دراسة أنثروبولوجية



مؤسسة الدراسات الفلسطينية
Institute for Palestine Studies

مؤسسة الدراسات الفلسطينية

شارع أنيس النصولي - فردان

ص.ب.: 7164 - 11

الرمز البريدي: 2230 - 1107

بيروت - لبنان

هاتف: 804959 - 814175 - 1 868387 (+961)

فاكس: 1 814193 (+961)

ipsbeirut@palestine-studies.org



المقدسيون والمثلث الاحتلالي: احتلال الأرض، وطرد السّكان وتمكين المستوطنين

أ. د. عهاد أبو كشك

رئيس جامعة القدس

مقدمة

تتعرض مدينة القدس، منذ احتلالها في حزيران عام 1967، لمخطط شامل لضمها لإسرائيل وتهويدها بطمس الوجود العربي الفلسطيني المسيحي والإسلامي فيها، حيث تعاقبت الحكومات الإسرائيلية على تهيئة الظروف لتنفيذ هذا التوجه التوراتي، والذي تم تنويجه بِسَنِّ «الكنيست الإسرائيلي» في 31/7/1980 لقانون «القدس عاصمة إسرائيل»، والذي جعل إعلان القدس بالحدود التي رسمتها الحكومة الإسرائيلية عام 1967، مبدأً دستوريًا في القانون الإسرائيلي، والذي رد عليه مجلس الأمن الدولي عام 1980 بالقرارين: 476 و478؛ معتبرًا الضم الإسرائيلي غير قانوني ويرقى إلى مستوى جرائم حرب، مؤكدًا استمرار سريان اتفاقية جنيف الرابعة للعام 1949م على الجزء الشرقي للمدينة المقدسة.

سنتناول في هذا المقال، الظروف التي يحياها المقدسيون، منذ حزيران 1967م حتى تاريخه، جرّاء الإجراءات التعسّفية والقرارات الاحتلالية، التي تتعارض مع القوانين واللوائح الدوليّة ذات الصّلة بالعلاقة بين القوّة المحتلّة والشعب الواقع تحت الاحتلال، والتي تكفل للشعب الواقع تحت الاحتلال حقوقه في المواطنة والعيش الكريم؛ دون المساس بأمنه في السكن والتعليم والعلاج وغيرها، والسيطرة على ممتلكاته ومنجزاته الحضارية والفكرية.

محاولات التهويد والاسرلة والعبث في الديموغرافيا

رغم الموقف الدولي الحازم المذكور أعلاه، إلا أن حكومات الاحتلال الإسرائيلي استمرت في انتهاكاتها وتعدياتها بشكل يومي ومنهج، لخلق وقائع على الأرض بقوة الاحتلال لإلغاء الوجود الفلسطيني وأسرة المدينة، وصولاً إلى الإعلان عن الخطة المعروفة باسم «القدس 2020» والتي تجسّد جوهر المخطط الإسرائيلي إزاء المدينة المحتلة، والمتمثل بتقسيمها عرقياً، على أساس تحويل الفلسطينيين في مدينتهم إلى أقلية لا تتجاوز نسبتهم 20 بالمئة من المجموع الكلي لسكان المدينة، يقطنون ما لا يتجاوز مجموعه 13 بالمئة من مساحتها، مقابل أغلبية يهودية يتم إحلالها في المدينة ومحيطها، وليأتي الإعلان الأميري عمّا يسمى بـ«صفقة القرن» في 28/1/2020 ليس أكثر من استمرار للمخطط الإسرائيلي المقنون منذ عام 1980م، ولكن بقرار أميركي، سعياً لإجبار أكبر عددٍ من دول العالم على التسليم بالأمر الواقع نتيجة الثقل الأميركي الاقتصادي والعسكري والسياسي عالمياً، والتفرد الإسرائيلي على الأرض لقلب الوضع القائم في القدس ديموغرافياً، وجغرافياً، وثقافياً، واقتصادياً، ودينياً، ليصبح وصف المفكر الفلسطيني إدوارد سعيد لتجارب الفلسطينيين تحت وطأة الصهيونية وتشابهه مع تجارب السود والسممر والصفر مع الإمبريالية الاستعبادية في القرن التاسع عشر، أكثر قرباً من الواقع الذي نعيشه اليوم!

المثلث الاحتلالي

لقد ارتكزت السياسة الإسرائيلية الاستعمارية تجاه القدس الشرقية إلى تنابعية ثلاثية الأضلاع، تقوم على احتلال الأرض، وتهجير السكان منها، وإحلال المستوطنين مكانهم. وسُخر الاحتلال الإسرائيلي لهذه الغاية جميع الإمكانيات الحكومية المتاحة لتسريع هذه العملية؛ سواء من قوانين عنصرية، وسياسات قمعية، وإجراءات على الأرض لتضييق الخناق على المقدسين، لدفعهم إلى مغادرة المدينة، منها:

أولاً: المقدسي غريب على أرضه: قامت إسرائيل بحصر مواطني المدينة بمن كان متواجداً فيها عشية الاحتلال عام 1967، مانحة إياهم ما سمّته بـ«الإقامة المؤقتة»؛ تماماً كتلك التي تمنح للأجانب، لتحرم عشرات الآلاف من السكان الذين تصادف وجودهم خارج مدينتهم ليلة احتلالها من العودة إليها. وأتبعَت هذا الإجراء التعسفي بعشرات القوانين والأوامر التي وضعت شروطاً تعجيزية على المواطن المقدسي للمحافظة على إقامته في مدينته، تحت مسمى إثبات «مركز الحياة» في القدس؛ كاشتراط دفع ضرائب خيالية كضريبة ما يسمى بـ«الأرئونا»، متذرّعة بأن المواطن الإسرائيلي يدفع الضريبة ذاتها، متجاهلة حقيقة أن معدل دخل المواطن المقدسي لا يتجاوز خمس معدل دخل المستوطن الإسرائيلي، وبنسبة بطالة



تجاوزت 35 بالمئة بين الشباب المقدسي، واقتصاد ذاتي شبه معدوم بحكم نظام الإغلاق المفروض على القدس.

أدى ذلك كله إلى وقوع أكثر من 75 بالمئة من سكان القدس الشرقية تحت خط الفقر الوطني، يترافق مع إهمال خدماتي متعمد من قبل سلطات الاحتلال في كل القطاعات، سواء من بنى تحتية أو في قطاعات التعليم أو الصحة أو الشؤون الاجتماعية، التي اشترطت أيضًا على المواطن المقدسي الاعتماد عليها وحدها لتحقيق شرط إثبات «مركز الحياة»، فبات عليه مثالاً لإثبات هذا المركز الدراسة في مدارس القدس التي تعاني من نقص شديد في المدرّسين وفي الغرف الصفية المتاحة بحوالي 2000 صف، الأمر الذي وضع المواطن المقدسي أمام خيارين لا ثالث لهما: إما البحث عن مدارس ملائمة خارج حدود القدس، مخاطراً بذلك بفقد إقامته، أو الاستمرار في الدراسة بمدارس تفتقر إلى الحد الأدنى من الشروط الواجب توافرها، مخاطراً بذلك بمستقبله التعليمي، مما أدى بأكثر من 34 بالمئة من الطلبة إلى التسرب من المدارس.

لا يقتصر هذا التمييز المنهج على قطاع التعليم فحسب، بل ينسحب على الخدمات الأخرى كافة، التي يقع على عاتق قوة الاحتلال توفيرها للسكان المحتلين وفقاً لأحكام القانون الدولي؛ فقد حرمت إسرائيل المقدسيين من الاستفادة من إمكانياتهم الذاتية في توفير جزء من هذه الخدمات، وذلك بقيامها بإغلاق معظم المؤسسات الفلسطينية العاملة في القدس، وفرض القيود الخانقة على ما تبقى منها لدفعها للهجرة خارج المدينة.

ثانياً: حرمان للمقدسيين وتسهيلات للاستيطان: تستمر السياسية الإسرائيلية المنهجية في خنق مقومات الحياة للمواطن المقدسي، من خلال الرفض الإسرائيلي شبه الكامل لمنح السكان الفلسطينيين رخصاً للبناء داخل القدس، ضمن شروط تعجيزية وعملية بيروقراطية تستغرق سنوات، إذ يبلغ مجموع ما تمنحه من رخص أقل من 5, 0 بالمئة من حاجة السكان، بينما يحتاج المواطنون المقدسيون مساكن بواقع 200 ضعف مما هو متاح حالياً لتلبية احتياجات السكن في المدينة. كما تقوم حكومة الاحتلال بهدم ما يقارب 70 منشأة قائمة سنوياً ومصادرة ممتلكات المقدسيين بحجج وذرائع مختلفة. وتخصص بلدية القدس ما لا يزيد على 13 بالمئة من موازنتها للقدس الشرقية، في الوقت الذي يشكل عدد سكانها 37 بالمئة من مجموع السكان داخل حدود المدينة وفقاً لتعريف البلدية، التي أعادت تعريف حدودها عقب احتلال المدينة وتوسيعها من 5, 6 كيلومترات مربعة قبل العام 1967 إلى 70 كيلومتراً مربعاً بعد الاحتلال؛ لتتحول القدس الشرقية إلى مجرد حي معزول ضمن محيط استيطاني كبير يغلفها من كل الجهات، وتحويل السكان الفلسطينيين إلى أقلية

عرقية مقطعة الأوصال بفعل البؤر الاستيطانية التي شرعت ببنائها داخل ومحيط الأحياء السكنية الفلسطينية في المدينة، كالبلدة القديمة و سلوان وجبل الزيتون وجبل المكبر، وسهّلت عملية انتقال المستوطنين إليها، إضافة إلى تطويق المدينة بأحزمة استيطانية داخل حدود البلدية، ومن خلال الكتل الاستيطانية خارج حدودها ككتلة أدوميم وعتصيون وجفعات زئيف، الهدف منها عزل القدس الشرقية بشكل تام عن امتدادها الطبيعي مع باقي فلسطين، ليأتي بعدها جدار الفصل العنصري ليحكم إغلاق المدينة وعزلها.

ثالثاً: المقدّسات في عين العاصفة: تُعدّ المقدّسات الدينية أحد الأساسات الرئيسة في تكوين هوية القدس التاريخية وطابعها العربي - الإسلامي والمسيحي - ، فكان من الطبيعي أن تقع هذه المقدّسات في عمق دائرة الاستهداف الإسرائيلي، وعلى رأسها الحرم القدسي الشريف، والتي لا تتردد تيارات عديدة في حكومة الاحتلال في الإفصاح عن نيتها هدمه وبناء ما يسمّى «الهيكل» مكانه، وفقاً لروايات اليمين الصهيوني المتطرف الذي يترع على سدة الحكم في إسرائيل منذ حوالي 20 عاماً، الأمر الذي ينذر بإشعال فتيل حرب دينية عالمية غير معروفة النهايات.

ولما كان الهدف من استهداف الحرم الشريف قلب الطابع التاريخي للمدينة، تمهيداً لتهويدها تهويداً شاملاً، شرعت إسرائيل فعلاً، ومنذ عدة سنوات، بتنفيذ مخطط التهويد هذا، والذي بدأ بفرض الحصار على المسجد الأقصى من خلال منع مئات الآلاف من المصلين الفلسطينيين من الوصول إلى القدس، وتسهيل استباحته من قبل المتطرفين اليهود تنفيذاً لمخطط التقسيم المكاني والزمني الصامت الأخذ بالتوسع وتغيير الوضع القائم فيها منذ قرون، إضافة إلى تطويقه بالبؤر الاستيطانية من كل صوب، واستمرار الحفريات المستمرة أسفل المسجد التي تنذر بانهيائه، وليس أخيراً المضي في مخطط هدم الحي الجنوبي المحاذي للمسجد الأقصى المعروف بحي البستان في سلوان تمهيداً لبناء ما يسمى بحداثق داود.

رابعاً: المجتمع الدولي.. وصفقة القرن: عدوان غاشم: خلال أكثر من نصف قرن من عمر الاحتلال الإسرائيلي للقدس، صدرت عشرات القرارات الأممية والمواقف الدولية التي تدين تهويد وابتلاع مدينة القدس، إلا أن افتقارها لآليات التنفيذ دفع بإسرائيل للاستخفاف بها وشجعها على التّهادي في انتهاك الحق الفلسطيني والاستهتار بالقوانين والشرائع الدولية، لتتحدى إسرائيل - بدعم أميركيّ مطلق - الإرادة الدولية مجتمعة من خلال أحدث حلقات مشاريع تصفية القضية الفلسطينية، وأخطرها ما أطلق عليه «صفقة القرن»، والتي توازي في تداعياتها وآثارها على حياة ومستقبل الفلسطينيين وعد بلفور عام 1917م؛ الذي كان أساساً استعمارياً لإنشاء دولة الاحتلال الإسرائيلي، لتصبح القدس



من خلال هذه الصفقة الإسرائيلية - الأميركية، وبحكم القوة والأمر الواقع، العاصمة غير المجزأة أو المقسمة لإسرائيل، مع الإشارة إلى السماح للمسلمين والمسيحيين بزيارة مقدساتهم كأي سائح بالعالم، وخضوع المسجد الأقصى والمقدسات المسيحية للسيادة الإسرائيلية، مع اعتبار جدار الفصل العنصري هو الحدود التي تفصل القدس (عاصمة إسرائيل)، عن الأحياء العربية التي تقع خارج الجدار (كفر عقب، الجزء الشرقي من بلدة شعفاط، وأبو ديس) والتي تسميها الصفقة زوراً العاصمة الفلسطينية. كما تخنق الصفقة المحيط الجغرافي لما تبقى من القدس بالمستوطنات الكبيرة والحزام الأمني في الأغوار، ل يتم تطبيق نظام التمييز العنصري والفصل بين السكان الفلسطينيين والإسرائيليين. وكل هذا على حساب الأراضي التي صادرتها وستصادر إسرائيل من ملكية الفلسطينيين في محيط مدينة القدس.

جامعة القدس: تسير قدماً رغم المطرقة الاحتلال

إن التهديد الوجودي للفلسطينيين في القدس، وللواقع التاريخي للمدينة المقدسة، يمر بأخطر مراحل، فالآلة الاستعمارية الإسرائيلية تضيق الخناق على كل المؤسسات والتشكيلات الفلسطينية بالمدينة، والتي لا يستثنى منها التعليم ومؤسساته التي تحظى باحترام ومكانة قانونية وأخلاقية في أرجاء المعمورة كافة، فجامعة القدس كبرى المؤسسات المقدسية، التي يجلس على مقاعدها الدراسية أكثر من (12) ألف طالب وطالبة، تتعرض على سبيل المثال لا الحصر لإجراءات وتضييق تعسفي إسرائيلي دائم، فقد رفضت سلطات الاحتلال لسنوات الاعتراف بالشهادات الصادرة عن الجامعة، رغم أنها توفر أكثر من 93 برنامجاً أكاديمياً نوعياً على مستوى البكالوريوس والماجستير، وخرّجت الآلاف من الطلبة المبدعين الذين تمكنوا من تحقيق إنجازات متميزة في المجالات العلمية والبحثية والمهنية، وتمكن جزء آخر منهم من استكمال دراساتهم العليا في أرقى الجامعات والمعاهد العالمية كهارفارد وأكسفورد والسوربون والساينس بو، تلك المعاهد التي لطالما أشادت بالمستوى الأكاديمي المتميز لخريجي جامعة القدس، وفي الوقت الذي تتمتع فيه الجامعة بعشرات الشراكات الأكاديمية مع أعرق الجامعات العالمية في مختلف المجالات من الطب إلى الهندسة إلى القانون، ليؤدي حرمان خريجي الجامعة المقدسين، والذين يشكلون أكثر من 55 بالمئة من مجموع طلبتها، من فرصة العمل بالشهادة الجامعية في القدس وفقاً لشروط التشغيل التي يفرضها الاحتلال. هذا الإجراء التعسفي بحق الجامعة أدى إلى انخفاض عدد طلبتها بسبب عزوف عدد من الطلبة المقدسين من الالتحاق بها تحسباً من عائق الاعتراف بشهاداتهم في مدينتهم، الأمر الذي يعرض سكاناً بالمدينة لأعباء اقتصادية للالتحاق بجامعات بعيدة عن أماكن سكنهم، وبالتالي تعزيز الهجرة الطوعية عن المدينة على المدى البعيد!

الخاتمة

إن الإجراءات الإسرائيلية التراكمية طيلة العقود الماضية، وتوسعها الاستيطاني لوضع اليد على كل مناحي الحياة الطبيعية للفلسطينيين وخصوصاً في مدينة القدس، يضعنا أمام لحظة تاريخية فاصلة؛ إما أن يتكاتف العالم أجمع للانتصار للعدالة التي يفتقدها الشعب الفلسطيني، أو يتحول الصراع إلى متاهات صعبة التنبؤ تعيدنا إلى العصور المظلمة من حياة البشرية والتي تشابه اليوم الكثير من مخرجاتها مع مراحل ما قبل الحداثة، وإن كانت الأدوات أكثر عصرية وتواكب التقدم والحضارة الغربية؛ فالكثير من وسائل الإعلام الغربية التي تحدد توجهاتها (المصالح الاقتصادية والسياسية الكبرى) تعمل متماهية مع الغطرسة الإسرائيلية الأميركية على خلق مسلمات فكرية زائفة ومبنية على العنصرية وتزوير الحقوق الإنسانية والتاريخية للشعب الفلسطيني في ذهن المتلقي الغربي بشكل خاص، ما يؤدي بالضرورة إلى تغييب العدالة عن ملايين الفلسطينيين الذين يخضعون قسراً للاحتلال الإسرائيلي المدعوم من قوى متطرفة أيديولوجياً تسيطر على قرار حكومات عظمى، والتي تؤكد الرؤية الاستعمارية للأب الروحي للصهيونية ثيودور هيرسل القائمة على امتداد للحضارة الغربية ضد البربرية المتخلفة بالشرق! والتقليل من الحقوق السياسية والاقتصادية والدينية والتاريخية للطرف الأضعف، ليؤدي هذا التغييب المتعمد لحقوق الشعب الفلسطيني عن خارطة الاهتمام العام العالمي إلى تجريد إنسانيتنا كفلسطينيين وتعليق القانون العام العالمي تحت حالة الاستثناء دائماً المرتبطة بالقوة والنظرة الفوقية والتخاريف التلمودية، إنها قضية أخلاقية تواجه العالم اليوم أكثر من أي وقت مضى.



تسوية وتسجيل الأراضي في القدس الشرقية: الإشكاليات، التحديات والإسقاطات

بروفيسور راسم محيي الدين خميايسي

مخطط مدن وجغرافي، أستاذ التخطيط الحضري في قسم الجغرافيا
ودراسات البيئة، جامعة حيفا، ورئيس مركز التخطيط والدراسات، كفر كنا

مقدمة

تشكل الأرض موردًا قِيمِيًّا وماديًّا أساسيًا في حياة الأفراد والشعوب، حيث إن الإنسان لا يتمكن من العيش إلا إذا توفرت له مساحة من الأرض يتمكن خلالها من ممارسة حياته، وتشكل حيز حركته. وعلى امتلاك الأرض والسيطرة عليها يوجد صراع وتنافس مستمر، وخاصة أن مورد الأرض بشكل عام ثابت، بينما الإنسان المستخدم للأرض هو متحرك أفقيًّا؛ بمعنى أنه يتنقل عليها ويقوم بتقسيمها بموجب حاجاته، متطلباته وأهوائه، ومتحرك عاموديًّا؛ بمعنى أن الأفراد والشعوب يتغيرون خلال فترات زمنية نتيجة لتغير الشعوب الموجودة على الأرض وتوارث الأرض. هناك عدة نظريات تحدد توجهات ومنطلقات التعامل مع عملية امتلاك الأرض والسيطرة عليها. بعض هذه النظريات تركز على الجوانب العقارية والاستخدامية للأرض، وأخرى تضع أُطرًا جيوسياسية، بما في ذلك جدلية علاقة الأرض والقوة، بينما مسألة إدارة الأرض وحوكمتها المتغيرة تشكل جانبًا مهمًّا في نظريات إدارة مورد الأرض وتحديد نظام الأراضي. حيث يتأثر هذا النظام بالمنطلقات القِيمِيَّة، الأيديولوجية، الاقتصادية والسوسيو - ثقافية للمجتمعات والدول. لذا نجد أن نظام الأراضي، والذي يشمل مجمل مركبات تسوية وتسجيل الأراضي وتخطيطها وكيفية استخدامها لحفظ حق الامتلاك الفردي للأرض، وكذلك الحق العام (الدولة، المجتمع،

البلدية... الخ)، يتغير مع تغير الأنظمة السياسية، عدد السكان وحجم الطلب على الأرض والتنافس والتصارع عليها. تزداد إشكاليات وتعقيدات إدارة الأرض وحوكمتها في حالات الصراع الجيوسياسي والقومي، خاصة في حالة احتلال كولونيالي إحلالي، حيث تقوم الدولة المحتلة الوافدة باستخدام قوتها، ومن خلال تحديد نظام أراضي يخدم أهدافها ويحقق مصالحها في المنطقة المحتلة والمسيطر عليها من قبلها، بينما تتجاهل بقصد مصالح ومتطلبات السكان الأصليين، مما يفاقم حالة الصراع، ويدخل السكان الأصليين إلى ورطات وأزمات، خاصة نتيجة مباشرة لنظام الأراضي المفروض من الدولة المحتلة على السكان المحتلين، وهذا هو حال المقدسيين الفلسطينيين حالياً.

يواجه المقدسيون الفلسطينيون نظام أراضي مفروضاً من الحكومة والبلدية الإسرائيلية، يحرص فرص تأمين الحقوق الأساسية بامتلاك وإدارة أراضيهم وحيزهم، ليخرجهم من حال الضائقة الحياتية التي أدخلوا بها. هذه الضائقة والحصر هما نتيجة مباشرة لتطبيق منظومة من القوانين والسياسات والممارسات التي تقوم بها الحكومة لتحقيق أيديولوجية منطلقة من مفاهيم، قناعات وروايات دينية قومية تسعى لتهويد وعبرنة وصهينة الأرض والحيز. لذا فإن نظام الأراضي في القدس، هو جزء من الصراع بين مشروع الحركة الصهيونية، التي تسعى لامتلاك الأرض في فلسطين، وبين العرب الفلسطينيين الأصليين، أصحاب الأرض. هذا الصراع مستمر منذ أكثر من قرن، ويشهده المقدسيون الفلسطينيون والعالم يومياً، بعد أن أصبحت الحركة الصهيونية تمتلك قدرة تطبيق قوة الدولة، بعد احتلال القدس الشرقية عام 1967، وضمها لدولة إسرائيل وبسط القانون الإسرائيلي على الأرض، بما في ذلك نظام الأراضي. حيث يشكل نظام الأراضي المطبق في القدس الشرقية جزءاً من مصفوفة ضبط ذكية ذات مركبات قاسية وناعمة تستخدم وثيقة/ صك تسجيل الأرض ورخصة البناء أداة لطبيعة للسيطرة على الأرض⁽¹⁾. حيث تعرض هذه المقالة الموجزة إشكاليات وتعقيدات تسوية وتسجيل الأراضي في القدس الشرقية واستخدامها من قبل الحكومة الإسرائيلية لتهويد الحيز وأسرلته من ناحية، ومن ناحية أخرى إلقاء الضوء على إسقاطات وتبعات هذه الإشكاليات والتعقيدات على المجتمع الفلسطيني في القدس.

هدف المقال، إلقاء الضوء على تعقيد مشكلة نظام الأراضي في القدس الشرقية، مع التركيز على تسوية الأراضي. تسوية الأراضي لها في هذا السياق معنى مهني محدد: فهي تشير إلى عملية دقيقة ومتعددة الخطوات تم تنفيذها لإضفاء الطابع الرسمي على وضع الأرض، وعلى وجه التحديد: مسح الأرض لتحديد مساحتها وحدودها ومالكها/ مساحتها؛

(1) Khamaisi Rassem. «The Trap of Urban Planning Development in Jerusalem,» Contemporary Arab Affairs, Vol. 12, no. 2 (2019): 105–138.



ودراسة الأراضي من أجل تحديد مساحتها؛ وتسوية الأراضي في المنطقة. تسجيل الأرض؛ تخصيص الأرض للمالك أو مستخدم معين؛ وتسجيل كل ما سبق في مكتب تسجيل الأراضي/ السجل العقاري (المتعارف عليه باسم «مكاتب الطابو»). وبمجرد الانتهاء من التسوية، يمكن للمالك الحصول على شهادة حق ملكية رسمية «كوشان/ سند تسجيل لقطعة من الأرض التي تثبت علاقته القانونية بالأرض. لذلك، علينا أن نميز بين تسوية الأراضي وتسجيل الأراضي. تسوية الأراضي هي عملية مسح ورسم خرائط الأراضي، وتحديد موقع حدود قطعة الأرض، وهوية مالكيها، وتسجيلها في مكتب السجل العقاري. في حين أن تسجيل الأراضي يرتبط فقط بتسجيل الأراضي وفقاً لقانون الأراضي⁽¹⁾.

هذه المقالة هي جزء من دراسة قمنا بها لفهم إشكاليات تسوية الأراضي، بعد أن أعلنت الحكومة الإسرائيلية استئناف عمل مسؤول عن تسوية الأراضي في القدس الشرقية بعد أن جمد عمله بقرار حكومي، كما أن خطة حكومية رقم 3970 التي اتخذت يوم 13/ 5/ 2018 تحت شعار «تقليص الفجوات الاجتماعية والاقتصادية وتطوير اقتصادي بالقدس الشرقية»⁽²⁾. وجاء في البند السادس من قرار الحكومة تحت عنوان - التخطيط وتسجيل الأراضي - : «أن تصدر تعليمات لتوجيه وزارة العدل بتنفيذ إجراءات التسوية والتسجيل اللازمة، بحيث يتم تحديد تسوية ما لا يقل عن 50 % من أراضي القدس الشرقية في موعد أقصاه الربع الرابع من عام 2021، وإنهاء 100 % من تسجيل الأراضي في القدس الشرقية بحلول نهاية عام 2025، وذلك وفقاً لتعليمات قانون تسوية الحقوق على الأرض [النسخة الجديدة]، 1969. لتنفيذ هذا القسم، يتم تخصيص 50 مليون شيكل موزعة بالتساوي بين السنوات 2018-2018.⁽³⁾

حالياً، تشكل عملية تسوية الأراضي وتسجيلها في الأرض الفلسطينية جزءاً من فخ يؤثر على ملكية الفلسطينيين للأراضي، وأدوات لتنفيذ مصفوفة ناعمة وصعبة للسيطرة على الفلسطينيين. اليوم حوالي 90 بالمئة من الأراضي في القدس الشرقية لا توجد فيها تسوية رسمية ومسجلة وفقاً لـ «الطريقة الحديثة الجديدة» والمسماة «طريقة تورينس Torrens Method»⁽⁴⁾. والسؤال المطروح: لماذا جمّدت وأجلت إسرائيل تسوية وتسجيل الأراضي

(1) <http://www.buyitinisrael.com/guide/land-registration-ownership-israel/>

(2) https://www.gov.il/he/departments/policies/dec3790_2018

(3) https://www.gov.il/he/departments/policies/dec3790_2018

(4) https://en.wikipedia.org/wiki/Torrens_title; <https://legal-dictionary.thefreedictionary.com/Torrens+Title+System> <https://www.bcrealestatelawyers.com/torrens-system-an-explanation/com/torrens-system-an-explanation/>

الفلسطينية بشكل شامل في القدس الشرقية، وما هي الآثار والعواقب على التنمية الفلسطينية والحقوق الفردية والجماعية على الأراضي؟.

يبدأ المقال بتوفير إطار عام عن نظام تسوية الأراضي، بشكل عام وفي سياق القدس الشرقية. بعد ذلك، أناقش الوضع المعقد والإشكالي القائم بشأن تسوية الأراضي وتسجيلها بطريقة القدس الشرقية، وكذلك الآثار والعواقب. وسنقترح مبادئ توجيهية عامة للسياسات والأدوات لتمكين تسوية الأراضي في القدس الشرقية. يستند المقال على منهجية الرصد والتحليل الناقد للمعطيات للأدبيات والتقارير المنشورة (الإسرائيلية والفلسطينية) والتي تم تجميعها، بالإضافة إلى مرجعية الأدبيات والخطط والبرامج المعمول بها أو/ والمصاغة للقدس ومحيطها. كذلك تم إجراء مقابلات مع الخبراء، ومراجعة القرارات الحكومية الإسرائيلية الرئيسة منذ عام 2018، مثل القرار الحكومي رقم 3790 الذي خصص موارد حكومية لإجراء تسوية الأراضي. كما أننا استفدنا من منهجية «الباحث كلاعب»⁽¹⁾.

تحديات تسوية وتسجيل الأراضي بين أنظمة أراضٍ متعددة

تشكل عملية تسوية وتسجيل الأراضي جزءاً من نظام الأراضي في المجتمع المحلي، الذي يتنقل ويتغير لخدمة المجتمع⁽²⁾. هكذا فإن نظام الأراضي هذا ليس جامداً ساكناً. بل هو ديناميكي، ويتغير، وإعادة تكيفه ليتناسب مع السياسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السائدة، من ناحية، والتحول المجتمعي، الذي يؤدي إلى تفتت الأراضي مع توريث الأراضي إلى الجيل القادم، وإكمال إنجاز الصفقات العقارية من ناحية أخرى. يتم تطوير جزء من الأرض والبناء عليها وفقاً لخطط مصرّح بها، في حين أن الباقي يشمل منطقة مفتوحة، إما مزروعة أو برية. ويحدد نظام الأراضي من هو مالك الأرض؛ حيث تبدأ الملكية وتنتهي (عن طريق تحديد موقع وحدود قطعة الأرض)؛ كيف يصبح شخص ما مالكا، كيف يتم نقل ملكية الأراضي من طرف إلى آخر؛ وكيف يتم تقييم الأرض وفرض ضرائب عليها. يختلف نظام الأراضي الرسمي والحديث الذي يُدار من خلال وبموجب قوانين الدولة عن نظام الأراضي غير الرسمي التقليدي الذي يُدار من خلال معايير الأعراف والتقاليد المجتمعية والقوانين الدينية - الشرع. إن نقل نظام الأراضي من نظام

(1) الباحث، كاتب المقال، هو خبير في التخطيط الحضري والجغرافيا الحضرية أكثر من 35 عامًا، قام بإعداد خطط هيكلية محلية لمدن وقرى فلسطينية في الضفة الغربية وإسرائيل، وشملت إعداد خطط بديلة مضادة للأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية. هذه التجربة منحت خبرة خاصة في مسألة نظام الأراضي، بما في ذلك تسويتها وتسجيلها.

(2) Harold Demsetz, «Toward a Theory of Property Rights,» American Economic Review 57, 347-359.



تقليدي غير رسمي وعرفي إلى نظام حديث رسمي تنظمه الحكومة، يبدأ بتسوية الأراضي وتسجيلها. وبعد ذلك، وبعد الانتهاء من التسجيل الشامل، يمكن تعديل لوائح تسجيل الأرض، حيث تتلاءم مع النمو السكاني، والتحضر، ومعدلات التنمية، والاحتياجات إلى موازنة تحديد الحيز المفتوح مقابل المساحة المبنية، وإدارة الصفقات العقارية ومتطلبات سوق الأراضي⁽¹⁾.

من عام 1516 إلى عام 1917، كانت فلسطين جزءاً من الإمبراطورية العثمانية، وكان النظام القانوني في فلسطين قائماً في المقام الأول على مبادئ الشريعة الإسلامية. منذ حوالي عام 1840، جلبت حقبة جديدة من الإصلاحات والتنظيمات⁽²⁾. والمهم بالنسبة لدراستنا، أن هذه الإصلاحات شملت أول نظام رسمي مدني للأراضي في فلسطين، بما في ذلك القدس، بعد إقرار قانون الأراضي لعام 1858 (الذي يعرف بالمجلة)⁽³⁾، الذي صيغ على مدى سنوات عديدة ودخل حيز التنفيذ بالكامل في عام 1877⁽⁴⁾. كان قانون الأراضي لعام 1858 بداية عملية إصلاح منهجية، وكان يتطلب من ملاك الأراضي تسجيل الملكية (على الرغم من أن الكثيرين قاوموا القيام بذلك لأسباب مختلفة). وصنف قانون الأراضي العثماني تسجيل الأرض إلى خمسة أنواع: موات، ميري / أميري، متروك، وقف وملك. وأضافت سلطات الانتداب البريطاني لاحقاً تصنيفات أراضي المشاع مقابل المفروز كجزء من عملية تخصيص الأراضي وتسجيلها⁽⁵⁾. كما وجهت هذه القوانين عملية تسجيل الأراضي وفقاً للطريقة القديمة المتمثلة في دفتر «السجلات»⁽⁶⁾، والتي تعني تعريفاً من مالك قطعة الأرض والمساحة لغرض جبي الضرائب.

(1) .F. De Souza, T. Ochi, T., and A. Hosona, A., (ed.), 2018. Land Readjustment: Solving Urban Problems Through Innovative Approach; JICA Research Institute. Tokyo.

(2) <http://lawcenter.birzeit.edu/lawcenter/en/homepage/legal-status-in-palestine>

(3) [http://legal.pipa.ps/files/server/ENG/20Ottoman/20Majalle/20\(Civil/20Law\).pdf](http://legal.pipa.ps/files/server/ENG/20Ottoman/20Majalle/20(Civil/20Law).pdf)

(4) <http://lawcenter.birzeit.edu/lawcenter/en/homepage/legal-status-in-palestine>

(5) Kenneth Stein, The Land Question In Palestine, 1917–1939, The University of North Carolina, 1985.

(6) Dov Gavish and Ruth Kark, «The Cadastral Mapping of Palestine, 1858–1928», Geographical Journal, Vol. 159, no. 1 (1993): 70–80.

في ظل الانتداب البريطاني (1917 - 1948) على فلسطين، قامت السلطات بتكييف جزء من نظام الأراضي العثمانية، وقامت ببعض التعديلات، ودمجت بين الأسلوب القديم والأسلوب الجديد القائم على نظام تسجيل الأراضي بموجب نظام تورينس⁽¹⁾، وهو نظام لتسوية الأراضي وتسجيلها ونقلها، حيث تتولى الحكومة (أي مكتب السجل العقاري) حفظ جميع سجلات الأراضي، وإصدار سند ملكية الأراضي - كوشان طابو - هو بمثابة شهادة قطعية للملكية لقطعة أرض محددة الحدود والمساحة بموجب خارطة مصدقة من دائرة المساحة ومن مكتب السجل العقاري الرسمي، حيث لا طعن ولا جدال عليها. بموجب قانون الأراضي العثماني، والتعديلات التي أجريت عليه من قبل الانتداب البريطاني عمقت عملية تسوية الأراضي وتسجيلها حسب النظام الجديد، وذلك بعد إصدار قانون تسوية الأراضي - تسوية حقوق الملكية، لعام 1928، وإنشاء دائرة مسح الأراضي (دائرة المساحة) في فلسطين عام 1928⁽²⁾. هكذا فتح الانتداب البريطاني عهداً جديداً في إعداد خرائط مساحية (كدسترال)⁽³⁾، تعتمد على مسح حقل يحدد حدود قطع الأراضي ويسجل ملكية الأراضي بموجبها حسب نظام عصري متقدم لتسجيل الأراضي. حتى عام 1948، كانت إدارة الانتداب في فلسطين قد أكملت تسوية وتسجيل أراضي نقل عن 20 بالمئة من إجمالي مساحة فلسطين (26,300 كيلومتر مربع). إن عدم إنهاء تسوية الأراضي وتسجيلها بكامل فلسطين في إطار مشروع المسح والتسوية للأراضي، ظلت مصدراً للنزاع على ملكية الأراضي - سواء على المستوى الوطني والقومي، بين الإسرائيليين والفلسطينيين، أو على المستوى الفردي، بين ملاك الأراضي من القطاع الخاص، وهو ما يحصل حالياً في القدس كنموذج، كما سنبين لاحقاً.

بعد حرب عام 1948، وما جرى من نكبة الإنسان والمكان وتقسيم فلسطين، بما في ذلك القدس، ضمت المملكة الأردنية الهاشمية الضفة الغربية إليها، والتي استمرت في تنفيذ نظام الأراضي الانتدابية مع تعديلات مثل «قانون الأراضي وتسوية المياه (رقم 40)، 1952»⁽⁴⁾. ووفقاً لهذا القانون، استمر الأردن في إجراء عملية تسوية الأراضي وتسجيله، بما

(1) The Torrens land registration system works on three principles (Ruoff, 1957): https://en.wikipedia.org/wiki/Torrens_title

(2) Dov Gavish, Land and Map, published (in Hebrew) by Yad Izhak Ben-Zvi, 1991
<https://www.mapi.gov.il/en/Heritage/Pages/DepOfSurOffInNorIsr.aspx>

(3) <http://www.fao.org/3/V4860E/V4860E03.htm>

(4) <https://maqam.najah.edu/legislation/15/>



في ذلك في القدس الشرقية. غير أنهم لم يكملوا هذا العمل في معظم مناطق الضفة الغربية، بما في ذلك القدس⁽¹⁾.

استمرت إسرائيل باستخدام نظام تسجيل الأراضي بموجب نظام تورينس. وبعد احتلالها للضفة الغربية في عام 1967، فصلت القدس الشرقية عن بقية الضفة الغربية وفرضت عليها القانون الإسرائيلي وبسطة ولايتها وإدارتها، بما في ذلك نظام الأراضي، وذلك خلافاً للقانون والشرعية الدولية. غير أن الحكومة الإسرائيلية قررت تجميد استمرار تسوية وتسجيل الأراضي التي قامت بها الأردن، ومنعت إكمالها في مناطق إضافية من القدس الشرقية المحتلة. هذا القرار الإسرائيلي أنتج وضعاً معقداً: فالقوانين الإسرائيلية المفروضة على القدس الشرقية رسمياً تشمل قانوناً نظام الأراضي، ولكن من الناحية الواقعة، استمر العمل بموجب نظام الأراضي غير الرسمي التقليدي بشكل انتقائي، مع الأخذ بعين الاعتبار في بعض الحالات العادات والعادات التقليدية دون إجراء تسجيل رسمي للأراضي وإنتاج سند ملكية الأراضي وفقاً لنظام تورينس. لذلك، خلال القرن الماضي، هناك خمسة نظم أراضي معمول بها في القدس الشرقية وتستخدم بشكل انتقائي مما يزيد من تعقيدات مشاكل الأراضي في القدس الشرقية. هذه الأنظمة هي: قانون الأراضي العثماني، قوانين الأراضي الانتدابية، نظام الأراضي الأردني، نظام الأراضي الإسرائيلي ونظام الشرع والأعراف والتقاليد.

بعض أنظمة الأراضي (أي العثمانية والأردنية) احترمت الأعراف والتقاليد والشرع، وشعر المجتمع الفلسطيني على الأغلب بأن مصالح الدولة تتماشى مع مصالحهم الخاصة، في حين أن المجتمع الفلسطيني عانى وشعر بالتردد وعدم الأمان من نظام الأراضي الانتدابي البريطاني والإسرائيلي، لاسيما مع النظام الإسرائيلي الذي يحكم حالياً القدس الشرقية ويسعى لتهويد الأرض. وهذا الوضع يخلق توترات وتناقضات بين نظام الدولة الرسمي للأراضي والنظام غير الرسمي، العرفي التقليدي للأراضي السائد في المجتمع (انظر الشكل 1)، مما يخلق حواجز وعقبات أمام تسوية الأراضي وتسجيلها، كما نوضح أدناه.

(1) حالياً، حوالي 70% من أراضي الضفة الغربية لم يجر بها تسوية وتسجيل أراضي عصرية - حسب نظام تورنس. ماس، 2013، تسوية الأراضي وتسجيلها في الضفة الغربية: مشاكل ومعوقات:

<https://www.mas.ps/files/server/2014111132933.pdf>

الشكل 1: نظام الأراضي القائم في حال وجود طريقتين لتسوية تسجيل الأراضي في القدس الشرقية.

نظام الأراضي الحديث/ العصري	نظام الأراضي التقليدي	وصف المغير/ المعيار
نظام منح حق ملكية الأرض الذي يعني إنتاج وثيقة رسمية قطعية تشير إلى الذين يملكون الأرض «الملكية»، وتحديد الحدود ومساحة قطعة أرض بعد تطبيق عملية شفافة رسمية تفحص وتغربل خلال الانتقال من وضع المطالبة بملكية الأرض (جدول ادعاءات)، إلى التصريح الرسمي عن حق الأرض (جدول حقوق)	نظام تسجيل سندات مما يعني إنتاج وثيقة رسمية تشير على من الذين يملكون الأرض «سند»، حجة، إخراج قيد»، تأخذ بعين الاعتبار الأراضي المطالب بملكيته وفقاً للعرف والتقليد المحلي، مع تحفظ وخارج تطبيق عملية شفافة ورسمية لفحص وغربة من له حق الملكية على الأرض، وتحديد حدود ومساحة قطعة الأرض.	تعريف نظام تسوية وتسجيل الأراضي الموجود في فلسطين، ويشمل القدس الشرقية
جديد؛ تعتمد على تطبيق قانون الدولة المركزي	قديمة، تعتمد الأعراف والتقاليد السائدة في المجتمع المحلي	طريقة تسجيل الأراضي
سند الملكية - كوشان - يصدر استناداً إلى تحديد موقع الأرض، والحدود، والمساحة، والتي تعتمد على خريطة مساحة معتمدة من جهات رسمية.	سند - استناداً إلى وصف موقع الأرض، والحدود، والمساحة، وعموماً دون أن تعتمد على خريطة مساحة. تسجيل الأرض تم وفقاً لـ «سند تسجيل». عملية التسجيل كانت في ظل وبموجب النظام العثماني أو/ والانتداب البريطاني. وثيقة التسجيل تقول من يملك الأرض. وبناء على ذلك تم تسجيل الأرض تم دفع وجبي الضرائب. لكن ربما تكون تفاصيل الحدود الدقيقة والمساحة مختلف عليها	الأدلة/ البيانات الثبوتية على ملكية الأرض والانتفاء إليها



مفكرة تسجيل الأراضي	تسجيل الأراضي على أساس دفتر سجل سندات الملكية	تسجيل الأراضي على أساس دائرة السجل العقاري الرسمي - مكتب الطابو
من الذي يبادر وما هي طريقة تسجيل الأراضي	مبادرة خاصة، مبادرة ملاك الأراضي للتسجيل لمن تنتمي/ تمتلك قطعة الأرض (تعتمد منهجية من تحت إلى فوق).	تجري على الغالب بمبادرة من الحكومة لتسوية الأراضي، وتشمل مجموعة/ كتلة من قطع الأراضي وفقاً للنظام الرسمي (تعتمد منهجية من فوق إلى تحت)
طريقة تسجيل الأراضي التي قام بها	الدفتر، الصفحة، والسطر وفقاً للمكان/ القرية وفقاً لترتيب تسلسل زمني لبدء أو تطبيق تسجيل قطعة الأرض دون النظر إلى موقعها	منهجية تورنس - Torrens وتحديد المنطقة / حوض/ قطعة/ قسيمة، وتشمل رسم الخرائط المساحية وتحديد الحوض والقطعة وفقاً لترتيب واضح منهجي ورسمي (تعتمد المسح وإصدار كوشان طابو مع عنوان لهوية قطعة الأرض).
التحقيق والتحقيق المسبق في نظام تسجيل الأراضي	التحقيق والتحقق المحلي والبسيط/ العام على أساس العادات/ الأعراف والتقاليد، كذلك فيما يتعلق بقطعة أرض عينية	تحقيق وتحقيق دقيق شامل وعميق على أساس توفر أدلة موضوعية بعد النشر للجمهور وفقاً لقانون الدولة - وتشمل الأحواض والقطع
الأدلة القانونية على ملكية الأرض	أدلة ظرفية افتراضية بينما تطلب المحاكم ولجان التخطيط والبنك مزيد من الأدلة لقبول ثبات ملكية على الأراضي	أدلة قطعية الثبوت لا جدال عليها بحكم الواقع، وبحكم القانون، حيث تقبل المحاكم، لجان التخطيط والبنوك دليل ملكية قطعة الأرض، حدودها، مساحتها وما لها المسجل دون أي شك

تبعات وإسقاطات:
تحول نظام الأراضي في القدس في ظل الصراع الجيوسياسي والتحضر والتغيرات الاجتماعية الثقافية، والمقارنة بين نظامي نظام الأراضي اللذين يتعايشان بصراع وتناقض بحال غير متناظر في القدس الشرقية، مما يؤدي إلى التوتر والصراع الداخلي والخارجي، ويخلق العديد من العقبات والحواجز التي تشكل تهديداً للتنمية وتأمين الأراضي كمورد مهمة جداً لرباط وتنمية المقدسين الفلسطينيين في أراضيهم.

المصدر: إعداد الباحث

حال تسوية الأراضي وتسجيلها في القدس الشرقية

عمليات تسوية الأراضي وتسجيلها في القدس الشرقية معقدة للغاية وتتألف من مكونات مختلفة. ويرجع بعض هذه التعقيدات إلى تعقيد الصراع الجيوسياسي عليه. يضاف إلى ذلك المكانة القانونية الفريدة للمقدسين الفلسطينيين (مقيمون ثابتون). ويرتبط تعقيد إضافي بالسلسلة الزمنية لنظم الأراضي القائمة التي لا تزال تستخدم بشكل انتقائي من قبل مختلف المجتمعات المحلية في القدس الشرقية من ناحية، ومن قبل الحكومة الإسرائيلية، التي تهدف إلى فصل الأرض عن أصحابها الفلسطينيين وتخصيص وضع مؤقت وليس دائماً لهم، لتسهيل مصادرة الأرض بأي وسيلة كانت. بالإضافة إلى ذلك، فإن القوانين والأنظمة الإسرائيلية المتعلقة بتسوية الأراضي وتسجيلها وإعادة تكييفها والتخطيط لها وإدارتها هي اليوم مركزية ومعقدة بشكل عام، ويضاعفها التعقيد الناجم عن الصراع القومي والوطني على القدس. بعض التعقيدات التي نشأت تشمل:

1. حدود بلدية مفروضة من جانب واحد لا تتماشى مع حدود أراضي القرى: عندما فرضت وحددت إسرائيل حدود بلدية القدس الموسعة في عام 1967، لم تفكر بتسوية الأراضي. لذلك، فإن الحدود البلدية الإسرائيلية التي تم تحديدها من جانب واحد مع تجاهل حدود الأحواض والقطع وحدود أراضي القرية التي حددت وفقاً لنظام الأراضي العثماني والبريطاني، وبعد ذلك وفقاً لتقسيم الأراضي الأردني⁽¹⁾. كان الاعتبار الرئيس الذي وجهه المسؤولين الإسرائيليين عندما حددوا حدود القدس في عام 1967 هو الالتزام بتطبيق مبدأ

(1) Salman Abu Sitta, 'Confiscation of Palestinian Refugees' Propriety and the Denial of Access to Private Propriety, submitted to the Social, Economic and Cultural Rights Committee, UN October 2000.



الاستحواذ على المدينة «أكبر مساحة من الأراضي مع أقل عدد من الفلسطينيين»⁽¹⁾. داخل حدود بلدية الموسعة، تقع مساحات من الأراضي التي تعود إلى حوالي 28 قرية فلسطينية، بالإضافة إلى البلدة القديمة. ولأن بعض هذه الأرض كانت تعتبر في ظل الحكم الأردني أنها تقع خارج حدود المدينة، فقد كان لها وضع مختلف من حيث حال التسوية والتسجيل. ولا تزال بعض أراضي هذه القرى تتبع وتعمل قبل احتلالها وحتى اليوم حسب النظام القديم، [نظام الأراضي التقليدي] مثل صور باهر وسلوان والسواحر؛ وبدأت قرى أخرى، حتى قبل عام 1967، في اتباع النظام الحديث [نظام الأراضي الحديثة]، مثل بيت حنينا وحزما (انظر الشكل 2).

2. وتتميز تسوية الأراضي عن تسجيل الأراضي، وتسجيل أولي للملكية الأراضي بغرض استصدار رخصة البناء عن التسجيل الكامل للأراضي كحصولية لتسوية الأراضي. وهناك نوعان من تسجيل الأراضي: الأول يقوم على أساس «نظام الأراضي التقليدي»، والثاني يقوم على أساس «نظام الأراضي الحديث». واليوم في القدس، تشارك هيئتان حكوميتان بشكل مباشر في تسجيل الأراضي. واحده تنتمي إلى وزارة العدل وتسمى «هيئة السجل العقاري وتسوية الحقوق»⁽²⁾ التي تدير عملية تسوية الأراضي حتى من خلال عملية التسوية والتسجيل الكاملة وإصدار كوشان ملكية على الأراضي وفقاً لطريقة تورنس⁽³⁾. والثانية تابعة لوزارة المالية ولمصلحة ضرائب الملكية الإسرائيلية. ووفقاً لـ «قانون ضريبة الأراضي (تحسين وشراء)، 1963»، وتعديلاته اللاحقة، فإن أي شخص يرغب في تسجيل الأراضي أو القيام بأي نشاط يغير وضع حيازة الأراضي يجب أن يقدم تقريراً إلى مصلحة الضرائب، وأن يدفع الضرائب، وأن يحصل على الحق في استخدام الأرض وتسجيلها، التي لا تزال غير مسجلة ولم تجرب لها عملية تسوية كاملة. ويشمل ذلك نوعي الأراضي الموجودين في إطار النظام التقليدي أو حتى نظام الأراضي الحديث. ويتعلق الاختلاف الرئيسي بتعقيد تحديد من يمتلك الأرض. في النظام الحديث هناك عملية واضحة، سهلة وأرخص وقصيرة نسبياً، ولا يستطيع طرف خارجي ثالث بالتأثير أو المشاركة في عملية التسجيل. وهذا الوضع مختلف في حالة تسجيل الأراضي وفقاً لنظام الأراضي التقليدي القديم. وبناء على إمكانية تسجيل الأرض وفقاً لقانون ضريبة الأراضي، يمكن ممالك الأرض الخاص،

(1) Nur Masalha, Maximum Land Minimum Arabs: Israel, Transfer and Palestinians 1949–1996 (Beirut: Institute for Palestine Studies, 1997).

(2) <https://www.justice.gov.il/En/Units/LandRegistration/Pages/default.aspx>.

(3) Ruoff, Theodore B.F. (1957). An Englishman looks at the Torrens system. Sydney: Law Book Company of Australasia Pty Ltd. p. 106.

المعترف به من قبل «نظام الأراضي التقليدي» طلب الحصول على تصريح بناء، بعد أن يقدم الأدلة المطلوبة (بما في ذلك الشهادة من مختار القرية والتوقعات من الجيران) على أن له الحق في استخدام الأرض والبناء عليها وفقاً لأنظمة الحكومة الإسرائيلية وبلدية القدس.

3. قررت إسرائيل تجميد عملية تسوية الأراضي في القدس الشرقية مع احتلالها 1967، ومرّر 51 عاماً على هذا القرار دون تعديل ليأخذ بعين الاعتبار فصل أراضي الدولة عن الأراضي والخاصة من جهة، والتحويلات الديموغرافية، البنيوية والاجتماعية التي مرّ بها المجتمع المقدسي في ظل مصفوفة الضبط والسيطرة الإسرائيلية من جهة ثانية. في ظل هذا التجميد استخدمت الحكومات وبلدية القدس الإسرائيلية سلطاتها وقوة الدولة لمصادرة أراضي عربية مقدسية، وأن غياب تسوية أراضي بموجب نظام التسوية الحديث سهّل عليها مهمة المصادرة وامتلاك الأراضي الخاصة⁽¹⁾. خارجاً عن مصادرة الأراضي الفلسطينية لبناء المستوطنات الإسرائيلية، فإن الحكومة مكّنت ملاك الأراضي، المتصرفين والمستعملين بها، من الاستمرار في اتباع واستخدام أنظمة الأراضي الأربعة السابقة فيما بينهم (الديني، العرفي، العثماني، الانتدابي، والأردني). وفي بعض الحالات، تمكنت المجتمعات المحلية من أن تجد سبباً للتنقل باحترام بين هذه الأنظمة القائمة، معتمدة على العادات والقوانين العرفية غير الرسمية؛ في حالات أخرى، نشأت تناقضات وصراعات حالت دون تنفيذ وتأويل من يملك ويتصرف في الأرض، مما دفع إلى نشوء حالات نزاعات وعنف. ثم تم التعامل مع هذه النزاعات في المحاكم الإسرائيلية، حيث كانت الأحكام القضائية تحاول في بعض الأحيان أن تبني القرارات على نوع من المهجن بين أنظمة الأراضي المتعددة، مع الأخذ بالاعتبار القوانين الإسرائيلية ونموذجها، مما أثر على نظام الأراضي الذي أضاف طبقة أخرى إلى تعقيد النزاعات على الأراضي في المدينة.

4. المجتمعات المتنوعة: نتيجة للبنية الاجتماعية الثقافية وزيادة توسع المجتمعات الفلسطينية في مدينة القدس، هناك أنواع مختلفة من استخدام الأراضي (حضرية، ريفية، زراعية، ومزروعة/ غير مزروعة). وهذا التصنيف له تأثير مباشر على حجم الأراضي المملوكة أو الحائزة/ الحيازة؛ تحديد قيمة الأرض لأغراض الضرائب؛ ونوع التوثيق/ الشهادات التي تبين كيف يتم امتلاك الأرض. والحقيقة هي أن هناك ثلاثة مجتمعات محلية في القدس الشرقية هي: المناطق الحضرية والريفية والبدوية. ومن بين البدو، بعضهم من

(1) Jeremy Forman and Alexandre (Sandy) Kedar, 'From Arab Land to «Israel Lands»: The Legal Dispossession of the Palestinians Displaced by Israel in the Wake of 1948', Environment and Planning D: Society and Space 22, no. 6 (2004): 814.



السكان الأصليين والبعض الآخر من المهاجرين وحتى اللاجئين. وهذا الهيكل المجتمعي الاجتماعي الثقافي المتنوع وصلات القرابة فيما بينها له تأثير مباشر على حيازة وتصرف أبناء المجتمعات بالأراضي، التي تعني أن بعضاً من مساحة الأراضي يستخدمها ويمتلكها الأشخاص والأسر وحتى القبائل.

5. الأطر والمرجعيات القانونية المتعددة: إن التعامل مع نظام الأراضي في القدس الشرقية، بموجب أطر ومرجعيات قانونية متعددة (دولية وطنية، وقطرية، بلدية، ومحلية - عرفية) يخلق تحديات أمام تسوية وتسجيل شرعيين للأراضي في سياق واقع الاحتلال والصراع الوطني والمدني.

6. مساحة شاسعة من الأراضي التي لم يتم تسوية وضعها رسمياً: رغم تبني واستخدام إسرائيل لنظام معدل لمنهجية نظام تورنس، حوالي 3% من مساحة الأراضي داخل الخط الأخضر 1949، ما زالت مسجلة حسب منهجية النظام التقليدي القديم لتسجيل الأراضي - ما قبل تورنس -، واعتماد نظام سند تسجيل بدل الكوشان. معظم هذه المساحة موجودة في محيط القدس الشرقية. في الحقيقة، حوالي 90% من مساحة القدس الشرقية، ما زالت غير مسجلة وبها تسوية بموجب نظام تورنس، بل يتم إثبات الملكية بموجب نظام سندات الأرض القديم.

7. النمو الديمغرافي وتغير وضع ملاك الأراضي الأصليين: عندما احتلت إسرائيل الأرض في عام 1967، كان نحو 68000 فلسطيني يعيشون في المناطق المحتلة حديثاً؛ اليوم هذا العدد قد ارتفع إلى حوالي 350,000. كما مرّ السكان الفلسطينيون في القدس الشرقية بعمليات تحضر وتنمية، رغم المحددات والضوابط الإسرائيلية. وقد اقترنت هذه العمليات بسوق الأراضي وتحويل النشاط لملكية الأراضي. وقد مرّ أكثر من خمسين سنة منذ ذلك الوقت، وتسوية الأراضي وتسجيلها تم تأجيلهم. ونتيجة لذلك، فقد توفي أو غاد المنطقة اليوم بعض ملاك الأراضي ومستخدمو الأراضي الذين طالبوا بأراضي خلال عملية تسوية الأراضي التي قام بها الأردن في منطقة القدس في أوائل الستينيات، مما يعني أنه يمكن اعتبارهم «غائبين» بموجب القانون الإسرائيلي وتصبح أراضيهم تلقائياً ملكاً «لحارس أملاك الغائبين» الإسرائيلي. وفي السنوات الأخيرة، تم تطبيق هذا القانون (المثير للجدل) ضد مالكي الممتلكات في القدس الذين يعيشون على الجانب الآخر من الجدار الفاصل. وقد قام «حارس ممتلكات الغائبين» بتسليم الممتلكات الخاضعة لسيطرته بشكل روتيني إلى مشاريع [يهودية] للمستوطنين ومشاريع تتعلق بالمستوطنين⁽¹⁾. وعلاوة على ذلك،

(1) Daoud Kuttab, «Jerusalem Absentee Law a Major Roadblock to Peace,» al-

صادرت إسرائيل بعض أراضي الغائبين قسراً بطرق أخرى لبناء المستوطنات.

8. تقع بعض هذه الأراضي ضمن ما تم تعريفه من قبل سلطات الانتداب، ولاحقاً سلطات تسجيل الأراضي في الأردن على أنها «أحواض قروية مؤقتة» للمسائل الضريبية. هذه الأرض لم تكن مدرجة في عملية التسوية الأردنية قبل عام 1967. لا تزال هذه الأراضي تدار وفقاً لـ «نظام الأراضي التقليدية»، وأصبحت تواجه مشاكل أكثر تعقيداً، والتي ترتبط بتحديد من يملك الأرض، موقعها، مساحتها، وحجم مساحة قطع، وتطبيق صفقات عقارية بها، لأجل إجراء إفراز وتقسيم بين الأشخاص المالكين المستخدمين والشركاء بها لإنهاء حال المشاع بالأرض.

9. سياسة الأراضي الإسرائيلية مدفوعة بدوافع أيديولوجية ودينية، قومية ووطنية، تهدف سياسة الأراضي الإسرائيلية هذه إلى امتلاك والسيطرة على أكبر قدر ممكن من الأراضي، باستخدام سلطة الدولة والقوانين واللوائح الصادرة عن الحكومات الإسرائيلية⁽¹⁾. إن منطلق الدولة الإسرائيلية يفترض أن الأرض الخاضعة لها هي ملك للدولة، إلا إذا كان مالك الأرض يستطيع تقديم دليل قطعي لا جدال فيه وفقاً لقانون إسرائيل الذي يمكنه من تسجيل الأرض كأرض خاصة به. وإذا لم يكن الأمر كذلك، فإن الأرض ستسجل باسم الدولة مثل ما يحدث عند العرب الفلسطينيين في النقب⁽²⁾. لذا، فإن إسرائيل ليست مهتمة ببدء عملية تسوية وتسجيل للأراضي على مستوى المدينة، لأن هذه الأرض من وجهة نظرها مملوكة للشعب اليهودي كما تمثله الدولة الإسرائيلية والصندوق القومي اليهودي، وهي بحكم القانون أراضي دولة، على الرغم من استخدامها بحكم الواقع من قبل أطراف خاصة يمكنها تسجيل الأرض شريطة أن تفي بمتطلبات الدولة للقيام بذلك.

10. وقد استخدمت إسرائيل قانوناً صدر بموجب الانتداب البريطاني يسمى قانون الأراضي (الحيازة للأغراض العامة) (1943) كأداة فعالة لمصادرة الأراضي الخاصة في القدس الشرقية⁽³⁾. من 1967 - 1991، صادرت إسرائيل حوالي 3,26 كم مربع من أراضي

Monitor, June 6, 2013, <https://www.al-monitor.com/pulse/originals/2013/06/jerusalem-absentee-law-israel-palestine.html>.

(1) Kimmerling, B., Zionism and Territory, Berkeley, The Institute of International Studies, 1993.

(2) Kedar, A., Amara, A., and Yiftachel, O., Emptied Lands – The Legal Geography of Bedouins in the Negev, Stanford University press, 2018..

(3) B'Tselem, Under the Guise of Legality Israel's Declarations of State Land in



القدس الشرقية، التي تبلغ مساحتها حوالي 71 كيلومترًا مربعًا والتي تم ضمها لإسرائيل⁽¹⁾. ولا يزال هناك حوالي 4, 44 كيلومترًا مربعًا لم تصادر رسميًا. معظم هذه الأراضي التي لم تصادر هي انتظار تسويته وتسجيلها رسميًا، وجزء من القدس الشرقية. كما أن حوالي 4, 1 كم مربع تم إجراء تسويتها وتسجيلها خلال الحكم الأردني قبل عام 1967 تحتاج إلى إعادة تسوية وتأهيل ملكية الأراضي بها، مما يعني وجوب أن تتناسب التسوية المجددة مع الواقع الجديد بعد مرور أكثر من خمسين عامًا وبعد تغيير حال العقارات. ولذلك، فإن حوالي 43 كم مربعًا، والتي تشكل حوالي 5, 60 بالمئة من أراضي القدس الشرقية تفتقر إلى التسوية والتسجيل الرسميين. وفقًا لمسح أجري عام 2013 من قبل منظمة غير حكومية إسرائيلية بيمكوم - مخططون لحفظ حقوق التخطيط⁽²⁾، حوالي 3, 37 كم مربعًا من منطقة القدس الشرقية المخططة وفقًا للخطة المحلية التي أعدتها البلدية، في حين أن حوالي 4, 26 بالمئة من المساحة المخططة (3, 37 كم مربعًا) في منطقة القدس الشرقية للفلسطينيين مخصصة للأغراض السكنية (انظر الجدول 1). وإلى جانب ذلك، هناك حوالي 7, 5 كيلومترات مربعة (حوالي 8, 12 بالمئة) من القدس الشرقية لا تزال خارج الخطط المحلية التفصيلية المعتمدة التي تحتاج إلى إدراجها في تسوية وتسجيل الأراضي وتصديق الخطط المحلية من قبل نظام التخطيط الإسرائيلي والتي تمكن من إصدار تراخيص البناء بها.

جدول 1: تصنيف المناطق الأساسية وفقًا لخطة الأحياء الفلسطينية المعتمدة التي أعدتها وأذن بها نظام التخطيط الإسرائيلي 2013⁽³⁾.

الاستخدام	مساحة - دونات	نسبة مئوية
منطقة مفتوحة	5, 10,474	1, 28
سكن	3, 9,844	4, 26
طرق	6, 5,621	0, 15

the West Bank (February 2012), 19; available from http://www.btselem.org/download/201203_under_the_guise_of_legality_eng.pdf

(1) Zandberg Chaim, 2003. Jerusalem–Settlement and confiscation of land Right, Hameshbat, [the Law], 8, pp. 505–519 (بالعبرية)

(2) <http://bimkom.org/eng/wp-content/uploads/survey-of-the-Palestinian-neighborhoods-of-East-Jerusalem.pdf>.

(3) <http://bimkom.org/eng/wp-content/uploads/survey-of-the-Palestinian-neighborhoods-of-East-Jerusalem.pdf>, 11.

4,9	1,863,6	مبان عامة ومؤسسات
1,2	458,5	مساحة مخصصة لتخطيط مستقبلي
0,7	281,0	مساحات تجارية
0,02	73,6	استخدام مختلط سكن وتجاري
0,4	172,4	مقابر
0,3	144,0	فنادق
0,02	86,6	منشآت هندسية
0,02	81,6	قطار خفيف
29,97	8,198,0	استخدامات أخرى*
100,0	37,300	مجمّل المساحة الممسوحة

* المناطق غير المخططة أو المناطق المخططة للمؤسسات الإسرائيلية، ومنطقة عطروت الصناعية، والمقبرة اليهودية على جبل الزيتون، والمستوطنات الإسرائيلية في قلب الأحياء الفلسطينية.

11. يوجد حالياً في القدس، بما في ذلك القدس الغربية، ستة أنواع من الأحواض حسب حال التسوية. تصنيف أنواع الأحواض حسب واقع ومراحل تسوية الأراضي والتي تؤثر على تحديد مراحل وحال تسجيل ملكية الأراضي:

أ. أحواض مع تسوية منتهية وكاملة: تشمل الأراضي التي تم تقسيمها إلى أحواض وقطع أرض، مملوكة ومسجلة وفقاً لنظام تورينس. هذا النوع من الأحواض موجود في ثلاث مناطق:

1. القدس الغربية.

2. منطقة بيت حنينا في حدود القدس الشرقية، التي تحتوي على حوضين يقعان تحت الاستخدام الفلسطيني بالكامل (وعر أبو صلاح وحوض الطبل) (انظر الشكل 2).

3. أحواض تقع ضمن مساحة أراضي القرية في قريتي حزمة وقلنديا الفلسطينيتين (انظر الشكل 2)، ولكن تمت مصادرتها للاستخدام الإسرائيلي.



الشكل 2: توزيع تصنيف الأحواض في القدس وفقاً لحالة تسوية الأراضي (استناداً إلى المركز الإسرائيلي لرسم الخرائط - دائرة المساحة)⁽¹⁾.



الشكل 3: مثال على حوض تسوية أردني جرت له تسوية وتسجيل منته وكامل - وعمر أبو صلاح في بيت حنينا.



(1) Israel center for mapping and survey https://www.govmap.gov.il/?c=223139,34,633950,73&z=7&b=1&lay=LOCALITY_210410,PARCEL_ALL,SUB_GUSH_ALL

ب. أحواض تخمين تاريخية. وتتركز هذه الأحواض في المنطقة المحيطة بالمدينة القديمة؛ ويوجد بعضها ضمن حدود نفوذ بلدية القدس العربية قبل عام 1967. وتم تسجيل قطع الأراضي في هذه الأحواض وتم تعريفها وفقاً لـ «رسم الخرائط المساحية» لتحديد مقدار الرسوم الضريبية على الأرض التي يمكن تسجيلها وفقاً لنظام تسجيل سندات الأرض التقليدية.

ت. أحواض التخمين الإسرائيلية: استخدمت الحكومة الإسرائيلية قانون استملاك الأراضي للغايات العامة الانتدابي (الاستحواذ للأغراض العامة) (1943) قبل أن تمر الأرض رسمياً بعملية تسوية وتسجيل، صادرت أراضي هذه الكتل. وقد سجلت الحكومة الإسرائيلية هذه الأرض وفقاً للبند رقم 5 و7 من قانون الأراضي الإسرائيلي لعام 1969، مما يعني أن الدولة استولت على الأرض. وعلاوة على ذلك، وبعد بناء المستوطنات الإسرائيلية، استخدمت الدولة البند رقم 19 من قانون الأراضي الإسرائيلي لتسجيل هذه الأرض باسم «دولة إسرائيل» وتعريفها بأنها «أراضي الدولة». حدث هذا دون إكمال عملية تسوية رسمية، ولكن تم ذلك وفقاً لما يسمى «التسجيل الأول»، باستخدام ما يعرف بخطة/ رسم خرائط للفرز والتسجيل. وباستخدام هذه النهج، قامت الحكومة الإسرائيلية برسم خرائط وتسجيل الحي اليهودي في البلدة القديمة الذي كان قد تم إخلاء سكانه من الفلسطينيين، هدمه ومصادرة أرضه في عام 1970، بالاعتماد على قانون (الاستحواذ للأغراض العامة، 1943). وفي وقت لاحق، يمكن الحكومة من نقل الأراضي إلى أصحابها ومستخدميها الإسرائيليين وفقاً لنظام إصلاح الأراضي الإسرائيلي منذ عام 2009.

الشكل 4: مثال يشير إلى حال تسوية الأراضي حسب أحواض التخمين/ التسجيل الإسرائيلية في «الحي اليهودي» في البلدة القديمة (الصورة العليا)، وجبل أبو غنيم - «هار حوما» (الصورة السفلى)؛ ويشمل الأحواض المحيطة بها، لا تزال تعرف أحواض قروية مؤقتة.





ث. أحواض قروية مؤقتة: مرت بعض هذه المنطقة بتسجيل أولي وفقاً لنظام تسجيل سندات عثمانية خلال العهد العثماني. جزء من هذه الأحواض تم إجراء رسم خرائط مساحة - كاداستر - لها في ظل الانتداب البريطاني لغرض التخمين الضريبي، وفقاً لسجلات أراضي المختار، وتم تعريفه فيما بعد وفقاً لشهادة الأراضي الأردنية كما هو مسمى باللغة العربية «إخراج قيد». جزء من هذه المنطقة لم يمر بأي تسجيل، لأنها مصنفة على أنها أرض موات وفقاً لقانون الأراضي العثماني. تضم هذه المنطقة حوالي 60 بالمئة من مساحة 44 كم مربعاً من أراضي القدس الشرقية، ولا تشمل الأراضي التي صادرتها إسرائيل، وتلك الموجودة تتوزع في الحوض البصري حول البلدة - المدينة القديمة وجنوب القدس (انظر الشكل 2).

ج. أحواض تحت التسوية الأردنية: يشمل ذلك الأحواض التي تمت تسويتها في ظل الحكم الأردني (1948 - 1967) عندما بدأ الأردن بتنفيذ تسوية الأراضي وفق نظام تورينس وإصدار سندات الملكية - كوشان طابو - ليحل محل نظام تسجيل السندات التقليدية. وبالنسبة لهذه الأحواض، توجد جداول ادعاءات على الأراضي، وقد نشر بعضها الأردنيون قبل عام 1967، في ذلك الوقت لغرض السماح بالاعتراضات العامة، ولكن لم يؤذن لهم فيما بعد بقبولهم رسمياً كدليل على الحقوق في الأرض - لتحويلها لجداول حقوق -، مما يعني أنه يمكن إصدار سندات ملكية رسمية لكل قطعة من قطع الأرض باستثناء القطع المتروكة. وتقع معظم هذه الأحواض في منطقة شعفاط وبيت حنينا في شمال القدس.

ح. أحواض تحت التسوية الإسرائيلية: وتشمل المناطق التي تمت تسويتها بالفعل في ظل النظام الأردني، مع توفر وثائق ملكية نهائية ورسمت خرائط تسوية مساحة وجداول

ادعاءات للأراضي. ومن الأمثلة على تلك الأحواض حوض رقم 30605 (حوض 5 بيت حنينا)؛ والحوض رقم 30606 (جزء من الحي 6 بيت حنينا)، ولكن الإسرائيليين يسجلونهم بعد تسجيل المتروكة على اسم الحكومة الإسرائيلية أو بلدية القدس.

وبالنظر إلى تعقيد تصنيفات الأراضي وفقاً لفئات الأراضي المسجلة مقابل غير المسجلة في القدس الشرقية، فإن من الصعب جداً تقييم الصورة الدقيقة لاستخدام الأراضي في هذه المنطقة بأكملها بدقة. وتتعلق هذه الصعوبة بمستوى التسجيل ونوعه. وتبلغ نسبة الأراضي في القدس الشرقية التي تم تسجيلها على أساس التسوية النهائية وفقاً لنظام تورينس وإصدار سندات إثبات الملكية أقل من 10 بالمئة، في حين أن الأراضي المسجلة وفقاً لنظام تسجيل السندات التقليدي تصل إلى حوالي 50 في المائة وفقاً لتقدير اتنا، بالنظر إلى الطريقة المختلفة لتسجيل الأراضي بين أنظمة الأراضي المختلفة، على الرغم من أن السلطات الإسرائيلية لا تعترف بالتسجيل في معظمها.

العقبات والحواجز التي تسبق تسوية وتسجيل الأراضي في القدس الشرقية

والسؤال الذي يحاول هذا المقال أن يجيب عليه، لماذا حدثت إسرائيل من تسوية وتسجيل الأراضي وفقاً للنظام الحديث والرسمي للأراضي في القدس الشرقية منذ عام 1967؟ فيما يلي نحاول تلخيص الأسباب الكامنة وراء الوضع الحالي لتسوية الأراضي وتسجيلها في القدس الشرقية.

1. الدافع من جانب الدولة لإعاقه تسوية وتسجيل الأراضي لزراع الفوضى: بشكل عام، تهتم إسرائيل بتنظيم نظامها العقاري لتمكين التنمية وجمع الضرائب وتقديم الخدمات للمجتمعات والأفراد. ويعتمد التنفيذ على توافر الموارد وأولويات الدولة. وفي سياقنا، لم تكن الحكومة الإسرائيلية مهتمة باستئناف واستكمال تسوية الأراضي، لتجنب المشاكل الداخلية والخارجية، مثل الصراع على ملكية الأراضي، وبناء مستعمرات جديدة، وجمع الضرائب. وأدى قرار تجميد تسوية الأراضي إلى تخفيض تسجيل الأراضي. ومن ناحية أخرى، تُركت للدولة سلطة مصادرة الأراضي الخاصة، وهو ما فعلته. وإلى جانب ذلك، كانت الدولة أكثر حماساً لردع ملاك الأراضي عن تسجيل أراضيهم. وبهذه الطريقة، أصبحت المسألة مع مرور الوقت أكثر تعقيداً وغموضاً، مما أدى إلى نشوء نزاعات داخل المجتمع، والتي تخدم في نهاية المطاف مصالح قائد الدولة المحتلة عن طريق تهيئة الظروف التي تسهل نقل الأراضي إلى الدولة أو حظر التنمية المجتمعية الفلسطينية⁽¹⁾.

(1) Lven-Shnor Ronet, 2011. Privatization, separation and discrimination-the



2. الوضع والمكانة المتنازع عليهما في القدس الشرقية وغياب اليقين بشأن التصرف النهائي فيها: منذ عام 1967، تم تحديد مكانة القدس الشرقية بوضوح كموقع نزاع ينتظر الحل النهائي كنتيجة لعملية تفاوضية. وسواء اعترفت إسرائيل بذلك أم لا، فإن سلوكها وتصريحاتها في بعض الأحيان يعكسان شعورًا بعدم اليقين حول ما إذا كانت القدس ستنتهي إلى الانقسام بطريقة أو بأخرى. فعلى سبيل المثال، في عام 2012، اعترف رئيس البلدية آنذاك إيهود أولمرت بقوله، «لقد تجنبنا الاستثمار في مجالات أعتقد أنها لن تكون في المستقبل جزءًا من القدس التي ستكون تحت السيادة الإسرائيلية»⁽¹⁾. وبالمثل، كان المجتمع الفلسطيني يعمل في ظل شعور مؤقت، مما أدى إلى ظهور شعور مسيطر عليه حال الانتظار - البقاء اليومي على قيد الحياة يحيطه شعور بالصمود نحو غد أكثر إشراقًا. وقد انتظر العديد من ملاك الأراضي حتى يتغير الوضع الجيوسياسي ويعتقدون أن لهم الحق في الأرض استنادًا إلى الوثائق التي يحملونها من نظام تسجيل السندات، أو القانون العرفي، أو السكن أو الزراعة بحكم الأمر الواقع الذي يمكن أن يحمي أراضيهم. ومن ناحية أخرى، يتصرفون أيضًا على افتراض أن الاحتلال الإسرائيلي س ينتهي يومًا ما، وأن وضعهم وأوضاعهم سيتغيران. هذا المناخ الجيوسياسي، والسلوك العام للمجتمع الفلسطيني في المدينة وقيادته السياسية بشكل عام لتجنب العمل أو التعامل مع الاحتلال الإسرائيلي حتى لا يتم تطبيع أو إضفاء الشرعية على الاحتلال، ساهم في إعاقه الشروع في تسوية الأراضي وتسجيلها، وحال دون قيام الفلسطينيين بتسوية الأراضي حسب النظام الرسمي الحديث.

3. التكلفة: عملية التسجيل الرسمي للأراضي هي عملية معقدة، تتطلب الكثير من الوقت والموارد المالية للوفاء بالمتطلبات المعقدة لتسجيل قطعة من الأراضي وتملكها للقطاع الخاص، سواء تم الحصول عليها من خلال الميراث أو الشراء. كما أنها مكلفة للغاية، ويتم تكبد التكاليف في كل مرحلة (على سبيل المثال دفع أتعاب المحامين، المساحين، الرسوم،

movements of the order of rights in real estate in East Jerusalem, Eyone Meshbat, [Legal Theory], no. 34, pp. 183238- (بالعبرية).

Zandberg Chaim, 2003. Jerusalem–Settlement and confiscation of land Right, Hameshbat, [the Law], 8, pp. 505519- (بالعبرية) <https://hamishpat.colman.ac.il/wp-content/uploads/201812//.D799%/:D7%A8/D795%/:D7%A9/D79/C/D799%/:D79/D-/:D794%/:D7%A1/D793%/:D7%A8-/:D795%/:D794%/:D7%A4/D7%A7/D7%A2/D7-AA-/:D796%/:D79/B%/:D795%/:D799%/:D795%/:D7-AA-/:D791%/:D79/E/D7%A7/D7%A8/D7%A7/D7%A2/D799%/:D79/F.pdf>

(1) ICG 2019, p. 14;

الضرائب، الخ). يصل التقدير العام لهذه الأنشطة لحوالي 2500 دولار لكل دونم في الأراضي المفتوحة والزراعية إلى حوالي 100 ألف دولار لكل دونم معدّ للتطوير⁽¹⁾.

4. الصراع والنزاع حول ملكية الأراضي: هذا الحاجز قائم على مستويين. ويتعلق أحد هذه المسائل بالصراع بين ملاك الأراضي والدولة، التي تستخدم وسائل مختلفة لنقل الأراضي إلى نفسها، مثل المطالبة بالأراضي التي تم تسجيلها باسم «خزانة المملكة الأردنية الهاشمية» كأراضي للدولة، والإذن بالاستيلاء على الأراضي المسجلة بأسماء أولئك الذين يعتبرهم «حارس أملاك الغائبين «غائبين»». أما المستوى الثاني فهو يتعلق بالنزاع على الأرض بين الأفراد، سواء أكانوا ورثة أو أقارب أو جيراناً. كما تنشأ مثل هذه النزاعات بين اليهود الذين يطالبون بالأرض وبين الفلسطينيين. وعندما يكون اليهود طرفاً في مثل هذه النزاعات، فإنهم يتمتعون دائماً بدعم المؤسسات الحكومية والموظفين والوكلاء، الأمر الذي يشجعهم ويمكّنهم. ومثل هذه النزاعات الشخصية حول الأرض تستغرق وقتاً وموارد و طاقة عاطفية كلما تم التقاضي بشأنها في المحاكم.

5. القواعد القيمية التقليدية المتعلقة بتسجيل الأراضي: في إطار القطاعات التقليدية في المجتمع الفلسطيني، كما هو الحال في المناطق الريفية والقبلية، تستند المعايير الثقافية والمواقف تجاه تسوية وتسجيل الأراضي في أوساط المجتمع التقليدي عمومًا إلى القانون الديني والقوانين العرفية وأعراف المجتمع المحلي. وفي سياق، حيث المجتمع والدولة مشتركة في المصلحة، فإن هذه الثقافة ستواجه المزيد من التفاهم والتسامح من جانب الدولة. ولكن في سياق الصراع المشحون وانعدام الثقة العميق والتناقضات، مثل حالة القدس الشرقية، تشبث المجتمع باستمرار بمدوناته وقواعده الثقافية التقليدية ولم يكن على وعي كافٍ أو علم بما فيه الكفاية بالعواقب المحتملة لهذا السلوك السلبي، إلى واقع جديد شمل التناقض المتعلق بتسجيل الأراضي في المدى القصير والطويل داخل الأسرة أو القبيلة ومع الاحتلال الإسرائيلي.

6. مواقف السلطات المعنية وذات العلاقة بالأراضي: تعارض سلطة الأراضي الفلسطينية عملية تسوية وتسجيل الأراضي في السياق السياسي القائم. ومن ناحية أخرى، تفرض هيئة الأراضي الأردنية تبادل البيانات والمطالبات المتعلقة بالأراضي التي تم توثيقها أثناء عملية تسوية سندات ملكية الأراضي قبل عام 1967، عندما كانت القدس الشرقية تحت السيطرة الأردنية.

(1) مقابلة مع السيد عز الدين السعد يوم 2020، 3، 16 مركز القدس للعلاقة بين الثقافات.



مشاكل وإسقاطات

وأيًا كانت أسبابها العديدة، فإن غياب التسوية والتسجيل الرسمي العصري في جزء كبير من الأرض قد أدى إلى مشاكل وعواقب خطيرة بالنسبة للمقدسين الفلسطينيين وللمجتمع ككل. وأهمها:

1. تمتلك الحكومة والبلدية سبلاً قانونية لمصادرة الأراضي الخاصة التي لم يتم تسويتها وتسجيلها حسب نظام الأراضي الحديث.

2. وإذا حدثت هذه المصادرة، كما هي موجودة اليوم، فإن مالك الأرض ليس لديه سبيل قانوني للطعن أو حتى سبيل للاعتراض، ولا يمكنه المطالبة بأي تعويض أو الحصول عليه.

3. الأراضي التي لم تتم تسويتها أو تسجيلها بالكامل، لا يمكن تطويرها لأنه لا يمكن إصدار تراخيص بناء أو الحصول على رهون عقارية على هذه الأرض. ودون سند ملكية الأرض، لا يمكن للفلسطينيين طلب أو الحصول على رخصة بناء، أو إذا تمكنوا بطريقة ما من ذلك، فلا يمكنهم التقدم بطلب للحصول على رهن عقاري، لأن البنوك تشترط توفر سند ملكية على الأرض باستخدام نظام أراضي تورنس. ونتيجة لذلك:

1. عدد رخص البناء الصادرة للفلسطينيين في القدس الشرقية منخفض جدًا. فعلى سبيل المثال، بين 2010 - 2014، من بين 10,750 طلب رخصة في مجمل المدينة، فقط 1,906 طلب رخصة بناء (15 في المائة) قدمت من سكان الأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية، وفي الفترة نفسها، تم إصدار 6,960 رخصة بناء في المدينة ككل، ولكن تم إصدار سوى 965 رخصة (14 في المائة) لمقدمي الطلبات الذين يعيشون في أحياء فلسطينية في منطقة القدس الشرقية⁽¹⁾.

2. وقد أصبحت تكلفة القيام بالأعمال التحضيرية والتقدم بطلب للحصول على رخصة بناء باهظة. يفرض القانون الإسرائيلي على مقدم الطلب أن يقوم أولاً بعملية أولية تسمى «التسجيل الأول» على الأراضي في مصلحة ضريبة الأراضي، حتى من أجل تقديم طلب للحصول على تصريح بناء. ويتراوح متوسط التكلفة بين 30,000 و100,000 دولار.

3. ازدادت الفجوة بين الطلب والعرض على المساكن، لأن المجتمع الفلسطيني لا يستطيع الحصول على تراخيص بناء. وفي الفترة بين عامي 2009 و2018، شرع بناء 26,737 شقة في القدس ككل، منها 4,900 (3,18 في المائة) من هذه الشقق شرع بها في الأحياء

(1) <https://jerusalemstitute.org.il/yearbook/#/2071447/>

الفلسطينية في منطقة القدس الشرقية⁽¹⁾. وبناءً على حسابنا، كان معدل النقص في المساكن في كل عام في الفترة بين 2011 - 2017 حوالي 1,618 شقة سنوياً.

4. يعاني الفلسطينيون المقدسيون كثيراً من التدابير العقابية الصارمة التي اتخذتها إسرائيل بشأن البناء دون ترخيص. وفي القدس الشرقية تتم معاقبة الفلسطينيين الذين يبنون دون ترخيص بغرامات شديدة وأوامر هدم المنازل. وفي الواقع، قامت السلطات الإسرائيلية في الفترة بين 2004 - 2019 بهدم 970 منزلاً، أي بمعدل 65 منزلاً سنوياً⁽²⁾. ووفقاً لميزانية بلدية القدس لعام 2018، بلغت إيرادات الغرامات المفروضة على البناء غير المرخص نحو 25 مليون شيكل إسرائيلي جديد في ذلك العام، وجبي حوالي 70 بالمائة منها من أصحاب المنازل من القدس الشرقية⁽³⁾.

5. ولأن ملاك الأراضي يواجهون صعوبات جمة أمام شراء أو بيع الأراضي، فإن سوق الأراضي راكدة. ووفقاً لدراسة أجرتها ناشر (2018، 6)، فإن غياب تسوية وتسجيل الأراضي رسمياً في القدس الشرقية يكلف السكان الفلسطينيين مبلغاً مباشراً وغير مباشر، بمتوسط، حوالي 80,000 شيكل (حوالي 23,000 دولار أميركي) لكل أسرة، مما يعني أن عدم توفر نظام تسوية وتسجيل الأراضي يكلف سكان القدس الشرقية ما بين 630 مليون شيكل إسرائيلي جديد إلى 4,1 مليار (180 مليون إلى 1,17 مليار دولار أميركي) كل عام⁽⁴⁾. للمقارنة، يقدر إجمالي الدخل السنوي للموظفين من الرواتب في القدس الشرقية بنحو 3,5 مليارات شيكل إسرائيلي جديد (مليار دولار أميركي)⁽⁵⁾.

ولا يدفع الأفراد والمجتمع ثمن البناء غير القانوني فحسب: ففي كل عام، تخسر بلدية القدس ما يقرب من ربع مليار شيكل جديد، وشركة المياه الإسرائيلية 10 ملايين

(1) <https://jerusalemstitute.org.il/yearbook/#/2071447/>

(2) Calculated from data <https://jerusalemstitute.org.il/yearbook/#/2071447/>

(3) Calculated from data Budget of the municipality of Jerusalem

(4) Nasher, Maayan, 2018, Illegal Building, Bloodshed Conflict and Two Milliard Shekels Per Year: the price of non registration right of land in East Jerusalem. Policy research no. 483, Jerusalem institute for Policy Studies, Jerusalem (in Hebrew). https://jerusalemstitute.org.il/wp-content/uploads/2019/05/PUB__%D7%A0%D7%A9%D7%A8-%D7%94%D7%A1%D7%93%D7%A8-%D7%9E%D7%A7%D7%A8%D7%A7%D7%A2%D7%99%D7%9F.pdf.



شيكل إسرائيلي جديد بسبب غياب تسوية وتسجيل الأراضي في القدس الشرقية. وتقدر الخسارة الإجمالية التي لحقت بـ «صندوق التنمية»، الناجمة عن عدم وجود تسوية وتسجيل للأراضي، بحوالي 1, 1 بليون شيكل إسرائيلي جديد، ومن المحتمل أن تصل إلى 12 بليون شيكل إسرائيلي جديد. لو كانت هذه المبالغ الهائلة قد توفرت، لكان من الممكن أن تتمكن البلدية من توفير البنية التحتية الأساسية اللازمة في القدس الشرقية على الأقل⁽¹⁾.

6. غياب تسوية وتسجيل الأراضي يؤدي إلى حال تكون به الأرض عالقة في «منطقة ميتة»، مما يخلق حال «رأس المال الميت»⁽²⁾، أي ضعف القدرة على نقل الأراضي المسجلة بموجب نظام تسجيل السندات القديمة، ومن نظام الأراضي العرفي التقليدي إلى نظام تورينس الجديد، لإصدار سندات الملكية قد جُمِدَ بشكل فعال، مما حال دون استخدام وتطوير هذه الأراضي. هكذا أصبحت هذه الأراضي تخضع لحال به «رأس مال ميت»، حيث لا يستطيع المالكون الاستفادة منه عملياً.

7. وبعد مرور ثلاثة أجيال، يشتبك ويتصارع الورثة والشركاء على الأرض: منذ آخر تسجيل للأرض قبل عام 1967 فقد ولدت أجيال ثلاثة على الأقل، تم توريث ونقلها وتوزيعها وتفتيتها. وكثير من ملاك الأراضي من الجيل الأول الذين لديهم معرفة مباشرة بحدود الأرض وغيرها من السمات ربما قد ماتوا أو عجزوا أو غائبون. وقد يجلب كل جيل لاحق المزيد من الورثة، مما يؤدي إلى تقلص قطع الأراضي المتاحة للوراثة ويتم توزيع الأراضي لأعداد كبيرة من الأقارب الذين يشتركون في امتلاك نفس القطعة. كما أن اختلاط الجيران نتيجة مباشرة لصفقات أراضٍ، وتغيير مالك الأرض الأصلي أيضاً، حيث لا يكون لدى الوافدين الجدد نفس العلاقة أو الفهم المشترك للحدود على الحدود واستخدام للأرض متوافق عليه. ويمكن لجميع هذه العوامل مجتمعة أن تثير النزاعات وتمنع حتى التوصل إلى فهم مشترك أساسي بشأن استخدام الأرض على الإطلاق.

8. في القدس الشرقية، حيث يقوم المستوطنون ووكلاؤهم بالتفتيش على الممتلكات

(1) https://jerusalemstitute.org.il/wp-content/uploads/201905/PUB_/D7/A0/D7/A9/D7/A8-/D794/:/D7/A1/D793/:/D7/A8-/D79/E/D7/A7/D7/A8/D7/A7/D7/A2/D799/:/D79/F.pdf.

(2) Hernando De Soto. 2001. *Citadels of Dead Capital, Reason*, digital edition, May; De Soto, Hernando. 2002. *Law and Property Outside the West — A Few New Ideas about Fighting Poverty*, Forum for Development Studies 29, 349–361.

العربية للحصول عليها، بما في ذلك من الورثة. يبيع وتسرب جزء من أرض المشاع المقدسية لجمعية صهيونية يخلق اعتداءات على الأراضي، وفي بعض الحالات يتم اغتصابها ومصادرتها. حيث عدم توفر تسوية الأراضي وتسجيلها رسمياً يؤدي إلى نزاعات ساخنة بين المشاركين في الأرض بعد عدم قدرتهم على إفراز الأرض وتسويتها وتسجيلها رسمياً وعصرياً.

مبادرة الحكومة الإسرائيلية لاستئناف تسوية وتسجيل الأراضي في القدس الشرقية

بعد 51 عاماً من تجميد تسوية الأراضي في القدس الشرقية بناء على حجج الحكومة الإسرائيلية التي قدمها وحددها مئير شامغار، المستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية، وعين لاحقاً رئيساً للمحكمة العليا. وبرر شامغار قراره قائلاً: «لأن عملية تسوية الأراضي لم تستمر، بسبب صعوبات عملية وسياسية، وذلك لأسباب قانونية بالأساس...»⁽¹⁾. هذه الحجة أخذت بعين الاعتبار السياق الجيوسياسي، أولوية الحكومة، إمكانية الفساد، تزوير الوثائق، وتجنب الضغوطات على المطالبة بملكية الأرض⁽²⁾.

واستمرت هذه الحجة حتى 6 مارس / آذار 2018، عندما أعلنت وزارة العدل، دائرة تسوية الأراضي أنه وفقاً للمادتين 5 و9 من أمر تسوية الأراضي لعام 1969، ستستأنف إسرائيل تسوية وتسجيل الأرض في القدس الشرقية في 18 آذار / مارس 2018. إلى جانب ذلك اتخذت الحكومة الإسرائيلية القرار رقم 3790 في 13 أيار / مايو⁽³⁾ 2018. وهذا هو أول قرار حكومي شامل يعلن أنه يسعى إلى تقليص الفجوات الاجتماعية والاقتصادية وتخفيف التنمية الاقتصادية في القدس الشرقية. ووفقاً لهذا القرار، خصصت الدولة نحو 2,1 مليار شيكل إسرائيلي جديد، تصرف على مدى خمس سنوات لعدد من المجالات المحددة، من بينها تسوية وتسجيل الأراضي⁽⁴⁾. وجاء قرار الحكومة بعد شهر من بدء العمل في تسوية

(1) مقابلة مع المحامي مهند جبارة يوم 16 آذار 2020 في مكتبة في القدس.

(2) Shragae Nadav, 2010. Planning, Demography and Geopolitical in Jerusalem. Policy paper. Jerusalem Center for Public Affairs, pp-2633- (in Hebrew). <https://jcpa.org.il/wp-content/uploads/201009//DemographyJeru.pdf>

(3) https://www.gov.il/he/departments/policies/dec3790_2018.

(4) Ephraim Lavie, Sason Hadad, and Meir Elran. 2018. Israel's Plan to Reduce Socioeconomic Gaps in East Jerusalem. Strategic Assessment, Volume 21, No.



الأراضي بأحياء بيت حنينا وصور باهر وفي جبل الزيتون في عام 2018. غير أن القرار 3790 قد وسّع الخطة بدرجة كبيرة. وعلى الرغم من أن الخطة لا تقدم ردًا على التمييز القاسي الذي يُنظّم بشكل روتيني التخطيط للفلسطينيين في القدس الشرقية⁽¹⁾، إلا أن قرار الحكومة هذا يسعى إلى إقامة نظام تسوية للأراضي في أحيائهم.

فمن ناحية أخرى، من الواضح أن غياب تسوية وتسجيل أراضي رسمي يعني أن عدم وجود حقوق ملكية محدد على أرض الواقع، وشكل قيداً أساسياً في استخدام أصحاب الأراضي. وهذا يؤدي إلى زيادة المنازعات على الأراضي ويعوق البناء القانوني، ومع ذلك، تعوق إمكانية الرهن العقاري وأخذ قروض بنكية ورهن الأراضي. مندوبي وزارة العدل، عبروا عن تحفظاتهم بشأن إمكانية إنجاز تسوية وتسجيل الأراضي على الأراضي التي تخضع لسلطة «حارس أملاك الغائبين»، بما في ذلك تحديد أصول ومكانة الغائبين في ظل تطبيق عملية التسوية. وعلى الجانب الآخر، أعرب تحالف المنظمات الفلسطينية في القدس الشرقية عن معارضته لمبادرة الحكومة بتسوية وتسجيل الأرض⁽²⁾.

فحص تنفيذ القرار 3790 يواجه عقبات كثيرة، لاسيما في مجالات بشأن تسوية وتسجيل الأراضي. الفريق الإسرائيلي المعين من قبل الحكومة لإجراء تسوية وتسجيل الأراضي يواجه عدداً من التحديات فيما يتعلق بمسألة الضرائب وتخوف السكان من مصادرة الأراضي.

مراجعة تطبيق قرار الحكومة بشأن تسوية وتسجيل الأراضي

وعلى الرغم من التحديات والإشكاليات المعقدة، حققت السنة الأولى من تنفيذ عملية تسوية وتسجيل بموجب القرار 3790 بعض النجاحات المحدودة. وقد تمكن فريق تسوية الأراضي في التغلب على بعض العقبات خلال العام الماضي، بما في ذلك تحسين وتبسيط

3-21. <https://strategicassessment.inss.org.il/wp-content/uploads/antq/fe-2761584636.pdf>

<https://strategicassessment.inss.org.il/wp-content/uploads/antq/fe-2761584636.pdf>,

(1) Ir-amim, 2015, DISPLACED IN THEIR OWN CITY: The Impact of Israeli Policy in East Jerusalem on the Palestinian Neighborhoods of the City beyond the Separation Barrier. http://www.ir-amim.org.il/sites/default/files/akurim_ENG_for/20web_0.pdf.

(2) <http://www.israelnationalnews.com/News/News.aspx/245878>

الخدمات، وإصدار وجمع المعلومات لإكمال التسوية المستقبلية، وتفعيل فرق إسرائيلية مهنية ستقوم بتسوية الأراضي وتسجيلها.

وقد نُشر عطاء لانتخاب شركة تعمل على إجراء تسوية الأراضي في المستقبل⁽¹⁾. وتوخياً لهذه السلسلة، أنشئت فرقة مساحة عاملة؛ وفريق يساعد في جمع المعلومات المتعلقة بالأراضي من مختلف السلطات. وفي الوقت نفسه، يجري العمل المستمر على بناء علاقة مع مختلف العناصر في مختلف الوحدات التي لها ارتباط مع عملية التسوية وتسجيل الأراضي. وفي مقدمة إجراءات عمليات التسوية يجب العمل بمشاركة الجمهور. ومع استلام الخرائط من دائرة المساحة - مركز رسم الخرائط الإسرائيلي، سيتمكن طواقم المسح الميداني من بدء العمل الميداني للمسح. وفي المرحلة الأولى، تتم معالجة التسوية وتحديد الأحواض في قرى صور باهر وبيت صفافا وعطروت، والشيخ جراح وبيت حنينا⁽²⁾.

أسباب وراء مبادرة إسرائيل استكمال تسوية الأراضي وتسجيلها في القدس

1. تعزيز السيادة الإسرائيلية على القدس الشرقية⁽³⁾، حيث قالت وزيرة العدل أيليت شاكيد: «... وكان هذا أول تطبيق عملي للسيادة [الإسرائيلية] منذ قرار دولة إسرائيل بسط السيادة في القدس الشرقية بعد تحرير المدينة المقدسة وإعادة توحيدها في عام 1967».
2. تمكين الحكومة والبلدية من تنظيم جميع الأراضي في القدس الشرقية بحلول عام 2025، وتخفيف إصدار تصاريح البناء للسكان.
3. تمكين الحصول على ضرائب الأراضي بسبب إجراء تسوية وتسجيل الأراضي وما يرافقها من فرض وجبي الضرائب عليها.
4. تقليص الفجوات بين القدس الشرقية والقدس الغربية كمعيار على مدى توحيد القدس.

(1) وخلال مقابلة الباحث مع السيد بنسي أفراهم (الذي كان مديراً لمديرية سلطة الأراضي في منطقة القدس في الفترة 1974-2018)، يوم 27 آذار/ مارس 2020 في القدس، قال إنه تم اختيار شركة خاصة تحمل اسم D.A.T.G لإدارة عملية تسوية الأراضي وتسجيلها وفقاً للقرار 3790.

(2) https://www.gov.il/BlobFolder/news/matmedet-37902019/he/EatJer_NotebookA4_E_DIGITAL.pdf

(3) <https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/eastern-mediterranean/israelpalestine/202-reversing-israels-deepening-annexation-occupied-east-jerusalem>



5. تمكين توحيد نظام إدارة الأراضي عن طريق النظام الرسمي الحديث وإنهاء نظام تسجيل السندات التقليدي.

6. الحد من النزاع والعنف على الأرض والتوتر بين الأقارب وداخل الأسر الممتدة.

7. إنهاء المشاركة وتقاسم الأراضي المشاع بين المالكين، والتمييز بين الأراضي الخاصة وأراضي الدولة، يشمل المالكين اليهود والأراضي التي يملكها الغائبون.

كما ذكر سابقاً، فإن عملية تسوية الأراضي وتسجيلها وفقاً لقانون «ترتيب حقوق سجل الأراضي (نسخة جديدة)، 1969»، التي تحدد إجراءات تسوية الأراضي وتسجيلها⁽¹⁾ تشمل في القدس الشرقية. بدأ مأمور التسوية عمله في إعلان الأحواض أنها قيد التسوية. وفي 17 حوضاً، بدأت عملية تسوية وتسجيل الأراضي، وفي 18 حوضاً، بدأ جمع البيانات. وتركز هذه الأحواض في بيت حنينا وصور باهر، وتشمل أحواض قرية من المستوطنات الإسرائيلية.

النظرة السياسية

في الواقع، لا يمكن لكل قرار أو خطة حكومية إسرائيلية أن يتجنب التصور الجيوسياسي. تم اتخاذ القرار 3790، الذي يسمى «خطة للحد من الفجوات الاجتماعية والاقتصادية في القدس الشرقية» في ظل «القانون الأساسي: إسرائيل كدولة قومية للشعب اليهودي»، 2018، الذي نقل السفارة الأميركية إلى القدس في سياق سياسي معين⁽²⁾. فمن ناحية، توجد حكومة يمينية في السلطة في إسرائيل؛ ومن ناحية أخرى، فإن المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين قد وئدت منذ فترة طويلة، ولا سيما بشأن القدس. في السنوات التي تلت ذلك عندما كان الجانبان متباعدين حول قضية القدس، تقدمت الحكومة الإسرائيلية باستمرار لتعزيز حكمها على القدس الشرقية وخلق حقائق لا رجعة فيها على الأرض لضمان السيطرة الإسرائيلية الدائمة وتهويد المدينة. وهكذا، وكما ينص قرار الخطة بوضوح، فإن من بين أهدافها توطيد السيادة الإسرائيلية على القدس الشرقية، ولا سيما تنمية منطقة البلدة القديمة وحوضها البصري.

(1) https://www.nevo.co.il/law_html/Law01/286_031.htm

(2) International Crisis Group, 2019. Reversing Israel's Deepening Annexation of Occupied East Jerusalem, Middle East Report N°202 | 12 June 2019 <https://d2071andvip0wj.cloudfront.net/202-reversing-israels-deepening-annexation.pdf>

يُظهر استعراض تفاصيل القرار 3790 أن صرف أمواله مشروط بالتشديد على مسائل تأمين الاندماج الفردي والتنمية في النظام الإسرائيلي، وكذلك - بالنسبة لخطط التعليم - تخصيص الموارد لأولئك الذين يدرسون في الجامعات والكليات الإسرائيلية، أو مدارس القدس التي تعتمد المناهج الإسرائيلية (والتي لا تشكل حالياً سوى نسبة ضئيلة). وفي الواقع، يتم تخصيص موارد محدودة للتخطيط وتسوية الأراضي والتسجيل - فقط 50 مليون شيكل إسرائيلي جديد [حوالي 15 مليون دولار أميركي] تم تخصيصها لهذا العمل المهم، وهو أقل من 5, 2 بالمائة من إجمالي الأموال المخصصة في الخطة بأكملها.

الأثر المحتمل لتسوية وتسجيل الأراضي على السكان الفلسطينيين

ومما لا شك فيه أن تسوية الأراضي وتسجيلها في القدس الشرقية، سيعود بالفائدة على الفلسطينيين (أفراداً وجماعات)، وقد تأخر تأمين حقوقهم في الأرض وفقاً لنظام الأراضي الحديث الرسمي، الذي يحدد بدقة قطعة الأرض «بطاقة الهوية» و«عنوانها» و«المالك» الشرعي. كما تحفز تسوية الأراضي وتسجيلها التنمية وتُسَرّ نقل «رأس المال الميت الراكد» إلى «رأس مال حي ومتدفق».

ومع ذلك، وفي ظل السياق الجيوسياسي الحالي، فإن لتسوية وتسجيل الأراضي للمقدسيين الفلسطينيين القدرة على خلق مشاكل خطيرة يمكن أن تلقي بثقلها على الفلسطينيين كأفراد وكمجموعة، وفيما يلي نتناول بعضها بإيجاز:

1. أسرلة وحتى تهويد الأرض عن طريق:

1. تطبيع وإضفاء الشرعية على إدارة الأراضي في إطار النظام القانوني الإسرائيلي ونظام الأراضي التابع لإسرائيل، خاصة أن الدافع هو أن تنشأ مع مالك الأرض علاقة بطريقة طوعية، على عكس ما كان عليه الحال قبل الشروع بعملية التسوية.

2. أثناء عملية تسوية وتسجيل الأراضي، وبموجب القانون، سيُطلب من ملاك الأراضي، تقديم أدلة تثبت مطالبتهم بملكية قطعة أرض. وهذه العملية خطران محتملان: (1) إنها تتيح فرصة لليهود والمستوطنين الإسرائيليين للمطالبة بالأراضي بنفس الطريقة؛ (2) ومن ناحية أخرى، فإن أي أرض لا تكون المطالب فيها صلبة في نظر مأمور التسوية والمحكمة، ربما تسجل باسم دولة إسرائيل. لذلك قد يجد ملاك الأراضي الذين يدخلون العملية ويعتقدونها بحسن نية أنفسهم محرومين من أراضيهم فجأة بموجب عملية التسوية⁽¹⁾.

(1) <https://www.mapi.gov.il/ProfessionalInfo/DocLib1/DG-Directive-62015--Draft.pdf> (بالعبرية).



3. تطرح عملية تسوية وتسجيل الأراضي بشكل إشكالية ممتلكات/ أراضي الغائبين الفلسطينيين حسب التعريف الإسرائيلي، حيث يكون «حارس أملاك الغائبين» الإسرائيلي جزءاً من العملية، وبمجرد تحديد هذه الممتلكات، سيستحوذ عليها ويسجل أي ممتلكات الغائبين على اسمه ثم ينقلها مباشرة وغير مباشرة إلى الدولة.

4. ستشمل عملية تسوية وتسجيل الأراضي مساحات شاسعة من الأراضي (حوالي 26,300 دونماً) صادرتها إسرائيل منذ عام 1967 لبناء المستوطنات وتسجيل الأراضي المصادرة باسم الدولة الإسرائيلية، استناداً إلى قانون الأراضي (الاستحواذ للأغراض العامة) (1943). حالياً سجلت على أساس ما يعرف بـ«التسجيل الأول»⁽¹⁾. وأن إجراء التسوية سوف يمكن إسرائيل قانونياً من إكمال تسجيل الأراضي حسب نظام تورنس دون معوق.

5. استناداً إلى المخططات الهيكلية والتفصيلية المصدقة للأحياء الفلسطينية، فجميع الأراضي المخصصة للطرق والاستخدام العام، بما في ذلك الساحات العامة والمناطق الخضراء، وسوف يؤذن وتمكن عملية التسوية مأمور التسوية والمحكمة من تسجيل هذه الأراضي باسم بلدية القدس أو دولة إسرائيل.

6. أي طلب لأي شخص يدعي الملكية على الأرض ولا يستطيع تقديم أدلة قطعية الثبوت بأنه المالك، حيث تقنع مأمور التسوية والمحكمة بأن هذه القطعة من الأرض ملك له كمالك و/ أو وريث سيتم تسجيلها تلقائياً باسم الدولة. يجدر بالذكر أن المنطلق الأساس والافتراض لمأمور التسوية والمحكمة أن الأرض ملك للدولة ما لم يثبت المالك خلاف ذلك.

2. إن تسوية الأراضي وتسجيلها باهظة التكلفة. بموجب القانون، يجب على كل مالك أن يسجل على الأرض بموجب التسوية ولاحقاً دفع ضرائب الأراضي، مثل هذه الضرائب على الشراء وضرائب تحسين. هذا بالإضافة إلى التكاليف التي ينطوي عليها إعداد طلب للحصول على جدول المطالبات - الادعاءات على الأراضي (التي ينبغي إعدادها على الأقل، بواسطة محام ومُسَّاح)⁽²⁾. ونظراً لأن حوالي 75 بالمئة من السكان الفلسطينيين في

(1) Lven-Shnor Ronet, 2011. Privatization, separation and discrimination-the movements of the order of rights in real estate in East Jerusalem, Eyone Meshbat, [Legal Theory], no. 34, pp. 183238- (بالعبرية).

(2) هذا ما تم تلخيصه من خلال مقابلات ولقاءات مع ملاك أراضي، محامين، مساحين، مهندسين ومخططين في القدس.

القدس الشرقية يعيشون تحت خط الفقر⁽¹⁾، فإن هذا يضع عبئاً مالياً مفرطاً على معظم السكان.

3. وداخل المجتمع الفلسطيني، فإن العديد من النزاعات الكامنة والنشطة على الأراضي وغير ذلك، ربما سوف تخرج بالكامل إلى العلن، مما يعطل السلام المجتمعي، وربما يثير العنف الجسدي. بعض هذه التوترات والعنف الذي سيصاحب عملية التسوية يكون بعد أن تزعزع قوة الأعراف التقليدية السائدة، بما في ذلك اعتمادها على نظام الأراضي التقليدي دون زعزعة وتدخل خارجي بموجب قانون الدولة وسعيها تسجيل الأراضي حسب النظام الحديث. إن التناقضات بين القوانين العرفية وقوانين الدولة في سياق الاحتلال وندرة الموارد ستؤدي حتماً إلى العنف والتوترات الاجتماعية.

الاستعدادات الفلسطينية لمواجهة إجراء تسوية الأراضي

يواجه الفلسطينيون الآن معضلة كيفية التعامل مع قرار الحكومة الإسرائيلية رقم 3790 بشكل عام، ولا سيما مع موضوع تسوية الأراضي وتسجيلها. هل يمكنهم الاستفادة من تسوية الأراضي وتسجيلها المقترح؟ إذا كان الأمر كذلك، كيف؟ للرد على هذه الأسئلة مطلوب أن نقوم ببحوث متعمقة في هذا الشأن. أدناه أقترح بعض الاتجاهات الأولية لمثل هذه البحوث.

1. تقع مسؤولية على سلطة الأراضي الفلسطينية أن تدرس وتعرف الوضع في حال القدس الشرقية، وأن تضع خطة مضادة لتقديم توجيهات للفلسطينيين في القدس الشرقية حول كيفية الرد على الخطة الإسرائيلية. فعلى سبيل المثال، يمكن لسلطة الأراضي الفلسطينية أن تتقاسم تجربتها مع قضايا الأراضي في بقية الأراضي الفلسطينية المحتلة⁽²⁾.

2. لا يمكن تنفيذ مشروع تسوية وتسجيل الأراضي دون مشاركة ملاك الأراضي. لا يمكن للحكومة ببساطة فرض المشروع. لذا، على ممثلي الجمهور وملاك الأراضي أن يشرحوافائدة المشروع. بالمقابل، فإن مؤسسات التخطيط (المحلية والإقليمية/ اللوائية)، بدأت في وضع المزيد من العراقيل التي تتعلق بمسائل إثبات الملكية الذي يعتمد على

(1) https://www.btl.gov.il/Publications/oni_report/Documents/oni2016.pdf (بالعبرية)
<http://din-online.info/pdf/m-i41.pdf>

(2) [http://www.alquds.com/tagged/topics/./D8%AA/D8%B3/D988/./D98/A/./D8%A920/./D8%A7/D984/./D8%A7/D8%B1/D8%A7/D8%B6/D98/A-1230-1/46- /](http://www.alquds.com/tagged/topics/./D8%AA/D8%B3/D988/./D98/A/./D8%A920/./D8%A7/D984/./D8%A7/D8%B1/D8%A7/D8%B6/D98/A-1230-1/46-/)

حن حبيب، 2019، في الآثار المالية والاقتصادية المتوقعة والتحديات المصاحبة لتسوية الأراضي وتسجيلها في الضفة الغربية، معهد ماس، رام الله.



نظام الأراضي التقليدي، وذلك عند تقديم طلب الحصول على رخصة بناء أو المبادرة لإعداد مخطط هيكلي تفصيلي. بعض هذه العراقل والقيود تهدف إلى دفع وتشجيع ملاك الأراضي بالمشاركة في مشروع تسوية وتسجيل الأراضي، كشرط للحصول على رخصة بناء محتملة، مما يضع هؤلاء المالكين في مواجهة تحديات قبول مشروع تسوية الأراضي وتسجيلها.

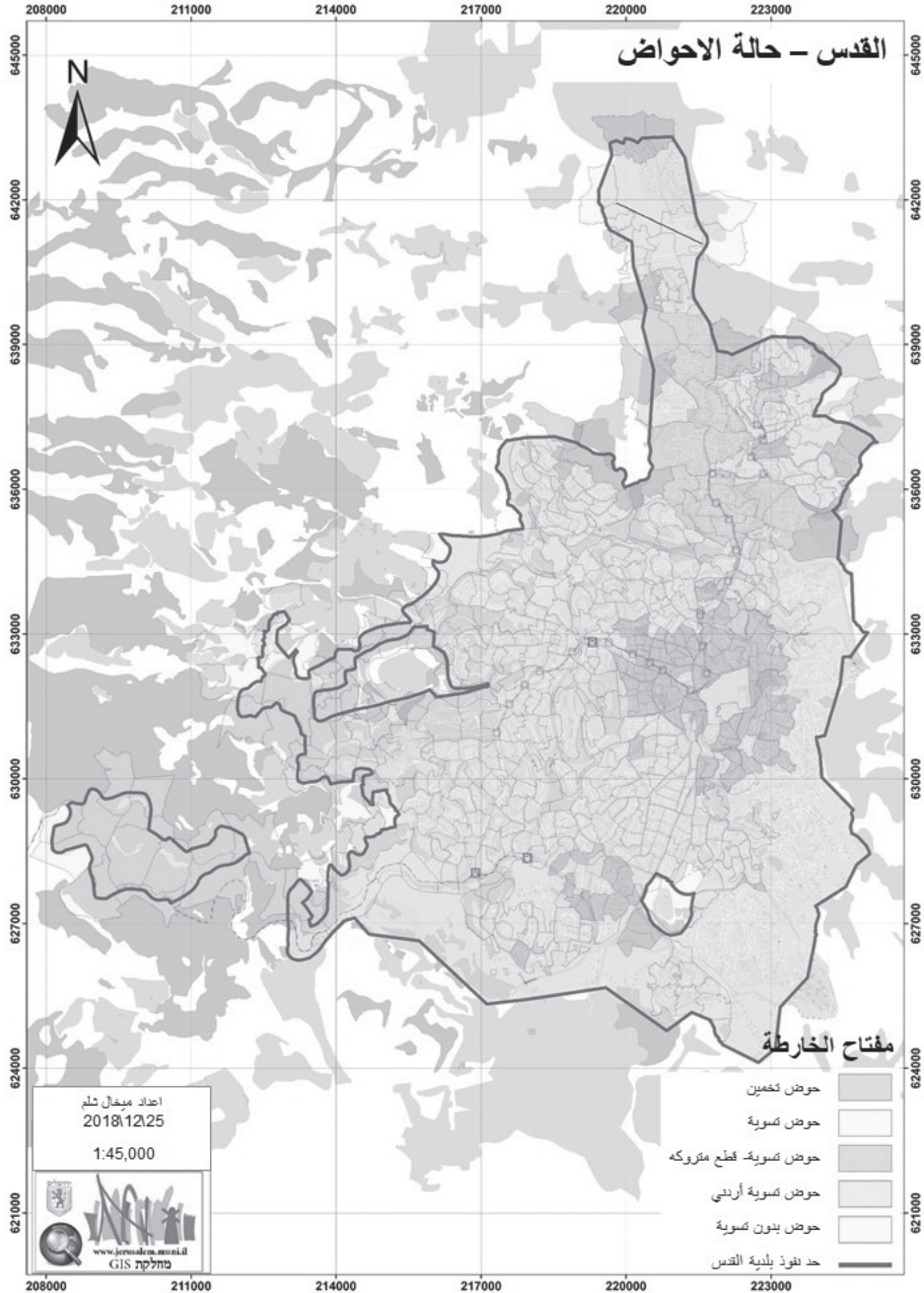
3. ووفقاً للبند 6 من القرار 3790، يشمل المشروع في الواقع معظم مساحة القدس الشرقية. وكما ذكر أعلاه (انظر الشكلين 2 و 5)، فإن هذه المنطقة فيها أنواع مختلفة من الأحواض حسب مراحل التسوية، ومختلف أنواع استخدام الأراضي وتخصيصات التخطيط، وتصنيفات مختلفة لتسجيل الأراضي، حتى بما في ذلك الأراضي التي لا يوجد فيها أي نوع من تسوية الأراضي أو أراضي في مراحل مختلفة من التسوية. لذلك من المهم إجراء تقييم شامل لكيفية التعامل مع الوضع والتصنيف الخاص لكل مجموعة أحواض، على سبيل المثال:

1. تبدأ بالأحواض الأردنية التي مرت بتسوية أراضي بالفعل وملاءمة «جدول المطالبة بالأراضي» وهي متاحة لترسيخ المبدأ الأساسي الذي يقضي بأن هذه الأحواض الأردنية ينبغي أن تؤخذ كنقطة انطلاق ينبغي أن تكون مصدقة تلقائياً من قبل إسرائيل. ولهذا، يجب الحصول على البيانات من الأردن بدعم من سلطة الأراضي الفلسطينية.

2. هل الأولوية للبدء في مشروع تسوية وتسجيل الأراضي يكون بالأراضي المفتوحة/ غير المزروعة/ الزراعية/ الريفية أو المنطقة الحضرية/ المأهولة بالسكان/ المنطقة المخططة للسكن؟ وسيكون من الأسهل والأكثر فعالية من حيث التكلفة البدء بالمناطق الريفية غير المزروعة.

3. ينبغي لملاك الأراضي، داخل كل حوض أو منطقة أكبر، أن ينظموا أنفسهم لإعداد خريطة مساحة، تعرض التوزيع القائم والمقبول لقطع الأراضي وفقاً للقانون العرفي والعادات والتقاليد، إلى جانب قائمة بأسماء الملاك الحقيقيين الحاليين. وبمجرد أن يوقع عليها جميع ملاك الأراضي والمخاتير، ينبغي أن تقدم هذه الخريطة إلى مأمور التسوية والمحكمة. ولكي يحدث هذا، يحتاج شخص ما إلى أخذ القيادة والمبادرة - للعمل وليس فقط لرد الفعل - وتنظيم موارد أولية لدرجة وتقدم إنجاز المشروع بمبادرة أصحاب الأراضي لخلق التوافق بين نظام الأراضي المعمول به والمتوافق عليه بين السكان، ووضعه كبديل لتبنيه من مأمور التسوية وتحويله إلى النظام الجديد.

الشكل 6: تصنيف الأحواض وفقاً لوضعها من حيث مراحل تسوية الأراضي، وهو ما يمكن أن يُستَـرشد به في وضع سياسة تحديد أولويات للتدخل لإنجاز مشروع تسوية الأراضي في القدس.





خاتمة

إن الصراع على الأرض يكمن في جوهر الصراع بين الصهيونية والفلسطينيين، ولا سيما في القدس الشرقية. تمارس الدولة الإسرائيلية سلطتها من خلال مصفوفة متطورة من القوانين والإجراءات البيروقراطية، بما في ذلك تلك المتعلقة بتسوية الأراضي وتسجيلها، لضمان سيطرتها على الأراضي. ملكية قطع الأراضي ليست مجرد أداة للتنمية المحتملة. بل هي جزء من الأمن القومي لإسرائيل تجاه فلسطين. ولذلك، لا يمكن، في هذا السياق، فصل تسوية الأراضي وتسجيلها عن الصراع الوطني، ولا يمكن النظر إليها إلا على أنها مسألة روتينية تتعلق بضمان النظام المدني. ومن الواضح، وبالنظر إلى السياق السياسي الأوسع، أن إسرائيل قررت استئناف تسوية الأراضي في منطقة القدس الشرقية بعد حوالي 51 عامًا من الاحتلال من أجل ممارسة السيادة على منطقة لا تزال في نهاية المطاف غير مقبول سيادة إسرائيل منذ احتلالها عام 1967، وهي مصدر نزاع عنيف. وحتى الآن، كان الافتراض السائد هو أن هذا الوضع سيتحدد من خلال المفاوضات بين الطرفين اللذين يطالبان بالمدينة: إسرائيل والفلسطينيين. ويوضح القرار 3790 أن الحكومة الإسرائيلية لم تعد تنتظر مثل هذه اللحظة من التوافق مع الفلسطينيين على مستقبل القدس، وتشعر هي بالقوة الكافية، ومرخص لها بافتراض أن القدس الشرقية ستبقى تحت السيطرة الإسرائيلية.

لذلك، وافقت الحكومة الإسرائيلية على خطة تسوية وتسجيل الأراضي في القدس الشرقية وكلفت مديرية السجل العقاري في وزارة العدل لإنجازها، متبينة منهجية العمل من «أعلى نحو الأسفل»، مفترضة أن الفلسطينيين المقيمين في القدس الشرقية سيستفيدون من استكمال عملية حديثة لتسوية الأراضي وتسجيلها⁽¹⁾. وبمجرد اكتماله، يمكن لأي شخص يدعي ملكية الأرض أن يقدم مطالبة إلى مأمور التسوية. وإذا وردت مطالبات متضاربة، تحال الإجراءات إلى المحكمة للبت فيها، على النحو الذي يقتضيه القانون. ولتحقيق الأهداف الطموحة للقرار 3790، خصصت إسرائيل مع ذلك قدرًا أقل من المال والوقت اللازمين بالفعل. ومن ناحية أخرى، يتيح ذلك للفلسطينيين في القدس الشرقية فرصة للتغلب على الواقع الجديد الذي يتعين عليهم التعامل معه ووضع إستراتيجيات لكيفية الاستجابة بشكل استباقي بدلاً من رد الفعل.

(1) <http://www.israelnationalnews.com/News/News.aspx/245878>

ربما قد فتح هذا المقال نافذة على موضوع تسوية وتسجيل الأراضي للفلسطينيين في ظل الوضع الحالي المعقد والمشكل في القدس الشرقية. لقد عرضت بإيجاز الوضع وتداعياته، كما قدمت بعض الاقتراحات حول كيفية التعامل مع الواقع الجديد، الأمر الذي سيخلق أحدث سياسة إسرائيلية جديدة في القدس الشرقية. يضع هذا المقال ربما الأساس، لكن على الآخرين أن يتبعوه لمناقشة وتحليل عواقب السياسة الإسرائيلية الجديدة، ويتعاملوا بشكل أوسع مع توجيهات للمقدسين الفلسطينيين حول كيفية حماية أراضيهم وأنفسهم بمجرد أن تتم تسوية الأراضي وتسجيلها بشكل كامل.



العنقود الاقتصادي المقدسي: المحددات والآفاق

أ. د. محمود الجعفري

أستاذ الاقتصاد، جامعة القدس - القدس

مقدمة

أدى إنشاء إسرائيل لجدار الفصل العنصري في العام 2002، إلى تقسيم القدس العربيّة، إلى منطقتين جغرافيتين: إحداهما داخل الجدار والتي يقطنها حالياً (285) ألف فلسطيني، والثانية خارج الجدار ويقطنها (157) ألفاً للعام نفسه¹. كما أدّى إنشاء هذا الجدار إلى حدوث تراجع متسارع في الأوضاع الاقتصادية؛ جرّاء عزل القدس عن باقي أراضي الضفة الغربيّة ومدنها، وتهميش الأحياء العربيّة داخلها، وعزلها عن بعضها البعض من خلال إقامة المستوطنات، وتراجع الأهميّة الاقتصادية للقدس الشّرقية داخل الجدار بالنسبة لمحافظة القدس بشكل خاص والاقتصاد الفلسطينيّ بشكل عام.

لقد تراجعت نسبة المساهمة في الناتج المحليّ الإجماليّ ونصيب الفرد منه، وزيادة الفجوة بينه وبين الدّخل الإجماليّ المتاح للتصرف ونصيب الفرد منه، بسبب تراجع القدرة الاستيعابية للاقتصاد المقدسيّ، الأمر الذي زاد من الاعتماد على الاقتصاد الإسرائيليّ في توليد الدخل؛ بسبب ضعفه في خلق فرص عمل جديدة، والذي انعكس على زيادة نسبة العاملين من المقدسيين في الاقتصاد الإسرائيليّ، كما انتقل العديد من المنشآت العاملة

داخل الجدار لتعمل خارج الجدار². كما انعكس ذلك على حدوث تغيرات هيكلية في أداء القطاعات الاقتصادية داخل الجدار، من حيث المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، وتوزيع العاملين بين القطاعات المختلفة وتراجع عدد المنشآت وإعادة توظيف العاملين من الناحيتين القطاعية والمهنية³.

وبالرغم من ارتفاع الدخل المتاح للتصرف ونصيب الفرد منه، نتيجة لزيادة الاعتماد على إسرائيل في استيعاب العمالة المقدسية التي وصلت إلى حوالي (55 بالمئة) من مجموع القوى العاملة المقدسية خلال الفترة (2014 - 2018)، فإن القوة الشرائية للدخل الفردي المقدسي كانت أقل بكثير مما عليه في المدن الفلسطينية المجاورة. كما أن نسبة الفقر بين فلسطيني القدس الشرقية كانت تزداد من سنة إلى أخرى، حتى وصلت إلى أكثر من (70 بالمئة)، وهذا ينسجم أيضاً مع أن متوسط الأجور في القدس الشرقية يقل بنسبة (50 بالمئة) عن مستوى الأجور في القدس الغربية، بالرغم من أن فلسطيني القدس الشرقية يواجهون نفس مستوى الأسعار وتكاليف المعيشة التي تواجهها الأسر الإسرائيلية في القدس الغربية⁴.

من جهة أخرى، بلغ متوسط استهلاك الأسرة الشهري في القدس الشرقية (2142) دولاراً والتي تشكل (60 بالمئة) من مستوى الاستهلاك الأسري في إسرائيل والذي يصل إلى (3620) دولاراً تقريباً، وأعلى من متوسط استهلاك الأسرة في الضفة الغربية (1334) دولاراً⁴. ويتركز الإنفاق للأسرة المقدسية على الاحتياجات الأساسية من الطعام والمواصلات والاتصالات، ويشكل الإنفاق على السكن (850 دولاراً شهرياً)؛ تشكّل حوالي (40 بالمئة) من نفقات الأسرة المقدسية، وحوالي (40 بالمئة) من الدخل تنفق على الغذاء، حيث يواجه المقدسي تزايداً مستمراً في معدلات غلاء المعيشة، والتي تقترب من تلك السائدة في إسرائيل⁵.

القطاعات الاقتصادية المستهدفة

تشكل قطاعات الإسكان، والسياحة، وقطاع تجارة الجملة والتجزئة والصناعة والزراعة وتكنولوجيا المعلومات، العنقود الاقتصادي المقدسي، والذي تكمن أهميته في اعتباره أنموذجاً تنموياً يعتمد عليه في تحديد الآليات والسياسات الاقتصادية، والذي يناسب خصوصية مدينة القدس. وتبعاً لبورتر⁶، فإن التجمع العنقودي يعمل في ظروف متماثلة



من حيث الإنتاج والتوريد والتسويق. ولذلك، فإن تبني سياسات محدّدة تجاه تشغيل تلك القطاعات سيقود إلى تعاون وتكامل ويطور إطاراً من التشبيك فيما بينها، ويؤسس لتطوير قطاعات أخرى يمكن أن ترتبط بالعنقود.

وقد تم تحليل جوانب الضعف القوة والتهديدات والفرص (SWOT ANALYSIS) وآليات التدخل التي يمكن الاعتماد عليها لتعزيز القدرة التنافسيّة لاقتصاد القدس الشرقيّة، وتمكين المواطن المقدسيّ من الصمود والبقاء وعدم الهجرة. ويقوم أسلوب التحليل الإستراتيجي (SWOT) على إجراء تحليل للبيئة الداخليّة والخارجيّة للقطاعات الاقتصاديّة المقدسيّة. وبينما ترتبط نقاط القوة والضعف بالبيئة الداخليّة، فإن الفرص والتهديدات تشكل محاور للبيئة الخارجيّة.

كما يوفر تحليل (SWOT) نظرة فاحصة لنقاط الضعف التي تعكس السياسات والإجراءات الإسرائيليّة، للوقوف أمامها وفقاً لنقاط القوة المتوفرة، وهي ذات جدوى وفائدة في تقييم أداء القطاعات الرئيسة في الاقتصاد المقدسيّ، ولكن ذلك يحتاج إلى فريق يمتلك الرؤية والأهداف العامّة والمحدّدة حتى يمكن صياغة إستراتيجية لتقدير الإمكانات الماديّة والبشريّة المتوفرة والمطلوبة لتحقيق ذلك، وهذا لم يتحقق خلال العقود الخمسة الماضية. فقد ركزت خطط التنمية على اقتراح عدد من المشاريع لكل قطاع اقتصاديّ، دون السعي للتحكم في عوامل الإنتاج وإدارتها، مثل: الأرض والقوى البشريّة، ولم يترتب على ذلك أيّ تصحيح أو تقويم، أو تصويب، واغتنام الفرص التي تؤدي إلى انتقال الاقتصاد المقدسيّ إلى درجة معقولة من الكفاءة والفعاليّة⁹. وتعدّ مواجهة جوانب الضعف والقوة لتحسين الأداء أكثر جدوى وفائدة قبل الانطلاق لمواجهة التهديدات⁷.

الخيارات المطروحة

لم تتوفر خلال العقود الخمسة الماضية جماعات مرجعيّة في القدس الشرقيّة تأخذ على عاتقها مهمة توجيه وقيادة القطاعات الاقتصاديّة، فلم تكن هناك أيّ مبادرات لتطويرها من جهة، ومن جهة أخرى، لم يكن هناك أيّ تدابير للرد على التهديدات الإسرائيليّة المتعاقبة والمتتالية تجاه القدس الشرقيّة، والتي كان يعبر عنها بإجراءات وممارسات وسياسات عنصريّة، وأنظمة عسكريّة ومخططات بناء تنظيميّة وتعليمات وترتيبات من بلديّة القدس الغربيّة، تستهدف في معظمها تهديد الوجود العربيّ المقدسيّ في القدس

الشرقية، وتهيئش اقتصاده⁸. وتبين بعد بناء جدار الضم والتوسع، أنَّ الهدف من ذلك لم يكن تحقيق الأمن الإسرائيلي، كما ادَّعت حكومة إسرائيل، وإنما كان الهدف غير المعلن، إقصاء القدس الشرقية عن محيطها الفلسطيني، لتصبح الحياة الاجتماعية والاقتصادية داخلها مماثلة للبلدات والقرى النائية فيما يسمى بالمناطق (ج)، وأن يتم احتواؤها وفقاً لمصالح إسرائيل الأمنية والاقتصادية والسياسية، وقد تمثل ذلك في تفريغ الاقتصاد المقدسي من القوى العاملة لتشغيل أكثر من (50 بالمئة) من القوى العاملة المقدسية في الاقتصاد الإسرائيلي، وذلك في الأعمال التي لا يرغب الإسرائيليون القيام بها والتي تعرف (3DJobs)، وهي: الأعمال الشاقة والصعبة، وغير اللائقة⁹.

وقد ترك الإسرائيليون للقطاعات الاقتصادية المقدسية هامشاً للقيام بأعمال عندما يكون هناك فائض عن القدرة الاستيعابية في القطاعات الإسرائيلية، فمثلاً: يترك أحياناً للقطاع السياحي المقدسي استيعاب أفواج من السياح عندما يكون معدل الأشغال في الفنادق الإسرائيلية يقترب من 100 بالمئة؛ إذ يتم استيعاب الفائض غير المستوعب في الفنادق الإسرائيلية. ولذلك، فإن رؤية الجانب الفلسطيني تتمثل في إعادة الريادة للقطاعات الاقتصادية مثل السياحة، كما كان عليه الحال في نهاية التسعينيات من القرن الماضي وقبل بناء الجدار. وقد تم اختيار القطاعات الاقتصادية التي تكوّن العنقود الاقتصادي، وفقاً للاعتبارات الآتية¹⁰:

- (1) القطاعات التي شهدت تراجعاً من حيث مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي وتراجعاً في قدرتها الاستيعابية للعمالة المقدسية.
- (2) القطاعات التي انتقل عملها إلى خارج الجدار من حيث تزايد عدد المنشآت خارج الجدار على حساب المنشآت داخل الجدار.
- (3) درجة الترابط بين القطاعات المختلفة (الروابط الأمامية والخلفية)، كما هو الحال بين الزراعة والصناعة من جهة، والتجارة الداخلية من جهة أخرى، والقطاعات الداعمة مثل الدعم المطلوب من قطاع تكنولوجيا المعلومات.

بناءً على نتائج أحدث الدراسات التي أنجزت خلال السنوات الأخيرة، وإذا كانت بعض القطاعات قد سعت إلى تشكيل عنقود خاص بها مثل القطاع السياحي، فإن هذا القطاع



لا يمكن أن يعمل بمعزل عن القطاعات الأخرى. وهناك آفاق كثيرة وراء التداخل والتعاون بين العناقيد القطاعية التي لا يمكن أن تعمل بمعزل عن بعضها دون توجيه أو دعم من مرجعية عليا متخصصة وذات صلاحيات محددة، تعمل بالدرجة الأولى على تعزيز القدرة التنافسيّة لتلك القطاعات، وذلك من خلال إنتاج سلع وخدمات يترتب عليها خلق فرص عمل مدفوعة الأجر وإنشاء مشاريع التوظيف الدّائمي، حيث يكون لكل عنقود أدوات وبرامجه وأهميته. ويعتبر قطاع الإسكان، من أهم القطاعات التي تعكس نموذجًا للتداخل والترابط مع القطاعات (العناقيد الاقتصادية) الأخرى، مثل: التعليم عبر إنشاء المدارس، والسياحة عبر إنشاء وترميم الفنادق والمطاعم، والتجارة الداخلية لإقامة المراكز الصحيّة والمشافي¹¹.

وللحد من تآكل الاقتصاد المقدسيّ فإن تطبيق نموذج العناقيد على الاقتصاد المقدسي سيكون تجربة مميزة وفريدة إذا توفرت الشروط اللازمة والكافية لتحقيق ذلك، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيّة القدس، خصوصًا التي فصلت عن محيطها الفلسطينيّ منذ عام 2002؛ بسبب جدار الفصل العنصريّ وفي ظل الهامش المتاح للتعامل مع جوانب القوة والفرص، فإن معالجة نقاط الضعف يمكن معالجتها، وإن كان ذلك بتكلفة عالية.

لقد تم تحديد الأهداف للعنقود الاقتصاديّ بشكل عام، ولكل قطاع بشكل خاص، للسنوات الثلاث القادمة، وهي فترة قصيرة المدى، يمكن من خلالها مواجهة نقاط الضعف لزيادة القدرة التشغيليّة والتنافسيّة لتلك القطاعات، وهذه الخطة تستهدف إعادة تطويرها عند تشغيلها من جهة. ومن جهة أخرى، تعزيز التعاون والتكامل فيما بينهما، وفقًا لآليات تدخل محددة تستهدف الحصول على عدد من المخرجات المؤجل تنفيذها منذ عشرات السنين، وهذا يعني ارتفاع تكاليف تلك المخرجات بسبب التأخر في توفيرها للمواطن المقدسيّ، مثل توفير الشقق للسكن وتأهيل البيوت، وخدمات الصيانة للفنادق التي مضى على بنائها أكثر من خمسة عقود، بالإضافة إلى ذلك، فإن هناك العديد من الخدمات القانونيّة والهندسيّة والمحاسبية التي يتطلب توفيرها في كثير من الأحيان من الجانب الإسرائيليّ لإقرار المعاملات المرتبطة بالإسكان والصحة والتعليم، الأمر الذي يزيد من حجم الموازنة التي يمكن تخصيصها للنهوض بالاقتصاد المقدسيّ للحد من تأكله وتفكّكه.

وقد وجد من موازنة التكاليف التي تم تقديرها لكل قطاع للوصول إلى عدد من المخرجات، أهمها: مخرجات القطاع السياحي التي تتطلب توفيرها اعتماد حوالي (200) مليون دولار؛ يشكل (40 بالمئة) من الموازنة المقدرة التي يمكن أن تعيد الاقتصاد المقدسي ليعمل وفقاً لقدراته التي كان يمتلكها قبل عام 2000؛ عندما فرضت إسرائيل جدار العزل والفصل العنصري حول المدينة المقدسة¹².



الهوامش

- 1 - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2019)، كتاب القدس الإحصائي السنوي.
- 2 - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2018)، كتاب القدس الإحصائي السنوي.
- 3 - صفدي، أحمد (2015): محدّدات بناء القدرة التنافسية لمدينة القدس: مدينة مقدسة، وعاصمة للدولة الفلسطينية، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة القدس.
- 4 - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2018)، كتاب القدس الإحصائي السنوي.
- 5 - كتاب (Statistical Abstract of Israel 2017) الذي يصدر عن دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية.
- 6 - نفس المرجع.
- 7 - Porter, M. (2008): On Competition, Harvard Business Review Press.
- 8 - Palestine Economic Council for Development and Reconstruction (PECDAR) (2013): Jerusalem Strategic Development plan.
- ديوان الرئاسة الفلسطينية، وحدة القدس (2010): الخطة الإستراتيجية للتنمية القطاعية في القدس الشرقية. صادر عن ديوان الرئاسة الفلسطينية.
- ديوان الرئاسة الفلسطينية، وحدة القدس (2018): الخطة الإستراتيجية للتنمية القطاعية في القدس، صمود - تمكين - تنمية - استقلال صادر عن ديوان الرئاسة الفلسطينية.
- 9 - East Jerusalem's Economic Cluster, Palestine Economic Policy Research Institute, MAS, Ramallah, West Bank, 2019.
- 11 - الأنكتاد (2013): الاقتصاد الفلسطيني في القدس الشرقية: الصمود في وجه الضم والعزل والتفكك، منظمة الأنكتاد، جنيف، سويسرا.
- 10 - East Jerusalem's Economic Cluster, Palestine Economic Policy Research Institute, MAS, Ramallah, West Bank, 2019.
- Preserving East Jerusalem in the Context of the Two - State Solution, Short - and Medium - Term sectoral Development Agenda fo East Jerusalem, (SMSDA - EJ) (2019 - 2023), Palestine Economic Policy Research Institute, MAS, Ramallah, West Bank 2018.

11 - Porter, M. (2015): Building a Competitive Jerusalem, unpublished presentation.

13 - East Jerusalem's Economic Cluster, Palestine Economic Policy Research Institute, MAS, Ramallah, West Bank, 2019.

Preserving East Jerusalem in the Context of the Two - State Solution, Short - and Medium - Term sectoral Development Agenda fo East Jerusalem, (SMSDA - EJ) (2019 - 2023), Palestine Economic Policy Research Institute, MAS, Ramallah, West Bank 2018.

14 - East Jerusalem's Economic Cluster, Palestine Economic Policy Research Institute, MAS, Ramallah, West Bank, 2019.

Preserving East Jerusalem in the Context of the Two - State Solution, Short - and Medium - Term sectoral Development Agenda fo East Jerusalem, (SMSDA - EJ) (2019 - 2023), Palestine.



تحديات التخطيط الفلسطيني للقدس الشرقية

د. فارسين أغابكيان

وحدة دعم المفاوضات

مقدمة

لقد شكلت القدس قبل عام 1848 قلب الحياة الفلسطينية، وكذلك القدس الشرقية لدى تقسيم المدينة عام 1948. وظل الأمر كذلك بعد عام 1967 عندما احتلتها إسرائيل. ورغم كونها لب الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، إلا أنها حافظت على مركز الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والروحية والسياسية للفلسطينيين. إن تاريخها وتراثها الثقافي والديني لا مثيل له.

لدى احتلالها القدس الشرقية عام 1967، قامت إسرائيل بشكل غير قانوني ومن جانب أحادي بتوسيع الحدود البلدية للقدس من 5, 6 كم² إلى 71 كم² وضم 28 قرية فلسطينية تحيط بها من الجنوب والشرق والشمال، وفرضت عليها قوانينها ووضعتها تحت تبعية بلدية القدس الغربية الإسرائيلية. واليوم تغطي «القدس الكبرى» الإسرائيلية - حسب المفهوم الإسرائيلي - حوالى (250) كيلو مترًا مربعًا؛ تصل إلى غور الأردن وبيت لحم.

وبالتوازي مع التوسع والضم، نفذت إسرائيل بقوة خططها الاستيطانية مع تخصيص

وحجز معظم منطقة القدس الشرقية لمشروع الاستيطان اليهودي⁽¹⁾. فقد أقامت - حتى اليوم - (190) مستوطنة غير قانونية و(128) بؤرة استيطانية في الضفة الغربية. تشير التركيبة السكانية للمستوطنين إلى وجود أكثر من (670) ألف مستوطن غير قانوني في دولة فلسطين المحتلة، بما في ذلك أكثر من (230) ألفاً في القدس الشرقية⁽²⁾ (34 % من إجمالي عدد المستوطنين في الضفة الغربية المحتلة).

يمثل الجدار⁽³⁾ (جدار الضم والتوسع)، الذي شيدته إسرائيل حول القدس الشرقية؛ لتحقيق هدفها الإستراتيجي المتمثل في إعادة ترسيم الحدود من جانب واحد، وعزل كل القدس الشرقية عن الدولة الفلسطينية المستقبلية. يتلج جدار الضم والتوسع (80) مستوطنة غير شرعية مبنية على الضفة الغربية، ويضع (140) ألف فلسطيني على الجانب الآخر من الجدار وبالتالي خارج القدس. إن قطع التواصل الجغرافي بين الأجزاء الشمالية والجنوبية من الضفة الغربية التي سببها الجدار يعرض وجود دولة فلسطينية قابلة للحياة للخطر.

تعتبر إسرائيل القدس الشرقية جزءاً من قوتها السيادية بتعارض مع القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي وقرارات الأمم المتحدة⁽⁴⁾، حيث تعتبر إسرائيل أن سكان القدس الشرقية

(1) يشمل المشروع الاستيطاني إلى جانب منطقة الاستيطان المبنية على الطرق التي تخدم المستوطنات، والأراضي المحيطة التي يتعذر على الفلسطينيين الوصول إليها وما إلى ذلك.

(2) الجهاز المركزي للإحصاء الإسرائيلي.

(3) بدأ بناء جدار الضم والفصل من قبل إسرائيل في عام 2002 على أرض محتلة في عمق الضفة الغربية (85% داخل الضفة الغربية ويقطع حوالي 6, 9 % من أراضي دولة فلسطين)، وعند اكتماله سيصل طوله إلى 850 كم - ضعف طول الخط الأخضر. يعزل الجدار القدس الشرقية عن بقية الضفة الغربية، ويجزئ مجتمعات القدس الفلسطينية مع ترك البعض داخل الجدار والبعض الآخر خارجها. ويضم المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية على الأراضي الفلسطينية، ويترك خارجاً بعض المناطق المكتظة بالسكان في القدس مثل مخيم اللاجئين - شعفاط.

(4) قرار مجلس الأمن رقم (252) 1968 يعتبر أن «جميع الإجراءات التشريعية والإدارية التي تتخذها إسرائيل، بما في ذلك مصادرة الأراضي والممتلكات» التي تميل إلى تغيير الوضع القانوني للقدس «باطلة» وغير فعالة.

قرار مجلس الأمن (478) 1980 «اللوم بأقوى العبارات» سن إسرائيل للقانون الأساسي الذي يضم القدس الشرقية، ويؤكد أن سن إسرائيل للقانون الأساسي يشكل انتهاكاً للقانون الدولي ولا يؤثر على استمرار تطبيق اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين في وقت الحرب، في 12 آب/ أغسطس 1949، في الأراضي الفلسطينية والعربية الأخرى المحتلة منذ حزيران/ يونيو 1967، بما في ذلك القدس ويقرر أن جميع التدابير والإجراءات التشريعية والإدارية التي اتخذتها إسرائيل والتي غيرت أو تهدف إلى تغيير الطابع



الفلسطينيين «مقيمون دائمون» وليسوا مواطنين. إذ يتعرض وضع إقامتهم وحقوقهم لتهديد متواصل من السلطات الإسرائيلية إذا ما خالفوا «قرار/ سياسة مركز الحياة» الإسرائيلي على المقدسين الفلسطينيين. وبالتالي، يتم تجريدهم من وضع «الأشخاص المحميين» وفقاً لاتفاقية جنيف الرابعة.

تستضيف المدينة، مع باقي محافظة القدس، كما عرّفتها السلطة الوطنية الفلسطينية، حوالي (9٪) من السكان الفلسطينيين (الضفة الغربية وقطاع غزة). تعرّض سكان القدس الشرقية لسياسات إسرائيلية مختلفة، بهدف اقتلاعهم من مدينتهم، شملت مختلف الإجراءات التعسفية، مثل: إلغاء بطاقات الهوية، وهدم المنازل، والاستخدام المقيّد للأراضي، وتصاريح البناء المحدودة، والضرائب المرتفعة وغيرها من أمور أخرى. تؤدي هذه السياسات والتدابير إلى صعوبات عدّة للفلسطينيين، بما في ذلك: السكن المحدود والمزدحم، والغرامات المدفوعة على البناء غير المرخص، والتنمية الاقتصادية المحدودة، وزيادة الفقر، والتهجير القسريّ للسكان المدنيين خارج القدس الشرقية، وملاحقة المجتمع المدني الفلسطيني والقادة السياسيين.

تنتهك السياسات والإجراءات الإسرائيلية القضايا الواردة في إعلان المبادئ الموقع في واشنطن العاصمة في أيلول/ سبتمبر 1993، والاتفاقية الإسرائيلية الفلسطينية المؤقتة الموقعة في واشنطن في أيلول/ سبتمبر 1995 والقانون الدولي، من خلال انتهاك المبادئ الأساسية للسلام الدائم على النحو المتفق عليه. وعملت إسرائيل بجدّ على إنكار إقامة دولة فلسطين ذات السيادة، وعاصمتها القدس الشرقية.

تلقت منظمة التحرير الفلسطينية خلال عملية أوصلو للسلام، تعهداً كتابياً من إسرائيل بشأن المكانة الخاصة لمؤسسات القدس⁽¹⁾. ومع ذلك، وخلافاً لرسالة التّطمينات، أغلقت

ووضع مدينة القدس المقدسة لاغ وباطل، كما أشار إلى أن الإجراءات الإسرائيلية لضم القدس الشرقية تشكل «عقبة خطيرة أمام تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط»، ودعت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لعدم التصديق على قرار إسرائيل بضم المنطقة وسحب أي بعثات دبلوماسية من المدينة المقدسة.

(1) <http://www.mfa.gov.il/MFA/Archive/Peace+Process/1993/Peres-olst20/Letter20/regarding20/Jerusalem20/-2011/-Oct-93>.

رسالة تطمينات من وزير الخارجية الإسرائيلي شيمون بيريز آنذاك إلى الوزير الترويجي يوهان يورغن هولست، «أود أن أؤكد أن المؤسسات الفلسطينية في القدس الشرقية ومصالح ورفاه الفلسطينيين في القدس الشرقية ذات أهمية كبيرة وسيتم الحفاظ عليها. لذلك، فإن جميع المؤسسات الفلسطينية في القدس

السلطات الإسرائيلية أكثر من (120) مؤسسة فلسطينية في القدس منذ عام 1967، وتم إغلاق (88) منها تمامًا⁽¹⁾، في حين نقلت بقية المؤسسات عملياتها إلى الضفة الغربية⁽²⁾. ولا تزال إسرائيل تحظر الأنشطة التعليمية والثقافية والاقتصادية المختلفة في القدس الشرقية بحجة دعمها من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية؛ وذلك بهدف القضاء على أي وجود فلسطيني منظم في القدس الشرقية. وهذا يتعارض مع اتفاقيات إسرائيل مع منظمة التحرير الفلسطينية التي لا تقيد أنشطة المنظمة في القدس الشرقية.

عند مقارنة ميزانية بلدية القدس الشرقية بميزانية القدس الغربية، يلاحظ المرء الفجوة في التمويل. أيضًا إن مساهمة الوكالات اليهودية وأصدقاء إسرائيل في جميع أنحاء العالم أكثر جدية ووفرة عند مقارنتها بالتبرعات للقدس الشرقية من مختلف المنظمات الحكومية وغير الحكومية والمتبرعين من جميع أنحاء العالم. أما الميزانية المخصصة من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية فهي منخفضة نسبيًا نظرًا لمتطلبات دعم القدس الشرقية المطلوبة للصمود، حيث لم تتجاوز مساهمة السلطة الفلسطينية المطلوبة (8) ملايين دولار سنويًا في العامين الماضيين مع تخصيص حوالي (50٪) لوزارة شؤون القدس. هذا بالمقارنة مع أكثر من (5) مليارات شيكل أو (5٪) من الميزانية الوطنية الإسرائيلية المخصصة للبلدية الإسرائيلية في القدس، لذلك فالتمويل الذي لا يمكن التنبؤ به والمتوفر للقدس الشرقية يجعل التخطيط وتمويل تنفيذ الخطط أكثر صعوبة.

التخطيط للقدس الشرقية

الهدف الإسرائيلي الرئيسي في القدس الشرقية، منذ احتلالها للمدينة عام 1967م، كان ولا يزال مدينة بأغلبية يهودية موحدة مع القدس الغربية كعاصمة أبدية لإسرائيل، وذات بنية ديموغرافية لصالح السكان اليهود (حوالي 75% يهود مقابل 25% عرب فلسطينيون). على الرغم من جميع الإجراءات الإسرائيلية، فإن نسبة السكان العرب الفلسطينيين في القدس (الشرقية والغربية) هو حوالي (38٪)، في الوقت الذي لا يوجد فيه أكثر من (10٪)

الشرقية، بما في ذلك الأماكن الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والثقافية والمقدسية والمسيحية المقدسة، تؤدي مهمة أساسية للسكان الفلسطينيين. وغني عن القول إننا لن نعيق نشاطهم؛ على العكس من ذلك، يجب تشجيع تنفيذ هذه المهمة الهامة.

(1) أبرز مؤسسة تم إغلاقها كانت بيت الشرق في آب 2001، والمقر الفعلي لمنظمة التحرير الفلسطينية في القدس الشرقية ومركز الحياة الثقافية والسياسية الفلسطينية. يبقى مغلقًا حتى الآن.

(2) المقدسي القدس.



من اليهود في البلدة القديمة في القدس. كما يشكل المقدسيون (9٪) من جميع الفلسطينيين في دولة فلسطين المحتلة و(6, 14٪) في الضفة الغربية⁽¹⁾.

علاوة على ذلك، فإن الاختلافات بين شرق مدينة القدس وغربها، في جميع المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها، تعكس انقسامًا وليس وحدة بين جانبي المدينة⁽²⁾. تنبع هذه التباينات من الإهمال والتمييز ضد السكان العرب والذين يساهمون بما يزيد على (30 ٪) في ميزانية بلدية القدس، ولكنهم لا يتلقون منها سوى 10٪ تقريبًا على شكل خدمات⁽³⁾.

لقد تم تطوير الخطط الإسرائيلية للمدينة دائمًا في سياق تنفيذ السياسات والإجراءات الإسرائيلية والتي تُملى من جانب واحد، حيث تضمن تحقيق الرؤية الإسرائيلية للقدس الشرقية: أي رؤية لمدينة غير مقسمة وعاصمة أبدية لإسرائيل⁽⁴⁾ لضمان السيطرة السياسية الكاملة على السكان الفلسطينيين المحتلين. وقد استمرت إسرائيل في هذه الممارسات، رغم موافقتها من خلال توقيع اتفاقيات أوسلو على تأجيل قضية القدس لمفاوضات الوضع النهائي.

تعدّ الخطة الإسرائيلية الرئيسة للقدس لعام 2000 أول خطة إسرائيلية شاملة تغطي القدس الشرقية والغربية، وتعتبر إستراتيجية حضرية إسرائيلية مدتها 40 عامًا للمدينة الموحدة، وقد تمّ تعديلها هنا وهناك من قبل من تعاقب عليها من رؤساء بلدية ووزراء إسرائيليين ذوي صلة، لكن الفكرة الرئيسة للخطة بقيت كما هي⁽⁵⁾. تسلط الخطة الضوء على التدخل السياسي والفني دون أي إشارة إلى الاحتلال أو حتى التوتر السياسي في المدينة، في حين تشمل مكونات مختلفة تتعلق ب: السكن، والمدينة القديمة، والقضايا البيئية، والحدار، والمساحات المفتوحة، الخ. وتعكس الخطة الأهداف الأيديولوجية والجيوسياسية للدولة

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب القدس الإحصائي السنوي.

(2) مايكل شيفر عمر مان - القدس بالأرقام: الفقر والعزل والتمييز / <https://972mag.com/jerusalem-by-the-numbers-poverty-segregation-and-91425>

(3) ACRI، القدس الشرقية 2015 حقائق وأرقام (أيار/ مايو 2015)

(4) كل هذه السياسات والممارسات تنتهك القانون الدولي والاتفاقيات السابقة وقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 242 و 252 و 478 وغيرها.

(5) Francesco Chiodelli. The Jerusalem Master Plan :Planning into the Conflict .Jerusalem Quarterly 2012 .www.palestinestudies.org

في التَّهويد وإلغاء الطَّابع العربيّ، وتقييد الإمكانات الممكنة للأحياء العربيّة مما يجعل تنميتها غير قابلة للتَّحقيق في ظلّ سياسة مدروسة في التَّحكم الاجتماعيّ - وفي الأساس سياسة عدم التَّخطيط للعرب⁽¹⁾.

إنَّ الخطط الإسرائيليّة للقدس الشَّرقيّة وتنفيذها تُعرّض إمكانيّات التَّسوية السَّلميّة والعدالة الّتي تنهي الاحتلال الإسرائيليّ للمدينة للخطر بشكل متزايد، والتي تعتبر قلب حلّ الصراع الفلسطينيّ - الإسرائيليّ والصَّراع الإسرائيليّ - العربيّ الأوسع. واليوم أصبح هذا أكثر عرضة للتَّهديد من خلال الدَّعوات لمزيد من ضمّ الأراضي والحصول على الضَّوء الأخضر من قبل الإدارة الأميركيّة.

يعدّ تخطيط المدن مهمة صعبةٌ للغاية ويتطلب مساهمة من مختلف الخبراء والخلفيات. ويزداد هذا التَّحدّي صعوبة عند محاولة التخطيط للقدس الشَّرقيّة كمدينة محتلّة ملحقّة بشكل غير قانونيّ بدولة إسرائيل كقوة احتلال، وتزعم بأنَّ أجزاءها الغربيّة والشَّرقيّة من المدينة بمثابة عاصمتها الموحّدة الأبدية. ويتفاقم التَّحدّي بشكل أكبر عندما تتم صياغة الخطط دون وجود قيادة فلسطينيّة نشطة أو مظلة موحّدة تمكّن من تنفيذ الخطط، إلى جانب محدوديّة التَّمويل، والوضع الصَّعب المتمثّل في الحفاظ على تشغيل ما تبقى من المنظّمات الفلسطينيّة في القدس الشَّرقيّة، ناهيك عن تطويرها.

علاوة على ذلك، تقوم إسرائيل من خلال احتلالها بالسيطرة الكاملة على القدس الشَّرقيّة، ولديها حريّة التَّخطيط ضمن هذا السياق. من ناحية أخرى، لا يملك الفلسطينيون السيطرة على الأرض والحركة والتَّجارة وغيرها، وهذا يجعل أيّ تخطيط فلسطينيّ للمدينة يفتقر إلى الشَّموليّة في التركيز على القضايا التي يمكنها المناورة فيها.

إن وضع خطط فلسطينيّة متعدّدة القطاعات للمدينة تحت الاحتلال تعود إلى عام 2000. لقد أطلق المرحوم فيصل الحسيني أوّل دراسة إستراتيجيّة متعدّدة القطاعات للقدس الشَّرقيّة تمهّد الطريق لوضع إستراتيجيّة تنمية شاملة في المدينة تحضّرًا لأن تصبح العاصمة المستقبلية لدولة فلسطين. أصبحت هذه الدراسة تشكّل إطار التَّمويل والدعم التنمويّ للمدينة، خاصة من قبل الاتحاد الأوروبي والصناديق العربيّة. وقد تمّ تحديث هذه الدّراسة

(1) Trapped by Planning .Bimkom.org(2014)



في عام 2005 من قبل مؤسّسة التعاون، وفي عام 2010 وضع مكتب الرئيس خطة تطوير إستراتيجية متعددة القطاعات محدّثة للقدس الشرقيّة (EJ) SMSDP، تبعتها خطة تطوير إستراتيجية للقدس الشرقيّة أعدّتها «بكدار» PECДАР في عام 2012⁽¹⁾ خصّيصاً لمؤتمر القدس، الذي عقد في قطر في ذلك العام لحشد الدّعم للقدس.

وفي عام 2017، أعدّ مكتب الرئيس، بالتعاون مع جامعة القدس، خطة إستراتيجية قطاعيّة للقدس الشرقيّة في محاولة لتحديث الخطة السّابقة، وزيادة دعم الاحتياجات ذات الأولويّة في القدس الشرقيّة⁽²⁾. في أواخر عام 2018، قامت دائرة شؤون المفاوضات، بالتعاون مع معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينيّ (MAS)، بوضع أجندة تنمية قطاعيّة للقدس الشرقيّة⁽³⁾. لقد أخذت هذه الأجندة بعين الاعتبار التغيرات الجارية أو التي ستطرأ نتيجة إعلان الرئيس الأميركيّ القدس عاصمة لإسرائيل، الأمر الذي سيزيد الضغط على المدينة، والتعقيدات والتحديات التي تواجه المقدسيين ودولة فلسطين. لقد كان القصد من هذه الخطة متابعة وتفعيل خطة مكتب الرئيس للاستجابة لأولويّات تطوير القدس الشرقيّة، ووضع توصيات وتدخلات محدّدة من قبل الأطراف المعنيّة، ودعمها من خلال المراجعات المتعمّقة والتّحليلات القطاعيّة، كما ضمنت الخطة قضايا متعلّقة بالوضع الدائم للرد على إعلان الولايات المتحدة بشأن القدس وآثارها على مستقبل القدس الشرقيّة وسكانها⁽⁴⁾.

(1) بعنوان «إنها القدس: خطة التنمية الإستراتيجية للقدس العربيّة». الوثيقة هي متابعة لمؤتمر جامعة الدول العربيّة حول القدس المنعقد في الدوحة، وبناء على توصيّة من أمير قطر آنذاك، كلف الرئيس محمود عباس بكدار بإعداد وثيقة إستراتيجية مع المشاريع المقترحة التمويل. تستند الوثيقة على دراسات سابقة، وبشكل أساسي على مراجعة القطاعات المتعددة وخطة التطوير لـ«القدس الشرقيّة» التي أعدها مكتب الرئيس بتمويل من الاتحاد الأوروبي (2010)، وركزت الوثيقة على ما هو ممكن في ظل هذه الظروف واختتمت بجدول يعكس الحاجة لميزانيّة يبلغ مجموعها ما يقرب من 500 مليون دولار موزعة حسب القطاعات.

(2) بعنوان - الخطة الاستراتيجية للتنمية القطاعيّة في القدس 2018-2022.

(3) بعنوان - الحفاظ على القدس الشرقيّة في سياق حل الدولتين: المدى القصير والمتوسط أجندة التنمية القطاعيّة للقدس الشرقيّة (SMSDA - القدس الشرقيّة) (2019-2023).

(4) ثلاثة تقارير مراجعة عنقوديّة مستقلة: (1) مجموعة الحوكمة، حقوق الإنسان والحماية، (2) المجموعة الاجتماعيّة، (3) المجموعة الاقتصادية. يمكن الوصول إلى هذه التقارير من خلال www.mas.ps و www.nad.ps

من جهة أخرى، جرى إعداد دراسات إضافية حول القدس من قبل العديد من مراكز الفكر والخبراء في مختلف القطاعات في محاولة لتسليط الضوء على الاحتياجات وحشد التمويل للمدينة⁽¹⁾. لقد تم تطوير جميع الخطط الفلسطينية للقدس الشرقية كأدوات لتوجيه الحكومات الفلسطينية المتعاقبة، ومنظمة التحرير الفلسطينية لمساعدة المقدسيين الصّامدين، والتركيز على أكبر قدر ممكن من الأولويات والبرامج والجهود عالية التأثير. كما تم تقديم إرشادات للجهات المانحة في مجالات التدخل كما أقرتها الجهات المعنية في المدينة: الأشخاص والمنظمات المعنية وبمشورة الخبر. وقد وضعت هذه الخطط في بيئة شديدة الصعوبة ومتغيرة باستمرار.

في الواقع، سيبقى العديد من المشكلات والتحديات الواردة في خطة عام 2000 وفي الخطط المتتالية دون حلّ إذ لم تتحقق أهدافها. لقد تدهور الوضع في العديد من القطاعات والقطاعات الفرعية بسبب النمو السكاني وإحكام القبضة الإسرائيلية القويّة والموسعة على المدينة، حيث لعبت عوامل مختلفة دورًا كبيرًا في عرقلة التنفيذ، بما في ذلك:

على المستوى السياسي:

- عدم وجود عنوان فلسطيني واضح للمدينة للتواصل معه.
- تدخل السلطة الوطنية في حدوده الدّنيا في المدينة بسبب اتفاقات أوسلو.

على مستوى التمويل:

- تمارس إسرائيل سلطاتها لمنع أي تمويل جدّي للقدس الشرقيّة من خلال القنوات الفلسطينية، أو من خلال قنوات أخرى إذا كانت مرثية بشكل كبير وعلى نطاق واسع.
- إن الأجواء السياسيّة المحبطة والجمود العميق في عملية السلام لا تساعد في جذب التمويل إلى المدينة.
- أشارت جميع الخطط السابقة إلى احتياجات التمويل لمختلف التدخلات في مختلف

(1) بما في ذلك خطة تطوير إستراتيجية للسياحة والثقافة في القدس في عام 2015 من قبل مجموعة السياحة في القدس (JTC)، ورسم خرائط اقتصادية أجرتها MAS لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2017)، وتقارير أخرى من قبل MAS، خاصة عن السياحة (2016) والإسكان (2015).



القطاعات بما يصل إلى (500) مليون دولار، إلا أن الاستجابة التمويلية كانت محدودة للغاية مقارنة بما هو مطلوب.

على المستوى التشغيلي على الأرض:

- عوامل طارئة تُلزم المنظّمات والأفراد بالمغادرة والاستقرار خارج القدس الشرقية.
- الشعور العام بعدم قيام السلطة الوطنية أو العرب أو المجتمع الدولي بفعل جدّي وكاف تجاه القدس الشرقية المحتلة، ممّا أدى إلى زيادة عزلة المدينة، وكثف من عوامل الطرد المفروضة على شعبها، وأجبرهم بالتالي على مغادرة المدينة، وتحويل الأنشطة من مركز إقامتهم في القدس الشرقية إلى الضفة الغربية، وبالنتيجة أضعف مؤسسات القدس وزاد من تهميشها.
- إن الفلسطينيين الذين يعتمدون على التمويل الدولي كنتيجة للاحتلال يلاقون صعوبة متزايدة في تأمين الأموال للمؤسسات القائمة على القدس الشرقية والتي تعكس الصمود الفلسطيني في المدينة، حيث حافظت هذه المؤسسات طوال سنوات الاحتلال على التماسك الاجتماعي في المدينة.
- إن محدودية الأموال المتاحة تؤثر بشكل سلبي على قدرة المؤسسة على العمل والتطوير والتنافس مع المؤسسات الإسرائيلية النامية.
- تتطلب أية عملية تخطيط فلسطينية للقدس الشرقية المحتلة ما يلي:
- عملية تحديث ومراجعة مستمرة لمدينة تعاني من كارثة، يتعرض سكانها ومؤسساتها لتهديدات عوامل طارئة متواصلة.
- النظر في خصوصية القدس الشرقية لدى التدخل من أجل تطويرها كونها عاصمة دولة فلسطين.
- إشراك الأطراف المعنية بأكبر قدر ممكن من الشمول بما في ذلك: الهيئات السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ووزارة شؤون القدس، ومحافظة القدس، والإدارات التنموية لمكاتب الممثلات الحكومية - الدولية في الأراضي الفلسطينية، والمنظمات غير الحكومية

المحليّة والدوليّة، جهات التمويل، والمنظّمات الدينيّة، ومنظّمات الأمم المتّحدة وغيرها من الأطراف المطلّعة والمعنيّة.

• الصمود والتدخلات الموجهة والمقترحة نحو التنمية، والتي لا تستوعب فقط الحقائق التي تفرضها معوّقات التنمية في القدس الشرقيّة ولكن أيضًا تتحداها.

على آية خطة أن:

• تسلّط الضوء على الفجوات والخدمات بين القدس الغربيّة والقدس الشرقيّة مع إحصاءات محدّثة من مصادر مختلفة.

• تهدف قبل كل شيء إلى دعم صمود الناس والمؤسّسات في القدس الشرقيّة. لن يتبقّى هناك عرب فلسطينيون - مسيحيون ومسلمون - في القدس الشرقيّة إذا لم يكن أهلها مدعومين وتمكنين من الصمود في ظلّ التّحديات الهائلة التي يواجهونها تحت الاحتلال. لذا، في الأساس، يجب الحفاظ على القدس الشرقيّة وتطويرها حتى لا يتمّ إكراه سكانها على المغادرة وتعريض التركيبة الديموغرافيّة للسكان للخطر.

• تحشد الدعم للأولويات القصوى من حيث البرامج والمشاريع وجهود الدعم والتنمية ذات التأثير العالي.

• تبرز الخطة أهميّة الدعم لحماية حقوق الناس في المدينة لتمكينهم من الحفاظ على حقوق إقامتهم والثبات والصمود فيها.

• تسلّط الضوء على دعم وتقديم الخدمات الأساسيّة وتحسين الواقع الاجتماعي والاقتصاديّ والاحتياجات الهائلة للمؤسّسات غير الحكوميّة الفلسطينيّة وغيرها من الجهات الفاعلة في المجتمع المدنيّ العاملة في المدينة، في ضوء العوائق التي تواجه الحكومة الفلسطينيّة في تقديم الخدمات في المدينة. حيث تعتبر المنظّمات غير الحكوميّة العمود الفقريّ للحفاظ على النسيج الفلسطينيّ في المدينة.

• تركيز على ما هو ممكن وقابل للمناورة، وما يمكن أن يكون له تأثير تراكميّ بتغطية واسعة.



• تطلب/ توصي بوضع آلية تمويل مرنة لتدقيق الدعم لتخفيف الإجراءات الإسرائيلية التي تعيق التدخّلات في القدس الشرقيّة.

• تميز احتياجات القدس الشرقيّة داخل جدار الضمّ وخارجه في المحافظة الكبرى.

دور المجتمع الدوليّ

• دعم القدس الشرقيّة برسالة قويّة للاحتلال والتأكيد على كون القدس الشرقيّة مدينة محتلة.

• دعم القدس الشرقيّة برسالة قويّة لسكانها حول مركزية المدينة وكونها عاصمة لدولة فلسطين من خلال زيادة الدعم الماليّ للمؤسسات والبرامج في القدس الشرقيّة.

• الطلب وباستمرار لإعادة فتح المؤسسات الفلسطينية المغلقة بأوامر إسرائيلية.

• مساءلة إسرائيل تجاه إنهاء الاحتلال.

التمويل

• تعتمد المؤسسات الموجودة في القدس الشرقيّة في جميع القطاعات بشكل كبير على دعم الجهات المانحة. يجب أن يتناسب تمويل القدس الشرقيّة الفلسطينية مع حجم تدفق الأموال لأسرلة المدينة من قبل بلدية القدس الإسرائيلية وأصدقاء إسرائيل من اليهود والدوليين وغيرهم.

• يجب تجنيد التمويل بشكل أكبر من الدول العربيّة والإسلاميّة بشكل سلس نظرًا لأهميّة المدينة، واستخدام هذه الأموال لتغطية المشاريع التي يمكن تمويلها من قبل الآخرين. ولكن الأهم من ذلك، تمويل المشاريع التي يصعب اجتذاب الأموال إليها، تلك التي يثير تنفيذها التساؤل من جانب إسرائيل، وبالتالي قد يتجنّبها العديد من الممولين.

• تشكيل صندوق محليّ من الفلسطينيين مخصّص لدعم القدس.

• تخصيص نسبة أعلى من أموال منظّمة التحرير للمقدسيين ومؤسساتهم.

إن عملية التخطيط التنمويّ للقدس الشرقيّة تتطلّب الاستقرار السياسيّ والقدرة على

التنبؤ بمجريات الأمور في المستقبل، وهما أمران غير متوفرين في الوقت الحالي مما يفقد القدرة على وضع - وبدرجة عالية من اليقين - رؤية تنموية واضحة المعالم قابلة للتحقيق. وأن هذا الغياب يؤدي إلى تعطيل كبير للقدرات والطاقات الكامنة لتحقيق التغيير والنمو المنشودين. وعلى الرغم من أن قضية القدس الشرقية تتطلب حلاً سياسياً، إلا أنه من الأهمية بمكان، في غضون ذلك، أن يتم منح الفلسطينيين في القدس الشرقية الوسائل والآليات للصمود والوجود على أرضهم، وتحمل الواقع والتحديات القاسية التي يفرضها عليهم الاحتلال.

إن عدم الوضوح بشأن نتيجة عملية السلام الطويلة الأجل يشير إلى الحاجة إلى تخطيط طارئ قوي وقائم على سيناريوهات مؤسسية بديلة في ظل الوضع الراهن. وهذا يتطلب التفاعل، والاجتماعات المنتظمة، وتبادل المعلومات بين السلطة الوطنية ومنظمات المجتمع المدني لتحسين التنسيق بشأن التخطيط واستخدام الموارد القليلة والاستجابة في الوقت المناسب وحسب الحاجة.



التخطيط الهيكلي وسياسة هدم منازل المقدسيين قضية حي البستان في سلوان مثالا

المعالي أحمد الرويضي⁽¹⁾

مقدمة

نجم عن نكبة عام 1948م أن أصبحت القدس قسمين، واحداً عربياً يخضع لحكم إسرائيل وسيادتها، ويشمل هذا الجزء الضواحي التي أقيمت خارج أسوار المدينة القديمة، ابتداءً من الربع الأخير من القرن التاسع عشر وتقع غربي باب الخليل، وتشمل الأحياء اليهودية والأحياء العربية التي هجر أهلها خلال النكبة مثل: الطالبية والقطمون. كذلك ضُمت أراضي القرى الفلسطينية المهجرة غرب المدينة إلى المدينة الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية مثل: عين كارم والمالحة ودير ياسين ولفتا وغيرها. ثم قامت إسرائيل بعد ذلك بتوسيع حدود بلديتها لتشمل منطقة تصل إلى نحو 40000 دونم، وأقرب نقطة في هذه المساحة للمدينة القديمة تقع في منتصف شارع مأمن الله، وتحديدًا في نقطة التقائه بشارع الملك داود.

(1) أحمد محمود الرويضي، محام، ماجستير في القانون، عمل محامياً، ومستشاراً قانونياً في الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان، ومديرًا لمركز حقوق المواطن التابع للملتقى الفكري العربي بالقدس، ثم رئيساً لوحدة القدس في ديوان الرئاسة الفلسطينية، ومستشاراً لشؤون القدس في ديوان الرئاسة الفلسطينية وحالياً سفيراً ومديرًا للمكتب تمثيل منظمة التعاون الإسلامي لدى دولة فلسطين، أشرف على إعداد الخطة

أما القدس الشرقية التي تشمل كامل البلدة القديمة، فأصبحت تحت سلطة المملكة الأردنية الهاشمية، حيث قامت المملكة الهاشمية بتوسيع حدود بلدية القدس التي خضعت لسيادتها لتضم مناطق من وادي الجوز وسلوان وجبل الزيتون والشيخ جراح بمساحة إجمالية تصل إلى حوالي 6000 دونم.

في السابع من حزيران، أتمت إسرائيل احتلال الجزء الشرقي من مدينة القدس، الذي كان واقعاً تحت الحكم الأردني، وتشكلت إدارة عسكرية إسرائيلية للمدينة، وباشرت السلطات الإسرائيلية بسلسلة من الإجراءات العملية التي هدفت إلى دمج شطري المدينة فأزيلت بوابة مندلباوم التي كانت نقطة العبور بين القدس الغربية والشرقية، وأزيلت الحواجز الأخرى التي كانت تفصل بين جزأي المدينة وامتدت على طول «الخط الأخضر» الذي أفرزته اتفاقية الهدنة التي وقعت بين المملكة الأردنية الهاشمية وإسرائيل في نيسان 1949.

وبتاريخ 11 حزيران 1967، اجتمعت الحكومة الإسرائيلية لأجل وضع قالب القانوني لضم القدس الشرقية وفقاً للقانون الإسرائيلي، وتم ذلك خلال أسبوعين أو أكثر قليلاً، إذ صادقت الحكومة الإسرائيلية على ثلاثة مشاريع قوانين بتاريخ 25 حزيران 1967، وأجري إحصاء للسكان في المناطق التي تقرر ضمها بتاريخ 26 حزيران 1967 وأقر البرلمان الإسرائيلي مشاريع القوانين الثلاثة بتاريخ 27 حزيران 1967، وبتاريخ 28 حزيران 1967 صدر مرسوم حكوميان بموجب القوانين الجديدة، حدد أحدها حدود المنطقة التي جرى ضمها، ومكّن الثاني بلدية القدس الغربية من بسط نفوذها على المنطقة الجديدة وتم حل المجلس البلدي وأمانة القدس بتاريخ 29 حزيران 1967.

ركزت السياسات الإسرائيلية على إبقاء نسبة الفلسطينيين في المدينة بنسبة لا تتجاوز 28 بالمئة من مجمل سكانها في شقي المدينة، استناداً إلى الخلاصات التي وصلت إليها (لجنة جافني) الوزارية الإسرائيلية التي شكلتها الحكومة الإسرائيلية في العام 1973 والتي درست الزيادة الفلسطينية للسكان بفعل ضم أحياء جديدة للقدس بعد العام 1967 والنقص في عدد اليهود فيها، موضوع النسبة السكانية الفلسطينية والزيادة فيه، دفع إسرائيل إلى وضع مخطط هيكل جديد للمدينة في العام 2000 هو (مخطط القدس 2000)، حيث إن هذا المخطط من جملة ما يهدف وفقاً لأهدافه التي ذكرها:

الإستراتيجية للتنمية القطاعية في القدس الشرقية، ودراسة الأبعاد القانونية والهندسية لمخطط 2020 الإسرائيلي للقدس، وآخر إصداراته والتي اعتمد تحضير هذه الورقة عليها كتابه «الآليات القانونية للدفاع عن الأملاك العقارية في القدس» من إصدارات دار الجندي للنشر والتوزيع، القدس، 2012.



«في سنة 2020 متوقع أن يكون تعداد سكان القدس 947 ألف شخص، منهم 589 ألفاً يهوداً (2, 62 بالمئة) و358 ألفاً عرباً وآخر (8, 37 بالمئة)، يجب القول إن التوقعات تبين تراجعاً كبيراً للأغلبية اليهودية في القدس، معظم الزيادة السكانية المتوقعة حتى سنة 2020 هي لدى السكان العرب. الطموح السياسي للمحافظة على نسبة 70 بالمئة يهود مقابل 30 بالمئة عرب لا تبدو على أنها واقعية بناء على نتائج التوقعات دون حدوث تدخل تخطيطي وسلطوي».

يكشف هذا الذي ورد في المخطط الهيكلي 2000 للقدس، الوجه الحقيقي له، والذي أهم ما يهدف له تقليص عدد الفلسطينيين في المدينة، وبناء مزيد من المستعمرات والأحياء اليهودية الجديدة التي تحقق أغلبية يهودية مطلقة، وخاصة في القدس الشرقية.

1. سياسة تهويد القدس تتم بقالب قانوني «إسرائيلي»:

2. بدأت إسرائيل في المراحل الأولى من الاحتلال تكريس الاحتلال والضم، وبدأت الإخضاع الفعلي للمواطنين والأرض للقوانين والمصالح الإسرائيلية. ولإتمام إخضاع وتبعية القدس للقانون الإسرائيلي، صدر بتاريخ 11 حزيران 1967 قرار حكومي، ضم بموجبه القدس الشرقية إلى إسرائيل، وشكل لجنة وزارية لتصوغ الغطاء القانوني الإداري لذلك، وفي 27 من الشهر ذاته، أقرت إسرائيل بـ «قانون قضاء وإدارة إسرائيل على القدس» (قانون معدل لقانون أنظمة السلطة والقضاء (رقم 11) لسنة 1967)، ثم في 27 من الشهر ذاته أيضاً، تم بسط نفوذ البلدية الإسرائيلية على القدس (قانون معدل لقانون البلديات (رقم 8) لسنة 1967). ثم في 14 / 8 / 1968 تم سن قانون تسويات قضائية وإدارية لسنة 1968، وجاء هذا القانون كما يفيدنا الشرح المرفق بمشروع القانون مكملاً لقانون تعديل أنظمة السلطة والقضاء (رقم 11) لسنة 1967، الذي وضع الأساس القانوني لسريان القضاء والإدارة الإسرائيليين على القدس الشرقية، وجاء قانون عام 1968 (والذي جرى تعديله وصدوره في نص مدمج في العام 1970) ليرتب ويؤمن انتقال المنطقة التي جرى ضمها وسكانها لتخضع للقانون الإسرائيلي.

3. بعد الضم الإسرائيلي للقدس الشرقية، أجرت الحكومة الإسرائيلية إحصاءً للمواطنين الفلسطينيين في هذه المدينة، تمخض عنه تسجيل 66000 فلسطيني يقطنون الشطر الشرقي، 44000 منهم يقطنون فيما كان يطلق عليه اسم القدس الشرقية قبل حرب العام 67، أما ما تبقى أي الـ 22000 فلسطيني فكانوا يقطنون بقية المناطق التي تم ضمها بعد الحرب. وتبدأ المشكلة القانونية لمواطني القدس، من النظرة الإسرائيلية القانونية إليهم، والذي تظهر جلياً

من خلال تطبيق قانون الإقامة الدائمة لعام 1952، وتعديلاته في العام 1974، إذ تعتبر إسرائيل الفلسطينيين المقيمين في القدس مقيمين Residents في دولة إسرائيل وليسوا مواطنين Citi-zens، وبالتالي ليس لهم أي حقوق في مجال المواطنة وإنما عليهم التزامات الإقامة.

4. أعلنت إسرائيل منذ 27 حزيران العام 1967 أن المنطقة الجغرافية التي تشمل حوالي 71000 دونم من أراضي القدس الشرقية والضفة الغربية المحيطة بها جزء من منطقة نفوذ بلدية القدس الإسرائيلية وجزء لا يتجزأ من أراضي دولة إسرائيل. هذا الإعلان يحمل بطياته الصبغة القانونية لفرض سيادة الحكم الإسرائيلي في هذه المنطقة لتصبح خاضعة بالكامل وبصورة مطلقة للإدارة والقانون الإسرائيليين. النتيجة القانونية لذلك هي أن القانون الوحيد الذي يتم تطبيقه في القدس الشرقية هو القانون الإسرائيلي والإدارة الوحيدة التي يكون بيدها زمام الأمور والسلطات المطلقة بالقدس الشرقية هي الإدارة الإسرائيلية. بهذا أصبحت القدس الشرقية وفقاً للقانون الإسرائيلي تخضع للقانون والإدارة الإسرائيلية، المرجعية الوحيدة للممارسات والإدارة في القدس الشرقية هي القانون الإسرائيلي المحلي.

5. أصبحت المؤسسات الإسرائيلية هي المسؤولة الوحيدة عن الخدمات في القدس الشرقية وأصبحت جميع الأمور المدنية والأخرى مرجعيتها أذرع الحكم الإسرائيلية. كذلك اعتبر القانون الإسرائيلي أن إسرائيل صاحبة سيادة مطلقة بالمحاكم والإجراءات القانونية، وأن كل قضية كانت معلقة قبل 5 حزيران 1967م سيتم النظر بها في المحاكم الإسرائيلية حسب القانون الإسرائيلي.

6. تطبيق سلسلة من القوانين لمصادرة الأراضي والعقارات في القدس أهمها: أنظمة الطوارئ لسنة 1945، قانون الغابات لسنة 1926، قانون أراضي الموات -البور - لسنة 1921، قانون تسوية الأراضي لسنة 1928، قانون وضع اليد على الأراضي في حالات الطوارئ لسنة 1950، قانون أملاك الغائبين لسنة 1950، وقانون سلطة التطوير سنة 1950، قانون استملاك الأراضي والتعويض سنة 1953، وقانون صندوق أراضي إسرائيل لسنة 1953، قانون وضع اليد المؤقت سنة 1956، قانون تقادم الزمن سنة 1958، قانون أراضي إسرائيل سنة 1960، قانون الأراضي سنة 1961، قانون تسوية الحقوق في الأراضي سنة 1919 وقانون الاستيطان الزراعي سنة 1967.

2. التعريف بأهداف التخطيط الهيكلي للأراضي في القدس:

يرتكز الفكر التخطيطي الإسرائيلي في القدس على منطلقات أيديولوجية، يمكن تلخيصها بالتالي:



1. الاستيلاء على الأرض أولاً، وذلك من خلال البحث عن مبررات قانونية أو تاريخية لتبرير هذا الفعل، وبالتأكيد فإن المصالح الإستراتيجية الإسرائيلية تعدّ البوصلة الأساس في عملية التخطيط الحضري.

2. تسخير التغيرات السكانية بالتوافق ومصلحة التخطيط الأيديولوجي، وذلك عبر التأثير في السكان، جذباً للسكان اليهود من جهة، وطرداً للسكان الفلسطينيين من جهة أخرى، وبهذا ترابط السيطرة على الأرض مع خلق وقائع ديموغرافية عليها.

3. وبالتالي، على المخطط الإسرائيلي أن ينفذ مخططاته، التي تبدو أحياناً تنموية، والتي تخفي في طياتها - وأحياناً تظهر بشكل واضح - المصالح الاحتلالية المباشرة والإستراتيجية.

إن التخطيط الهيكلي استخدم كوسيلة لمنع البناء العربي، وبناء مزيد من المستوطنات الإسرائيلية على أراضي القدس، ومن خلاله أيضاً يتضح حجم الوسائل القانونية التي تُستخدم كآلية للاستيلاء على الأملاك العقارية في القدس بحجة استخدامها للمصلحة العامة أو أراضٍ أثرية يتم وضع اليد عليها من قبل أجهزة مختلفة في الحكم الإسرائيلي، لذلك سنسلط الضوء على التخطيط الهيكلي للقدس كآلية متبعة للاستيلاء على الأراضي في القدس.

إن الدافع الرئيس وراء سياسات لجان التخطيط الإسرائيلي ليس دافعاً قانونياً، وإنما هو ما يسمى «بالميزان السكاني» أو «بالنسبة السكانية»، بمعنى المحافظة على نسبة السكان اليهود مقابل نسبة السكان العرب، وجغرافي، بمعنى خلق تواصل بين المناطق اليهودية لمنع التواصل والتوسع للمناطق العربية، ومما يؤكد ذلك أن الحكومة الإسرائيلية تبنت عام 1973م توصيات «لجنة جافني»، الخاصة بوضع خطة عمل إسرائيل بالقدس، والتي كانت توصيتها الرئيسة والمركزية هي المحافظة على النسبة السكانية لليهود مقابل نسبة السكان الفلسطينيين في القدس كما كانت في أواخر سنة 1972م، وهي نسبة 5، 73 بالمئة يهود مقابل 5، 25 بالمئة فلسطينيون، هذا الهدف كان وما زال حتى اليوم الدافع وراء السياسات التخطيطية لبلدية القدس.

2,1 التعريف بأهداف المخطط الهيكلي (القدس 2000)

بادرت بلدية القدس الإسرائيلية إلى إعداد مخطط هيكلي جديد للمدينة، وهو ما يعرف بمخطط (القدس 2000) ويعرف بين العامة باسم (مخطط 2020)، والذي تم إعداده بموازاة إعداد مخطط لواء القدس الإسرائيلي، والذي يشمل حدود بلدية القدس حسب التعريف الإسرائيلي.

وقد صادقت اللجنة اللوائية للتخطيط والبناء في مدينة القدس على هذا المشروع في صيغته الأولى في أيلول 2008، ثم تم تعديل المخطط حسب قرار اللجنة اللوائية وإعداده للإيداع في أيار 2009. ولم يقر هذا المشروع نهائياً بسبب رفض وزير الداخلية الحالي (إيلي يشاي) المصادقة عليه، والسبب كما أشيع، هو اعتراض الوزير على المساحات المخصصة للبناء العربي، رغم قلتها، يسخر مخطط القدس 2000 الأدوات التخطيطية من أجل الأهداف السياسية الاستيطانية في القدس، فمثلاً بين أهداف سياسة التطوير كما جاء في التقرير رقم 4 لـ «المخطط المقترح وسياسات التخطيط» حددت بلدية القدس ما يلي:

«توازن ديموغرافي» بناء على قرارات الحكومة» هذا الهدف. كما عرضته بلدية القدس وتم تبنيه في اجتماعات الحكومة حول الموضوع. يتوخى الحفاظ على نسبة 70 بالمئة من اليهود مقابل 30 بالمئة من العرب. توقعات السكان، أسوة بتلك التي عرضت في أطر أخرى تشير إلى أن الهدف غير قابل للتنفيذ في الفترة المئوية. وأن الاتجاهات الديموغرافية منذ أواخر سنوات الـ 60 تبعد القدس عن الهدف المقرر. منذ بداية سنوات الـ 90 لا يوجد في القدس نسبة 70 بالمئة - 30 بالمئة بشكل مستمر».

فالهدف المركزي للمخطط المذكور هو تحقيق التوازن الديموغرافي، ومع ذلك، يتضمن تنفيذ المشروع الهيكل الجديد للقدس تحقيق مجموعة من الأهداف ومنها:

أ. تكريس مدينة القدس باعتبارها «عاصمة دولة إسرائيل الموحدة ومدينة العالم»، ويجري التعامل مع القدس العربية كجزء لا يتجزأ من المدينة، حيث يجري تثبيت ضمها وإلحاقها بالقدس الغربية، عن طريق محو أي أثر للخطين الأخضر، وجعل أية عملية للفصل بين القدس الغربية والقدس العربية عملية أشبه بالمستحيلة.

ب. تقليل عدد سكان القدس العرب، حيث لا يتعدى نسبة الـ 30 بالمئة من سكان المدينة الموحدة (بالتعريف الإسرائيلي).

• تحديد الأراضي الفلسطينية المؤهلة للتوسع السكاني الفلسطيني كأراضي خضراء مفتوحة أو كمحميات، أو متنزهات (مثل حي البستان ووادي حلوة وجبل المكبر وجبل المطلع).

• زيادة المساحات المخصصة لسكن اليهود، إن كان ذلك عن طريق توسيع المستوطنات القائمة على حساب الأراضي الفلسطينية - في القدس العربية - أو زيادة عدد البؤر الاستيطانية داخل التجمعات السكانية الفلسطينية.



- تقليل عدد سكان البلدة القديمة في القدس بذريعة تخفيف الكثافة السكانية فيها.
- تحديد المساحة المحيطة بالبلدة القديمة من القدس، باعتبارها حدود المدينة التاريخية، يتم الحد فيها من البناء العربي ويتم استغلالها عن طريق إقامة تسع حدائق عامة.
- الإشارة إلى جزء كبير من المباني العربية (من 15,000 إلى 20,000 بيت) كمبانٍ غير حاصلة عن تراخيص للبناء، وتثبيت خطر الهدم عليها، وذلك تحت شعار «شرعة» البناء في القدس».

ج. تطوير شبكة الطرق والمواصلات بهدف ربط المستوطنات في القدس العربية مع بعضها البعض من جهة، ومع الشطر الغربي من جهة أخرى (خط القطار الخفيف على سبيل المثال)، بالإضافة إلى كونها أداة تحد من توسع القرى والتجمعات العربية.

د. التخطيط لتحضير البنية التحتية لتطوير المركز التجاري الرئيس والمنطقة الصناعية)، في الشطر الغربي من المدينة)، بهدف استجلاب وتشجيع الصناعات المتطورة المنتجة والمندمجة في لعبة العولمة.

ذ. تعزيز مكانة القدس كمدينة سياحية عالمية.

ر. تحديد المناطق الخضراء والمفتوحة على كل المستويات، القدس الكبرى والأحياء والتجمعات السكنية.

ز. تشجيع الاهتمام بالبيئة، والعمارة الخضراء (الصدقية للبيئة).

بالنظر إلى تطبيق القوانين الإسرائيلية على القدس الشرقية بعد ضمها، فلم يكن أمام المواطن المقدسي الفلسطيني بدًّا، إلا متابعة قضاياها أمام المحاكم المحلية «الإسرائيلية، المختلفة دفاعًا عن حقه في الوجود والدفاع عن عقاره في القدس من الهدم أو المصادرة.

3. أزمة البناء في القدس الشرقية:

سببت أزمة البناء في القدس، وحالة الإجراءات القانونية المعقدة للحصول على رخصة بناء من قبل المواطن الفلسطيني المقدسي في القدس، إلى قيام الفلسطينيين بإقامة عشرات وحدات السكن دون تراخيص، وهي معرضة للهدم بموجب قرارات إسرائيلية.

وعلى الرغم من أن عدد سكان القدس الفلسطينيين من المتوقع أن يصل حوالي 400 ألف نسمة العام 2020م، إلا أن التخطيط الذي تقوم به إسرائيل لا يتعامل مع هذه الزيادة

المحتملة، ولا يقترح الاعتراف بأيّ من المباني غير المرخصة، وبالتالي لا يقترح أي حل لأزمة المباني والسكن في القدس الشرقية، ولا يطرح حلولاً على مستوى المدينة كاملة يلبي الاحتياجات المتوقعة للفلسطينيين، بل يقوم بشرذمة القدس الشرقية إلى أحياء صغيرة وحارات متناثرة، كما يسعى إلى زيادة الكثافة في الأحياء القائمة، ويتضح عدم التخطيط لأي مراكز خدمانية مدنية، مثل المراكز الثقافية والرياضية والمناطق الصناعية والسياحية.. الخ. لهذا فإن المخطط الهيكلي المقترح يهدف إلى زيادة أزمة السكن القائمة في القدس الشرقية، حيث إن هذا العدد المقترح إضافته من الوحدات السكنية للفلسطينيين والتي لا تتجاوز 10000 مسكن، لا يتماشى مع النمو الطبيعي المتوقع لأهل القدس الشرقية، إضافة للعجز القائم حتى يومنا هذا.

بعيد الضم في العام 1967م، ألغت السلطات الإسرائيلية خطة التطوير (الأردنية) التي كانت قد اعتمدت عام 1966م، والتي أتاحت فرصة واسعة للتطوير، وهكذا خلق فراغ تخطيطي بانتظار اعتماد خطط جديدة، وفي هذه الأثناء لم يتم إصدار إلا عدد نادر من تراخيص البناء لأغراض خاصة للفلسطينيين، وفي مناطق محصورة للغاية. ومنذ الثمانينيات، أعدت خطط عامة لمعظم الأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية، والسمة الملفتة في هذه الخطط هي المساحة غير الاعتيادية للأرض، إذ صُنفت نسبة 40 بالمئة منها «كأراضٍ مفتوحة»، يُحظر فيها أي شكل من أشكال المشاريع الإنشائية. ولا تسمح الخطط التي اعتمدت بحلول نهاية العام 1999م بالبناء إلا على أكثر قليلاً من 11 بالمئة من الأراضي في منطقة القدس الشرقية التي يملكها أشخاص فلسطينيون، وهذه الأراضي تقع بصورة رئيسة ضمن مناطق مأهولة أصلاً، ويتم إصدار خطط عامة منفصلة للمستوطنات اليهودية وللأحياء الفلسطينية، مع اعتماد معايير مختلفة بشكل واضح، فالخطط الخاصة بالأحياء الفلسطينية تتسم بقيود جغرافية، وتفتقر إلى الطاقة الاستيعابية الكافية ولم تأخذ بعين الاعتبار احتياجات السكان الفلسطينيين.

ومن الناحية الجغرافية، ترسم الخطط حدوداً «بخط أزرق»، حول معظم المناطق المأهولة الحالية، تُقسم الأراضي بداخلها على نحو يسمح بتطوير «لسد الشغرات» على قطع أراضٍ فضاء بين المباني القائمة، ولم يتم قط تخصيص يُذكر لأرض جديدة للبناء. ويشار في السجلات الإسرائيلية إلى الحاجة إلى حصر الحدود، حيث لا يتم تجاوز «الحصة» كمبرر لتضييق حدود مشاريع البناء، وتُصنف الأراضي الموجودة خارج الخط الأزرق «كمساحات مفتوحة» لا يُسمح بإقامة أي مشاريع عليها، مما يمنع عملياً في أغلب الأحيان حتى المشاريع الزراعية.



واستخدم تصنيف الأراضي «كمساحات مفتوحة» بصورة متكررة لتجميد مشاريع استغلال الأرض إلى أن تتم مصادرتها لاحقاً لإقامة مستوطنات إسرائيلية (كما حدث في شعفاط وبيت صفافا والمستوطنة الكبرى الأحدث عهداً في جبل أبو غنيم).

فمثلاً الأرض الموجودة في شعفاط، والتي صُنفت لبناء مساكن فلسطينية في الخطة الأردنية للعام 1966م، أعادت إسرائيل تصنيفها فيما بعد «كمساحة مفتوحة» وزرعتها بأشجار السرو؛ وفي العام 1994م خصصت للصندوق الوطني اليهودي لإنشاء مساكن لليهود تم بناؤها منذ ذلك الحين.

4. قضية حي البستان في سلوان كمثال على سياسة التخطيط والبناء، وهدم المنازل والمصادر:

للموضوع علاقة بالقوانين التي فرضت إسرائيل تطبيقها على القدس الشرقية بعد احتلالها كما تحدثنا سابقاً، ومن أهم القوانين التي تم استخدامها في قضية حي البستان، قانون استملاك الأراضي للمنفعة العامة لسنة 1943م، والذي يسمح لوزير المالية (الإسرائيلي) بالإعلان عن مصادرة ما شاء من الأراضي والأماكن، إذا رأى أن هناك حاجة عامة لذلك، ويحدد القانون المنفعة العامة وفقاً للاعتبارات التي يريتها وزير المالية الإسرائيلي، ويعطي للمالك الأرض التي صدر أمر بمصادرتها الحق في الحصول على تعويض يسوي سعر الأرض.

التفسير الذي أعطته المحكمة العليا الإسرائيلية لهذه السلطة يشمل المصادرة من أجل الاستيطان اليهودي وإقامة مساكن لليهود القادمين الجدد إلى إسرائيل، طبعاً تشمل هذه السلطة مصادرة الأرض لبناء أي نوع من المباني العامة أو المرافق الحكومية.

وعادة لا يعلن وزير المالية الإسرائيلي أسباب مصادرة الأرض للمنفعة العامة، المرة الوحيدة التي أوضح فيه وزير المالية ذلك كانت في العام 1991م، حين صرح أن الغرض من مصادرة الأراضي الواقعة في جبل أبو غنيم (ما بين القدس وبيت لحم) كان لغرض أن المصادرة ستخصص لبناء حي سكني، والحي السكني كان عبارة عن مستوطنة جديدة باسم (مستوطنة جبل أبو غنيم).

وكذلك قانون التنظيم والبناء الإسرائيلي لعام 1965 والذي دفع المقدسيين إلى البناء دون ترخيص في ظل غياب التخطيط الهيكلي من ناحية، والتكاليف الباهظة والتعقيدات الإجرائية والقانونية المرافقة لعملية الحصول على رخصة بناء، حيث تحدد المادة (145) من قانون التنظيم والبناء لسنة 1965م، وأنظمة التخطيط والبناء (العمل والاستعمال) الذي

يحتاج إلى رخصة لسنة 1967م، الحالات التي يجب فيها تقديم طلب رخصة ومن بينها:

- إقامة بناية جديدة، هدمها أو إقامتها من جديد.
 - كل إضافة لبناء قائم مثلاً: شباك خارجي، إغلاق شرفة، موقف مسقوف، جدار، عريشة، عريشة من خشب، بها في ذلك سقف شرفة قائمة، حتى لو كان من مواد خفيفة مختلفة.
 - كل تغيير في الجدران الخارجية.
 - تخطيط طريق، من حيث شقها وإغلاقها.
 - حفر وتعبئة تغير سطح الأرض، من جهة ثباتها وأمانها، وذلك بوضع بنى تحتية أو جدران داعمة.
 - قامة أو وضع مبنى مؤقت مثل مكتب مبيعات، كذلك وضع مخزن، أو حاوية وبنائات متنقلة.
 - كل طلب لاستعمال البناء لغرض استثنائي أو تم التصديق عليه في الماضي في رخصة البناء.
- وعملياً لاستصدار رخصة بناء، فإن مقدم الطلب يجب أن يستكمل تقديم الوثائق الآتية:
1. إثبات ملكية الأرض المراد البناء عليها بتقديم وثائق ملكية معتمدة من قبل الدائرة القضائية للبلدية:
 - أ. كوشان طابو (لا يحتاج إلى تصريح من ضريبة الأملاك إلا في حالة بيع الأرض للغير فعندها يتوجب تقديم الوثائق الآتية:
 - ب. إخراج قيد.
 - ج. تصريح ضريبة الأملاك بتاريخ حديث.
 - د. تصريح من مختار المنطقة مصادق بخاتم وتوقيع محامٍ حل ترخيصاً إسرائيلياً.
 - هـ. تصريح شخصي من صاحب قطعة الأرض مصادق أيضاً بخاتم محامٍ وتوقيعه.
 - و. مخطط مساحة للأرض، عليه ملصق يحمل ختم دائرة أراضي إسرائيل وتوقيعها،



وينفي وجود أي حقوق ملكية للدائرة في قطعة الأرض، مرفق بتصريح من محام يفيد بأنه قام بفحص قطعة الأرض في سجلات دائرة أراضي إسرائيل وتأكد بنفسه من عدم اعتراض الدائرة على طلب الترخيص.

2. وثيقة «خط بناء» ويتم استصدارها من دائرة المساحة والاستعلامات في البلدية كالآتي:

أ. تقديم مخطط مساحة للأرض مصدق بختم وتوقيع مساح يمتلك ترخيصاً إسرائيلياً.

ب. تعبئة نماذج يقدمها الموظف المسؤول تتطلب معرفة بيانات الأرض، واسم مالكيها، ومقدم طلب البناء عليه، ومعلومات عن طبيعة ومساحات المبنى المراد إقامته.

ج. صورة عن كوشان الأرض.

3. في حال كان المطلوب هدم بناء قائم واستبداله بآخر أو إضافة طوابق أو اجتزاء منها إلى بناء قائم في توجب تقديم صور فوتوغرافية لواجهات البناء الأربع.

4. يتوجب على المهندس المسؤول عن متابعة الترخيص تسليم:

أ. موافقة قسم الملاجئ من مهندس الدفاع المدني، ويتم الحصول عليه كالآتي: تصميم غرفة محكمة في داخل كل شقة سكنية في البناء المخصص للسكن، وغرف محكمة في المباني التجارية والعامة، (اعتماداً على المساحات)، والتوجه إلى المهندس بثلاث نسخ من المخططات المعمارية والإنشائية للمبنى، والغرف المحكمة، في منح موافقته بختم وتوقيع، ويحتفظ القسم بنسختين وتبقى الثالثة مع طالب الترخيص.

ب. موافقة قسم تنظيم السير في البلدية.

ج. موافقة شركة كهرباء محافظة القدس على تمديد البنى التحتية اللازمة إلى المبنى.

د. دفع رسوم ضريبة التحسين التي يعتمد تقديرها على مساحة الأرض ومساحة البناء وثمان الأرض في تاريخ المصادقة على التنظيم الهيكلي الذي يشملها.

هـ. موافقة (شركة جيحون للمياه والري الإسرائيلية) بتسديد رسوم تمديد البنى التحتية لإيصال المبنى بالشبكة ويعتمد تقدير المبلغ على مساحة الأرض ومساحة البناء أيضاً.

و. موافقة (خدمات الإطفائية والإنقاذ) على جاهزية المبنى لمواجهة الحرائق، واستقبال سيارات الدفاع المدني في حالات الطوارئ، وتقدم خدمة الموافقة على المخططات مقابل مبلغ مالي.

ز. موافقة شركة الهواتف «بيزك» الإسرائيلية على إيصال المبنى بالشبكة، وذلك بالموافقة على مخططات التمديدات التي يتم تسليمها لموظف الشركة المسؤول.

ح. موافقة دائرة الآثار على تخصيص أيام لزيارة الموقع والوقوف على أعمال الحفريات بعد إصدار الرخصة ويتم دفع رسوم وتكاليف الزيارة اعتماداً على عدد الأيام المقترحة من الموظف المسؤول.

ط. موافقة دائرة الطرق في البلدية بتسليم إحدى نسختي موافقة دائرة السير الإسرائيلية.

ي. التعاقد مع شركة إسرائيلية لتعمل على فحص الباطون المستعمل في البناء ومطابقته للمواصفات.

ك. التعاقد مع شركة إسرائيلية للسماح باستعمال مكباتها للتخلص من الردم والطمي الناتج عن عملية البناء مع التقيد بكمية الأطنان المتفق عليها مقابل مبلغ مالي يودع في حساب الشركة البنكي.

ل. الحصول على موافقة دائرة جودة البيئة بخصوص تسرب غاز الرادون المتجمع بشكل طبيعي في التربة.

إضافة إلى طلبات أخرى تختلف التعليقات بخصوصها دورياً حسبما يصدر عن الدوائر الإسرائيلية المختصة.

كل ذلك دفع أهالي حي البستان على البناء دون ترخيص في ظل غياب تخطيط يسمح لهم بالبناء على أراضيهم.

وتشكل حالة حي البستان حالة قانونية نادرة تجمع ما بين هدم المنازل على أساس البناء غير المرخص، والاستيلاء على الأرض للمصلحة العامة لإقامة ما يطلق عليه «حديقة وطنية»، وبالتالي فإن بحث قضية حي البستان يأتي في إطار البحث في إطار هدم المنازل (البناء دون ترخيص) والمصادرة للمصلحة العامة. كما تشكل حالة نادرة في إطار استخدام الأمر (212) من قانون التنظيم والبناء الإسرائيلي لعام 1965م، الذي ينفذ أوامر الهدم على أساس «المصلحة العامة» بصرف النظر عن تاريخ بناء المبنى المنوي هدمه.

وللتعريف أكثر بالحي، فإنه يقع في بلدة سلوان جنوب البلدة القديمة من القدس، حيث تنشط الجمعيات الاستيطانية، وفي مقدمتها جمعية إلعاد للاستيلاء على العقارات والمنازل في سلوان، وخاصة في حي وادي حلوة المجاور للمسجد الأقصى المبارك، إضافة إلى وضع



دائرة الآثار الإسرائيلية يدها على ما يطلق عليه «متنزه داود الوطني» وتقوم بحفريات أثرية في حي وادي حلوة.

ويقع مباشرة أمام حي وادي حلوة، الحي المعروف بحي البستان في سلوان، نسبة إلى بستان سلوان الذي ترويه مياه عين سلوان التاريخية، ويحتوي حي البستان على 88 منزلاً يقطنها حوالي 1500 مواطن، وتنوي بلدية القدس الإسرائيلية هدم الحي بالكامل، وذلك بحجة الرغبة في الكشف عن موقع أثري من أيام هيكمل داود.

كتبت الكلمات بالتفصيل في وثيقة رسمية موقعة من مهندس بلدية القدس في تشرين الثاني 2004، حيث تقول الوثيقة:

«الموضوع: إجلاء البيوت غير الشرعية في وادي الملوك

بداية القدس هي في مدينة الملك داود، فعلى هذا التل والمناطق المحيطة به توجد البقايا الأثرية منذ خمسة آلاف سنة خلت، ولهذه البقايا قيمة كبيرة دولية ووطنية، وتوفر للمدينة مكانتها كواحدة من المدن المهمة في العالم».

«ووادي الملك، الذي هو أحد المكونات المهمة لوايدي قدرون، يشكل مع مدينة داود وحدة أثرية كاملة تتواصل فيها جميع المواقع، وتشكل بدورها مكوناً مهماً لفهم الكل المؤلف من أجزاء وحقبات مختلفة».

«لقد تقرر من الناحية التشريعية منذ بداية التخطيط الحديث للمدينة في عهد الانتداب، أن الوادي المحيط بالبلدة القديمة والمناطق المحيطة بها التي تم إعدادها في سبعينيات القرن العشرين، جرى تحديد النقاط الهادية للتخطيط والتنمية، وكيفية استخدام الأرض، وشبكة الشوارع، وكذلك النقاط الهندسية الهادية بالتفصيل، وذلك من أجل المحافظة على طابع المدينة الواقعة داخل السور، وأيضاً كل المنطقة التي تقع في حوض البلدة القديمة. ووفق هذه الخطة تم تحديد منطقة وادي الملك منطقة عامة مفتوحة».

«ونظراً لكل ما سبق ذكره، فإنني أمر هنا بإزالة كل الأبنية غير الشرعية في وادي الملوك».

تشير الوثيقة بشكل واضح إلى رغبة إسرائيل في وضع اليد على أرض البستان وهدم المنازل فيها وإقامة حديقة وطنية تحت مسمى «حديقة الملك داود».

إن التصريحات اللاحقة لقرار البلدية الإسرائيلية والقاضي بتطبيق مخطط قديم لدى البلدية الإسرائيلية يحمل الرقم ع/م/9، يؤكد أن القانون الإسرائيلي يستخدم لإغراض سياسية

متمثلة في مصادرة الأرض وهدم المنازل وطرده السكان، وتغيير واقع في أرض محتلة بموجب القانون الدولي، ويؤكد ذلك بشكل خاص التصريحات الصادرة عن مهندس البلدية الإسرائيلية «أوري شطريت» والتي أعقبت قراراته والتي جاء فيها.

«إن بإمكاننا منع السكان (الفلسطينيين) من دخول بيوتهم حتى لو لم يتمكن من هدم البيت نفسه بحجة أن البناء غير المرخص لا يسري عليه التقادم. إنني أنوي هدم بيوتكم لمصلحتكم أنتم لإنقاذكم من فيضانات هذا الوادي».

«أنوي تجاوز منع القانون الإسرائيلي بهدم المباني التي شُيدت في المنطقة قبل عام 1967 وتلك التي بنيت قبل أكثر من سبع سنوات ويسري عليها قانون التقادم والتي لا يمكن هدمها ولو بنيت دون ترخيص».

وأضاف هذا المهندس في مقابلة مع راديو «يروشليم» الإسرائيلي أن المخطط المعني سيُشمل المناطق المحيطة بالقدس القديمة ليحاصرها بحزام إسرائيلي سمّاه «الحوض المقدس» سلوان وسفوح جبل الزيتون (الطور) ووادي الجوز والشيخ جراح).

ويمثل المخطط عملية نقل جماعي (ترانسفير) للفلسطينيين من القدس، ولتمرير المخطط بخداع المواطنين قامت بلدية القدس الغربية بتوجيه 30 - 40 أمرًا بإخلاء وهدم، في محاولة منها لشق الموقف الرافض والموحد لسكان سلوان وحي البستان، مدّعية أنها تبحث لهم عن «أرض حكومية» كبديل لأراضيهم، ومع هذا فإن البلدية تؤكد أنها ستهدم بيوتهم حتى لو لم تجد للسكان حلاً بديلاً.

وما ميز القرار أيضاً إعادة تطبيق المادة (212/5) من قانون التنظيم والبناء الإسرائيلي لسنة 1965م، وتطبيق هذه المادة على منازل في حي البستان تم بتوجيه قرار صادر عن محكمة البلدية للشؤون المحلية موجّه إلى مجهول ومن خلال مجهول وبخصوص مجهول، والذي أمر فيه القاضي بأن يقوم صاحب البناء بهدم منزله بيده حتى تاريخ 28/3/2005 كما منح بموجبه تخويلاً للجنة التنظيم والبناء الإسرائيلية بهدم المنزل بعد تسليم الأمر لصاحب المنزل إذا تخلف عن الهدم وتكليف صاحب المنزل بدفع كل تكاليف الهدم للسلطات الإسرائيلية.

وقد استخدم قانون «المصلحة العامة» هنا، حيث رفضت بلدية القدس الإسرائيلية طلبات ترخيص البناء التي قدمت من قبل المالكين الفلسطينيين في حي البستان، وبالتالي صُودرت أراضيهم من أجل خدمة المصلحة العامة بإقامة مواقف سيارات وحافلات سياحية في



الجزء الشمالي من حي البستان، وحديقة في القسم الجنوبي من الحي، واستخدام الأمر (212) السابق الذكر عادة ما يكون عندما يكون صاحب الملك غائبًا، مثلًا في حالة وفاته، أو لا يعرف صاحب المبنى، حيث لم تستطع إسرائيل أن تثبت هنا أن بعض البيوت في حي البستان لم يكن بناؤها قانونيًا، فقررت هدمها مستخدمة هذا الأمر الذي يرجع إلى «أهمية تاريخية وأثرية للمنطقة بالنسبة للشعب اليهودي» (كما ورد في الوثيقة المترجمة أعلاه)، وهدم المنازل الأخرى بحجة البناء غير المرخص، هذا يوضح أن «المصلحة العامة» تعني اهتمامات اليهود ومصالحهم مستثنية أي وجود أو ملكية فلسطينية للحي.

ولدى السكان وثائق تشير إلى ملكيتهم لأرض البستان، وعرضت أمام الباحث وثيقة من العهد البريطاني، يشير إلى تقسيم الأراضي في حي البستان بين عائلات بلدة سلوان المختلفة، مما يشير بشكل واضح إلى أن الملكية مثبتة لسكان الحي.

إن استخدام القانون يتم من قبل إسرائيل بما يحقق الغرض من تطبيقه، وليس بما يفسر بشكله الصحيح، حيث إن الوثائق تشير إلى ملكية العائلات لحي البستان، والبناء المقام به صحيح أنه تم دون ترخيص، لكن مجرد موافقة البلدية الإسرائيلية على إبقاء جزء من الحي في إطار المخطط البديل الذي قدمته والذي قسمت على أساسه الحي إلى قسمين: الشرقي والغربي، وأشارت إلى إمكانية الاحتفاظ بـ 22 منزلًا في الجزء الشرقي وإقامة مشاريع المصلحة العامة في الجزء الغربي بعد هدم 22 منزلًا. وهذا يشير إلى أن استخدام القانون هنا يتم لتحقيق أغراض سياسية تنوي من خلالها إسرائيل تقليص الوجود الفلسطيني في القدس، وطرده سكان الحي من القدس، وأيضًا خدمة أهداف استيطانية بالاستيلاء على أرض لصالح جمعيات استيطانية.

نتيجة للضغوط الدولية والشعبية أوقفت البلدية الإسرائيلية هدم الحي، حيث كان السكان أيضًا قد تقدموا من خلال المحامي زياد قعوار بمذكرة للمستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية مطالبين بعدم هدم الحي، أعلن رئيس البلدية عن تراجعها عن تنفيذ الخطة وإتاحة الفرصة لسكان الحي لتقديم مخطط يعبر عن الاحتياجات التطويرية الخاصة بهم، وفي شهر آب 2008م عرض سكان الحي مخططهم على بلدية القدس، لكن مهندس البلدية «شلومو أشكول» أعلمهم أن المخطط الذي تقدموا به لن يبحث قريبًا، ثم لاحقًا تم رفض هذا المخطط البديل، وتقدمت البلدية الإسرائيلية بمخطط من طرفها يشمل هدم 22 منزلًا فقط من الحي لغرض إقامة مصالح عامة فيه. وفي يوم الاثنين 21 حزيران 2010م صادقت لجنة التخطيط التابعة لبلدية القدس الإسرائيلية رسميًا على خطة مطورة تتعلق بتطوير حي البستان والتي ستؤدي إلى تقسيم المنطقة إلى قسم شرقي وقسم غربي، وبالتالي إزالة

22 منزلاً في القسم الغربي من خلال عمليات هدم أولية، وقد أشار رئيس بلدية القدس الإسرائيلية الذي شارك بالمصادقة على الخطة بأن الفلسطينيين المتضررين سيسمح لهم بأن يبنوا مساكن بديلة وقرية من مواقع منازلهم.

5. التوصيات:

1. دعم المواطن الفلسطيني بشتى الأساليب القانونية المتاحة من أجل الحفاظ على رخصة بقائه في القدس، ضمن هذا النشاط تدرج عمليات التوعية لكامل أفراد المجتمع على المكانة القانونية للسكان الفلسطينيين بالقدس الشرقية، كذلك يندرج ضمن هذا النشاط العمل على شرح الإجراءات والخطوات التي يجب اتخاذها أو الامتناع عنها من أجل الحفاظ على الهوية الفلسطينية التي تعتبر رخصة الإقامة بالقدس. في هذا المضمار يجب أن يكون هناك دعم واسع للإجراءات القانونية التي من شأنها الحفاظ على تواجد الأفراد والعائلات بالقدس ومنع تشييتهم منها.

2. توفير الطواقم القانونية المختصة لمعالجة قضايا المواطنين أمام المحاكم الإسرائيلية على الرغم من قناعتني بأن اللجوء إلى القضاء المحلي الإسرائيلي عديم الفائدة من ناحية تحقيق العدالة للمواطن المقدسي، وإن كانت هناك فائدة فهي محدودة جداً وتعلق فقط بالإجراءات. كذلك لا بد من متابعة المحامين من جهاز رسمي مختص يفهم بالقانون الإسرائيلي واللغة العبرية حتى لا يضر المحامي الموكل بمصالح موكله، كما حصل في بعض القضايا المتعلقة بالعقارات خلافاً لواجبه المهني والأخلاقي.

3. العمل دبلوماسياً لتغيير المكانة القانونية للمواطنين الفلسطينيين في القدس الشرقية باعتبارهم أهل البلاد وأصحابها.

4. العمل دبلوماسياً على الحفاظ على الحيز الجغرافي للقدس الشرقية كحيز فلسطيني عربي له صبغته ووحدته الجغرافية والقومية والاجتماعية الخاصة.

5. العمل قانونياً ودبلوماسياً للحفاظ على البناء الفلسطيني ليقى لكل عائلة فلسطينية مأوى داخل حدود القدس الجغرافية.

6. دعم جميع الأنشطة القانونية والدبلوماسية، والتي من شأنها الحد من سياسات التهجير وهدم البيوت.

7. العمل دبلوماسياً وسياسياً وقانونياً لتوفير الخدمات اللازمة للمجتمع الفلسطيني بالقدس الشرقية باعتباره مجتمعاً واحداً وليس فقط أفراداً.



• على مستوى استخدام أدوات القانون الدولي:

1. الاهتمام بإعادة موضوع القدس والقضية الفلسطينية مجددًا للأمم المتحدة، وفي هذا الإطار، فإن الاعتراف بدولة فلسطين غير عضو الآن في الأمم المتحدة يشكل ضماناً لعدم فرض الاحتلال لما يراه من حلول وأسس لتسوية قضية القدس والقضية الفلسطينية. وبالتالي إصدار قرارات واضحة وصريحة بتجديد تأكيد المجتمع الدولي على الوضع القانوني للقدس كمدينة محتلة، ورفض كل الإجراءات والممارسات التي تقوم بها سلطات الاحتلال الإسرائيلي لتهويد هذه المدينة وإلحاقها بإسرائيل.

2. إثارة الفلسطينيين لموضوع التزامات إسرائيل التي قطعتها أمام الجمعية العامة بشأن احترامها لقرار التقسيم وحق العودة والوضع القانوني لمدينة القدس وهي الالتزامات التي توقف عليها اعتراف الأمم المتحدة بدولة إسرائيل، حيث تم قبول عضوية إسرائيل في الأمم المتحدة بطلبها الثاني بتاريخ 24/2/1949 بعد تأكيد إلزامية كل من القرار رقم 181 والقرار 194 ووجوب احترامها وتطبيقها من قبل الأطراف المخاطبة بها وعلى وجه التحديد الطرف الإسرائيلي.

3. بالرجوع لأحكام ومبادئ قواعد القانون الدولي العام ولأحكام القانون الدولي الإنساني الخاصة بالاحتلال الحربي، نجد تأكيد كل المادة 146 من اتفاقية جنيف الرابعة، والمادة 88 من أحكام بروتوكول جنيف الأول المكمل لاتفاقيات جنيف الأربع، على حق الأطراف التي تضررت من اقتراح الغير لجرائم دولية بحقها في ملاحقة الأرمين بارتكاب هذه الجرائم ومرتكبيها ومساءلتهم كمجرمي حرب أمام محاكمها الوطنية، كذلك أكدت على هذا الحق وضمته أيضاً المادة 6 من ميثاق محكمة نورمبرغ «.. ويسأل الموجهون والمنظمون والمحرضون والمتدخلون «الشركاء» الذين ساهموا في وضع أو تنفيذ مخطط أو مؤامرة لارتكاب إحدى الجنايات المذكورة أعلاه عن كل الأفعال المرتكبة...».

من هذا المنطلق هناك إمكانية ملاحقة جميع الأشخاص الذين غيروا معالم الأرض المحتلة (القدس) وهدموا المنازل وصادروا العقارات استناداً لقواعد وأحكام قانون الاحتلال الحربي وقواعد قانون النزاعات الدولية المسلحة.

4. هناك دور المؤسسات الحقوقية ومؤسسات المجتمع المدني بتوثيق الانتهاكات، خاصة المتعلقة بالأرض، وبالتالي التركيز على المخططات الهيكلية الإسرائيلية للقدس كوسيلة لتكثيف الاستيطان وممارسة سياسة التهجير للفلسطينيين من القدس. واستمرار إصدار

التقارير والتواصل مع المؤسسات الحقوقية الدولية ومركبات الأمم المتحدة المختلفة والشخصيات القانونية الدولية.

5. تفعيل دور رجال القانون وخاصة المختصين في مجال القانون الدولي، وإعطاء الفرصة لإبداء الرأي القانوني، وخاصة في مجال المفاوضات السياسية، حتى تبقى المرجعية القانونية وقرارات الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي هي المرجعية الأساسية لأي عملية تفاوضية، وحتى تكون النتائج متوافقة مع البعد القانوني الذي يضمن الحق وخاصة بموضوع القدس ومواجهة الفقه القانوني الإسرائيلي الذي يحاول أن يجعل من قضايا القدس المختلفة مجرد ملحق بالقانون الإسرائيلي وبمرجعية المحاكم الإسرائيلية وبشكل خاص محكمة العدل العليا الإسرائيلية.

لنحافظ على القدس ومقدساتها الإسلامية والمسيحية



التخطيط المبني على المجتمع المحلي المقدسي المفاهيم والأدوات

د. وليد سالم

دكتوراه فلسفة في العلاقات الدولية

توطئة

تنقسم هذه الدراسة إلى قسمين: تهدف في قسمها الأول إلى استعراض التخطيط المبني على المجتمع المحلي من الناحية المفاهيمية، ويلى ذلك وصف مشروع للتخطيط للمجتمع المحلي المقدسي، أشرف عليه الباحثان وليد سالم وسامر رداد من جامعة القدس، وتم برعاية معهد القدس للدراسات والأبحاث. أما في قسمها الثاني، فإن الدراسة تقدم تصوّرات تمّ تطويرها عبر تداول الباحث مع (400) شخصية مقدسية لإعادة إحياء أمانة القدس (بلدية القدس العربية) «وفق أفضل صيغة ديمقراطية تشاركية ممكنة»، كما جاء في قرارات اجتماعي المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية في كانون الثاني وتشرين الأول عام 2018م، وبنفس الصيغة ضمن قرارات المجلس الوطني الفلسطيني الذي عقد في نيسان - أيار من العام نفسه، وحيث تصبح أمانة القدس بمثابة الجسم التنسيقّي العام لتنمية المجتمعات المحليّة المقدسية تخطيطاً وتنفيذاً بالمشاركة مع تلك المجتمعات. وفي ختام هذه الدراسة ستُرد خلاصات استشرافية لتطوير التخطيط وتنفيذ الخطط في القدس.

القسم الاول: التخطيط للمجتمع المحلي المقدسي

مقدمة

المجتمع المحلي هو جزءٌ من المجتمع العام لبلدٍ معيّن، ويمكن أن يكون أيضًا مجتمع البلد كلّهُ بالمقارنة مع مجتمع بلدٍ آخر كما يرد أدناه. ويعرف المجتمع المحلي جغرافيًا، أو قطاعيًا، أو فئاتيًا:

جغرافيًا فإن المجتمع المحليّ يتمثل «بمجموعة من الناس يعيشون في منطقة جغرافية محدّدة، نشأت بينهم علاقات إنسانية متبادلة، وترتب على هذه العلاقات وجود جماعاتٍ ومنظماتٍ ومؤسساتٍ اجتماعية، وأصبح لهم، بحكم الجيرة المكانية والرؤيا الإنسانية، عاداتٍ وتقاليده وقيم وعقائد وأمانٍ وأهداف تميّزهم عن التجمعات الأخرى، ويتمتع المجتمع المحليّ بشبه اكتفاء ذاتيّ». (حسن محمد حسن، في: سالم 2001). والمجتمع المحليّ جغرافيًا يمثل نطاقًا عريضًا يقارن عادة بما يقابله، فيمكنُ مثلاً الحديث عن المجتمع المحليّ الفلسطينيّ مقابل المجتمع المحليّ الأردنيّ أو المصريّ أو الأميركيّ وهكذا. كما يمكن الحديث عن المجتمع المحليّ لرام الله مقابل المجتمعات المحليّة لنابلس أو القدس وغيرها داخل فلسطين، ويمكن الحديث عن مجتمعات محليّة صغرى داخل كل محافظة كما نفعل أدناه بشأن محافظة القدس. وأخيرًا هنالك المجتمع المحليّ الريفيّ، والمجتمع المحليّ المدنيّ، والمجتمع المحليّ البدويّ. وفي الغالب لا تشكل نخيّمات اللاجئيين مجتمعات محليّة إلا مجازًا، حيث يعود المجتمع المحليّ للآجئ إلى المكان الذي لجأ منه.

قطاعيًا ينقسم المجتمع المحليّ إلى مجتمع محليّ سياحيّ وزراعيّ وتجاريّ وماليّ وصناعيّ وتعليميّ وصحّيّ وهلمّ جرّا. وأخيرًا ينقسم المجتمع المحليّ فئاتيًا إلى المجتمع المحليّ الشبابي وغيره من الفئات المجتمعية.

ورغم توافق المجتمع المحليّ على حدّ معيّن من القيم والرؤى والممارسات المقبولة والأخرى المرذولة، إلا أن المجتمع المحليّ يتسم بشتى أنواع التنوع، سواء منه التّنوع العرقيّ أو الجنسيّ، وتنوع الأجيال والألوان والمشارب الفكرية والثقافية والسياسية، وتعدّد الأديان والمذاهب. وهذا التنوع الذي لا حصر له قد يكون نعمة إذا ما أحسنت إدارته بشكل إيجابي يقوم على المشاركة بين المتنوعين، بما يؤدي إلى تقوية الجميع عبر تكامل قدراتهم ومهاراتهم. وفي المقابل قد يصبح نقمة تقود للتشرذم والتّصارع إذا لم يحسن أعضاء المجتمع المحليّ إيجاد الصيغة المثلى للمشاركة وتصريف النزاعات بشكل سلميّ فيما بينهم. وإذا ما أحسنوا إيجاد تلك الصيغة فإنها ستكون تعبيرًا عن انتشار حسّ المواطنة المسؤولة في كل المجتمع بما هو مجموع مجتمعاته المحليّة المشاركة والمتكاملة معًا في حمل عبء بناء الوطن بشكلٍ متساوٍ بدلًا



من تحميل المسؤولية لقسم، فيما تأخذ الأقسام الأخرى أدوار الشكائين البكائين المتدمرين الناكسين عن العمل والعطاء.

في العرض اللاحق، نقدم صيغة مقترحة لجمع المجتمعات المحلية الجغرافية الخمسين المكونة لمحافظة القدس معاً لتخطط أولاً معاً، وبالمشاركة لكل مجتمع محليّ منها، شاملاً قطاعاته وفئاته، وكذلك لتخطط معاً لكل محافظة القدس. وثانياً لكي تنفذ وتتابع وتراقب وتقيم تنفيذ الخطط معاً عبر المشاركة الإيجابية لكل قطاعاتها وفئاتها وتحت إشراف أمانة القدس بحلّتها الجديدة التي تنبثق ديمقراطياً عن اللجان الفاعلة المنتخبة في كل مجتمع محليّ مقدسيّ.

التخطيط المبني على المجتمع المحليّ في حالة القدس

يهدف التخطيط للمجتمع المحليّ في حالة القدس إلى المساهمة في استعادة مركزية القدس في الحياة الفلسطينية كمركز عاصمي، وذلك من خلال دراسة ووضع سياسات لتطبيق مكوّنات الخطة القطاعيّة الفلسطينية العامة لمحافظة القدس على المجتمعات المحليّة الخمسين للمحافظة بمشاركتها الفعالة، والتخطيط لتنمية القطاعات والفئات في كل مجتمع من تلك المجتمعات المحلية. على أن يلي ذلك تنفيذ الخطة وفق منهج المشاركة ذاته مع المجتمعات المحليّة المقدسية، وبما يتكامل مع الخطة القطاعيّة العامة للقدس ككل.

كانت الخطة القطاعيّة للقدس قد شهدت محاولات جزئية لتطويرها من بيت الشرق في تسعينيات القرن الماضي، ولكن أول خطة شاملة منها كانت قد صدرت عام 2003 عن بيت الشرق، واستمرت تحديثات هذه الخطة لاحقاً من قبل وحدة الرئاسة في مكتب الرئيس الفلسطيني. ولعلّ خطة 2018 - 2022 المحدثة من الوحدة، بالتعاون مع جامعة القدس، تُعدّ الخطة الأوفى والأشمل لحاجات المحافظة والتخطيط لها حتى الآن، ولهذا فهي تُعدّ المصدر الأساس الذي يبنى عليه هذا البحث للتخطيط لتنمية المجتمعات المحليّة المقدسية. هذا وقد أُسست الخطط القطاعية لصدور خطط مستندة إليها كالخطة التي صاغتها مؤسسة بكدار (المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار) وقدمتها السلطة الوطنية الفلسطينية لمؤتمر منظمة التعاون الإسلامي عام 2012، كما أُسست لصدور خطة قطاعية أخرى صدرت عام 2019 عن دائرة شؤون المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية بالتعاون مع معهد ماس (معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية). كما أصدرت وزارة شؤون القدس «خطة عنقود القدس التنموي» عام 2020 بالاستناد للخطة القطاعية (انظر/ ي قائمة المراجع).

وكانت الخطة القطاعية لأعوام 2018 - 2022 قد عاجلت (15) قطاعاً مقسّمةً إلى ثلاث مجموعات:

- مجموعة الحماية الاجتماعية والتنمية: وتشمل قطاعات التعليم والثقافة، والرّفاه الاجتماعي، والشباب، والصّحة والمواطنة، والسّلم الأهلي، وحكم القانون.
- مجموعة التنمية الاقتصادية: وتشمل قطاعات الاقتصاد، والإسكان، والزّراعة، والسياحة والآثار.

- المجموعة عبر القطاعية: وتشمل قطاعات البيئة، وتكنولوجيا المعلومات، والتنمية الحضرية، والحكم المحلي، والجندر، والإعلام.

أثناء المرحلة الأولى للبحث الهادف لتطوير خطة مبنية على المجتمعات المحلية المقدسية، والذي تم من خلال معهد جامعة القدس للدراسات والأبحاث وجدنا أهمية إضافة قطاعي المقدّسات الإسلامية والمسيحية، والطّرق والمواصلات، حيث أصبح عدد القطاعات (17) قطاعاً للبحث في (50) مجتمعاً محلياً تضمّها محافظة القدس، لذا فقد سُمّيت هذه الخطة باسم (50/17).

أهمية البحث وميزته:

بالاستناد إلى الخطة القطاعية لعام 2018 وقطاعاتها الـ (15)، وإضافة قطاعين لهما، يميّز هذا البحث بأنّه الوحيد الذي يهدف إلى أمرين:

الأول: دراسة مكّونات الخطة القطاعية للقدس على مجتمعاتها الخمسين: الحضرية والرّيفية والبدوية، والتي يشتمل مجتمعان منها للبدو من عرب الجهالين وعرب الكعابنة، على (38) تجمّعاً بدوياً واقعةً ضمن محافظة القدس (حنيطي، 2018، ص 152 - 154).

إذاً، وخلافاً لخطط أخرى، تتميز هذه الخطة بأنّها تعتمد الخطة القطاعية كمصدر وأساس. ومن تلك الخطط الأخرى: خطة صندوق البلديات لمدن القدس - 2، ولمدينة كفر عقب التي يقع جزء منها في قدس - 1. وكذلك الخطة المكانية للقدس التي يجري إعدادها من قبل منظمة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بالتعاون مع وزارة الحكم المحلي، ووزارة شؤون القدس، وخطة مؤسسة التعاون، وخطة وزارة شؤون القدس لمعالجة القضايا الطارئة الصادرة عام 2013 (انظر/ ي قائمة المراجع)، والتي لا تعتمد الخطة القطاعية كمرجعية لها أيضاً.

الثاني: تحقيق مشاركة مكّونات المجتمعات المحلية المقدسية الفاعلة كافّة وفق ما تقتضيه



منهجيات تنمية المجتمع المحلي في البحث القائمة على المشاركة تحديداً للاحتياجات وتخطيطاً وتنفيذاً، مما يعزز ملكية هذه المجتمعات للخطة من جهة، كما يعزز إمكانات تطبيق الخطة القطاعية بالمشاركة فيها أيضاً بديلاً لوضعها على الرف من جهة أخرى. وفي هذا الإطار تختلف هذه الخطة عن الخطط السابقة، وذلك بأنها تتعامل مع المجتمعات المحلية كشركاء في إعداد الخطة وتنفيذها، وليس مجرد فئات مستهدفة يتم إشرافها في الإعداد فقط، فيما تحرم من حق تحديد مخرجات الخطة.

خصائص البحث والتخطيط للمجتمع المحلي ومفاهيمهما:

هو بحث في تنمية المجتمع المحلي (أو التنمية المجتمعية وفق اسم آخر)، وبالتالي فهو يتوجه إلى الفاعلين في المجتمعات المحلية، وتنمية رأسمال بشري معافى (بورديو وبوتنام: انظر / ي قائمة المراجع بالإنكليزية) قادر على النهوض بمجتمعه المحلي من جهة والكفاح من أجل التحرر من جهة ثانية، وذلك من خلال المشاركة القائمة على تطوير أطر مجتمعية للتنمية مبنية على التنوع، واحترام المواطنة، ومكافحة التشرذم، وحل النزاعات بشكل سلمي بما لا يعيق المشاركة في التنمية والكفاح من أجل التحرر معاً.

وإذ يتم البحث بمشاركة كل الفاعلين في المجتمع المحلي، فإنه بهذا يتجاوز الفصل التعسفي بين التخطيط من أعلى والتخطيط من أسفل نحو تكاملهما؛ فالوزير يعيش في مجتمع محلي، وكذلك البرلماني، والأكاديمي والباحث... وهكذا، إلى جانب المهني والحرفي والمزارع ونشيط الحزب السياسي أو الإطار الجماهيري... وهكذا. عدا ذلك، فإن السلطة السياسية ومنظمات المجتمع المدني، ومنظمات المجتمع المحلي - الرسمية وغير الرسمية - كلها معنية بتنمية المجتمع المحلي. لذا يتشارك البحث مع كل هؤلاء، ويقطع مع التمييز بين أعلى وأسفل؛ إذ يقوم على مشاركة الجميع دون إقصاء.

في هذا الإطار، فإن مفهوم البحث ليس هو التنمية الاجتماعية التي تختلف، حيث إنها تنفذ بناء على خطط الدولة للجانب الاجتماعي على مستوى الدولة ككل كبرامج رعاية الأمومة والطفولة ورعاية الشباب، وهو ليس التنمية الاقتصادية لاقتصاد البلد ككل، وإن شمل قطاعاتها، ولكن ليس على مستوى البلد ككل، وإنما على مستوى التنمية الاقتصادية المحلية LocalEconomic Development: LED كما تسمى (انظر / ي قائمة المراجع بالإنكليزية)، كما أنه ليس تنمية مكانية تعتمد أسلوب الإشراف لفئات مستهدفة، عبر التشاور معها من أجل تحديد مناطق صناعية وزراعية وغيرها من قبل الخبراء عبر الاستشارات مع ما يسمى بالفئات المستهدفة بدلاً من مشاركة الناس / المواطنين والمواطنات في كل المراحل، وهي: تحديد الاحتياجات والتخطيط والتنفيذ والمراقبة والتقويم. من جهة أخرى فإن البحث

يوفر عنصر الاستدامة للتنمية المبنية على المجتمعات المحلية من خلال تفعيل مشاركة المجتمعات المحلية في تنمية نفسها بنفسها ولأجلها.

منهج البحث في التخطيط للمجتمع المحلي

يعتمد البحث (منهج البحث بالمشاركة) كمنهج طوره دارسو المجتمع المحلي (تشامبرز وكامبينز وغيرهما كما يظهر في ثبث المراجع بالإنكليزية)، وطبقوه على دراسات عديدة بما هو محفز لإيجاد جوّ تعليمي بين الباحث والمبحوث، حيث يكون التعلّم متبادلاً. ويشمل هذا المنهج المشاركة بين الباحثين، وكذلك المشاركة بين الباحثين وبين المجتمعات المحلية تحديداً للاحتياجات، وتحليلاً لها، ووضع آليات لتنفيذها. لذلك، يستخدم البحث أساليب تشاركية تتجاوز الاستمارة، وتشمل بداية إعداد ملفات أولية عن المجتمعات المحلية من المصادر المنشورة من قبل الباحثين بالمشاركة بينهم وبين المجتمع المحلي، يلي ذلك العمل من الباحثين مع المجتمعات المحلية بالمشاركة من خلال المقابلات الفردية والجماعية وورش العمل والمجموعات البؤرية؛ لجمع المعلومات عن الاحتياجات والأولويات، ولاحقاً تتم اجتماعات وورش عمل أخرى لمناقشة نتائج البحث التي يعدها الباحثون قبل اعتمادها في التقرير النهائي للبحث. ويستخدم البحث في هذا الإطار وسائل وأدوات كمية ونوعية وكورتوجرافية، كما يعتمد الأسلوب الثلاثي للتدقيق (من مصادر متنوعة، ومن فريق متنوع، ومن خلال أساليب متنوعة). ويترتب عن ذلك مراحل للبحث نُفصلها ضمن مخطّطه أدناه.

مخطط البحث بالاستناد لبنود الخطة القطاعية ولمنهجية تنمية المجتمع المحلي

- 1) إعداد الإطار النظري والمفاهيمي والسياساتي للخطة، وأبعاده السياسية والقانونية المؤسسية والتنموية والمالية، شاملاً أيضاً التشخيص للواقع، ومراجعة الخطط السابقة للمحافظة، وأدوار الفاعلين والمراجعيات فيها، ونطاق الخطة، ومنهجية إعدادها.
- 2) إعداد ملفات المجتمعات المحلية من المصادر المنشورة، يلي ذلك العمل الميداني بالمشاركة شاملة حالة كلّ قطاع فيها، ونقاط التقاطع والاختلاف بين قدس - 1؛ الواقعة ضمن حدود البلدية الإسرائيلية المفروضة على القدس، وقدس - 2؛ المُقسّمة وفق اتفاقات أوسلو بين مناطق (ب) الخاضعة لسيطرة أمنية إسرائيلية وسيطرة مدنية فلسطينية، ومناطق (ج) الخاضعة عسكرياً ومدنياً لسلطات الاحتلال الإسرائيلي. وكذلك نقاط التقاطع والاختلاف بين كلّ مجتمع محليّ وآخر، والأهداف وأنماط التدخل، وأدوار الفاعلين،



ومؤشرات الإنجاز والتكلفة وفقاً للطريقة التي اعتمدتها الخطة القطاعية.
(3) الخطة الاستراتيجية.

(4) آليات التنفيذ من خلال اللجان المجتمعية، منفردة ومعاً، من خلال منتدى التنمية المجتمعية المقترح في الخطة القطاعية (ص 125)، والذي يعمل مع (أمانة القدس) المنبثقة عن المجتمعات المحلية المقدسية والمنسقة لأعمالها. وفي هذا القسم تتم أيضاً معالجة آليات التنفيذ بين قدس - 1، حيث لا يتوفر حكم محلي فلسطيني قادر على الفعل بسبب قيود الاحتلال، وبين قدس - 2، حيث تتوفر مجالس محلية.

(5) المراجع.

(6) الملاحق.

إنجازات المرحلة الأولى من البحث بإشراف معهد القدس للدراسات والابحاث
تضمنت المرحلة الأولى من البحث في عامي 2017 و2018 وأوائل عام 2019 إنجاز البنود الآتية، وذلك ضمن وثيقة تتجاوز ثلاثمائة صفحة:

أولاً: إطاراً نظرياً حول تنمية المجتمع المحلي ومدارسها المختلفة، وصلتها بفلسطين والقدس.

ثانياً: تشخيص مسيرة تنمية المجتمع المحلي في محافظة القدس: ماضيها وواقعها ومستقبلها، وذلك في ضوء السياسات الاحتلالية والدولية، والرّدود الوطنية المجتمعية الفلسطينية؛ فعلاً، وتخطيطاً، ومأسسة للعمل الوطني والمجتمعي في القدس، ومراحل ذلك.

ثالثاً: إعداد ملفات مواقع محافظة القدس الخمسين بالاعتماد على المراجع والإحصاءات المنشورة، لاسيّما المراجع الفلسطينية وتصنيفات الإحصاء المركزي الفلسطيني للمواقع (انظر/ ي المراجع). كما تمّ اعتماد الخطة القطاعية للقدس الصادرة عن وحدة القدس في الرئاسة الفلسطينية وقطاعاتها الخمسة عشر، حيث فُحص واقع كلّ قطاع منها ضمن المواقع الخمسين لمحافظة القدس. وقد أضيف لهذه القطاعات قطاعان آخران للفحص لم يردا في الخطة القطاعية، وهما: قطاع المقدّسات، وقطاع الطرق والمواصلات. وأخيراً، شملت الملفات خرائط لكلّ موقع، ومعلومات أولية تمّ التمكن من جمعه عن (38) موقعاً بدوياً قائماً في محافظة القدس، حيث يقطن فيها ما يزيد على سبعة آلاف بدوي تمّ ترحيل غالبيتهم عام 1948 وحواليه من قبل القوّات الإسرائيلية، وذلك من منطقة النقب.

رابعاً: تمّ إنجاز إطار يتضمّن أيضاً النّواقص الّتي لم تغطّها الأدبيّات المنشورة حول مواقع محافظة القدس، ولكنّه تضمّن نقاط التّقاطع والاختلاف بين قدس - 1 و قدس - 2، وبين المواقع المختلفة داخل كلّ منها. كما تضمّن الأولويات والتّحدّيات الّتي تمّ تحديدها حتّى الآن، وبعض المشاريع اللازم تنفيذها، والجهات ذات العلاقة بذلك: مقدسياً، وفلسطينياً، وعربياً وإسلامياً ودولياً.

خامساً: تمّ تصميم قاعدة بيانات جيو معلوماتية من قبل جامعة القدس جاهزة لتغذيتها بالمعلومات لدى اكتمال الخطة المبنية على المجتمع المحلي المقدسي.

مصاعب ومعوقات

انتهت المرحلة الأولى من البحث بجمع المعلومات المتوفرة من المصادر المنشورة عن المجتمعات المحليّة في قدس - 1 و قدس - 2، وقد تبين أنّ هذه المعلومات ناقصة، وفيما يلي بعض الأمثلة:

- يورد الإحصاء المركزي الفلسطيني في كتابه الإحصائي عن القدس معلومات إجمالية عن قدس - 1، دون أن يغطّي معلومات عن كلّ مجتمع محلي فيها، كما أنّه يغطّي معلومات إحصائية عامّة عن المجتمعات المحليّة في قدس - 2، دون أن يغطّي المعلومات عن كل قطاع داخل كل مجتمع محلي في قدس - 2 (انظر/ ي قائمة المراجع).

- صدر دليل المجتمعات المحليّة المقدسية عن مؤسسة أريج عام 2012، ولا يوجد تحديث لمعلوماته حتّى الآن، وعلمنا أنّه قد يصدر عن أريج تحديث للمعلومات عن (12) مجتمعاً محلياً مقدسياً عام 2020م (انظر/ ي قائمة المراجع).

- الدّراسات المتوفرة عن بعض مواقع قدس - 2، كتلك الصّادرة عن صندوق البلديات، وعن برنامج الأمم المتّحدة للمستوطنات البشريّة (الموئل)، وعن مركز العمل المجتمعي في جامعة القدس وعن الملتقى الفكري العربي، تغطّي مجتمعات محليّة معيّنة من قدس - 2، وليس كل المجتمعات المحليّة فيها (انظر/ ي قائمة المراجع).

- هناك دراسة قيد الإعداد من قبل برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي عن مجتمعات القدس المحليّة في قدس - 1، وبعض قدس - 2، وذلك باسم حارات القدس، مقسّمة إلى (13) حارة، ولم تشر بعد.

- الدّراسات عن المجتمعات المحليّة البدويّة في محافظة القدس كدراسات مؤسّسة



الدّراسات الفلسطينية وغيرها ليست كافية لتغطية كل مواقعها والقطاعات في كل موقع (انظر/ ي قائمة المراجع).

- إضافة لما تقدّم، فقد واجهت عمليّة جمع المعلومات عن قدس - 1 إجراءات قمعيّة من قبل الاحتلال. ونظرًا لهذه المعوقات جاءت الحاجة إلى مرحلة ثانية من البحث تشمل جمع المعلومات من الميدان، بالتّفاعل مع المجتمعات المحليّة المقدسيّة.

مكونات المرحلة الثانية من البحث

في ضوء ما تحقّق خلال المرحلة الأولى من البحث، فإنّ المرحلة الثانية ستشمل المراحل الفرعيّة الآتية باتجاه الاستكمال الكليّ لخطة تنمية محافظة القدس المبنيّة على المجتمع المحليّ:

1) تشكيل طاقم أكاديميّ من (17) خبيرًا وخبيرة من القطاعات الـ(17)، حيث يقوم كلّ منهم بتحديث المؤشّرات القطاعيّة بما يتوافق مع المجتمعات المحليّة الخمسين من جهة، وبما يتضمّن إضافة مؤشّرات نوعيّة للمؤشّرات الكميّة السابقة، حيث يتمّ عمل الطّاقم الأكاديمي بالمشاركة، حيث يعقد لقاء أول لهم لمناقشة أهداف البحث ومفاهيمه ومنهج العمل به، ثمّ يعدّون المؤشّرات بالعودة إلى المراجع الفلسطينية والعربيّة والأجنبيّة ودراسات الحالات في مجال التنمية المجتمعيّة، ويعودون بعد ذلك لمناقشتها في لقاء آخر لهم جميعًا. يلي ذلك لقاء مع المجتمعات المحليّة لمناقشة المؤشّرات فيها وتعديلها وفق رؤيتها ثمّ يعدّون بعدها المؤشّرات بصيغتها النهائيّة وفق الملحوظات التي يتلقونها خلال اللقاء الثاني.

2) مرحلة جمع المعلومات الناقصة بمنهجية المشاركة، كما ورد أعلاه من كل موقع من المواقع الخمسين لمحافظة القدس ومواقع البدو فيها، وذلك من قبل (21) طالبًا وطالبة من جامعة القدس، حيث يغطي كلّ مجموعة مكوّنة من (3) أفراد، تتوزّع على أقاليم القدس السبعة: الأربعة في قدس - 2، والثلاثة في قدس - 1، وذلك تحت إشراف منسّقي البحث.

وسيتّم في البداية لقاءات مع الطّلبة لمدة يومين كاملين؛ لمناقشة مفاهيم تنمية المجتمع المحليّ وخطة البحث وطرق العمل، ثمّ يقومون بجمع المعلومات من الميدان من خلال: لقاءات وورش عمل، ومجموعات بؤريّة، ومقابلات فردية وجماعيّة مع كلّ من: اللجان المحليّة، والنّوادي القائمة، وقطاعات المرأة والشّباب، والنشطاء، والبلديات، والمجالس القروية القائمة في قدس - 2 وفي قدس - 1، حيث تسود فيها الأجسام واللجان غير الرسميّة أكثر. كما ستتّم مقابلة أعضاء في المرجعيّات القائمة للقدس، ومن القطاع الخاصّ، ولقاءات مع خبراء في القطاعات المختلفة للقدس، ووزراء وأعضاء مجلس وطني ومجلس تشريعيّ حاليين وسابقين وغير ذلك من الفاعليّات. بصورة عامّة سيتّم العمل مع فاعليّات المجتمع

السِّيَاسِيّ، المجتمع المدنيّ ولجان المجتمع المحليّ، والمجتمع الاقتصاديّ.

(3) يلي ذلك المرحلة الثالثة الفرعيّة من المرحلة الثّانية، والتي ستضمّن قيام فريق البحث بكتابة الصّيغة النهائيّة لخطة تنمية المجتمعات المحليّة المقدسيّة ومناقشتها مع اللجان المحليّة وطاقم الخبراء الـ(17)، ثمّ طباعتها بعد التّعديلات النهائيّة عليها، ونشرها من قبل المعهد، وإدخالها إلى قاعدة البيانات الجيومعوماتيّة في الجامعة. وأخيراً عقد ندوة ينظمها المعهد.

(4) بعد إنجاز البحث، سيتم إيجاد آلية لتحديث المعلومات عن المواقع المقدسيّة في موقع قاعدة البيانات الجيومعوماتيّة في الجامعة، كما يمكن أن يتم إنشاء وحدة أو مركز فرعيّ للمعهد باسم (مركز مصادر تنمية المجتمع المحليّ)؛ يهتم بتوفير كلّ مصادر التّسمية المجتمعيّة لمحافظة القدس ومتطلباتها.

المخرجات المتوقّعة للبحث على صعيد محافظة القدس:

- بحث شامل وخطط إستراتيجيّة للمواقع الخمسين في محافظة القدس، حيث يتم تطوير الملكية المحليّة لكل منها تبعاً للعمل الميدانيّ والمشاركة في البحث خلاله، وبإضافة هذا البحث الشامل للخطة القطاعيّة المعدّة من قبل وحدة القدس في مكتب الرّئيس وبالمشاركة مع جامعة القدس ستصبح لدينا خطة شاملة قطاعيّة ومجتمعيّة للمدينة.

- آلية يتم تطويرها لبناء الصّمود الإيجابيّ المستند لمواطنة فاعلة ولرأس مال بشريّ معافي ومناعة وطنيّة في محافظة القدس، وذلك من خلال شبكة لجان مجتمعيّة فاعلة منخرطة في متدى للتّسمية المجتمعيّة في المحافظة، تنبثق عنه أمانة جديدة للقدس، كما ورد في الخطة القطاعيّة للقدس (ص 125).

- آلية مجتمعيّة لتطبيق وتنفيذ الخطة القطاعيّة للقدس.

- آلية يتم تطويرها لبناء السّيادة بالمشاركة المجتمعيّة في التّسمية والمقاومة الشّعبيّة السّلميّة الفاعلة على قاعدة احترام التّنوّع والمشاركة بين المختلفين وحلّ النزاعات بينهم، حيث تضيف وتعرّز جهود بناء السّيادة من أعلى في المحافظة.

- آليات لاستعادة مركزيّة القدس في الحياة السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة لفلسطين، وذلك من خلال إعادة الاعتبار لبنائها كعاصمة لفلسطين بمشاركة مواطنيها ومواطناتها.

- إمكانيّة إنشاء مركز مصادر للتّسمية المجتمعيّة لمحافظة القدس.



- قاعدة بيانات جيو معلومة شاملة عن مجتمعات القدس المحلية.

القسم الثاني: أمانة القدس كرافعة وأداة لتنمية المجتمع المحلي المقدس: الخيارات والبدائل

مقدمة

بالارتباط مع هدف تطوير رافعة جهود تنمية المجتمع المحلي المقدسي بالمشاركة وأدوات التنسيق الخاصة بها، يهدف هذا القسم إلى عرض خلاصة الخيارات والبدائل التي تم طرحها خلال المناقشات التي جرت على مدى شهرين ونصف حول موضوع أمانة القدس بوصفها الرافعة والأداة المذكورة. وقد جرت تلك المناقشات في خضم الإعداد للانتخابات المحلية في فلسطين التي تحدد أن تعقد يوم الثامن من تشرين الأول (أكتوبر) 2016، ثم تم إيقاف إجراءات مؤقتاً من قبل المحكمة العليا الفلسطينية بناءً على طعن قضائي بشرعية إدارتها في قطاع غزة، ولعدم شموليتها للقدس الشرقية. وقد تلا المناقشات المذكورة قرارات للمجلسين المركزي والوطني عام 2018 لتفعيل أمانة القدس كما ورد في التوثيقة أعلاه.

في سياق إعداد هذا الجزء تمت العودة إلى دراسات ومقالات سابقة حول الموضوع، كما تمت متابعة المقالات والتقارير كافة التي كتبت حول الموضوع في تلك الفترة، ومنها مقالتان لكتاب هذه السطور (انظر / ي الملحق)، ولكن بشكل خاص تم الاعتماد على المداولات التي تمت مع ما يزيد على (200) شخصية فلسطينية، غالبيتها مقدسية، عبر ثلاث ندوات عقدت في مركز التخطيط المنبثق عن منظمة التحرير الفلسطينية عام 2016، وكذلك عبر العشرات من المداولات واللقاءات الفردية والجماعية.

يبدأ هذا القسم بنبذة تاريخية موجزة حول موضوع أمانة القدس وأهميته ودوره في عهد السلطة الوطنية الفلسطينية، ثم يلي ذلك عرض البدائل والخيارات المختلفة بخصوصها ومناقشتها في إطار الإعداد للانتخابات المحلية الفلسطينية، ويتم في النهاية طرح توصيات للمتابعة اللاحقة للموضوع.

أهمية موضوع أمانة القدس، التجربة الفلسطينية ودورها

يحظى موضوع انتخاب أمانة القدس فلسطينياً بأهمية كبيرة لذاته، وكذلك لغير ذاته. أما فيما يتعلق بذاته، فإن الانتخاب أو الفرز الدوري لأمانة القدس يعبر عن استعادة حق للفلسطينيين المقدسين في انتخاب أمانتهم، وهو الحق الذي انتزعه الاحتلال منهم عندما قام عام 1967 بحل مجلس أمانة القدس، وفرض بلدية القدس الغربية على الفلسطينيين

الذين رفضوها، حيث لا تتعدى مشاركتهم في التصويت بانتخاباتها نسبة الـ (1%) إلى (3%) على مدار انتخابات تلك البلدية. بناء على ذلك، فإنّ من الأولوية بمكان أن تعاد للمقدسين أمانتهم التي تمّ حلّها بمخالفة واضحة وصريحة للقانون الدوليّ.

وفيما يتعلّق بغير ذاته، فإنّ موضوع انتخاب أمانة القدس أو إعادة فرزها بالتزامن مع الانتخابات المحليّة الفلسطينية يعكس صورة وحدة الأراضي الفلسطينيّة المحتلّة عام 1967 بما فيها القدس الشرقيّة، كما أنّه يعكس للفلسطينيين المقدسين اهتمام منظمّة التحرير الفلسطينيّة وسلطانها الوطنيّة بهم، وهو ما يؤدّي بدوره إلى إعادة أو تعزيز الثقة بينهم وبين المنظمّة والسلطة، ويعيد بالتالي تعزيز ارتباطهم بالبنية السياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة الفلسطينيّة.

وفي هذا الإطار ينبغي الإشارة إلى القيود المفروضة من قبل اتفاق أوسلو على عمل السلطة الوطنيّة في القدس، فيما سمحت نصّاً بعمل مؤسسات منظمّة التحرير الفلسطينيّة فيها، وهو نصّ لم تحترمه إسرائيل كما فعلت تجاه العديد من النصوص الأخرى التي وقّعت عليها، ثمّ خرقتها أو امتنعت أو ماطلت في تنفيذها.

إنّ هذه القيود لم تمنع منظمّة التحرير الفلسطينيّة من التعامل مع موضوع القدس وأمانتها قانونياً وعملياً. وفي هذا الإطار، فقد تمّ ما يلي بهذا الخصوص في عهدي الرئيسين عرفات وعبّاس:

أولاً - في عهد الرئيس عرفات:

- تمّ في عام 1999م تعيين أمانة للقدس من (11) عضواً شملت الأعضاء الباقين على قيد الحياة من الأمانة المنتخبة قبل عام 1967، وتمّت إضافة أعضاء آخرين إليهم، وتمّ تكليف العضو المنتخب قبل 1967 بمنصب الأمين العام للقدس، وذلك من أجل الاستمرار في تمثيلها في اتحادات العواصم العربيّة والإسلاميّة والعالميّة.

- وتمّ في عهد الرئيس عرفات أيضاً إصدار (قانون العاصمة رقم 4 لسنة 2002)، والذي تضمّن ست موادّ تؤكد أنّ القدس (عاصمة الدولة الفلسطينيّة، وهي المقرّ الرئيس والدائم للسلطات الثلاث: التشريعيّة، والتنفيذيّة، والقضائيّة)، وأنّ (الدولة الفلسطينيّة صاحبة السيادة على القدس الشريف والأماكن المقدّسة فيها، وهي المسؤولة عن صونها وكفالة حرّيّة العبادة وممارسة الشعائر الدينيّة). كما نصّ القانون على (تخصيص حصّة من الموازنة العامّة لمدينة القدس)، ووضع البرامج والخطط لتشجيع الاستثمار العامّ والخاصّ فيها، وتطلّ منطقة تطوير (أ) ذات أولويّة خاصّة.



- إلى جانب قانون العاصمة، فقد قدّمت لجنة الدّاخلية والأمن والحكم المحليّ في المجلس التشريعيّ يوم 10 حزيران 2001 مشروع قانون أمانة القدس. وتشير الصّفحة الإلكترونيّة للمجلس التشريعيّ إلى أنّ هذا المشروع قد أُحيل للنّقاش من قبل لجان المجلس التشريعيّ في 24 حزيران 2001، ثمّ خضع للمناقشة العامّة في المجلس يوم 5 / كانون الثاني 2002، ثمّ للقراءة الأولى في 21 تموز 2003، وأخيراً للقراءة الثانية يوم 5 / أيار 2004، وبعدها تمّت إحالته للرئيس يوم 30 أيار عام 2004، وبعدها لم يصدر.

- نصّ هذا المشروع، المكوّن من عشر موادّ على انتخاب الأمانة وتعيينها وفق اقتراح من وزير الحكم المحليّ وبتنسيب من مجلس الوزراء وبقرار من الرئيس (المادة 6)، كما نصّ على تحديد حدود الأمانة على أنّها حدود الرّابع من حزيران 1967، ولكنّه في المقابل أعطى لمجلس الوزراء صلاحية توسيع حدود الأمانة (مادة 2). وفيما يتعلّق بصلاحيّات الأمانة، فقد تضمّنت فيما تضمّنت صلاحية لجنة التّنظيم وبناء المدن والقرى (مادة 9). هذا وقد كتب الرئيس عرفات بخطّه على الصّفحة الأولى لمشروع القانون (يؤجّل إصداره مؤقتاً لأسباب سياسيّة). ونظراً لأهميّة هذا المشروع، فقد تمّ الاستناد إليه لصياغة مرسوم مقترح تم نشره من قبل الكاتب في جريدة الأيّام حول أمانة القدس، حيث نقترح أن يصدره الرئيس محمود عباس.

ثانياً - في عهد الرئيس محمود عباس:

- تمّ أولاً إصدار قانون معدّل لانتخاب الهيئات المحليّة: رقم 10 لسنة 2005. وقد نصّ هذا القانون في مادّته 69 على (يتمّ اختيار أعضاء مجلس الأمانة وفقاً لقانون أمانة العاصمة). تعكس هذه المادّة مشكلة، حيث لم يصدر قانون أمانة العاصمة بعد إحالته من المجلس التشريعيّ إلى الرئيس عام 2004 كما ورد أعلاه.

- وفي كانون الثاني من عام 2012م أصدر الرئيس محمود عباس مرسوماً عيّّن بموجبه أمانة عامّة جديدة للقدس من 17 عضواً، حيث أبقى فيها من تبقى على قيد الحياة من أعضاء الأمانة المنتخبّة قبل عام 1967، بالإضافة إلى أعضاء جدد، وتضمّن المرسوم أنّ تابعيّة الأمانة هي لمنظمة التحرير الفلسطينيّة، على أن يقوم المؤتمر الوطنيّ الشعبيّ بمهمّات المتابعة التّنفيذية لها. ويلاحظ هنا أنّ تعيين هذه الأمانة قد جاء بعد أربع عشرة سنة من تعيين الأمانة الأولى إبّان فترة السّلطة الوطنيّة الفلسطينيّة، وذلك في عهد الرئيس عرفات عام 1998. ومن المقترح إعطاء الأولويّة من الآن فصاعداً لإرساء تقليد ديمقراطيّ بإعادة فرز أمانة القدس مرّة كل أربع سنوات.

قبل الانتهاء من هذا القسم، قد يكون مناسباً إيراد الخلاصات الآتية بشأنه:

أولاً: تمّ اعتماد أسلوب التّعيين بشأن أمانة القدس في عامي: 1998م، و 2012م.
ثانياً: لم يصدر قانون أمانة القدس عام 2004م من الرّئيس، ممّا يتطلّب صدوره لمعالجة
الفجوة القانونيّة المشار إليها أعلاه.

ثالثاً: استند قانون انتخاب الهيئات المحليّة لعام 2005 على قانون أمانة القدس لعام 2004،
والّذي لم يصدر، وهذه ثغرة قانونيّة أخرى تتطلّب الرّدّم عبر إصدار مرسوم رئاسيّ في
الظّروف الرّاهنة حول الموضوع.

رابعاً: نصّ قانون العاصمة لعام 2002 على عدّ القدس على صعيد الموازنات كمنطقة تطوير
(أ)، وهو بند يتطلّب التّنفيذ.

خامساً: في الحالتين لم تكن الأمانة فاعلة سوى فيما يتعلّق بتمثيل القدس من قبل الأمين
العامّ زكي الغول حتى وفاته عام 2019م في اتّحادات العواصم العربيّة والإسلاميّة والعالميّة،
فيما لم يعرف المقدسيون بوجود الأمانة كأن لم يكن لها أي فعل على الأرض.

سادساً: أُتبعَت الأمانة وفق مرسوم الرّئيس عبّاس لمنظّمة التّحرير الفلسطينيّة وليس
السّلطة الوطنيّة الفلسطينيّة... فيما نصّ مشروع القانون الذي رفع للرّئيس عرفات عام
2004 على تابعيّتها لمجلس الوزراء عبر وزارة الحكم المحليّ، كما أنّ المادّة 69 لقانون انتخاب
الهيئات المحليّة لعام 2005 قد نصّت من جهة أخرى على خضوع انتخاب الأمانة للقانون
الخاصّ بها، حيث يخلق كل هذا السّياق تداخلات بحاجة إلى حلّ، وهو ما سيرد بشأنه
مقترح أدناه.

الخيارات والبدائل

تراوحت الخيارات التي تمّ تداولها بخصوص موضوع أمانة القدس كالآتي:

1 - إبقاء الأمانة الحاليّة مع تطعيمها.

2 - تعيين أمانة جديدة.

3 - انتخاب أمانة جديدة.

4 - اختيار أمانة جديدة.

ومن أجل الوصول إلى الخيار الأفضل بشأن موضوع أمانة القدس، لا بدّ من مراعاة أنّ
الاختيارات مطروحة هنا كنماذج مثاليّة («ideal types» ماكس فيبر)، حيث تمّ توسيع



الآراء التي طرحت لتوضيح افتراضاتها الظاهرة والمخفية، ولتوضيح مآلاتها؛ لمساعدتنا على الاختيار بينها. وقد تمّ تعمّد عدم ذكر أسماء الأشخاص الذين طرحوا كلّ فكرة، وذلك لإبعاد الأفكار المطروحة عن الشخصنة، ولتناقشتها بشكل حياديّ علميٍّ مجرد. ومع ذلك فإنّ أراد القارئ التعمّق في تفاصيل بعض الأفكار ومن طرحها، فإنّه يمكن العودة إلى المحاضر للندوات الثلاث التي عقدها مركز التخطيط في م.ت.ف. فيما يلي قراءة في هذه الخيارات بناءً على ذلك:

1) خيار إبقاء الأمانة الحالية وتطعيمها: برزت أفكار متفاوتة، وأخرى تمّ الإجماع عليها في إطار هذا الخيار. وبشكل إجماليّ، يرى من طرحوا هذا الخيار أنّ الأمانة الحالية والمعينة منذ عام 2001م، لم تتح لها الظروف والإمكانات الملائمة بما يمكنها من أداء دورها، حيث إنّهُ إضافة للمعوقات الاحتلالية لم يتمّ رصد الموازنة اللازمة لعمل الأمانة، ولم تحدّد صلاحيّاتها بدقّة. وهناك أيضًا من يقول من أعضائها إنّهم نُصحوا من منظمّة التحرير بالعمل خلف الظّلال، وأن تكون الأمانة ذات دور معنويٍّ ورمزيٍّ فقط، ممّا يمكّن المنظمّة في الوقت ذاته من القول إنّهُ تمّ فعل المستطاع لإبقاء التمثيل المحليّ للقدس قائمًا رغم الموانع الاحتلالية.

من جهة أخرى، ينقسم طارحو هذا الخيار إلى مجموعتين: الأولى، ترى أنّه لا يجب الإعلان عن وجود الأمانة تفادياً لاعتقال الاحتلال لأعضائها والتّككيل بهم، على أن يتمّ الاكتفاء بالدور الخارجيّ للأمانة، وذلك من خلال تمثيلها عبر شخص أمين القدس في اتّحادات العواصم العربيّة والإسلاميّة والعالميّة، وكان هذا رأي عبّرت عنه أقلية ممّن تمّ التّداول معهم. أمّا المجموعة الثّانية، فترى أنّه لم يتمّ تفعيل الأمانة المعينة سابقًا نظرًا لغياب تقديم الموازنات الملائمة لها من قبل السّلطة الوطنيّة الفلسطينيّة، حيث كان يمكن أن تقوم الأمانة ببعض الأدوار، والتي تفاوتت حسب وجهات نظر مختلفة تمّ طرحها بين الأدوار ذات الطّابع الخدمانيّ، أو الطّابع التّنمويّ، أو الطّابع الإبداعيّ (كما تمّت تسميته) في إطار التّصادم مع الاحتلال ضمن مرحلة التّحرّر الوطنيّ التي لا زلنا نعيش في خضمّها.

لقد رأى الجميع أنّ الدور الخدمانيّ في القدس هو بذاته موضوع صداميّ مع الاحتلال، حيث ستُخرج سلطات الاحتلال عن السّريّة أيّة محاولة لتقديم الخدمات، كخدمة جمع النّفايات مثلاً في أكياس مكتوب عليها اسم أمانة العاصمة، وبالتاليّ فإنّه لا يوجد دور خدمانيّ بحث في القدس التي يصبح كل شيء فيها ميسّسًا في ظل إجراءات الاحتلال.

وردّا على هذا الموضوع، ظهر في النّقاش ثلاثة اتّجاهات؛ دعا أحدها إلى جعل عمل الأمانة موضوع صدام واحتكاك مع الاحتلال، وأن يكون أعضاؤها جاهزين لدفع الأثمان المترتبة

عن ذلك. والثاني دعا إلى تفادي الصدام العلني والمباشر مع الاحتلال، باستخدام أسلوب العمل الهادئ الصامت ودون ضجيج وبنفس طويل؛ لخلق حقائق فلسطينية على الأرض في القدس، تتراكم يوماً بعد يوم دون إعلان أو ترويج إعلامي، فيما دعا الثالث إلى العمل ضمن الهوامش المتاحة احتلالياً مع السعي لتوسيعها باعتبار أن ذلك يمثل الطريقة الوحيدة الممكنة للنجاح في عمل شيء ما، وضمان استدامته في ظل القيود الباهظة المفروضة.

وفي إطار التقدير، فإن هذا الخيار (خيار إبقاء الأمانة القائمة وتطعيمها)، ينطوي على إيجابيات لعل منها: إبقاء العمل على المستوى الدولي وتعزيزه من قبل أمين القدس مترافقاً مع العمل الصامت على الأرض لبناء مشاريع جديدة لتنمية القدس وخدمتها، وذلك في حال وفرت المنظمة والسلطة الموازنات اللازمة لذلك كما يطالب أعضاء الأمانة.

في المقابل، هناك عدد من المشكلات التي تحتاج إلى متابعة من أجل حلها بما يخص هذا الخيار:

أولاً: عدم توافق مواقف دعائه بشأن الأدوار التي يمكن أن تلعبها الأمانة، حيث يريد بعضهم حصر عمل الأمانة على الجبهة الدولية فحسب. فيما لا يتحدث الباقون بلغة موحدة بشأن الخيارات الثلاثة: الصدام المباشر مع الاحتلال، أو العمل بصمت وبنفس طويل لبناء القدس، أو العمل ضمن الهوامش المتاحة احتلالياً.

ثانياً: قام تصوّر بعض القائلين بهذا الخيار على أن تقوم المنظمة والسلطة بتوفير الموازنات اللازمة لعملهم، فيما لم يقوموا بدورهم من جمع الاحتياجات التنموية للقدس ومجتمعاتها المحلية، ووضع الخطط التمويلية لهذه، ثم العمل مع المصادر المتوفرة داخلياً وخارجياً لتوفير التمويل لهذه المشاريع.

ولكن في المقابل افتقرت الأمانة القائمة لخطة العمل التنموية للقدس، فيما اكتفت بوضع خطة عمل إدارية لعملها، كما افتقرت للمتابعة والاجتماعات الدورية المبنية على جداول أعمال واضحة ومنهجية عمل، حيث اكتفت بعقد بعض الاجتماعات بعد تعيينها مباشرة، ثم لم تعد تتابع بعد ذلك.

ثالثاً: لا يطرح هذا الخيار رداً على ما يتعلق بموضوع تداول السلطة دورياً بوصفه حقاً شعبياً وديمقراطياً من خلال إعادة انتخاب أو فرز السلطات بين فترة زمنية وأخرى، ويكتفون في هذا المجال بفكرة التطعيم للأمانة الحالية، ولم يتم توضيح آلية التطعيم وطريقتها.

رابعاً: يطرح هذا الخيار طريقة التعيين لأعضاء إضافيين يتم تنصيب أسماهم للرئيس، وسيوضح من العرض الآتي أن طريقة التعيين قد لا تكون الطريقة المثلى فيما يتعلق بموضوع أمانة القدس.



لهذه الأسباب يبدو خيار إبقاء الأمانة القائمة حتى لو تمّ تطعيمها كتجاوز لمبدأ الحقّ في تداول السّلطة. ولربما يكون الأنسب أن يصار إلى منح أعضاء الأمانتين السّابقتين حقّ التّرشّح للأمانة القادمة لمن يرغب منهم/ن، أو يشعر أن لديه/ها القدرة على ذلك.

(2) خيار تعيين أمانة جديدة: طرح القائلون بهذا الخيار أنّ منظّمة التحرير الفلسطينيّة كونها الممثل الشرعيّ والوحيد للشّعب الفلسطينيّ، وكونها تحظى بإجماع أبناء الشّعب الفلسطينيّ كافّة، لها الحقّ في أن تعيّن أمانة ثالثة للقدس أخذًا بمبدأ تداول السّلطة، وعدم حصرها على أفراد تمّ تعيينهم سابقًا فيما يزخر الشّعب الفلسطينيّ بالطّاقات والكفايات.

ويرى طارحو هذا الخيار أنّ التّعيين يجب أن يشمل إبقاء أعضاء الأمانة المنتخين قبل عام 1967 مع إضافة أعضاء جدد إليهم، ربما يكون بعضهم من أعضاء الأمانتين السّابقتين.

كالخيار السّابق، فإنّ هذا الخيار ينطوي على جوانب إيجابيّة، وكذلك على بعض النواقص: في الجانب الإيجابيّ، فإنّ هذا الخيار يخرج أمانة القدس من نطاق التّجاذبات والمنافسات السياسيّة والعائليّة لتمثيلها، ويعطي الكلمة الفصل للمنظّمة لتحسم بين هذه المنافسات والتّجاذبات عبر التّعيين.

وثانيًا في الجانب الإيجابيّ، فصل أمانة القدس عن التّابعيّة للسّلطة الوطنيّة، وإبقاؤها مرتبطة بالمنظّمة ممّا يحافظ بدوره على أولويّة طرح موضوع تهويد القدس وأسرلتها، وعدم الاقتصار على موضوع الخدمات وحده في عمل الأمانة. مع العلم أنّ هنالك وجهة نظر أخرى طرحت، وهي أن يتمّ ربط الأمانة بالسّلطة الوطنيّة ووزاراتها، لاسيّما أنّ السّلطة لم تعد سلطة، وإنّما حكومة لدولة فلسطين بعد اعتراف الأمم المتّحدة بها عام 2012. (انظر/ي أدناه)... رغم أنّ هناك نواقص وأسئلة عديدة تواجه هذا الطرح لعلّ منها:

هل إذا كانت م.ت.ف. الممثل الشرعيّ والوحيد للشّعب الفلسطينيّ على الصّعيد الخارجيّ يعطيها الحقّ في فرض توجّهاتها وقراراتها على شعبها بشكل فوقيّ بديلًا عن المشاركة الديمقراطيّة؟

وإذا كانت م.ت.ف. ستستمرّج والحالة هذه آراء الفصائل السياسيّة والرّموز والشّخصيّات في القدس قبل أن تقوم بعملية التّعيين، فما هي الضّمانات أن تكون عملية الاستمّزاج هذه كاملة وشاملة؟

إنّ السّؤال الآتي يتعلّق فيما إذا كانت الأمانة التي سيتمّ تعيينها ستضمّ كفايات، كما كان عليه الحال نسبيًّا لدى تعيين الأمانتين السّابقتين، أم أنّها ستتّشكّل من ممثلي الفصائل؟ أم

ستكون مزيجاً من الفصائل والكفاليات؟ أم أمانة كفاليات تحظى برضا الفصائل؟ وكيف يمكن النجاح في تحقيق أيٍّ من هذه الصيغ؟

ثمّ هناك سؤال الصّلاحيّات المتعلّق فيما إذا ما كان سيتمّ رصد الموازنات اللازمة من المنظّمة لعمل الأمانة، لاسيّما في ظلّ فقر حال المنظّمة واعتمادها على السّلطة الوطنيّة في تمويلها.

هذا، وقد أشار اجتماع لشخصيّات القدس ورموزها عُقدَ في مؤسّسة الدّار الثّقافيّة يوم الخامس من أيلول الماضي إلى رفض (محاولات إعادة تشكيل أمانة القدس بقرار فوقيّ) (القدس، 7 أيلول 2016، ص.3).

يتطلّب هذا الخيار إذاً، توافقاً بين أوسع القطاعات المقدسيّة على الأسماء، وصيغة ملائمة للتمكّن من الوصول إلى هذا التوافق، قبل التّعيين، ولربّما أيضاً يتطلّب دمج هذا الخيار بشكل من أشكال الخيار الرّابع (خيار اختيار أعضاء الأمانة) عبر عقد مؤتمر مقدسيّ موسّع للتّصويت لأعضاء الأمانة الجدد، بما يمنحهم بعض القاعدة التي تعطيهم بعضاً من الشّرعية المجتمعيّة ممّا يمكنهم من أداء مهمّاتهم.

فوق ذلك يتطلّب هذا الخيار، كما الخيارات الأخرى، وضوحاً في صلاحيّات الأمانة (انظر/ ي أدناه)، وكذلك رصد الموازنات اللازمة لعملها.

3) خيار انتخاب الأمانة: ينطلق هذا الخيار من قاعدة سياسيّة مفادها أنّ فلسطين قد أصبحت دولة معترف بها عام 2012م من قبل الأمم المتّحدة، ويترتّب على ذلك حسب وجهة النّظر هذه أن تقوم دولة فلسطين التي آلت إليها السّلطة الوطنيّة السابقة لها بإعلان إجراء الانتخابات المحليّة في أراضيها كافّة بما فيها القدس الشّرقية، سواء نجحت أو فشلت في ذلك.

ومن أجل النّجاح في هذا الخيار، فقد طرحت سيناريوهات مختلفة لموضوع انتخابات الأمانة، حيث كان طرح السيناريو الأوّل منها، أن يتمّ إجراء الانتخابات في المجتمعات المحليّة المقدسيّة مع دعوة سفراء دول الاتحاد الأوروبي وغيرهم للحضور من أجل حمايتها من القمع الاحتلاليّ.

أمّا السيناريو الثّاني فيرى أن يتمّ وضع صناديق اقتراع في مناطق الضّفة الفلسطينيّة المحيطة بالقدس ويدعى المقدسيون للتّصويت للأمانة فيها، حسب سجلّ النّاهخين لانتخابات المجلس الشّريعيّ لعام (2005، والرّئاسة عام 2006) مع إيجاد طريقة لتحديث هذا السّجلّ والإضافة عليه، ربما مثلاً عبر فتح باب التّسجيل للانتخابات للأمانة في ذات الفترة التي يفتح فيها باب التّسجيل للانتخابات المحليّة في باقي مدن دولة فلسطين وقرائها إذا ما تمّ



فتحتها مجدداً بعد التأجيل الأخير للانتخابات، أو اتخاذ قرار استثنائي بفتح باب التسجيل للمقدسيين إذا لم يتم فتحه مجدداً لباقي مدن الوطن وقراه.

أما السيناريو الثالث لموضوع الانتخابات، فيقضي بإجرائها عبر التصويت الإلكتروني.

وهناك أخيراً السيناريو الرابع الذي طرحه القائد فيصل الحسيني في حينه، والذي يقضي بإنشاء شركة مساهمة ينتسب إليها المقدسيون، ويقومون بانتخاب مجلس إدارة لها، يكون هو بمثابة أمانة القدس.

تواجه هذه السيناريوهات جميعاً مشكلة كبرى تتعلق باحتمالية استنكاف الفلسطينيين المقدسيين عن المشاركة، لخوفهم من العقوبات الإسرائيلية المحتملة، خاصة ما تعلق منها بفقدان حق الإقامة وسحب الهويات. كما أشار بعض من تمت مقابلتهم إلى نمو (التيار الإسرائيلي) المرتبط والمتنفع من سلطات الاحتلال، والذي قد يوجه من قبل سلطات الاحتلال لفرز مرشحين لانتخابات الأمانة والتوجه للنجاح فيها.

وبناءً على ذلك لا يمكن الإقبال على هذا الاختيار، إلا إذا توفرت الشروط الآتية:

أولاً: لا يمكن عقد انتخابات الأمانة تلقائياً، بل يجب أن يسبقها حملة وطنية بين المقدسيين، يشارك فيها كل نشطاء الفصائل الوطنية والإسلامية في القدس، وذلك من أجل إعادة الروح للمجتمع المقدسي، وإعادة ثقته بالمنظمة والفصائل. ولضمان نجاح هذه الحملة فإن من الضروري أن تشتمل على طروحات ملموسة لما يمكن أن تقدمه الأمانة للمواطن المقدسي في مجال تثبيت وجوده وصموده في المدينة. وفي ضوء نجاح هذه الحملة فإن الإقبال المقدسي يتزايد على المشاركة والعكس صحيح.

ثانياً: تشكيل قوائم وطنية توافقية موحدة، وذلك من أجل النجاح في مواجهة أيّ قوائم قد يشكّلها الاحتلال.

ثالثاً: يتلو ذلك معالجة قضايا إضافية مثل سجل النّاحين وكيفية تجهيزه، وكيفية مشاركة المبعدين والنّازحين المقدسيين الذين شاركوا في انتخابات الأمانة قبل عام 1967 وسلالاتهم في الانتخابات، وكيفية شمول أعضاء الأمانة المنتخبين قبل عام 1967 في التشكيلة المنتخبة الجديدة.

رابعاً: بين السيناريوهات أعلاه، فإن الخيار الأول هو خيار صدامي بامتياز، ومن المحبّد عدم اللجوء إليه دون توفير شروطه المذكورة أعلاه مسبقاً؛ إذ يصبح دون توفر هذه الشروط خياراً انتحارياً. أما خيار التصويت في مناطق الضفة فيحتاج إلى عوامل جاذبة

تجعل المقدسين يتوجّهون إلى صناديق الاقتراع خارج مدينتهم. وفيما يتعلّق بخيار التّصويت الإلكترونيّ فهذا يستطيع الشّباب القيام به، ولكنّه يحتاج إلى ترتيبات تمكّن وتشجّع من لا يتقنون استخدام الإنترنت من الأجيال الأكبر للتّصويت من خلاله. وأخيراً فإنّ خيار الشّركة يبدو خياراً مناسباً لتعزيز المشاركة الديمقراطيّة بين المقدسين، ولكنّ ذلك هو صيغة لخلق صيرورة متركمة تدريجيّاً للمشاركة (process)، وليس صيغة لإجراء انتخابات في يوم محدّد.

4) خيار اختيار الأمانة: يطرح هذا الخيار طريقاً وسطاً بين الانتخابات والتّعيين، بناءً على ما يراه هذا الخيار من تعذّر إجراء الانتخابات من جهة، وعدم استحسان أسلوب التّعيين من جهة أخرى، حيث يتمّ الأمر وفق هذا الخيار عبر اختيار الأمانة من قبل مختلف ممثلي المجتمعات المحليّة (المواقع الجغرافيّة)، والفئات (كالشّباب، والمرأة)، والقطاعات (كالسياحة، والصّحة، والتّعليم) وغيرها من القطاعات. وفي التفاصيل طُرحت ثلاث طرق لإجراء عمليّة الاختيار:

تقضي الطّريقة الأولى بعقد مؤتمر موسّع لممثلي القدس من وزراء ووزراء سابقين، وأعضاء تشريعيّ حاليين وسابقين، وأعضاء المجلسين المركزيّ والوطنيّ المقدسين، وممثلي المجتمعات المحليّة والقطاعات والفئات المقدسيّة كافّة، والرّموز الدينيّة والاقتصاديّة والأكاديميّة من منظمات المجتمع المدنيّ وغيرها، وأعضاء الأمانتين السّابقتين، وممثلين عن مبعدى القدس ولاجئيه. ويعقد المؤتمر خارج القدس حسب هذه الطّريقة. ووفق هذه الطّريقة يقوم المجتمعون بانتخاب مجلس الأمانة، كما يشكّلون مجلساً موسّعاً لها، حيث يتمّ تنفيذ برامج الأمانة وخدماتها للقطاعات والفئات والمواقع الجغرافيّة من خلال هذا المجلس الموسّع.

أمّا الطّريقة الثّانية فتقضي بعقد كونغرس تمثيليّ خارج القدس، يدعى لها أعداد من المجتمعات المحليّة المقدسيّة كل حسب نسبتها من عدد سكّان القدس الكليّ، ويقوم الكونغرس باختيار الأمانة.

أمّا الطّريقة الثّالثة فتقضي باختيار مجلس محليّ في كلّ موقع من مواقع القدس الـ (22)، وذلك من ممثلي المواقع والقطاعات والفئات الموجودة فيه، وبلي ذلك تشكيل مجلس للأمانة من (22) شخصاً يمثلون المواقع كافّة، ويضاف إليهم أعضاء الأمانة الباقين على قيد الحياة ممّن انتخبوا قبل عام 1967م.

وفي الآليّات، فقد تمّ اقتراح أن يتمّ التّوافق على قائمة أعضاء الأمانة قبل عقد المؤتمر التّمثيليّ



أو الكونغرس، حيث يفوزون بالتزكية في المؤتمر أو الكونغرس منعاً لتحوّلها إلى منصّتين للصراع بين المرشّحين ممّا قد يؤدّي إلى فشلها في فرز أمانة جديدة للقدس. وهناك من رأى أيضًا ألا يقوم أي فرد بترشيح نفسه، بل يرشّحه آخرون، وذلك كحماية للمرشّحين من بطش الاحتلال، حيث يمكنهم الادّعاء عندما تراجعهم سلطات الاحتلال أنّهم لم يترشّحوا، كما أنّهم لم يقبلوا ترشيح الآخرين لهم.

وفي التقدير، يتجاوز هذا الخيار نواقص وثغرات خيار التعيين، ولكنّه في المقابل يتفادى خيار الدخول في صدام مع الاحتلال كما هو الحال في خيار الانتخابات. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنّ الطريقة الثالثة لهذا الخيار هي الأقرب بينها لخيار الانتخابات، فيما تنطوي الطريقتان الأولى والثانية على إشكاليّات لها علاقة بكيفيّة اختيار الممثّلين، وحول من يمثّل ومن لا يمثّل، وفي النهاية سيكون هناك من سيطعن بهاتين الطريقتين بوصفهما غير شرعيتين، ولم تعقدا بمشاركة الممثّلين الحقيقيين.

توصيات الدّراسة

وعليه، فإنّ هذه الدّراسة توصي باقتراح الانتخابات كإقتراح أوّل، وفي حال تعدّره وعدم التّمكن من توفير مقوماته من أجل ضمان تعزيز ارتباط القدس بالبنية السّياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة الوطنيّة الفلسطينيّة، فإنّها توصي باللجوء إلى عمليّة الاختيار من أسفل إلى أعلى، حيث يتمّ فرز مجالس محليّة في كلّ موقع جغرافي، ويتلو ذلك تشكيل مجلس الأمانة من ممثّلين عن هذه المجالس المواقعيّة.

ويجدر التّنويه هنا بأنّ الدّراسة لا توصي بهذا الخيار كونه الأفضل في غياب الانتخابات، ولكن لكونه الأقلّ جلباً للضرر من الطّرق والخيارات الأخرى، كما أنّه يحتوي على الأفضليّات الآتية مقارنة بالطّرق الأخرى:

أوّلًا: المواقع الجغرافيّة هي أيضًا مواقع سكن لكلّ الفئات والقطاعات، والتي يمكنها بالتالي الحصول على التّمثيل انطلاقًا من مواقعها.

ثانيًا: باعتماد هذه الطّريقة تتعزّز مشاركة ديمقراطيّة أوسع ممّا هو عليه الحال في الحاليّ المؤتمر الموسع والكونغرس. وبالتالي تتشكّل قاعدة شعبيّة أوسع داعمة لعمل الأمانة التي ستشكّل، كما ستتعرّز الصّلات والثّقة بين سلطات دولة فلسطين وبين المقدسيين.

ثالثًا: تقلّل هذه الطّريقة من نسبة النّاقمين لاستثنائهم من العمليّة.

رابعًا: تتشكّل الأمانة من تمثيل متساوٍ لكلّ المجتمعات المحليّة المقدسيّة.

خامساً: مع تصغير مساحة الوحدات التي يتم فيها الاختيار من أسفل إلى أعلى تتعزز فرص القدرة على مواجهة العقبات كوجود (التيار الإسرائيلي)، وذلك من خلال جعل مسألة الاتفاق على كتل محلية توافقية أسهل بما لا يقاس من الاتفاق بشأنها على مستوى القدس ككل.

سادساً: يمكن إضافة ممثلين لمبعدي القدس ونازحيها، وكذلك لأعضاء مجلس الأمانة المنتخبين قبل عام 1967 لمجلس الأمانة المتشكل من أسفل إلى أعلى وفق هذه الطريقة.

مسائل متقاطعة بين كلّ الخيارات

أخيراً، يبقى هناك عدد من المسائل المتقاطعة بين الخيارات كافة، وهي كلّها مسائل سياسية بامتياز، والتي توصي الدراسة بأن تضعها اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير أمامها؛ لتقوم بدراستها واتخاذ المواقف والقرارات اللازمة بشأنها، وفيما يلي عرض لهذه المسائل، وبعض الاقتراحات بشأنها:

أولاً - مسألة الولاية الجغرافية:

مارست أمانة القدس قبل عام 1967 عملها فوق الكيلومترات الستة المربعة التي كانت عليها حدود القدس آنذاك. وخارج هذه الحدود عملت حينذاك مجالس قروية كمجلس قروي الطّور، والعيسوية وشعفاط، مع العلم أنّ المجلسين الأخيرين لا زالا قائمين حتى اليوم وإن اقتصرتا أعمالهما على حلّ النزاعات في مجتمعهما. لقد خلق الاحتلال حدوداً سياسية وخدمائية جديدة عبر ضمّ مناطق إلى القدس من الضّفة الغربيّة بما يتناقض مع القانون الدوليّ.

وعلى الجانب الفلسطينيّ، حدّدت السّلطة الوطنيّة مسارين للتعامل مع مسألة الولاية الجغرافية للقدس: المسار الأوّل، سياسيّ تفاوضيّ يصرّ على عدّ القدس التي يتمّ التّفاوض عليها على أنّها القدس كلّها بغربها وشرقها، فيما يتمّ تعريف القدس الشرقيّة على أنّها الستة كيلومترات المربعة كما كانت عليه قبل عام 1967.

أمّا المسار الثاني فهو مسار خدمائيّ حدّد الولاية الجغرافية لعمل وزارة شؤون القدس ومحافظة القدس على أنّه يشمل المحافظة كلّها، حسب تعريفها الفلسطينيّ والشّامل لمناطق مثل العيزريّة، وأبو ديس، والسّواحة الشرقيّة، وقرى شمال غرب القدس، والرّام، وضاحية البريد، وغيرها. وفي المسارين لا تعترف دولة فلسطين بالحدود التي تمّ خلقها احتلالياً لمدينة القدس.



وفي المداولات التي جرت، هناك من رأى خطورة سياسية في تحديد منطقة عمل الأمانة خارج الكيلومترات الستة المحتلة عام 1967، كما أنّ هناك من رأى أنّ المناطق المقدسية المضمومة قسراً تحت بلدية القدس الإسرائيلية هي المناطق الأكثر استهدافاً بشكل مباشر من إجراءات الاحتلال، وبالتالي يجب أن تركز الأمانة جهودها عليها. وأخيراً هناك من رأى أن تكون حدود المحافظة المحددة فلسطينياً هي حدود عمل الأمانة، على أن يكون هناك عدة مجالس محلية وقروية في المحافظة، ولكنّها كلّها تتبع الأمانة كمظلة لها، ويكتب مجلس قرويّ أبوديس على مدخل مبناه مثلاً: أمانة القدس / مجلس قرويّ أبوديس.

بناءً على هذه الآراء، توصي الدراسة اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية باتخاذ قرار سياسيّ بأحد اتجاهين:

الأول: إمّا حصر منطقة عمل الأمانة بها كانت عليه قبل عام 1967، مع تشكيل مجالس قروية ومحلية أخرى خارج هذه المنطقة، تربطها علاقات تشبيك وتعاون مع الأمانة.

الثاني: وإمّا أن تشكّل (أمانة القدس الكبرى) على غرار (أمانة عمان الكبرى)، وذلك على نطاق المحافظة، حيث تخضع لها كل المجالس القروية والمحلية على نطاق المحافظة، وتتسق هذه الفكرة مع الطريقة الثالثة لاختيار الأمانة الموصوفة أعلاه مع إضافة، وهي أنّه حيثما تكون الانتخابات المحلية ممكنة كأبي ديس والعيزرية وغيرها يتمّ عقدها، وحيث هي غير ممكنة فإنّه يتمّ اعتماد الطريقة الثالثة من طرق اختيار الأمانة الموصوفة أعلاه. وأخيراً ستطلب هذه الصيغة أن تعطي الأمانة أثناء ممارستها لعملها أولوية للمناطق الأكثر استهدافاً بإجراءات الاحتلال بشكل مباشر، وعدّ هذه مناطق تنمية (أ) كما نص قانون القدس العاصمة لعام 2002.

ولعلّ الاتجاه الثاني يكون الأسلم لتحديد منطقة عمل الأمانة، لاسيّما أنّه سيوفر صيغة متابعة بين الأمانة وبين المجالس المحلية أفضل ممّا توفره صيغة التشبيك والتسيق غير الملزم حسب الاتجاه الأول، والتي لا توفر إطاراً يمكن من حلّ القضايا المتشابكة بين مدينة القدس ومحيطها على مستوى المحافظة. كما أنّ هذا الاتجاه يتجاوز الاعتراف بالحدود البلدية الإسرائيلية للقدس، ويوفر إطاراً لمجابهة المخططات الإسرائيلية الجارية لتوسيع القدس عبر إنشاء مستوطنة E1 وغيرها، مع الحفاظ في الوقت نفسه على أولوية عمل الأمانة في البلدة القديمة للقدس وما حولها، إضافة للمناطق المستهدفة بالجدار أو التي أصبحت خلفه، حيث يعزز مشروع القانون الذي رفع للرئيس عرفات عام 2004 حول أمانة القدس هذا التوجّه، فقد أعطى لمجلس الوزراء صلاحية توسيع حدود القدس، كما ورد أعلاه.

ثانياً - مسألة صلاحيّات الأمانة:

حول مسألة الأمانة تثور تساؤلات عمّا إذا كانت هي مرجعية أخرى تضاف للمرجعيّات الأخرى للقدس، وحول عمّا إذا ما كان هناك حاجة لمرجعية إضافية كهذه، إلى جانب تساؤلات حول ما إذا كان دور الأمانة وطنياً كفاحياً، أو تنموياً، أو خدماتياً. ثمّ تشعب النقاش ليشمل ما إذا كان المطلوب هو اختيار أمانة ذات دور خارجيٍّ ومعنويٍّ، أمّ اختيار أمانة ذات دور فاعل على الأرض.

يجدر التنويه بادئ ذي بدء بأنّ الأمانة ليست مرجعية تضاف إلى سلسلة المرجعيّات التي شكّلت من أجل رعاية القدس والمقدسيين واتّخاذ القرارات والإجراءات التي تضمن مستقبلهم الوطني، مثل: اللجنة الرئاسية العليا للقدس، ودائرة القدس في منظّمة التحرير الفلسطينية.

أمّا فيما يتعلّق بالإطار العامّ لدور الأمانة، فإنّ الأصل في الظروف الطّبيعية أنّ الأمانة تتولّى مهمّات خدميّة وتنمويّة كما كان حالها قبل الاحتلال الإسرائيليّ، والأصل أيضاً أن تستمرّ الأمانة في أداء هذه المهمّات والتركيز على توفيرها رغم أنف الاحتلال، وليس تحميل الأمانة عبء القيادة السياسيّة، وهو عبء ليس لها أن تتحمّله ولا أن يطلب منها؛ فالقيادة السياسيّة حول القدس هي للجنة الرئاسية العليا للقدس، ولدائرة القدس في المنظّمة، وقبل ذلك للجنة التنفيذيّة في المنظّمة.

إذاً، فإنّ دور الأمانة هو دور خدماتيّ تنمويّ، وإن اكتسب هذا الدور طابعاً سياسياً فإنّ ذلك يعود إلى الاحتلال الذي يسيّس التنمية ويسيس الخدمات، ولا ينبغي أن يؤدّي بنا ذلك بالتّالي للطّلب من الأمانة أن تلعب دور القيادة السياسيّة؛ لأنّه دور لغيرها وليس لها.

يؤدّي ذلك إلى فهم بأنّ الأمانة يجب أن تقوم بدور فاعل على الأرض لا أن تكون أمانة ذات دور معنويّ فقط، وفي هذا الإطار فإنّ الدراسة توصي بتبنيّ المهمّات الآتية للأمانة والإضافة عليها وتعديلها:

(1) تلقي الاحتياجات التّنمويّة للمقدسيين على فئات ومجتمعات محليّة وقطاعات، والعمل على تلبّيتها.

(2) تمثيل القدس في اتّحادات العواصم العربيّة والعالميّة، واستثمار هذه الاتّحادات لتوفير التّمويل للاحتياجات التّنمويّة للقدس، إضافة للتّمويل الذي تحصل عليه الأمانة من موازنة دولة فلسطين وكذلك من مدخولاتها.



(3) متابعة احتياجات القدس مع الوزارات الفلسطينية المختلفة، حيث تدار هذه المهمة بالتنسيق مع وزارة شؤون القدس.

(4) توفير بعض الخدمات للمقدسيين على شاكلة المساعدة في توفير الدعم لبناء المساكن في القدس حتى ولو كانت دون تراخيص إسرائيلية، وذلك لفرض وقائع فلسطينية على الأرض ضمن شعار (نبني أكثر من قدرتهم على الهدم).

(5) إنشاء مراكز للخدمة المجتمعية تواجه المراكز الجماهيرية التابعة لبلدية الاحتلال وتجاهها. ولتسهيل القيام بعملها، يمكن للأمانة أن تنشئ هيئات وأطراً مثل المحكمة البلدية، كما أنها يمكن أن تستوفي بعض الرسوم عن متابعة ومنح رخص البناء دون الموافقة الإسرائيلية، ورسوم لمساعدة الجمعيات والشركات لدى السلطة الوطنية الفلسطينية على أن يصبح التسجيل لهذه كلها عبر الأمانة، وذلك بقرار من رئيس دولة فلسطين.

يترتب عن هذه المهمات برامج تنفذها الأمانة تجاه الشباب والنساء، وبرامج السياحة والصحة والتعليم وغيرها من القطاعات، وبرامج موجهة للمجتمعات المحلية المقدسية كافة. ويكون للأمانة أن تعد الخطط التنموية الدورية وتتابع عملية تنفيذها.

أخيراً، تقتضي هذه الصلاحيات للأمانة أن يتم إعادة تعريف صلاحيات وزارة شؤون القدس لتصبح متعلقة بتنسيق عمل الوزارات الفلسطينية في القدس، وتنسيق قضايا الأمانة مع الوزارات. أما ما ورد في الصفحة الإلكترونية للوزارة بأنها تقوم (بمساعدة المتضررين من سياسات الاحتلال، ومخالفات البناء، والهدم الكلي والجزئي للأبنية، وتوفير دعم للعيادة الهندسية والعيادة القانونية، والمساعدات الإنسانية، وتعزيز صمود التجار في البلدة القديمة)، فهي كلها مهمات يجب أن تحال للأمانة، ومع إحالتها يمكن أن تتحول الوزارة إلى جهة تخطيطية وتنسيقية أعلى؛ تقوم بالتخطيط والمتابعة لعمل الوزارات الفلسطينية في القدس من جهة، وتسهيل تلبية احتياجات الأمانة من الوزارات من جهة أخرى.

ثالثاً - تابعة الامانة:

شهدت المناقشات حول هذا الموضوع جدلاً قديماً وجداً محدثاً. أما الجدل القديم فهو ذلك القائم على الفصل بين السلطة الوطنية وبين المنظمة، وهو أمر حدثت عليه تطورات؛ أن اعترفت الأمم المتحدة بفلسطين كدولة عام 2012، حيث لم تعد السلطة سلطة، بل ترفعت وأصبحت حكومة دولة، وإن كانت دولة تحت الاحتلال. وفي هذا الإطار طرح الجدل المحدث أن النقاش لم يعد منظمة مقابل سلطة، بل أصبح حول دولة يجب أن تسعى لانتزاع حريتها وتحررها على الأرض، وإلى بسط سيطرتها على مناطق سيادتها كافة بما فيها القدس

الشَّرْقِيَّة، ويبقى بعد ذلك للمنظمة مع كل هذه التطورات دورها الأعلى والأرفع كممثلة للشعب الفلسطيني بأسره، وكفاحه الوطني في الوطن والشّتات. هذا بشكل عام.

أمّا في القضايا المحددة، فقد برزت أسئلة ذات طابع ملموس على شاكلة أي هيئة يجب أن تتابع أمانة؟ وما هي طبيعة العلاقات التي ستربطها بهيئات دولة فلسطين ولاسيما وزارتي الحكم المحليّ وشؤون القدس ومحافظة القدس؟.

فيما يتعلّق بتابعة الأمانة الملموسة، توصي هذه الدراسة بإبقاء هذا الأمر كما ورد في المرسوم الرئاسي لعام 2012، حيث تتبع الأمانة لمنظمة التحرير الفلسطينية، ويقوم بمتابعتها تنفيذياً المؤتمر الوطني الشعبي، ولكن هذه المرة ليس وحده، وإنما بالتنسيق مع وزارة الحكم المحليّ التي لها أن تتابع فعل أمانة القدس الكبرى الذي يشمل عموم المحافظة كما ورد أعلاه، وسيطوي هذا الترتيب على مدّ صلاحيّات وزارة الحكم المحليّ لدولة فلسطين إلى القدس رغم أنف الاحتلال.

ويمكن تنسيق العلاقة، حيث يكون أعضاء الأمانة أعضاء في المؤتمر الوطني الشعبي، ومن خلاله يرتبطون بالمنظمة، فيما تتابع الأمانة بخصوص مهمّاتها الخدميّة والتّنويّة من جهة الاختصاص وهي وزارة الحكم المحليّ، وهو نوع من المتابعة التي لا يستطيع المؤتمر الوطني الشعبي توفيرها كونه ليس جهة اختصاص في قضايا التخطيط والبناء والتّنمية والخدمات. هذا ناهيك عن أن بعض المجالس المحليّة التي ستتابع الأمانة في نطاق المحافظة هي تحت إشراف وزارة الحكم المحليّ منذ تأسيس السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة.

أمّا فيما يتعلّق بعلاقة الأمانة مع وزارة شؤون القدس ومحافظة القدس، فقد تمّ التطرّق إلى ذلك في القسم السّابق. وبإيجاز في ظلّ الواقع الجديد تتبع الأمانة دولة فلسطين وتساعد وزارات هذه الدّولة على بسط سيادتها على القدس.

رابعا - المشاركون في عضويّة الأمانة:

توصي الدراسة بالتعامل مع عضويّة الأمانة على نفس الشّاكلة التي يتمّ فيها التعامل مع المجالس المحليّة في المحافظات السّميّة والجنوبيّة، وذلك بترك الباب مفتوحاً لترشّح أو اختيار الكفايات للمشاركة فيها. وإن أرادت الفصائل المشاركة فيها، فإنّ ذلك يكون عبر كفايات منها، وليس من خلال شخصيّات سياسيّة فاقعة؛ مفتقرة للكفاية المهنيّة.

وأخيراً، فإنّ من المناسب أن تتعد الشّخصيّات السّياسيّة ذات المناصب العليا في المنظمة ودولة فلسطين عن المشاركة في عضويّة الأمانة، وذلك كي تحافظ على نفسها كمرجعيّات سياسيّة عليا للأمانة وغيرها.



خامسًا - إدارة الكفاح مع الاحتلال:

كما تبيّنَ تقترح الدراسة ألا تحدّد مهمّة الأمانة بقيادة مجابهة الاحتلال، فهذه مهمّة لمنظمة التحرير وللفصائل الوطنية والإسلامية وليس للأمانة.

من جهة مقابلة، يبقى على الأمانة العمل على تنفيذ مهمّاتها التّنمويّة والخدماتيّة بجرأة ودون خوف من بطش الاحتلال واعتقالاته وملاحقته، لاسيّما وأنّ الاحتلال سيسعى دون شكّ لعرقله عمل الأمانة بالوسائل المذكورة وغيرها. وبالتالي فإنّه رغم عدم تكليف الأمانة بدور القيادة السياسيّة فإنّ الاحتلال سيقوم بمجابهتها وحظر نشاطاتها، ويجب أن يكون أعضاؤها مستعدين لذلك. كما يمكن في المقابل اتّخاذ بعض الإجراءات التي تمنع الاحتلال من تعطيل العمل، وذلك مثل العمل بصمت ودون ضجيج إعلامي، وعدم الإعلان عمّا يتمّ تنفيذه من مشاريع، والاستعانة في التنفيذ للبرامج والمشاريع بفئات القدس الاجتماعيّة، وبمجتمعاتها المحليّة وقطاعاتها بديلاً للتنفيذ المباشر من قبل الأمانة، وغير ذلك.

من الإجراءات الوقائيّة التي يمكن القيام بها بهدف خلق وتثبيت المزيد من الحقائق الفلسطينيّة على أرض القدس الشّرقية.

سادسًا - التنسيق مع الأردن:

توصي الدراسة بإبقاء الباب مفتوحاً لمساندة الأردنّ للأمانة في المحافل العربيّة والدّوليّة المعنيّة كافّة، والمساعدة لتحصيل الدّعم الماليّ لمشاريع القدس من هذه المحافل. ومن المناسب أن تتم بلورة صيغة للعمل المشترك بين الأردن وفلسطين بهذا الخصوص.

خاتمة

توصي الدراسة بأنّ تتخذ اللّجنة التّنفيذيّة لمنظمة التحرير الفلسطينيّة قرارات بخصوص القضايا الواردة في هذه الدراسة، وكذلك لتنفيذ قرارات المجلسين الوطني والمركزي آنفي الذكر حول إحياء وتفعيل أمانة القدس، ويشمل ذلك أيضًا التخطيط للمجتمعات المحليّة المقدسية وتفعيلها بالمشاركة معها وانتخاب أمانة القدس منها، على أن يتلو ذلك دمج هذه القرارات في إطار قانون أمانة العاصمة الذي كان جاهزاً للإصدار من الرّئيس عام 2004. ثم إصدار القانون تمهيداً لاختيار أمانة القدس وفق الصّيغة المقترحة في هذه الدراسة والمستندة للمجتمعات المحليّة المقدسية.

المراجع العربية

- (1) أريج (معهد الأبحاث التطبيقية). دليل التجمعات السكانية: القدس. بيت لحم: 2012.
- (2) الجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء. كتاب القدس الإحصائي السنوي، 2019.
- (3) الملتقى الفكري العربي وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وتحالف المدن. تقييم الاحتياجات الأساسية: كفر عقب، تجمع عناتا، الزعيم، والرام وضاحية البريد (4 أجزاء). القدس: 2016.
- (4) بورديو، بيير. العقلانية العملية: حول الأسباب العملية ونظريتها، دمشق: دار كنعان للدراسات والنشر والتوزيع، 2000.
- (5) جمعية الدراسات العربية. مشروع الدراسات القطاعية المتعددة للقدس الشرقية إستراتيجية القطاعات المتعددة للقدس الشرقية 2003.
- (6) حليبي، أسامة بلدية القدس العربية. القدس: الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية (باسيا) ط2. 2007.
- (7) حنيطي، أحمد. التجمعات البدوية في وسط الضفة الغربية. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2018.
- (8) ديوان الرئاسة الفلسطينية وحدة القدس الخطة الاستراتيجية للتنمية القطاعية في القدس الشرقية. 2010.
- (9) ديوان الرئاسة الفلسطينية وحدة القدس وجامعة القدس الخطة الاستراتيجية للتنمية القطاعية في القدس الشرقية. 2018.
- (10) سالم، وليد. التنمية المجتمعية مع إشارات بشأن فلسطين. القدس: بانوراما المركز الفلسطيني لتعميم الديمقراطية وتنمية المجتمع. دراسة غير منشورة 2001.
- (11) سالم، وليد. القدس والانتخابات المحلية. جريدة الأيام، 15/08/2016م.
- (12) سالم، وليد. في الحاجة إلى مرسوم رئاسي حول أمانة القدس، جريدة الأيام 5/9/2016.
- (13) سالم، وليد ورداد، سامر وآخرين. خطة مبنية على المجتمع المحلي المقدسي. معهد جامعة القدس للدراسات والأبحاث (قيد النشر).
- (14) صندوق البلديات الفلسطينية. الخطط الاستراتيجية لبلديات القدس. www.mdlf.org.ps، 2018.
- (15) مركز العمل المجتمعي (جامعة القدس). العيزرية، أبو ديس، السواحة (3 أجزاء). القدس: 2016.
- (16) مؤسسة التعاون. يا قدس نعبّر أسوارك 2007 - 2008.
- (17) منظمة التحرير الفلسطينية، المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار (بكدار). إنها القدس: الخطة الاستراتيجية لتنمية مدينة القدس العربية 2012.
- (18) منظمة التحرير الفلسطينية. مركز التخطيط الفلسطيني محاضر ورشات عن أمانة القدس. 2016.
- (19) وزارة شؤون القدس. ورقة سياسات ومبادئ الخطة الاستراتيجية التنموية لمدينة القدس. 2013.
- (20) وزارة شؤون القدس. خطة عنقود القدس التنموي: المسودة الثانية. كانون الثاني 2020.



(21) وكالة وفا للأبناء. قرارات المجلس المركزي كانون الثاني، وتشريع الأول 2018. والمجلس الوطني نيسان - أيار 2018.

(22) يسي، ألفرد وآخرون. البحث السريع بالمشاركة لتنمية المجتمع، مركز خدمات التنمية، هيئة إنقاذ الطفولة، 1993.

المراجع الإنكليزية ذات العلاقة بتنمية المجتمع المحلي والتخطيط

23) Al Quds Human Rights Clinic (Al Quds University). **Forced Displacement of Bedouin Communities in the Jerusalem Priphery**. Jerusalem: Winter 2016.

24) Anderson, Mary B. «Understanding Difference and Building Solidarity: A Challenge to Development Initiatives» Development and Social Diversity. Oxfam Publication /UK and Ireland (1996).

25) Blakely J. Edward and Green LeighK Nancey. **Planning Local Economic Development**. Sage: 2013.

26) Campfens, Hurbert. **Community Development**. University of Toronto Press, 1997.

27) Chambers, Robert. **Rural Development: Putting the Last first**, 1983.

28) Giddens, Anthony. **The Constitution of Society: Outline of the Theory of Structuration**. Cambridge: Polity, 1984.

29) Habermas, Jurgen. **The Theory of Communicative Action (Vol. one)**. Beacon Press, 1985.

30) Leach, Melissa, Mearns, Robin and Scoones, Ian. Community – Based Sustainable Development: Consensus or conflict? in IDS bulletin, Vol. 28 No. 4 (1997):1 – 4.

31) Mouffe, Chantal. «Delebrative Democracy or Agonistic Pluralism?». **Social Research Quarterly**, (2013): 745 – 758.

32) Palestine Economic Policy Research Institute / MAS. **Preserving East Jerusalem in the Context of the Two State Solution**, Short – and Medium – Term for East Jerusalem (2019 – 2023).

33) Putnam, Robert. D. **Democracies in Flux: The Evolution of Social Capital in Contemporary Society**. Oxford University Press, 2004.

34) Rietbergen, Jeninifer and Narayan, Mc Cracken Deepa. **Participation and Social assessment tools and Techniques**. Washington: The World Bank, 1998.

35) Salem, Walid. **Jerusalem: Monitoring Report and a Human security Community Based Agenda for Change**. Jerusalem: The Center for Democracy and Community Development, 2010.

- 36)___ «The East Jerusalem Municipality, Palestinian Policy Options and Proposed in Alternatives». In **Jerusalem Quarterly**, No. 74(2018): 120 – 136).
- 37) The Institute of Development Studies **IDS Journal**, Uk: University of Sussex.
- 38) Tilly, Charles. **Social Movements 1768 – 2004**. London: Paradigm Publishers, 2014.
- 39) United Nations Development Program (UNDP). **Jerusalem Observatory**. Forthcoming.
- 40) UN Habitat, **Spatial Plan for East Jerusalem Under preparation**, 2018.
- 41) www.mdlf.org.ps. **Strategic Plans for the Palestinian Municipalities**. 2018.



خطة التنمية الاقتصادية العنقودية في محافظة القدس

(الباحث أحمد صفري⁽¹⁾)

طالب دكتوراه اقتصاد ترموي في جامعة المنار - تونس

خطة التنمية الاقتصادية العنقودية في محافظة القدس:

الهدف من صياغة نموذج اقتصادي في محافظة القدس يعتمد على إستراتيجيات التنمية الاقتصادية العنقودية، غاية في الأهمية، حيث يمكن الاعتماد عليه في تعزيز القدرة التنافسية لاقتصاد محافظة القدس من أجل تثبيت الوجود الفلسطيني فيها كمدينة دينية وعاصمة للدولة الفلسطينية بما يمكن المقدسيين المواطنين من الصمود والبقاء وعدم الهجرة.

وقد اعتمدت في دراستي هذه على المنهج الكيفي والأسلوبين التحليلي والوصفي، فقد أجريت العديد من المقابلات الفردية المعمقة والمجموعات البؤرية للقطاعات الاقتصادية المختلفة، كما تم تحليل الفرص والتهديدات التي تواجه القطاعات المختلفة لاقتراح إستراتيجيات وآليات تساهم بإنعاش اقتصاد المدينة. كما ناقشت الدراسة عدداً من الدراسات والأدبيات السابقة، خصوصاً تلك التي اعتمدت على النموذج التطبيقي الماسي (لبورتر) لتعزيز القدرة التنافسية للعواصم والمدن من إيطاليا والولايات المتحدة والهند. كما استخدمت الدراسة نشرات صادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

(1) أجريت تحت إشراف البروفسور محمود الجعفري - جامعة القدس، تاريخ 14/4/2020 - القدس المحتلة.

للحصول على بيانات رقمية حول أهم المؤشرات الاقتصادية التي تتعلق بالقطاعات الاقتصادية في محافظة القدس، موضع البحث، ومقارنتها بالمؤشرات الاقتصادية للضفة الغربية «وإسرائيل» اعتماداً على بيانات مركز الإحصاء الإسرائيلي، والتي من خلالها تم تحديد القطاعات الواعدة عند تطبيق نموذج الماسة لبورتر عليها مثل البناء والإسكان، السياحة والحرف اليدوية، التجارة الداخلية، القطاع الصحي، والتعليم، والتي من خلالها تم التعرف على القدرات التنافسية لكل عنقود وتم ربط العناقد مع بعضها البعض من جهة، وربط القطاعات الاقتصادية المقدسية بمثلاتها في محافظتي بيت لحم ورام الله.

افترضت الدراسة أنه يمكن تطبيق نموذج بورتر في حالة القدس مع تعديلات بجوانب محددة تراعي خصوصية المدينة، وبينت أن هنالك علاقة سببية بين المتغيرات: توفر مرجعية مهنية لكل عنقود، دعم الحكومة الفلسطينية والقطاع الخاص باعتبارها العوامل الضرورية لنجاح نموذج بورتر في القدس.

تتفق الدراسة مع العديد من الدراسات، خاصة دراسة منظمة التعاون والتجارة الدولية على مستوى كل عنقود من العناقد والعناقد الاقتصادية مجتمعة، مما يتطلب العمل لتشكيل مرجعية موحدة ومهنية تتمتع بالمصداقية ومصادق عليها من جهات الاختصاص المختلفة.

وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أنه ورغم المعوقات المفروضة من الاحتلال، يمكن تحقيق الميزة التنافسية لمدينة القدس وإنعاش اقتصادها والمساهمة بتعزيز وجود المقدسين فيها.

وبينت أن تطبيق نموذج بورتر التنافسي في مدينة القدس يعبر عن تجربة فريدة ومميزة لها خصوصيتها وتختلف عن تطبيقه في أي عاصمة عالمية أو حتى عربية وإسلامية، ويختلف تطبيقها في الضفة الغربية، وذلك لغياب السلطة التنفيذية بكل مؤسساتها عن مدينة القدس وتحديداً وزارات الاختصاص والمجالس المحلية واتحاد الغرف التجارية، لذلك يتطلب مواءمة إبداعية للنموذج بتشكيل مرجعية من المؤسسات المقدسية وشركات القطاع الخاص لتعوض عن دور الحكومة الغائبة.

إن نجاح تطبيق النموذج في محافظة القدس له أهمية كبيرة، حتى إنه يمكن تعميمه على مختلف محافظات الوطن الفلسطيني لتحقيق الميزة التنافسية للوطن الفلسطيني بشكل يساهم في تثبيت وجود المواطنين في فلسطين.

وأكدت الدراسة على أنه تتوفر فرص تعاون مابين القدس والضفة الغربية، وتحديداً في قطاع السياحة وخاصة في ظل نمو الخدمات الفندقية في بيت لحم، وقطاع النقل في القدس.



أوصت الدراسة بضرورة تطوير عوامل النجاح الضرورية لنموذج بورتر بمحافظه القدس، وأهمها توفير الكوادر البشرية المتخصصة واستثمار سكان المحافظة بالعمل في القطاعات بديلاً عن العمل في إسرائيل، توفير الأموال للاستثمار في القطاعات المختلفة، خاصة الإسكان والبناء والسياحة.

وأوصت الدراسة بضرورة تطبيق نموذج بورتر التنافسي على مختلف القطاعات المقدسية كأداة فعالة لتعزيز الميزة التنافسية لمدينة القدس رغم وجود الاحتلال الإسرائيلي.

وأوصت بضرورة تعزيز عامل المشاركة والتعاون ما بين كل عنصر من العناصر المكونة لكل عنقود من جهة، والتعاون ما بين مختلف العناقيد من جهة ثانية، وتوفير مرجعية مهنية لكل عنقود من العناقيد ومرجعية مشتركة لمختلف العناقيد، وأهمية التعاون والتنسيق ما بينها وبين القطاعات الاقتصادية المختلفة من الضفة الغربية. وأكدت على أهمية التزام الشركاء من القطاعين العام والخاص والمؤسسات المقدسية بتنفيذ خطة العناقيد وفق إطار قانوني وتنظيمي واضح يحقق مصالح وأهداف كل من الشركاء.

وأضأت الدراسة على أهم النتائج الاقتصادية التي يمكن تحقيقها من خلال ربط القطاع الصحي في القدس بالقطاع الصحي الفلسطيني، الذي يعتبر من أهم القنوات التي يمكن أن تسهم في ربط الاقتصاد الفلسطيني ما بين القدس والضفة وغزة.

منهجية البحث:

تركز فكرة تعزيز العناقيد الصناعية التي ثبت نجاحها في مناطق عديدة في جميع أنحاء العالم، مثل إيطاليا والولايات المتحدة والهند، من خلال تعزيز مزايا الصناعة والاستفادة من الميزة التنافسية التي تحققها العناقيد الصناعية.

ويمكن تعريف العناقيد بأنها التكتلات والمجموعات العاملة في مجالات متشابهة ذات الصلة، التي تجتمع وتنجذب في منطقة أو مدينة أو دولة واحدة. تعتمد على مجموعة من النشاطات التي تضمن الكفاءة والفاعلية الفردية لكل عنصر من العناصر المكونة للعنقود وكفاءة وفعالية المجموعة. العوامل الداخلية والخارجية التي تعزز القدرة التنافسية التي يتطلب خلقها واستمراريتها توفر البيئة المناسبة.

وتوفر هيكلية وتركيبة العنقود العناصر اللازمة لتعزيز الميزة التنافسية من الموارد البشرية الماهرة والمدرّبة، التمويل والدعم المالي، البنية التحتية، والوصول للتكنولوجيا. وتستخدم هيكلية وبرامج العنقود التي تضم (الشركات والجمعيات الصناعية، الحكومة، وكالة التنمية

الاقتصادية، الغرف التجارية، مؤسسات التدريب والتعليم، ممثلي المجتمع المحلي... الخ)، حيث يتم تحديد التهديدات والفرص ومعالجتها على نحو أكثر فعالية ونجاعة من المعالجات والمبادرات الفردية، وتركز مبادرة العنقود على جمع أصحاب المصالح لتطوير الرؤية المشتركة للواقع الحالي للصناعة أو التجارة القائمة وتحديد الوضع التنافسي الحالي والمستقبلي بعد تحديد المعوقات للقدرة التنافسية، والفرص المتاحة لنمو الأعمال التجارية، وتحديد الإجراءات والتدابير على مستوى العنقود بهدف معالجة المعوقات وتحقيق الميزة التنافسية⁽¹⁾، ومن المتوقع أن يساهم تطوير العناقيد في القطاعات الاقتصادية المختلفة في محافظة القدس بما يلي:

1. تحديد العناقيد الرئيسة الواعدة التي لديها إمكانيات قوية لتوفير: فرص عمل، تنشيط الصادرات، وجذب الاستثمارات.

2. إنشاء مجموعات عمل منظمة عامة وخاصة تساهم بتحديد الفرص والتحديات التي تواجه العنقود.

3. تحديد السياسات الفلسطينية المقدسية التي تساهم في التغلب على المعوقات وتوظيف الفرص المتاحة لتعزيز القدرة التنافسية للعنقود، الذي يعيقه الجانب الإسرائيلي، ويؤكد على الحق بأن يستفيد سكان القدس العربية من مزايا هذا النموذج عندما يتم تطبيقه من وجهة النظر الفلسطينية، وفقاً للحق الفلسطيني الذي لا يمكن لنموذج بورتر تجاهله.

4. تحديد وتطوير رؤية مقدسية وفلسطينية جماعية للعنقود التي من خلالها يتم اشتقاق إستراتيجيات قابلة للتحقيق وتساهم بنمو العنقود والقطاع الاقتصادي.

ويعتمد تحديد القطاعات الاقتصادية الرئيسة في محافظة القدس اعتماداً على أهميتها التاريخية في الاقتصاد المقدسي من حيث مدى مساهمتها في إجمالي الناتج القومي، فرص العمل التي توفرها، الإيرادات المستقبلية وإمكانياتها التنافسية.

وتهدف عملية اختيار العناقيد الواعدة من حيث قدرتها على المساهمة في التنمية في محافظة القدس والاستفادة الكبيرة من برامج ومشاريع التنمية بطرق أكثر فاعلية من حيث إمكانيات النمو واستعداد عناصر العنقود للعمل المشترك، ومدى سرعتها في توليد فرص عمل جديدة، ومدى حساسيتها لإغلاق محافظة القدس وانخفاض الطلب على منتجات وخدمات مدينة القدس.

(1) Michael E. Porter: **Clusters, Convergence, and Economic Performance in march 2011** http://www.isc.hbs.edu/pdf/DPS_Clusters_Performance_20110311-.pdf

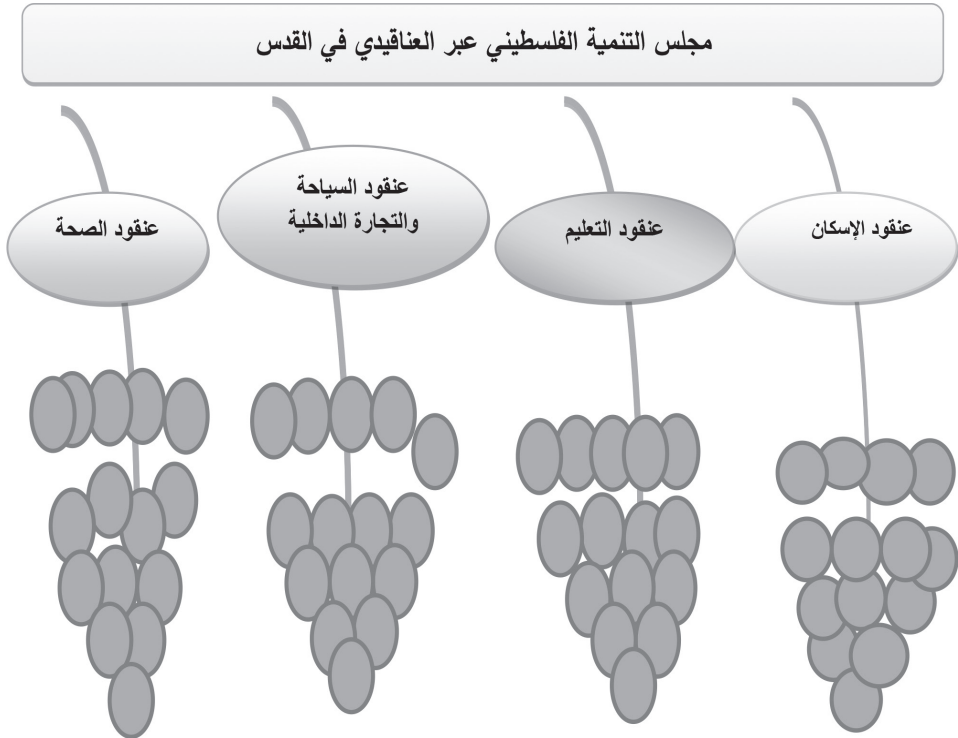


وتم الاعتماد على الأدبيات السابقة المتعلقة بتطبيق العناقيد في مدن ودول عديدة، اعتمد البحث على المقابلات الفردية المعمقة والمجموعات البؤرية لكل قطاع على انفراد والقطاعات مجتمعة، حيث تم عقد لقاءات لكل من قطاعات الإسكان والبناء، والتعليم، والصحة، والسياحة: ومن خلالها تم تحديد التهديدات والفرص المتاحة لكل قطاع من القطاعات المذكورة وتطوير الإستراتيجيات والآليات اعتماداً على نموذج الماسة لبورتر وربطها بالقطاعات المختلفة في المحافظات المجاورة مثل رام الله وبيت لحم.

نجاح نموذج الماسة في محافظة القدس، يساهم بالتنمية الاقتصادية على صعيد المدن والوطن ويخلق تجربة يمكن الاستفادة منها وتعميمها في مدن مختلفة من محافظات الوطن.

تم اختيار القطاعات الاقتصادية التي تتطلب تطبيق نموذج الماسة وتنظيم العناقيد لإنعاشها:

من خلال العنقود يتم تعزيز القدرة التنافسية لكل قطاع من القطاعات الاقتصادية الأساسية في مدينة القدس، مما يساهم بإنعاش تلك القطاعات وتوفير فرص عمل للسكان المقدسيين، ويساهم بتثبيت وجود المقدسيين في المدينة.



ولكل عنقود إدارة تنفيذية تديره وتزود المجلس التنفيذي للعناقيد بالتطورات والمعلومات للمساهمة في تطور

الخطط الإستراتيجية لجميع العناقيد، التي يصادق عليها المجلس والهيئة المرجعية. التركيبية من أسفل إلى أعلى ومن أعلى إلى أسفل.

يتطلب نجاح العنقود عدة أمور أهمها:

1. استعداد أعضاء العنقود لتشكيل شبكة التعاون والشراسة، التعاون، التحالف، والعمل على مستوى عالٍ.
2. الثقافة الاقتصادية الاجتماعية التي تولد الثقة والاحترام في المكونات الخاصة والعامة للمنظمات.
3. توفر قاعدة قوية للابتكارات مع أبحاث داعمة ونشاطات متطورة.
4. توفر الرأس مال البشري مع قاعدة مهارات قوية.
5. الإرادة السياسية لتشكيل مرجعية تساهم في تنمية مدينة القدس.
6. توفير التمويل الضروري لتنفيذ خطة العنقود.
7. توفير نظام للعنقود يوضح الواجبات والحقوق والأدوار والمهام.
8. الحرص على المصلحة العامة، التي تعزز الثقة وتحمل المسؤولية، وثقافة العمل المشترك.
9. العمل على مأسسة العنقود وإدارته بمهنية عالية لتجنب المخاطر وعوامل الفشل، بسبب:

نتائج وتوصيات الدراسة:

. التوصيات:

توصيات عامة:

1. ضرورة تطبيق نموذج بورتر التنافسي على مختلف القطاعات المقدسية كأداة فعالة لتعزيز الميزة التنافسية لمدينة القدس رغم وجود الاحتلال الإسرائيلي.
2. ضرورة توفر الإرادة عند المستويات العليا من ممثلي القطاعات والوزارات المختلفة لدعم النموذج والسعي لنجاحه كمصلحة فلسطينية عليا في تثبيت الوجود الفلسطيني في مدينة القدس.



3. ضرورة توفير مرجعية مهنية لكل عنقود من العناقيد ومرجعية مشتركة لمختلف العناقيد.

4. ضرورة التعاون والتنسيق مابين العناقيد في مدينة القدس والقطاعات الاقتصادية المختلفة من الضفة الغربية.

5. توفير الموارد اللازمة وتوجيه الأموال والموارد بالطرق الصحيحة للمساهمة في نجاح نموذج «بورتر».

6. تعزيز عامل المشاركة والتعاون مابين كل عنصر من العناصر المكونة لكل عنقود من جهة، والتعاون مابين مختلف العناقيد من جهة ثانية.

7. التزام الشركاء من القطاعين العام والخاص والمؤسسات المقدسية بتنفيذ خطة العناقيد وفق إطار قانوني وتنظيمي واضح يحقق مصالح وأهداف كل من الشركاء.

8. ربط القطاع الصحي في القدس بالقطاع الصحي الفلسطيني الذي يعتبر من أهم القنوات التي يمكن أن تسهم في ربط الاقتصاد الفلسطيني مابين القدس والضفة وغزة.

v . توصيات متعلقة بعنقود الإسكان:

أولاً: الحكومة:

1. أن تدعم وزارة الإسكان والبناء تأسيس العنقود، وتصادق مع منظمة التحرير على مرجعية مهنية وطنية للعنقود.

2. أن توفر صندوقاً يخصص للاستثمار في البناء، يدعم رخص البناء ويساهم بالتكاليف لتمليك المقدسين الشقق، بدلاً من دفع الغرامات التي تهدر الأموال والموارد المالية.

ثانياً: على مستوك العرض:

• توفير مرجعية وطنية مهنية تتمتع بالثقة لدى مالكي الأراضي ولدى الدول العربية والإسلامية، للمساهمة بحماية الأراضي من التسيب وتوفير التمويل لدعم مشاريع البناء والإسكان.

• ضرورة أن ينسق عنقود الإسكان الجهود مع شركات الإسكان والبناء في محافظات الوطن لتنفيذ مشاريع إسكان في حدود المدينة، مما يساهم بتقليل الفجوة مابين العرض والطلب على الإسكان.

ثالثاً: العنقود والصناعات المساندة:

أن تقوم إدارة العنقود بإقامة المشاريع والورش الصناعية وشركات مواد البناء في مدينة القدس.

رابعاً: التمويل:

1. تنسق إدارة العنقود الجهود والعلاقات مع الدول العربية والإسلامية لتمويل مشاريع الإسكان في مدينة القدس مما يساهم بتثبيت الوجود الفلسطيني في القدس.
2. إنشاء شركات وساطة لضمان الاستثمار ولتساهم بالمشاركة في المخاطرة لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في بناء المساكن والمرافق في مدينة القدس.

خامساً: اتحاد جمعيات الإسكان:

1. الحصول على رخص البناء على الأراضي المنظمة وغير المرخصة (4700 دونم).

8,2,3. توصيات تتعلق بعنقود التعليم:

أولاً: وزارة التربية والتعليم:

1. أن تعمل على تعزيز آفاق التعاون والشراكة مع كل المؤسسات والهيئات الداعمة للقطاع التعليمي لضمان تحقيق التعليم النوعي.
2. تطبيق توصيات الدراسات السابقة المتعلقة بنوعية التعليم في القدس.
3. تحفيز القطاع الخاص على الاستثمار في بناء المدارس والمرافق للتغلب على النقص في الغرف الصفية والمكتبات والمختبرات والملاعب والساحات.

ثانياً: مديرية التربية والتعليم - القدس الشريف

1. أن تعمل على توحيد إستراتيجيات التعليم وتحقيق الخطة الوطنية للتعليم في القدس، والحفاظ على المنهاج الفلسطيني بديلاً عن المنهاج الإسرائيلي الدخيل.
2. تشكيل مرجعية مهنية موحدة لجميع المظلات التعليمية من أوقاف، مدارس خاصة، وكالة.
3. توفير منح دراسية لطلبة الثانوية العامة عند التحاقهم بالجامعات وربطها بعقود عمل في التعليم متوسطة المدى.



ثالثاً: الجامعات والكليات:

1. بناء برامج تأهيل نوعية ترافق التطورات العالمية.
2. دمج التكنولوجيا في التعليم الجامعي.
3. إتاحة تخصصات تلائم احتياجات سوق العمل المقدسي.
4. إقامة مركز البحث والتطوير ومركز تكنولوجيا المعلومات.

رابعاً: العرض:

1. أن يوفر عنقود التعليم الموازنات للتعليم والاستثمار بشراء مبانٍ قديمة وبناء مدارس جديدة.
2. توفير برنامج تأهيل تربويّ وأكاديمي نوعي للمعلمين.
3. التوجه نحو التخصصية الجزئية للتعليم في القدس لتحسين جودة التعليم وتقليل الفجوة بين أنماط التعليم السائدة في القدس.

خامساً: الطلب على التعليم:

أن يحفز العنقود الطلب على التعليم في مدارس الأوقاف الإسلامية، من خلال تقديم خدمات تعليمية مميزة تساهم بالحد من نسبة التسرب من المدارس وتحسن مستوى التحصيل الأكاديمي.

سادساً: المؤسسات الداعمة:

اعتماد التكاملية وعدم تكرار برامج المؤسسات لبعضها البعض.

الصناعات المرتبطة:

توظيف التكنولوجيا، الوسائل التعليمية، وسائل الإيضاح، والمختبرات في التعليم.

8,2,4. توصيات متعلقة بالعنقود الصحي:

أولاً: الحكومة:

1. تطوير الإستراتيجية الفلسطينية وبلورة رؤية واضحة لإنعاش القطاع الصحي.
2. تعزيز الاستثمار الحكومي والخاص في مجالات وتخصصات نادرة مميزة في القدس.

3. توفير المنح الدراسية في تخصصات نادرة، من خلال العلاقات الدبلوماسية مع الدول التي تتميز في تخصصات طبية نادرة.
4. تشجيع الطلب المحلي على الخدمات الصحية المقدمة من مشافي القدس، وتخصيص تحويلات بنسبة أكبر بدلاً عن التحويلات للخارج وإلى إسرائيل.
5. الالتزام بتسديد الفواتير المتعلقة بتحويلات وزارة الصحة الفلسطينية بانتظام.

ثانياً: العرض:

1. توحيد المرجعيات وتعزيز التنسيق ما بين المشافي الفلسطينية.
2. أن يعمل العنقود على توفير تخصصات نادرة غير متوفرة في مشافي الضفة تميز مشافي القدس.
3. توفير فرص تدريب وتأهيل وتطوير الكادر الطبي التخصصي خارج فلسطين في تخصصات نادرة ومحددة.
4. تعزيز القوة التفاوضية لإدارات المشافي مع صناديق المرضى الإسرائيلية لتحقيق أسعار أفضل مقابل الخدمات التي تقدمها للمرضى المقدسيين.

ثالثاً: الطلب:

1. أن تلعب المؤسسات المقدسية دوراً أساسياً في الترويج والتسويق للخدمات الصحية المقدسية.
2. أن تعمل المؤسسات القانونية على التغلب على المعوقات الإسرائيلية لزيادة الطلب من مرضى الضفة وقطاع غزة على الخدمات الصحية المقدسية.

رابعاً: المؤسسات الداعمة:

1. توفير إسعاف يتيح خدمات العناية المكثفة أثناء نقل المرضى بدلاً عن خدمات العناية المكثفة التي تقدمها المشافي الإسرائيلية.
2. توفير بعض الفحوصات الطبية المخبرية التي تفرض على وزارة الصحة الفلسطينية تحويل المرضى لخارج الوطن أو إلى إسرائيل.



3. توظيف التكنولوجيا في الجوانب الإدارية والفنية، وإنشاء قاعدة بيانات مشتركة للعنقود الصحي.

2,5,8. توصيات متعلقة بعنقود السياحة:

أولاً: الحكومة الفلسطينية:

1. أن تستثمر الحكومة الفلسطينية وتشجع القطاع الخاص على الاستثمار في السياحة بمدينة القدس.
2. أن ترعى وزارة السياحة الفلسطينية التعاون مابين قطاع السياحة في القدس وقطاع السياحة في بيت لحم.
3. العمل على التنسيق مابين الممثلات الفلسطينية في الدول لتحفيز الطلب على منتجات مدينة القدس.

ثانياً: العرض:

1. أن يعمل العنقود على تطوير المهارات اللغوية الأجنبية ومهارات التسويق لدى العاملين في قطاع السياحة في القدس.
2. إعادة إحياء الحرف اليدوية والصناعات المرتبطة بالسياحة بالتعاون مع محافظ بيت لحم، وبعض الدول العربية والإسلامية مثل الأردن ومصر وتركيا.
3. تطوير القدرات التسويقية لتجار السياحة بالتعاون مع الجامعات الفلسطينية، وخاصة أقسام التسويق.
4. أن يوفر العنقود عروضاً سعرية ومسارات سياحية، ويقدم سلة من السلع والخدمات السياحية.
5. أن يوفر العنقود منتجات سياحية فلسطينية الصنع.

ثالثاً: الطلب:

1. التركيز على السياحة الدينية الوافدة من الدول العربية والإسلامية.
2. التركيز على الطلب المحلي من الضفة الغربية والداخل الفلسطيني.

رابعاً: المؤسسات الداعمة:

1. إقامة مركز تدريبي للحرف اليدوية المرتبطة بالسياحة.
2. توفير موقع إلكتروني متخصص، يروج لمنتجات وخدمات مدينة القدس ويتاح من خلاله التجارة الإلكترونية.

3. تأسيس مركز تسويقي للخدمات السياحية في مدينة القدس.

خامسًا: جامعة القدس:

أن توفر تخصص إرشاد سياحي، يخرج مرشدي سياحة يمتلكون مهارات لغوية، واتصال وتواصل، ليصبحوا قادرين على توجيه السيّاح باتجاه المحالّ التجارية والأماكن التاريخية فيها.

8,2,6. توصيات متعلقة بقطاع التجارة الداخلية:

أولًا: الغرفة التجارية:

1. أن تشرف على انتخابات جديدة لإدارتها وللجان التجار المختلفة.
2. أن تكشف التعاون مع اتحاد الغرف التجارية في المحافظات الفلسطينية، لزيادة الطلب على منتجات وخدمات المدينة من الضفة الغربية.
3. أن تكشف التعاون مع الوزارات المختلفة لتخصيص نسبة من المشتريات الحكومية من مدينة القدس.

ثانيًا: العرض:

1. أن يشرف على تدريب وتأهيل أبناء أصحاب المحالّ في مجالات الإدارة المالية والتسويق.
2. أن يعمل على تطوير أسواق القدس العربية مثل أسواق اللحامين والعطارين.

ثالثًا: الطلب:

أن يمارس دورًا تسويقيًا ترويجيًا فعالاً للمحالّ التجارية المقدسية.

رابعًا: الجامعات:

أن تشرف جامعة القدس والجامعات الفلسطينية الأخرى على تدريب خريجي الإدارة والتسويق عمليًا في الشركات التجارية المقدسية تمهيدًا لدخولهم في سوق العمل المقدسي. ثانيًا، الإشراف على إجراء أبحاث تسويقية في القدس لمساعدة التجار على تحقيق إيرادات أفضل.



الخطّة الإستراتيجية للتنمية القطاعية في القدس 2018 - 2022

وحدة القدس - مكتب الرئيس

مقدمة:

استلهمت فكرة إعادة تطوير الخطّة القطاعية للقدس من رحم الواقع في مدينة القدس المحتلة؛ فبعد دراسة موضوعية لمجموعة العوامل والعناصر التي قد تُساهم في تعزيز وتثبيت المواطن الفلسطيني على أرضه؛ وحماية المؤسسات والممتلكات؛ كان من المهم والضروري تطوير مجموعة عناصر؛ وتكييف وتطوير عدة عوامل؛ للوصول إلى الهدف الإستراتيجي المنشود، وكان حسب تلك القراءة وتحليلها العديد من «مكامن القوة»، وبعض عناصر الضعف، ومن أبرزها إرادة المقدسيين بتجذّرهم على أرضهم، وارتباطهم الفاعل في مشروع الدولة والحرية والاستقلال والقدس العاصمة الأبدية لهذه الدولة، وقد تكون القدرة الإعجازية للمؤسسات العاملة داخل المدينة على كل المستويات والقطاعات «مثلها آخر» في فلسفة الممكن، التي تجلّت عبر سنوات طويلة من العمل في ظروف استثنائية؛ ضمن واقع الملاحقة والاستهداف من حكومة الاحتلال وأذرعها التنفيذية، ورافعة حقيقية أساسها التراكم النضالي الكمّي الذي يطفو للتغيير النوعي في الرسالة والهدف المنشود، وقد يكون كذلك من مكامن القوة ذاك الإبداع في المجتمع الفلسطيني في عاصمته المحتلة؛ بالمواءمة بين إستراتيجية التنمية المستدامة، وإستراتيجية النضال الوطني القائم على الحقوق، والمحامي بقرارات دُوليّة عبر عصور الكفاح الفلسطيني.

أما فيما يتعلق ببعض «عناصر الضعف»، فقد تمثلت بضعف التنسيق بين المؤسسات العاملة، وقد يكون ازدواجية وتكرار العمل سبباً لذلك، وعدم الاتفاق على الأولويات المطلوب العمل فيها، إضافة إلى تشتت الممول والبرامج المقدمة.

أمام ذلك الضعف في التنسيق، كانت فكرة إعادة تطوير الإستراتيجية حاجة ملّحة للنهوض بالعمل داخل المدينة وفي مُحافظَتِها، بما يشكل تراكماً إضافياً يخدم الرؤية الشمولية للأهداف المذكورة.

استناداً لهذه المعطيات بدأ العمل على أول خطة قطاعية إستراتيجية شاملة للقدس بمبادرة من الراحل فيصل الحسيني «أمير القدس» رحمه الله، من خلال جمعية الدراسات العربية (بيت الشرق)، عام (1999)م، وشملت مختلف القطاعات، وتضمنت تقويماً لمختلف الاحتياجات، تحضيراً للقدس الشرقية، العاصمة الأبدية للدولة الفلسطينية.

ومن ثم عملت وحدة القدس في ديوان الرئاسة الفلسطينية على إعداد الخطة الإستراتيجية للتنمية القطاعية للأعوام (2010 - 2013)، بشراكة كاملة مع القطاعين العام، والخاص، والمجتمع المدني، وموّلها الاتحاد الأوروبي.

تقييم الخطة الإستراتيجية للتنمية القطاعية في القدس 2010 - 2013:

وفي العام 2016، عملت وحدة القدس في ديوان الرئاسة الفلسطينية عبر دائرة المشاريع والقطاعات، على تقييم كل المشاريع المنفذة في مدينة القدس من العام (2010 - 2013)، للخروج بتوصيات ونتائج، فيما يتعلق بالخطة التنموية للمدينة، تم على إثرها الاستفادة من عملية التقييم، لتحديث وإعداد خطة للتنمية القطاعية لمدينة القدس (2018 - 2022)، ومن ضمن الاستنتاجات المنبثقة من عملية التقييم؛ للخطة الإستراتيجية للتنمية القطاعية في القدس (2010 - 2013):

1. استمرت الجهات المانحة بالاهتمام بمدينة القدس وتقديم الدعم لها بالرغم من الصعوبات والمعوقات.

2. كانت هناك مشاريع لبّت الاحتياجات الفعلية للقطاعات والتي لم ترد بالضرورة ضمن الخطة.

3. اعتمدت الخطة السابقة على أرقام تقديرية في الكثير من البرامج المدرجة ضمن الخطة نتيجة لنقص التعاون الكافي من قبل الأطراف ذات الصلة في إرسال معلومات حول مشاريع محددة بموازنات محددة.



4. افتقدت الخطة نوعاً ما المؤشرات وطنية عامة، تشكل إنجازات مستهدفة يتم القياس على أساسها من حيث الأثر للتدخلات ومراكمة التقدم نحو تحقيق الأهداف.
5. لم يكن هنالك تنسيق كافٍ بين الخطة القطاعية للقدس، وخطة الحكومة الفلسطينية الوطنية، والخطط القطاعية للوزارات المختلفة.
6. افتقدت الخطة إلى تفعيل لنظام المتابعة والتقييم للتدخلات المختلفة وعدم القدرة على التنسيق بين الجهات المانحة المختلفة من أجل توجيهها نحو تحقيق أهداف الخطة.
7. لم يتم تفعيل آلية واضحة لتجنيد وتنسيق التمويل الخاص بالخطة، ولم يتم العمل بموجب خطة تسويق واضحة المعالم.
8. بعض التدخلات لبّت احتياجات فعلية لم تدرجها الخطة (مثال في قطاع الصحة)، بينما بعض التدخلات الأخرى استهدفت مناطق تقع خارج النطاق الجغرافي المحدد للخطة وفاقّت الموازنات المحددة ضمن الخطة (مثال قطاع البيئة)، وهو الأمر الذي انعكس على الميزانيات المصروفة على القطاعات المختلفة.

أبرز الدروس المستفادة التي عكفت وحدة القدس على تضمينها ضمن تصميم عملية تحديث الخطة الإستراتيجية للتنمية القطاعية (2018 - 2022) ولاحقاً متابعتها وتنفيذها:

1. الاستناد إلى مؤشرات وطنية؛ وتكييفها مع الواقع في القدس، بالإضافة إلى مؤشرات خاصة بالتدخلات المختلفة.
2. تأسيس نظام شفاف للمتابعة والتقييم من خلال «منصة إلكترونية» يتم العمل على تأسيسها؛ توفر معلومات حول واقع القدس والمؤشرات المختلفة؛ وتكون بمثابة بوابة لتقديم المشاريع المختلفة وفق معايير محددة، بالإضافة إلى إمكانية دخول المانحين إلى البيانات وتسهيل عملية الربط بين التمويل وبين الاحتياجات وفقاً للخطة.
3. تصميم آلية لتجنيد وتنسيق المساعدات، تقوم على أساس التشاور والاجتماعات الدورية، لضمان متابعة تمويل البرامج التي ستخرج بها الخطة.
4. استحداث قطاعات جديدة، أهمها الإعلام والمناصرة، ووضع إستراتيجية إعلامية تخدم أهدافاً بمستويات مختلفة، منها تسليط الضوء على احتياجات القطاعات المختلفة وحشد الدعم لها.

5. ربط مدينة القدس بمحيطها الفلسطيني، وتحديدًا محافظة القدس بالدرجة الأولى، حتى تكون التدخلات أكثر شمولية.

6. إيجاد آلية تنسيق واضحة ومتينة بين الخطة الخاصة بالقدس والخطط الحكومية.

مراحل العمل لتحديث الخطة الإستراتيجية (2018 - 2022):

تم تحديث الخطة الإستراتيجية للتنمية القطاعية بناءً على التحليل، والنقاش والشراكة بين جميع أطراف التخطيط والتنفيذ، وتمّ تبعاً لإجراء لقاءات، وورش عمل عديدة للوصول إلى إطار إستراتيجي متفق عليه، إضافة إلى الدراسات ذات العلاقة، والتي أنجزتها مؤسسات تنموية، محلية ودولية عديدة، لصالح التنمية في القدس، وتكون مرجعية للخطة الإستراتيجية، وموجهاً لمراحل تنفيذها، وفيما يلي خطوات تحديث الخطة الإستراتيجية للتنمية القطاعية (2018 - 2022):

1. تقييم الخطة الإستراتيجية (2010 - 2013)، والاستفادة من نتائجها.
2. إعداد وثيقة لعملية تحديث الخطة الإستراتيجية القطاعية.
3. تشكيل فريق خبراء قطاعات.
4. تحليل الوضع العام، واقع القطاعات الحالي.
5. تحديد القضايا الإستراتيجية وأولوياتها.
6. تحديد الأهداف والتدخلات ومؤثراتها.
7. تقدير التكاليف المطلوبة لتحقيق كلّ هدف.
8. إعداد خطة التنفيذ والمتابعة والتقييم.
9. صياغة الخطة الإستراتيجية النهائية القطاعية للقدس الشرقية (2018 - 2022).

الخطة الإستراتيجية للتنمية القطاعية في القدس (2018 - 2022):

كُلفت وحدة القدس في ديوان الرئاسة الفلسطينية، بالإشراف على الخطة الإستراتيجية للتنمية القطاعية في القدس (2018 - 2022)، والتي مُولت من البنك الإسلامي للتنمية، وتنفيذ فريق من الخبراء من جامعة القدس.

وتحتوي الخطة على العناصر الأساسية للتنمية القطاعية، وتشمل ملخصاً دقيقاً للواقع



والتحديات الأساسية لكل من (15) قطاعاً، والنتائج المتوقعة الوصول إليها مع الأهداف لكل نتيجة مرجوة ومؤشرات النجاح حتى العام (2022)، حيث تؤكد الأهداف وآليات التدخل الواردة في الخطة على أهمية تمكين المواطن المقدسي، وتعزيز صموده في مدينته القدس،

وتنسجم الخطة الإستراتيجية للتنمية القطاعية مع خطة الحكومة الفلسطينية الحالية الهادفة إلى إنهاء الاحتلال، كما وتمت مراجعتها مع الجهات العربية والدولية والإقليمية والمحلية العاملة في مدينة القدس.

الهدف الاعلى للخطة الإستراتيجية للتنمية القطاعية

«القدس الشرقية العاصمة الأبدية لدولة فلسطين بكل المقومات السياسية والاجتماعية والاقتصادية وجاذبة للحياة والعمل».

وانسجاماً مع الرؤية والأهداف الفلسطينية أعلاه، تسعى الخطة الإستراتيجية للتنمية القطاعية إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. تعزيز الصمود الفلسطيني في القدس الشرقية.
2. تحسين الظروف الحياتية للمقدسيين في المدينة.
3. حماية حقوق الفلسطينيين في القدس الشرقية وتعزيز هويتهم.
4. إنعاش الاقتصاد الفلسطيني في القدس الشرقية وتطويره.
5. حماية مختلف المؤسسات الوطنية العاملة في القدس، وتقوية دورها وتوسيع مشاركتها في المجتمع.
6. تقوية الرابط ما بين القدس ومحيطها الفلسطيني.

نطاق الخطة الإستراتيجية

النطاق الجغرافي: تركّز الخطة الإستراتيجية أساساً على محافظة القدس مع إعطاء الأولوية لمدينة القدس داخل جدار الضم والتوسع، مع ضمان التداخل والعلاقة المتبادلة مع المحيط المباشر (خارج الجدار)، والمحيط الأوسع (باقي الأرض الفلسطينية المحتلة).

الإطار الزمني: تغطي الخطة الإستراتيجية مدة خمس سنوات قادمة هي: (2018 - 2022م).

الخطّة الاستثمارية:

هذا وقد تمّ تقدير الموارد المالية اللازمة لتحقيق كلّ هدف من الأهداف القطاعيّة المختلفة، والتي بلغت بمجمّلها (425,000,000) دولار أميركي، والجدير ذكره أن هذه الموازنة ليست بأي شكل من الأشكال جزءاً من الميزانيات الجارية التي ترصدها الجهات ذات العلاقة الرسميّة أو جهات ذات الاختصاص في القدس، إنما هي موازنات إضافية لتحقيق الهدف الجامع.

هذا، وتبذل الحكومة الفلسطينيّة جهوداً حثيثة لتوفير الموارد الضرورية، إلا أنها تدرك أنه وفي ظل الوضع الاقتصادي القائم لا يمكنها وحدها أن تتحمل أعباء ومسؤوليات توفير كامل الدعم المالي المطلوب، وأن الجزء الأكبر منه سيأتي من خلال مساهمات شركائها المختلفين المحليين منهم والدوليين. وبالتالي فهي تنظر إليهم وبالأخص الجهات التمويلية الخارجية (العربية والإسلامية والدولية) لتوفير الموارد الكافية لمساعدة الفلسطينيين في تنفيذ خططهم هذه.

المنصة الجيومعلوماتية:

ولتسهيل قياس تنفيذ الخطّة، تم العمل على بناء «منصة جيو معلوماتيّة»، من خلال فريق مختص من جامعة القدس، وتمتاز المنصة بالاستناد إلى مؤشرات وطنية كمية ونوعية محددة وقابلة للقياس؛ مرتبطة في خارطة جغرافية بنظام جيو معلوماتي، تعكس جميع التدخلات؛ وفق كل هدف من أهداف القطاعات (15).

لتكون أداة أساسية لدراسة وتقييم أثر المشاريع المنجزة ضمن إطار الخطّة، وقياس الأثر قصير وطويل الأمد، وذلك لتحقيق الأثر المرجو من خلال إنشاء نظام متكامل لإدارة ورصد المشاريع ومعرفة أثرها على الأرض، بصورة ملموسة ومتعدّدة، وبلوغ إحصائيات ذات دلالة وأهمية.

الآليات الرئيسة في تنفيذ الخطّة الإستراتيجية للتنمية القطاعيّة

توفّر الخطّة الإستراتيجية للتنمية القطاعيّة إطاراً عامّاً للتدخلات الفلسطينيّة في القدس الشرقيّة، وتُلقي مهمّة تنفيذ الخطّة على عاتق المؤسسات العاملة داخل المدينة، (أي مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني، والقطاع الخاص، ووكالات الأمم المتّحدة، والمنظّمات الدوليّة) بالإضافة إلى المؤسسات الرسميّة الفلسطينيّة ذات العلاقة. وفي هذا السياق، تُعدّ عمليات تشجيع التشبيك، وبناء التحالفات، والتنسيق، والتنفيذ المشترك للأنشطة من الأمور بالغة الأهميّة، بسبب تداخلات القضايا وتعقيداتها، وتعدّد الأطراف المشاركة، مما يخدم تحقيق



أهداف الخطة الإستراتيجية للتنمية القطاعية عبر تنفيذ بنودها ضمن توجّه عام، يتعامل مع القطاعات التنموية برؤية شمولية، ترى في هذه القطاعات وحدة متكاملة، ويسود أجزاءها قدرٌ كبير في الانسجام، ويمكن خلال الأخذ بالتوجهات الأساسية التالية في عملية تنفيذ الخطة:

- ضمان التكاملية، والتنسيق عبر القطاعات، وتعزيز الجهود والموارد ما بين المؤسسات الرسمية الفلسطينية، والشركاء الدوليين.
- تعزيز الهوية الفلسطينية، وحس الانتماء.
- الرّبط بين التدخلات الفورية، والرؤية طويلة المدى للقدس كعاصمة لدولة فلسطين.

آلية الحكم والإدارة - قسم المتابعة والتنسيق:

تتولّى وحدة القدس في ديوان الرئاسة المسؤولية الإجمالية عن متابعة وتنفيذ الخطة الإستراتيجية للتنمية القطاعية، من خلال دائرة المشاريع والقطاعات، ويشمل ذلك التقييم الدوريّ لتنفيذ الخطة القطاعية، والمتابعة لتنفيذ مجمل البرامج والنشاطات، والمشاورة مع الأطراف الرسمية والأهلية ذات العلاقة بما يضمن: المشاركة الكاملة، وتكامل العمل، ومتابعة النتائج.

تسويق الخطة القطاعية:

تقوم وحدة القدس وبعد التشاور مع لجنة السياسات، واللجنة الاستشارية والجهات المانحة، بوضع إطار لتنسيق عمليات تجنيد الأموال، وتسويق الخطة، من خلال الاجتماعات الدورية للجنة التنسيقية بين جميع الأطراف، من ضمنها:

- مشاركة رئيس جامعة القدس البروفسور عماد أبو كشك بتقديم الخطة الإستراتيجية للتنمية القطاعية للقدس خلال المؤتمر الخمسين للاتحادات العربية النوعية المتخصصة.
- المشاركة في اجتماع منظمة التعاون الإسلامي على مستوى المندوبين الدائمين.
- المشاركة في اجتماع «اللجنة مفتوحة العضوية بشأن دعم الاقتصاد الفلسطيني» «بمقر الجامعة العربية في القاهرة» والتي تضم اللجنة المشكلة بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الأمانة العامة، ودولة فلسطين، والمنظمات العربية والإسلامية، والصناديق العربية.
- مشاركة وزارة الاقتصاد الفلسطينية في اجتماع وزراء التجارة والاقتصاد العرب،

في دورته العادية (104) برئاسة دولة فلسطين في الجامعة العربية، والتي أكدت على التنسيق مع جميع أجهزة العمل العربي المشترك للتأكيد على المسؤولية العربية والإسلامية الجماعية تجاه القدس، وتوفير الدعم اللازم لتنفيذ الخطة الإستراتيجية للتنمية القطاعية في القدس الشرقية بهدف إنقاذ المدينة المقدسة وحماية مقدساتها وتعزيز صمود أهلها في مواجهة المخططات الإسرائيلية لتهويد المدينة.

• العمل على مشاركة المستوى الشعبي وما يمثله من نقابات واتحادات، حيث عملت وحدة القدس بالشراكة مع وزارة الاقتصاد على بلورة رؤية جماعية مشتركة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص، بمشاركة القطاع الخاص الفلسطيني بدعم برامج التنمية في القدس عبر الاستثمار، الذي من شأنه أن يعزز فرص العمل، وتقليل نسبة البطالة، وبشكل خاص في القطاعات الأهم: الإسكان، والتعليم، والسياحة، ومن خلال تخصيص نسبة من بند المسؤولية المجتمعية للقدس، بهدف توسيع المشاركة وتعزيز دور كل الأطراف. وبالتالي الانتقال بالتوصيات إلى المستويين العربي والإسلامي لتعزيز مساهمة العرب والمسلمين، من خلال الدعم المباشر والمنسق مع دولة فلسطين.

إنجازات الخطة القطاعية من العام 2018 - 2020:

- تطوير مفاهيم توحيد العمل داخل مدينة القدس، وخلق شركات قاعدية ذات جدوى.
- العمل على انتظام اللقاءات التشاورية والتنسيقية مع كل الجهات الشريكة.
- تطوير آلية شفافة للاطلاع على الاحتياجات والتدخلات المطلوبة داخل المدينة.
- العمل على مشاركة كل الشركاء في طبيعة وحجم المشاريع التي تعتمد وتنفذ بشكل دوري.
- تعزيز وتوحيد الإيرادات المالية المخصصة لمدينة القدس.
- تنفيذ تدخلات حيوية في كل القطاعات.
- الاتفاق والعمل الدائم على الأولويات الوطنية، والعمل فيها.
- مواءمة مشاريع الجهات المانحة مع الأهداف والتدخلات الواردة في الخطة.
- رفع قيمة الدعم المقدم من قبل الاتحاد الأوروبي لبرنامج مشاريع القدس الشرقية، من 10 ملايين يورو إلى 14 مليون يورو سنوياً.



• حصد عدة قرارات مهمة في تبني ودعم الخطة الإستراتيجية من خلال (أربع) قمم عربية وإسلامية.

• إنجاز التقرير الأول للتدخلات والبرامج المنفذة في مدينة القدس، من العام 2018 ولغاية 2020، حسب الأهداف والتدخلات الواردة في الخطة.

قرارات القمم العربية والإسلامية للخطة الإستراتيجية للتنمية القطاعية 2018 - 2022:

• بناء على توجيهات فخامة السيد الرئيس محمود عباس، وفي إطار الدبلوماسية الفلسطينية؛ والعمل الدؤوب مع الحكومة الفلسطينية، تم حصد عدة قرارات مهمة في تبني ودعم الخطة الإستراتيجية من خلال (أربع) قمم عربية وإسلامية:

حيث نص القرار الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، الدورة العادية (29) - قمة القدس في الظهران المملكة العربية السعودية، بتاريخ 2018/4/15

التأكيد على المسؤولية العربية والإسلامية الجماعية تجاه القدس، ودعوة جميع الدول والمنظمات العربية والإسلامية والصناديق العربية ومنظمات المجتمع المدني إلى توفير التمويل اللازم لتنفيذ المشروعات الواردة في الخطة الإستراتيجية للتنمية القطاعية في القدس الشرقية (2018 - 2022)، التي قدمتها دولة فلسطين، بهدف إنقاذ المدينة المقدسة وحماية مقدساتها وتعزيز صمود أهلها، في مواجهة الخطط والممارسات الإسرائيلية لتهويد مدينة القدس الشرقية، وتهجير أهلها.

نص القرار الصادر عن مؤتمر القمة الإسلامية الاستثنائية السابعة، الدورة (13) - المنعقدة في إسطنبول بتاريخ 2018/5/18.

ندعو إلى تنفيذ القرارات السابقة المتعلقة بتمويل الخطة الإستراتيجية متعددة القطاعات الخاصة بالقدس، باعتبارها إطاراً لتحديد أولويات التمويل الإسلامي المتعلق بمدينة القدس الشريف؛ وندعو كذلك الدول الأعضاء إلى دعم احتياجات القدس الشريف ومؤسساتها وأهاليها وفقاً للخطة الإستراتيجية المنقحة للفترة (2018 - 2022) ودعم المشاريع المدرجة فيها، بما في ذلك على وجه الخصوص دعم قطاع التعليم، ونكّلف الأمانة العامة بمتابعة تنفيذ هذه الخطة بالتنسيق مع دولة فلسطين.

نص القرار الصادر عن القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الرابعة (بيروت - 2019/1/20) تحت بند دعم الاقتصاد الفلسطيني (الخطة الاستراتيجية للتنمية القطاعية في القدس 2018 - 2022):

1. التأكيد على المسؤولية العربية والإسلامية الجماعية تجاه القدس، ودعوة جميع الدول والمنظمات العربية والإسلامية والصناديق العربية ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، إلى توفير التمويل اللازم لتنفيذ المشروعات الواردة في الخطة الاستراتيجية للتنمية القطاعية في القدس الشرقية (2018 - 2022) بالتنسيق مع دولة فلسطين.
2. الطلب من الدول الأعضاء الالتزام بتنفيذ قرار قمة عمان رقم 677 دورة عادية رقم (28) بتاريخ 29/3/2017، بشأن زيادة موارد صندوقي الأقصى والقدس بقيمة 500 مليون دولار، والذي أكدت عليه في قمة القدس بمدينة الظهران القرار رقم (711) بتاريخ 15/4/2018، ودعوة الدول التي لم تفِ بالتزاماتها في هذا الشأن بسرعة الوفاء بها.
3. دعوة المجالس الوزارية العربية المتخصصة، والبرلمان العربي، والبرلمانات العربية الوطنية، والمنظمات والاتحادات العربية، لاستحداث وسائل لحشد الدعم الشعبي لتنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنمية القطاعية في القدس (2018 - 2022) بالتنسيق مع دولة فلسطين.
4. تبني آلية التدخل العربي والإسلامي الطوعي لتنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنمية القطاعية في القدس (2018 - 2022) من خلال التنسيق والتواصل مع دولة فلسطين.

v نص القرار الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، الدورة العادية (30) - المنعقدة في تونس بتاريخ (31 آذار 2019) والتي نصت على:

- التأكيد على المسؤولية العربية والإسلامية الجماعية تجاه القدس، ودعوة جميع الدول والمنظمات العربية والإسلامية والصناديق العربية ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، إلى توفير التمويل اللازم لتنفيذ المشروعات الواردة في الخطة الاستراتيجية للتنمية القطاعية في القدس الشرقية (2018 - 2022) بالتنسيق مع دولة فلسطين.

التقييم الاول للخطة الاستثمارية للخطة، من العام 2018 ولغاية شباط من العام 2020:

عملنا في وحدة القدس في ديوان الرئاسة على رصد المشاريع المنفذة والمستمرة في مدينة



القدس، من قبل الجهات التمويلية والمنفذة الخارجية (العربية والإسلامية والدولية) التي تتعاون معها، وذلك في إطار متابعتنا لتنفيذ الخطة الإستراتيجية للتنمية القطاعية في مدينة القدس (2018 - 2022)، ومواءمة المشاريع المنفذة معها، حيث بلغ عدد المشاريع الكاملة المنفذة (280) مشروعاً وبرنامجاً، منها موازنات رصدت لمشاريع قصيرة ومتوسطة وطويلة الأمد، بموازنة إجمالية بلغت ما يقارب (128 مليون دولار).



تحتوي الخطة الإستراتيجية على (71) هدفًا، و(222) آلية تدخل، موزعين على (15) قطاعًا، بقيمة إجمالية بلغت 425 مليون دولار، تم تنفيذ مشاريع وبرايم بقيمة (128) مليون دولار لغاية العام (2020)، غطت جزءًا من التدخلات الواردة المرتبطة بالمجموعات القطاعية الثلاث، تحتل مجموعة الحماية والتنمية الاجتماعية النسبة الأكبر بما يقارب 59 بالمئة من إجمالي الموازنة لكل القطاعات، بعدد مشاريع بلغ (183) مشروعًا، احتل قطاع التعليم الجزء الأكبر من المشاريع بعدد (64) مشروعًا، يليها قطاع الصحة بما يقارب (33) مشروعًا. تأتي مجموعة التنمية الاقتصادية، المجموعة الثانية بحوالي (77) مشروعًا بنسبة 35 بالمئة من الموازنة الإجمالية، والتي استحوذ قطاع الإسكان على النسبة الأكبر من عدد المشاريع فيما يتعلق بترميم المنازل.

ونعمل على استكمال تحقيق الأهداف المرجوة والعمل على تغطية كل التدخلات بحشد مبلغ (297) مليون دولار للتدخلات الواردة للقطاعات كافة.

كراسة المشاريع الخاصة للعام 2020:

عملت وحدة القدس بالشراكة مع كل الجهات الشريكة، وتحديدًا مؤسسات المجتمع المدني على إعداد كراسة المشاريع، والتي تلبي الأهداف وآليات التدخل؛ الواردة في الخطة الإستراتيجية للتنمية القطاعية، للربع الأول من العام (2020)، والتي تضمنت (68) مشروعًا بقيمة (29) مليون دولار، تغطي الأهداف المرجوة التي تعتبر من الأولويات للعام الحالي، وجزء منها لم تغطه المشاريع المنجزة والمستمرة في الفترة الماضية.

الخاتمة:

وفي الختام، لابد من الإشارة إلى أننا نؤمن أنه كلما زادت دائرة النقاش؛ ازدادت دائرة الصواب، وطالما زادت دائرة المشاركة؛ ازدادت دائرة النجاح، والعمل في القدس رسالة سامية وهي مسؤولية مشتركة للجميع ضمن رؤية موحدة، ونحن ملتزمون بتعزيز كل الشراكات، وتقبل أي رأي أو مقترح قد يساهم بتطوير الأداء في العمل في محافظة القدس.

وسنعمل دائمًا على إطلاع كل الشركاء على جميع المراحل التي يتم إنجازها، إضافة إلى الاستعداد الدائم لتسهيل عملهم ضمن رؤية رئيس ديوان الرئاسة وتعليمات سيادة رئيس دولة فلسطين الرئيس محمود عباس.



القدس الموسيقية في المذكرات الجوهريّة «فسقياً لتلك الأيام ما كان أطيبها!!»

جهاد أحمد صالح

كاتب فلسطيني في الأدب والثقافة

لمحات فريدة عن الحياة اليومية في القدس منذ بداية القرن العشرين، تحمل لأول مرة بداية النهضة الموسيقية في المدينة، بصوت واصف جوهري في رؤية مفعمة بالحيوية الساهرة، تحمل في ثناياها أن القدس قد دخلت التطور والحدثة منذ نهاية الحكم العثماني على أرض فلسطين في جوانبها المختلفة، من ضمنها الجانب الموسيقي الذي بدأ ينتشر فيها، إلى أن استقر وتحقق، إلى حد ما، أثناء الانتداب البريطاني في فلسطين.

ودفتر المذكرات، الذي سَمّاه واصف «بالسفينّة الجوهريّة»، الذي أصدرته مؤسسة الدراسات المقدسية في القدس بجزأين:

الأول: القدس العثمانية في المذكرات الجوهريّة (1904 – 1917م)¹

الثاني: القدس الانتدابية في المذكرات الجوهريّة (1918 – 1948م)²

والصور المتلاحقة التي يقدمها جوهريّة في مذكراته، خاصة الاجتماعية منها، تشكل مثلاً مهماً يثبت خطأ وجهة النظر التقليدية التي تضع المذكرات الشخصية للحياة اليومية لأبناء الفئات الشعبية بدرجة أقل أهمية من السير الذاتية للنخب من قادة ورؤساء ورجال أعمال.

وأهمية أخرى حملتها المذكرات. كمصدر لدراسة تاريخية في تجاوزها لوجهة نظر المؤرخ

التقليدي الذي درج، انتقائياً، أن يرى القدس مقدّسة، ذات جوامع وكنائس وصحابة ومبشرين، وأن يقدّموها برواية تاريخية لا خلاف عليها، وانتماءات قومية ودينية متفق عليها، نظرة ترى كتابة التاريخ فقط من خلال الأحداث والتحوّلات السياسية الكبيرة، وليس من خلال الحياة الاجتماعية للناس، الذين هم دون أدنى شك، صانعو تاريخ أحداث المدينة ووقود تحولاتها السياسية والاجتماعية³.

وفي جانب موضوع دراستنا، نرى في المذكرات «تفاصيل حياة النوتات الموسيقية الشرقية السائدة في زمنه، والتي دوّنّها بأسلوبه الخاص كونه لم يعرف كتابة أو قراءة النوتة بأسلوبها المتبع حسب منهاج المدرج الموسيقي العام، يشكّل مصدراً مهماً لدراسة المرحلة عبر ثقافتها الموسيقية العليا، فدتر المذكرات يسجّل الألحان والمقامات وكلمات الأغاني والموشحات. ويسجّل على جانب آخر، الاهتمام بالتدوين الثقافي الموسيقي. فيرينا بأن القدس الانتدابية، وربما العثمانية المتأخرة قد شهدت نهضة موسيقية، وتواصلًا مع القاهرة والشام وحلب، ليس فقط عبر زيارات مشاهير الفنانين إلى القدس فحسب؛ بل عبر التداول والتبادل الموسيقي والشعري الثقافي.

وبقدر ما يصعب حالياً تحديد أهمية مساهمة واصف جوهرية في هذا السياق، كون الدفاتر والمذكرات لواصف لم يدرسها باحثون في تاريخ الموسيقى وعلومها - لكن فكرة التواصل الآن، أيضاً تخلق لمؤرخ فلسطين التصرّو بأن القدس لم تكن فقط مدينة انتدابية فقط؛ بل مدينة شرق أوسطية مرتبطة بمدن أخرى مشرقية ارتباطاً وثيقاً وعضوياً، وهي تميل في تطوّرهما نحو الحداثة⁴ في رأي واصف: «الذي ولد في مدينة القدس في العام 1897م، وتلقّى دروسه الابتدائية في مدرسة الألمان المعروفة «بمدرسة الدبّاعة»، وانتقل للدراسة في المدرسة الدستورية التي أنشأها الأستاذ خليل السكاكيني. وعلى الرغم من حبه للمدرسة الدستورية ولأجوائها الليبرالية، وبإصرار من «ولي نعمته» حسين الحسيني رئيس بلدية القدس، انتقل إلى مدرسة المطران (سانت جورج) ليتعلم اللغة الإنكليزية فيها، حيث بقي فيها عامين دراسيين، فأغلقت بسبب الحرب، فاستغلها وتوجه إلى متابعة تثقيفه الموسيقي برفقة أشهر عازفي العود والملحنين المقدسين.

وفي العام 1914م، توفي والده، فتبناه حسين الحسيني، وعامله معاملة الأب للابن، وكانت أول وظيفة شغلها، كاتباً في بلدية القدس، وتدرّج في الوظائف إلى أن صار مدير مالية إدارة الأراضي مدّة عقدين من الزمن في عهد الانتداب البريطاني، تزوج خلالها من الأنسة فكتوريا صليبا سعد⁵، وأقام في بيت قديم حدّثه وجعله متحفاً فلسطينياً باسم «المجموعة الجوهرية»، يقول واصف في مذكراته: «إن ميلي للغناء كان منذ نشأتي. فكنت أغني كل ما



أسمعه أمام الجيران، وعلى السطح وكثيراً في بيت الخلاء (المرحاض) مثل: عالروزانا كل الهوى فيها» و«عالماني» وعمرى ست سنوات، وكُنّا نسمع ضيوف والدي من الفرق كفرقة القانونجي عبد الله أبو السباح مطرباً من يافا، وكانوا يسمعون غنائي فيعجبون به، فأطير من الفرع، ثم كان عند والدي جهاز تسجيل فكُنّا نسمع أغاني الشيخ سلامة حجازي إلى جانب الشيخ يوسف المنيلوي بإشراف الوالد.

أما أول أدواتي الموسيقية «فكانت من علبة صباغ تنكيّة، صنعتها مع مسامير، وأوتار من المطاط مشدودة، وكنت بريشة حَمَام أدندن عليها، وكانت تخرج أصواتاً عفوية أطرب عليها مع أولاد الجيران، وكنت معجباً بنفسى وعمرى لم يتجاوز سنواى الثمانى»، وحتى أشد الأوتار المطاطية التي اشتريها من تاجر يهودى بجوار مدرسة الدباغ، فأدندن فيها في الصف وفي البيت على مائدة الطعام فيغضب المعلم والأُم، وهكذا كنت أقضي أطول أوقاى وفراغى بالغناء والموسيقى⁶.

أما أول آلة موسيقية محترمة اقتنيتها، كانت تُدعى «الطنبورة» صنعها لى الحاج محمد المغربى، ناطور مزرعة الشيخ سليم الحسينى، مكوّنة من نصف «يقطينة» جرف داخلها وجعلها تجف، واضعاً على طرفها قطعة خشب مفروزة، ثم طلب منى جلد خاروف، فأحضرتة وجففه، ثم بدأ بالطرف المستوي من اليقطينة بعد أن فرزه بطريقة غريبة، ومتأنية قص قطعة منه جعلها بشكل أوتار، رافعاً منها وترين ربطهما بشكل غريب، ثم بدأ يجر كهما فإذا بهما يصدران أنغاماً جنّ جنونى حال سماع النغمة منهما، ثم تركناها مدة أسبوع حتى تجف، وأنا على أحر من الجمر من الفرع، وحال جفافها، قدّم لى شرحاً بكيفية العزف عليها، وأخبرنى أن مثل هذه الآلة تستخدم فى بلاد المغرب.

لا أحد يمكنه تصوّر الفرع الذى انتابنى وأنا أمتلك هذه الآلة «المحترمة». وما إن أعيد فتح المدارس، عدت إلى القدس ومعى «رأس كليب» أعزف ومعى صحبة من الأصدقاء فى الصف والساحات والبيت وعلى السطوح، لقد تحوّل كل شىء إلى العزف والدندن، برضا الوالد والأهل والجيران، وعمرى لا يتعدى عشر سنوات، حيث شكّلت من أبناء الجيران ما يشبه الفرقة الموسيقية، أغنى أمام الضيوف «عالروزنة» «وآخ يا مشعل» فحمدت الله على تحقيق بعض أحلامى (ج 1 ص 59 - 60).

ويقول أيضاً، ما دفعنى إلى عدم التوقف على المعلومات التى حصلت عليها فى الموسيقى!! والمجال أمامى للممارسة ما أراه من فن الدبكة والأهازيج. التى كنّا نتمتع بها، وحضورى مع عائلتى بين أهل القرى فى الجبهتين الجبلية والساحلية، وحضور احتفالات أهلها وأفراحها، ولسماعى غناء الرعاة وهم خلف قطيع الغنم والبقر يلعبون الناي والأرغول والمجوز

ويرقصون الدبكة. وبدأت أتعلّم ما يلفت نظري ويطرب سمعي من ألحانهم الشعبية. ويورد واصف جوهريّة أسماء كثيرة ممن يتقنون الدبكة، أشاروا إليه وعلموه أصول الدبكة، ختمها بقوله: «وأذكر مرّة أنه عندما جاءت مرّة ثانية جوقة أولاد أبو السباع في ليلة من ليالي والدي المرحوم في دار الجوهريّة، سمح لي بالرقص والغناء؛ وكانت الجوقة المذكورة تعزف ألحانها الصحيحة على الكمان والعود والقانون بمصاحبة الرق، فسّر الحضور وخصوصاً الجوقة ذاتها وأعجبوا مني أيّما إعجاب. وبعد هذه الأغنية تعلّمت غناء ودبكة أغاني أخرى أذكر منها ما يلي (ج 1 ص 60 - 61):

يا بو جديلة منشورة على مشيك دلال وغندرة

يليني عجبتيك ما ليش عليها مفرزة

دور

يليني عجبتيك رب السماء يثبتك

يا زين والبس جبتك دير العصابة لوراء

في أغنية أخرى:

اسمعوا يا ناس ويش قال الخطيب في بلدنا حللوا ذبح الغريب

ويبدو أن واصف جوهريّة، كأبي موسيقي تفتح أمامه فرص تحقيق ما يصبو إليه من هذا الفن، استمر في سعيه لتحقيق فرص أكبر، وهذه المرّة على العزف على الربابة بمساعدة حسين أفندي الحسيني، فقد اتفق مع عازف على الربابة، من قرية «دير عمرو» اسمه «أبو صندوق» وكان مشهوراً في ذلك الوقت، «فعلّمني على الربابة»، واشترى منه ربابة من صنع يده، وهكذا، يقول واصف: «بمدة ثلاثة شهور أصبح بإمكانني العزف على الربابة جميع ما كنت أحفظه من الأغاني الشعبية الفلاحية مثل (دكدوكة، واسمعوا يا ناس ويش اللبيب، يا أبو جديلة منشورة، على وآخ يا مشعل، عالميجنا، على دلغونا وغيرها)، وقد رجعت في العام 1906م ومعني الطنبورة والربابة إلى القدس، وهات يا سهر وعزف عند الجيران، فصرت أتنقل بفن الموسيقى من عزف وغناء على الطنبورة ومن ثم على الربابة، وبعدها أدبك أمام المعارف والأهل والأصدقاء وأنا بين الثامنة والتاسعة من عمري». (ج 1 - ص 62 - 63).

من الواضح أن اندفاعه بالعزف على الربابة، قد أنساه أن بعض أغاني الربابة تحمل معنىً سياسياً يحاسب عليها القانون العثماني، مثل الأغنية التي تقول في آخرها:



وأخذونا ع السرايا وصفونا سلا مليتش ومن بعد السلا مليتش كالوا هرش بوراشي

ونزلوا بنا حبس المهاليتش لا عنا لحف ولا بو فراشي

دولة خون عبادة البشاليك لا عاش ولد السوء فاني لا عاشي

وقد غنيت هذه الأغنية كثيرًا وأنا أعزف على الربابة في المسارح، وخصوصًا من مسارح المطران الإنكليزية زمن تركيا، بحضور سعادة متصرف القدس، وقد حذّرني والدي من القول (دولة خون عبادة البشاليك)، بل أشار علي بأن أقول (دولة عدل بتحب البشاليك)، وقد لاقت إقبالًا عظيمًا واشتهرت بين أهل القدس.

وفي قصيدة أخرى غزلية في زمن إبراهيم باشا، الذي يكرهه الأتراك، يقول في نهايتها:

شت عقلي بلور ومري والظاهر إنك علي مفتري

لأروح أنا وياك عند الشمولي والحق إبراهيم باشاع الحجاز

والحق إبراهيم باشا واشتكي يا ليلي قمار خده لون (الوندكي) (ج 1 - ص 64 - 65)

ويستمر واصف جوهرية في رحلته الموسيقية بالعزف على آلة الطنبور والربابة الهندية مدّة ما قرابة ثلاث سنوات، حتى أصبح ماهرًا في العزف، ثم نجح بترجمته من طقاطيق شعبية معروفة بكل دقة وإتقان، فيقول: «ولكن بالنظر لميلي الشديد لفن الموسيقى، فقد زاد طموحي ووجدت نفسي بأنني قادر على الزيادة في العلم والتوسع في هذا البحر، فكنت أتشوّق لعلم العزف على آلة العود، وهي الآلة الممتازة في الموسيقى العربية، بل الشرقية منها (ج 1 - ص 120).

ولحسن الحظ، كان حنّا فاشه صاحب الدار الذي تسكن أختي فيه، قد عاد من القاهرة بعد سنين طويلة، فكان بصفته نجارًا، يصنع العود ويجيد العزف عليه، ولكنه لا يجيد الإنشاد بالنظر لصوته الوحش، فكان يداعبني حتى أغني له ما كنت أغنيه من طقاطيق، فيطرب لصوتي ويسمح لي بمسك عوده فأنقر على الأوتار، وأكون مندهشًا من الفرح، لدرجة أنني كنت أنام عند أختي الليالي العديدة طمعًا في مشاهدتي واستماعي العود الذي أصبح معشوقي، حتى جاء جارنا «صبري عبد ربه» صاحب الفران بجانبنا، وكان هاويًا لعزف العود بغياب والده، فكنت أتردد عليه وأستمع لعزفه، واتفقنا أن يبيعني العود بأربع مجديات، أي ثمانين قرشًا تركيًا، وأصبح همّي الوحيد إيجاد الطريقة التي توصلني لاقتناء العود، فصرت أدخر ما أحصل عليه من نقود من الوالد، ولم أترك العم صبري خوفًا من أن يبيعه لغيري، وبعد فترة أصبح معي عشرون قرشًا، لكن الحظ ساعدني في ليلة من ليالي

حسين الحسيني، أن طرحت موضوع شراء العود، في الحديث عن الموسيقى، ودون خوف من والدي طرحت موضوع شراء العود، وبلا تردد قدّم لي مبلغ ستين قرشاً دفعة واحدة. وكانت فرحة و«هيصة» في دار الجوهريّة لم يسبق لها فرحة.

كبرت نفسي، ولم أدع أحداً من أخواني يلمس العود، وقد عملنا له بيتاً من الفانيلا والوجه «أطلس» خوفاً من البرد!! كنت أنا مع إخواني على فراش الأرض مع الوالدة وأضع العود فوق رأسي، وكثيراً ما كنت أنقر عليه في الليل عندما يكونون نائمين، فتصيح والدي محتجة وكلمات لاذعة وشتائم «على العود والي بدقوا عليه».

لكن والدي اعتقد بأنه يجب أن يساعدني على قدر المستطاع بالعلم لهذا الفن، فاتفق مع عبد الحميد قطينة، من أقدم عائلات القدس من هواة عزف العود الممتازين في ذلك الوقت على تدريبي على العزف، وكان والدي يحضر له الخمر والمآزة النادرة... وقد داومت بالتدريب إلى أن حان الوقت وتفهمت فنيًا وعمليًا طريقة العزف وطريقة الدوزان المعروفة. وقد تعجّب الجميع من سرعة إتقاني على تلقي هذا العلم الجديد (ج 1 - ص 121 - 123).

ولحسن حظي، كان العم أبو فؤاد «حمادة العفيفي» من أعرق أسر أهالي القدس المسلمين الكريمة، صديقاً لوالدي. وكان يُعد من خيار هواة الفن، يعزف العود وحسن الصوت، فإذا ما غنى موشحاً أو قصيدة يخيل لك بأنك أمام أشهر الموسيقيين من أهالي القاهرة، فكان عزفه وطريقة نقر الريشة لا يقلّده فيها أحد من هواة هذا الفن المقدسين... كان يبدع أيما إبداع ويطرب نفسه من نفسه، وباعتقادي أنه هذا هو عين الفن الأصيل، حتى قال الفيلسوف «جبران خليل جبران» كلمته المأثورة في الفنان «لا يستطيع المغني أن يسحر طرباً إلا إذا كان مسحوراً بالطرب». فكنت أكتسب منه قطعاً فريدة واستمرت معرفتي به بعد وفاة والدي... وإني لم أزل أردد موشحاً من أحب الموشحات إليه؛ مطلع «صاح وخبر فاتر الأجفان عن وجودي». وإني لأعترف بأن لأبي فؤاد الفضل الأكبر علي لما وصلت إليه في فن الموسيقى العربية (ج 1 - ص 123 - 124).

لم يتجاوز عمر واصف جوهريّة الحادية عشرة سنة، عندما وقع الانقلاب العثماني بتاريخ 11 تموز 1908م، وبدأت أرجاء الإمبراطورية العثمانية تشهد تطورات واضحة نحو الحداثة والانفتاح، وخاصة داخل الشعوب العربية في الإمبراطورية، فكانوا يسمون هذا الانقلاب بـ«حرية - عدالة - مساواة» لا يسمح عنوان دراستنا بالحديث عن هذا الانقلاب وتأثيراته، لكننا سنتوقف عند تأثيره على صاحب المذكرات «واصف جوهريّة» من الناحية الموسيقية.

ففي السنة نفسها، جرت انتخابات بلدية، فاز وانتخب حسين الحسيني برئاسة بلدية



القدس، كما فاز كل من راغب النشاشيبي وسعيد الحسيني بالمبعوثين عن قضاء القدس (في مجلس النواب العثماني) وعلاقة واصف وعائلته جيدة جداً مع الفائزين الثلاثة، وخاصة حسين الحسيني الذي كان يتبنى واصف ويشجعه في مسيرته الموسيقية.

«ومن حسنات حسين الحسيني أنه أراد الترفيه عن الشعب وإقامة الاحتفالات والزينات. ومن بينها استدعاء الموسيقىقار ذائع الصيت والممثل القدير «الشيخ سلامة حجازي» من القاهرة إلى القدس، وكانت فرقته الكبيرة برفقة جورج الأبيض... ومثل سلامة وفرقة النادرة جملة تمثيلات وروايات خالدة مثل: رواية صلاح الدين الأيوبي، واستمعنا من صوته الحنون لهذه الرواية. ثم رواية شهداء الغرام روميو وجوليت، واستمعنا من صوته القصيدة المعروفة (التي كنت من صغري أسمعها) ومطلعها (سلام على حسن يد الموت). وكان حظي سعيداً فحضرت لياليه جميعها بالقدس بواسطة حسين الحسيني، وزاد على ذلك أنني قبلت يديه في دائرة البلدية... وكان ذلك مصدر فخر وسرور (ج 1 - ص 134 - 135).

وتحدث واصف جوهريّة عن الموسيقيين المحترفين في القدس في العهد العثماني، مؤكداً أن القدس كانت تستقبل من حين لآخر بعض الموسيقيين من عازفين ومنشدين معروفين من القطر المصري أو من سوريا. وفي الفترة ما بين سنة 1900 إلى سنة 1914م، كنت أستمع إلى: فرقة «أولاد أبو السباع» وكانت فرقة ممتازة والمطرب عبد السلام الأقرع.

وأما اللواتي يغنين ويرقصن في الأفراح فهن: أسمى القرعة «مشهورة برفع الصوت»، والمغنية خيزران «عازفة القانون فأبدعت في السهرات»، وأميّة العموية «ترقص بخفة ورشاقة وكان الإقبال عليها عظيماً من الرجال» ثريا قدورة «فأبدعت بالغناء وكان صوتها جهورياً ومطرباً»، و«فروسو زهران» فأبدعت بالعزف على العود والغناء ولها ليالٍ مشهورة بالقدس». (ج 1 - ص 174).

وأما هواة الموسيقيين من أبناء القدس فهم: محمد السباعي «حلاوة الصوت وحسن الأداء وأصبح مفخرة لأهل بيت المقدس في هذا الفن»، وحمادة العفيفي «يعزف على العود ومشهور بالأغاني الغرامية الراقية»، وعبد الحميد قطينة «كان يعزف العود وريشته مشبعة قوية»، وحسين النشاشيبي «أبرع من عزف على العود»، ونعمان بك عقل «يعزف دون علم أساسي؛ لكنه يطرب السامع»، وكمال يونس الحسيني «يعزف على العود وينشد بصوت رخيم»، وطاهر يونس الحسيني «حافظ لأحسن أدوار وقصائد عبده الحامولي في مصر»، وفايز طوقان الحسيني «يحيّد الغناء»، وعلي عباس الجعوني «مغنٍّ له صوت حنون»، وحسن الأزهري «كان مرجعاً في أصول الغناء العربي القدير»، وعبد الرحيم المهدي «كان في صوته سحر في نفوس مستمعيه»، وإلياس رزق سهلا «يعزف العود بمهارة ويغني الأدوار

المصرية القديمة»، وقسطندي الصوص «عازف عود قدير وله صوت ممتاز بالعلو وعيسى الصوص» ضارب الرق وخصوصاً الدربكة، ومتري قسطندي المنى «مشهوراً بغناء الموال البلدي، صوته صافٍ وعالٍ وحنا إبراهيم فاشة «يعزف على العود بقوة وقد اقتبس مهارة العزف في مصر» وسمعان عمار «يعزف العود» وشبيه بحنا فاشة» ومتري الزائر «كان يلعب بمهارة على الناي» ويعقوب أبدريا «كان يعزف العود ببساطة وأنامله خفيفة لطيفة على الوتر» وجورج عرنيطة «يغني بأعلى صوته بعض المواويل» (ج 1 - ص 175 - 179). وقدّم واصف شرحاً لكل واحد منهم.

أما صانعو الأعواد وآلات الطرب من أهالي القدس فهم: حنا فاشه، وسمعان عمار، ويعقوب أندريا، وفرح القرعة (ج 1 - ص 179).

وما يلفت النظر في هذه القائمة الطويلة التي أوردها جوهريّة ظاهران مهمتان هما: الظاهرة الأولى، كثرة عدد الفنانين المسيحيين فيها، أي بنسبة أعلى بكثير من نسبة المسلمين، بنسبة أعلى بكثير من نسبة المسيحيين إلى مجموع سكان فلسطين. أما الظاهرة الثانية، فهي كثرة عدد الفنانين المحترفين أو الهواة الذين ينتمون إلى عائلات موسرة. فأما الظاهرة الأولى فسيبها ارتفاع مستوى المرونة الاجتماعية لدى العائلات المسيحية في زمن كان فيه احترام الفن وحتى هوايته، من الأمور التي تدخل في معايير العيب في سلّم القيم الشعبية العامة، وخاصة عند المسلمين. وأما ظاهرة ارتفاع عدد الفنانين المنتسبين إلى أصول اجتماعية موسرة، فمرده الأكيد أن تقاليد الغناء والطرب والكيف ترعرعت في المدن الكبيرة، وفي بيوت العائلات المترفة وقصورها، قبل أن تتسع دائرتها إلى تقاليد شعبية.

نتوقف هنا لنشير، إلى أن مسيرة واصف جوهريّة في الغناء والموسيقى قد استمرت، على الرغم من فقدانه لوالديه ووالده؛ وأصبحت البلاد في حالة حرب، وانحسبت الأمطار عن فلسطين والمنطقة، وغزا الجراد المنطقة بصورة فظيعة جداً، فالتهم كل شيء صالح لأكله. فقد تبناه رئيس البلدية حسين الحسيني، وجعله ابناً له، فحمّاه في وظيفته «ففي أوائل العام 1915م، وكان بمعية حسين أفندي، يعزف ويغني في سهرة لضباط الجيش، في فرقة إزمير (مؤلفة من خمس وستين قطعة نفخ للموسيقى) وفيها شاب بدأ يغني التواشيح الأندلسية بطريقة لفتت أنظاري، ولم أكن أسمع لهذا اللون من الغناء وعلى هذا الأصول من قبل... تجاوزنا الحديث فعرفت أن اسمه السيد «عمر البطش» من أهالي حلب، يعمل الآن في الفرقة... ولشدة ميولي لهذا الفن حاولت الاجتماع به في سهرات عديدة بين الضباط، الفرقة... وقد ساعدني حسين أفندي فطلب من عمر البطش أن يعلمني بعض



التواشيح وضبط إيقاعها، فقبل، وأظهر رغبة صادقة... وكان طيب القلب أنيسًا ولطيفًا ومتواضعًا، فهو ولا شك فنان أصيل، وهذا هو معشر الفنان.

وهكذا، وبواسطة تعليمي هذه الموشحات وأوزانها، شعرت بقوة فائقة في الموسيقى، وكان لهذه الموشحات الفضل الأكيد في ترقية مواهبي الفنية عزفًا وغناء... أوصلني لدرجة أنني أصبحت فيها أنتقد الكثيرين من موسيقيي بيت المقدس من محترفين وهواة (ج 1 - ص 220 - 223).

في الوقت نفسه، الذي بدأت فيه الظروف تتغير في مدينة القدس والبلاد والمنطقة، إثر هزيمة دول المحور (ألمانيا، تركيا، إيطاليا) في الحرب العالمية الأولى، وخروج القدس والمنطقة من دائرة الحكم التركي، ولكن للأسف دخلت في طور أكثر فداحة وضررًا، إذ دخلها الاستعمار البريطاني على قاعدة وعد بلفور وتحالفه مع الصهيونية لإيجاد وطن قومي يهودي في فلسطين، وبنظام الانتداب البريطاني على نفس هذا التطور.

يتحدث واصف جوهرية في كتابه الثاني (القدس الانتدابية في المذكرات الجوهرية) عن أسماء ورموز فنية كثيرة زارت فلسطين، وربطته بهم علاقات فنية، أفرد لها صفحات كثيرة في مجمل الكتاب، نقدّمها في هذه الدراسة مختصرة.

فهو يتحدث كثيرًا عن زيارة الراقصة والمغنية بديعة مصابني (سورية الأب ولبنانية الأم) واستضافتها في مقهى جوهرية: «زارت مصابني، القدس في العام 1920م، كان بصحبته عازف العود شحادة (يهودي) يترأس فرقتهما، وكانت هناك راقصتان، وقد اشتغلت على مسرح «مقهى المعارف» خارج باب الخليل، وهي تحمل معها مجموعة من أغنيات تلك الفترة في مطلع القرن العشرين، سواء أكانت من أغنيات العوالم، المستمدة من الفولكلور والموروث مثل: «فستق مملح» و«يا نواعم يا تفاح» و«صح النوم ما تقوم يا حبيبي»، أم من أبيات تروج لبعض المعاصرين من أمثال سيد درويش في نموذج: «ما قتللكش» (ج 2 - ص 42 - 45).

«... وزارت مصابني مدينة القدس مرّة أخرى، نازلة فندق سان جورج في حارة النصارى، وضمت سهرة معها جوهرية إضافة إلى أصدقاء وهواة، حيث عزف لها واصف على عوده، وكانت مسرورة على هذا العزف (ج 2 ص 78). ويصف جوهرية بديعة مصابني فيقول: «وإني أقولها بصراحة بعد خبرة ليست بقليلة في الموسيقى والتمثيل، إن بديعة نادرة، وهي بلا شك موهوبة بالمواهب الفنية السامية، وصاحبة الذوق الرفيع في جميع ضروب الفن، فكانت تبذل أيّا إبداع، وهذا وصف قليل من كثير، لأن القلم يعجز عن وصفها، أما عازف العود شحادة فكان ممتازًا بالعزف، وقد قضينا معه وبديعة أوقات جميلة في بيت

المقدس لم يزل يذكرها الكثيرون من أصدقائنا في القدس، فسقيا لتلك الأوقات كانت ما أطيبها. (ج2 - ص 77 - 80)

ويتحدث عن علاقته بالفنان «نجيب الريحاني» بعنوان واضح «أخي وصديقي نجيب الريحاني» فيقول: «على ذكر الفنانة بديعة مصابني فلا بد لي أن أذكر نجيب الريحاني، رفيق حياتها الذي أصبح زوجاً لها بواسطة الفن المشترك بين الطرفين، عرفت نجيب عن طريق بديعة بالقدس، إلا أن وجوده بالقدس لم يدعني أن أتركه يوماً واحداً، فكنت أرافقه في أغلب جلساته الخاصة، وخصوصاً مع فخري النشاشيبي الذي كان من أخلص أصدقائه، أما شخصية نجيب الفدّة، فهي ليست بحاجة إلى تعريف، فقد كان - رحمه الله - علماً من أعلام فناني مصر؛ بل في الشرق على ما أعلم، وله الفضل وكل الفضل في التمثيل الحقيقي، وقد اعتلى خشبة المسرح منذ الصغر، وقد قال لنا مرة: «شوف يا واصل يرجع الفضل لتفوقي في التمثيل إلى المرحومة والدتي»، فقلت له: الله ليه يا أستاذ أكانت هي ممثلة أيضاً؟ قال: لا، قلت إذا؟ فأجاب «كنت وأنا صغير ثورة متنقلة في كل لعبي وعملي في البيت، وكنت أسبب لها انزعاجاً قوياً في حياتها، فكانت رحمها الله تشتمني وتقول «روح إلهي يفرج الناس عليك...» وهكذا ربنا استجاب، وأصبحت على المسرح يضحك عليّ حتى الحزين... كنت أعرفه بكثير من أصدقائي في القدس، وخصوصاً العائلات، ولنا مع فخري النشاشيبي ذكريات لطيفة يضيق الوقت لسردها، وإني أعود وأقول إنني لن أنسى جلساته النادرة وهو كزوج بديعة مصابني، فهناك جنة النعيم لما تشاهده من نقد ونكتة وخفة دم وطرب فسقيا لتلك الأيام. (ج2 - ص 81). وحول طريقته بالنكتة البديهة، يسرد واصل بعضاً منها في صفحات الكتاب (ج2 - ص 81 - 82)

ويتحدث عن زيارة المطرب الكبير زكي مراد (والد المغنية ليلى مراد)، وقد زار مدينة القدس في العام 1920م، ويصف حفلة من حفلاته: «نزل الأستاذ زكي مراد في بيت خلف مقهى النزهة عند بعض أصدقائه من اليهود. وكان يتردد لهذا المقهى، وهناك وفي الطابق الثاني قضينا ليلة من العمر كنت أعزف له على عودي في القاعة المخصصة للبياردو، وقد غنى لنا فيها دور:

الفؤاد مخلوق لحسنك والعيون على شان تراك
والملوك تطلب رضاك والنفوس تحيا بقربك
راعي ربك رق قلبك اشفي صبك من لماك

وهذا الدور من تلحين الملحن المعروف إبراهيم القباني، من مقام الراست سازكار، وقد



غناه الأستاذ زكي مراد في تلك الليلة وتجلّى فأبدع كل الإبداع، ثم غنى الطقطوقة المعروفة له وكانت لم تزل جديدة والإقبال عليها متزايد من قبل العرب كافة، وهي غناء وتلحين الأستاذ الموسيقار سيد درويش:

زوروني كل سنة مرّة حرام تنسوني بالمرّة حرام

من مقام العجم، وهكذا أبدع الأستاذ زكي مراد بإلقاء هذه الطقطوقة كل إبداع، كيف لا وهو من تلاميذ المرحوم عبد الحي حلمي ذائع الصيت، وقد تلقى فن الموسيقى على يديه، وخصوصاً الليالي... وكان صوت زكي مراد من ذات صوت المرحوم عبد الحي حلمي (ج 2 - ص 124 - 125).

ومن دمشق، زار القدس الموسيقار الهاوي محمد علي الأسطة، والذي يصفه جوهريّة: «كان يعزف العود ببساطة، وكنت أنا دائماً أعزف العود وأترجم غناؤه، أما صوته، فكان حنوناً جداً وقراره مشبّعاً، ولا يعرف أن يغني إلاّ جيّداً (كما كان يقول لنا الأخ علي عباس الجاعوني....) أي لا نشاز في إلقاءه الأنغام، وكان يحكم بسهولة على صوته، والجدير بالذكر أن غناؤه كان فريداً من نوعه، ولم نعرف هذا اللون في الغناء من قبله ولا من بعده، لأنك تعجب عندما تستمع إليه» ويضيف: «كان حافظاً لعدد كبير من القصائد الغزلية والحكم وغيرها في رأسه عن ظهر قلب، وكان عندما يطرب مثلاً (المقام الراست) يبدأ قصيدة ارتجالية ويلقيها غناء ويتلاعب في تلحينها ويدور ويلف بها وكأنها مسكوبة سكباً، وكلّنا نظير طرباً عند استماعنا لكل كلمة وكل لحن ينتقل إليه في هذه القصيدة، ويعيده مراراً على جملة مقامات حتى تنتهي أبيات تلك القصيدة، ويرجع ويرتكز من حيث بدأ وهو (مقام الراست). أي بعبارة وجيزة، كنت تسمع تلحين قصيدة طازجة، ولو طلبت منه إعادتها فلا يمكنه أن يغني لك الكلام ذاته على لحن جديد طازج... وهكذا... هذه الطريقة النادرة التي خصص بها صديقنا محمد علي الأسطة، وما أحلاها وأجملها، وقد جنّ جنوننا نحن فئة من أبناء القدس من موسيقيين موهوبين ومخترفين وسميعة» (ج 2 - ص 128 - 129).

ويصف جوهريّة زيارة أم كلثوم التي يطلق عليها «كروانة الشرق» إلى القدس. التي سبق أن حضر إحدى حفلاتها في القاهرة: كان لي من الحظ قسط وافر بحضور ومشاهدة «كروانة الشرق» الأنسة أم كلثوم لأول مرّة على مسرح الأوبرا، وكانت لا تزال في عهدها الأول في الموسيقى بلباسها الشرقي الشعبي، وشعرها جدائل مناسب على كتفها؛ فطربت لصوتها الحنون المشبع، وكانت الفرقة الموسيقية التي تقودها بسيطة بعد، لم يسمح لي الوقت للقاء بها مع الأسف، لارتباطي بمواعيد مهمة. (ج 2 - ص 149).

ويبدو أن الحظ وقر له مسألة التعرف على هذه الفنانة المشهورة، فقد زارت فلسطين بعد الاحتلال البريطاني، وقدمت حفلتها على مسرح أديسون في محلة عكاشة بالقدس، وكانت من أعظم المسارح آنذاك، فيقول: «وكان الإقبال شديداً، والقلم يعجز عن وصفه من قبل الأهلين وكان الوقوف من الحضور يوازي الجالسين على المقاعد، وأصبح الجميع وكأنهم في غيبوبة من شدة الطرب، فقدّروا حشمتها ورخامة صوتها كل التقدير، وكانت ليلة لأبناء مدينة القدس من ليالي العمر التي لم يسبق لها مثيل. وقد تجلّت كروانة الشرق وأبدعت لما شاهدته من إصغاء وتقدير وحبّ الشعب لها، الأمر الذي جعلها تفقد وعيها، حتى مزّقت منديلها الذي كان بين يديها من شدة العواطف، وإني وغيري لن ننسى أغنيتها المحببة لها، آنذاك، ومطلعها «وحنك أنت المنى والطلب» (ج 2 - ص 178).

أما زيارة المطرب والملحن محمد عبد الوهاب (1902 - 1990م) الذي أقام حفلة على مسارح السلزيان في العام 1927م، يرى جوهرية أن حضور حفلته كان لا بأس به، فهو، كان في بداية عهده بالفن، وقد جمع له بعض الأسطوانات في صغره، ويذكر منها تسجيل دور «ملا الكاسات وسقاني» لمحمد عثمان، وكذلك قصيدتنا «أتيت فألفيتها ساهرة» و«باتت تناجيني عيوبه».

ويفضل جوهرية لحن عبد الوهاب لقصيدة «يا جارة الوادي»، وهي بلا شك من أكثر ألحان عبد الوهاب التي تمثل المرحلة الأولى في تلحين القصائد، فهي من عباءة سلامة حجازي، وهي مدرسة القرن التاسع عشر. (ج 2 - ص 178).

وقام الموسيقار محمد عبد الوهاب بزيارة ثانية إلى القدس، وكان هذه المرة في ضيافة صديقه الأديب الفلسطيني الكبير محمد إسعاف النشاشيبي، ويصف جوهرية زيارته هذه المرة بقوله: «كان اسم الأستاذ محمد عبد الوهاب في هذه المرة يتلأأ في أوج السماء لما قدّم من ألحانه وفنه وغنائه للعالم بصورة فظيعة، هزّ فيها قلوب النساء والرجال من عشاق الموسيقى، حتى من جهلائها على السواء في الأقطار العربية كافة، واشتهر اسمه ولمع أفقه وأصبح، والحق يقال، من عظماء الموسيقيين. وقد ابتكر لأول مرة في هذا الفن الرفيع زيادة آلات الطرب، وإضافة آلات موسيقية غربية في فرقته الموسيقية فزادته روعة وإتقاناً، وأخذت الجماهير تتذوق غناءه وتقبل عليه وألفت التجديد في التلحين». (ج 2 - ص 178 - 181).

أقام عبد الوهاب حفلة غنائية على مسرح سينما صهيون، شارع يافا بالقدس، وكان الإقبال على بيع تذاكر الدخول عظيماً حتى كان الوقوف أكثر من الجالسين لقلّة التذاكر.

وقد التقى جوهرية بالموسيقار عبد الوهاب بعد الحفلة، وحول هذا اللقاء يسجل: «ولحسن



حظي في نهاية الحفلة أخذني الأستاذ إسعاف النشاشيبي إلى المسرح خلف الستائر، وهناك حصل لي الشرف الأعظم وعرفني بالأستاذ لأول مرة، فسلمت عليه وهنأته بفنه، كما هنأت نفسي بمعرفته واستماعي إليه، وقد قدمني الأستاذ إسعاف وأطلع الأستاذ عبد الوهاب على ميلي الفطري للموسيقى ومقدرتي في هذا الفن وشهرتي بين الأهلين، فأعجب وانشرح صدره وقد وعدني بزيارة المجموعة الجوهرية في فرصة لاحقة. (ج2 - ص 181 - 182).

ومن الأسماء اللامعة في سماء العزف الموسيقي، عازف الكمان الشهير سامي الشوّا، (1887-1965)، الذي زار القدس، وارتبط بصداقة مع توفيق أخي واصف جوهرية، بعد أن التقاه أول مرة في سهرة في بيت فخري النشاشيبي، حيث رافقه واصف عزفاً على العود في «بشر» (راست طانيوس). «يصف جوهرية التكوين الموسيقي للشوّا، بـ«إن له رأساً لا قوياً في الموسيقى العربية» وهو عارف بالموشحات والقذود الحلبية، لكونه من أصل حليبي، فوالده (أنطون) أول من عرب آلة الكمان، وكيفها لعزف مسافات النغم وتقسيمااته الجزئية الزاخرة بها موسيقى المشرق العربي والآسيوي، غير المسافة الكاملة ونصفها، وهو مطلع على تراث النهضة في الغناء العربي الكلاسيكي خلال القرن التاسع عشر.

استمرت العلاقة بين آل الجوهرية، وسامي الشوّا حتى بعد أن أقام الأخير قداساً في كنيسة الروم الكاثوليك في القاهرة لوفاة صديقه توفيق، أخي واصف جوهرية.

ويعطي جوهرية قيمة فنية كبيرة لسامي الشوّا (الذي يصفه الأخ والصديق)، فيقول:

«إنه ولا شك فنان موهوب وعازف ماهر وفي رأسه رأسمال قوي في الموسيقى العربية، فإنه يعزف التواشيح الأندلسية ويميدها، وله فيها مجال واسع، وهو من أهالي مدينة حلب الشهباء، مخزن هذا القسم من موسيقى العرب ليومنا هذا، ثم لا يغرب عن البال، فمنذ نشأته سرى دم الموسيقى في عروقه منذ الطفولة، فكان والده في ذلك الزمن المدعو «أنطون الشوّا» أشهر من عزف على هذه الآلة، وله تسجيلات خاصة، وقد احتفظت بأسطوانة منها ضمن المجموعة الجوهرية، وزد على ذلك أن سامي مطلع كل الاطلاع على ألحان وغناء المطربين الشهيرين القدماء: أمثال عبده وسلامة، والميلاوي، وعثمان، وأبو العلا، وأبو داود... وغيرهم إلى أن وصل تلحين السيد درويش، وهو إذ يطربك في عزفه الفريد بعيداً عن علم النوتة الإفرنجية على ما أعلم، ولكنه مرجع في علم الموسيقى الأصلية العربية من المقامات والسلم الموسيقي الشرقي والإيقاع، مثله كمثل الموسيقيين القدماء». (ج2 - ص 182).

ويتحدث جوهرية عن صديقه الأرمني «آرتين سانتورجي» عازف السانتور الذي زار القدس، وأقام فترة طويلة فيها، فيقول: «كان الرجل عاملاً بسيطاً في البناء، إنما كان موهوباً

في فن الموسيقى، فكان يجيد العزف على آلة السانتور حتى لقب بأmir السانتور، وهي كانت آلة نادرة، وقد صنع لي واحدة منها، لم أزل أحتفظ بها ضمن المجموعة الجوهرية، إن هذه الآلة تشبه نوعاً ما القانون، ولكن أوتارها من النحاس، ويعزف عليها بواسطة مطرقة (شاكوش) مزدوجة لكل يد واحدة ومصنوعة من قرن البقر أو الجاموس، إنها بديعة وتطرب، ويخيل للمستمع إليها وكأنه بين فرقة آلات كبيرة نظراً لقوة الصوت بسبب أوتارها النحاسية، وتعمل صدى عكس آلة القانون المصنوعة من أوتار المصران الخنونة. أما طريقة عزف آرتين عليها فكانت تدهش المستمع إليها، لأنه كان يحفظ المقطوعات الصامتة الكثيرة من سماعات ودواليب وقطع موسيقية راقصة تركية وأرمنية، ثم عربية ويعزفها على السانتور بكل إتقان، وكان هو جذاباً وروحه خفيفة وكريماً في العزف، ويترجم ما ينشده من العربية في الحال بصورة مذهشة حتى ارتفع اسمه ومكانته، فكان أبناء المدينة يحضرونه لإحياء سهراتهم وحفلاتهم، ولي معه ذكريات كثيرة فأرافقه على عودي بين المعارف والأصدقاء. والجدير بالذكر أننا كنّا نضع فوطة من القماش ونحجب جميع الأوتار المقامة على السانتور فيجيء آرتين ويعزف لك ما أردت، فيضرب بالشاكوش المنوه عنها أعلاه من على الفوطة ويسمعه تقاسيم وقطعاً موسيقية دون أن ينظر الوتر بصورة عجيبة.

وقد ازدادت صداقتي مع آرتين، فكان يشغل في بيتي المعروف في النيكوفورية وفيه المجموعة الجوهرية، وكان عندما أخذته من البطيركية الأرثوذكسية خراباً، فكان آرتين يبلط الغرف ويصلح ما أطلبه منه داخل الغرف؛ ثم القصارة والطراشة بإتقان، وبعدما ينتهي من عمله الشاق يجلس وتبادل العزف على السانتور والعود إلى منتصف الليل...

وهكذا، وإني ألفت نظر القارئ أنه عند رغبة العازف بتغيير المقام، فالطريقة هي عكس النمط السائد عند العرب في العزف على القانون، هو تقديم أو تأخير القطعة الخشبية المستديرة والمقامة تحت كل وتر، المؤلف من ثلاثة أوتار نحاسية... وهكذا.

بقي آرتين في القدس حتى افتتحت الإذاعة، وبوساطتي تعين، وكان يعزف وحده ومع الفرقة على آلتة المحبوبة إلى أن ترك البلاد ورجع إلى أرمينيا. (ج 2 - ص 190 - 191).

ويتحدث جوهرية أيضاً عن عازف عود عالمي من أصل تركي، تعرّف عليه في سهرة في حارة الأرمن في القدس، يقول واصف جوهرية: وهكذا تعرّف على هذا الفنان العجيب في تلك الليلة التي لا أنساها مدى الحياة، وإني أقولها صراحة، إنني لم ألتق ولم أستمع لعزف عود كما شاهدت واستمعت إلى عزف «سيساق»، فكان بمهارة فائقة وبأسلوب عالٍ على مستوى ما سمعته من عازفين، مصريين كانوا أم أتراكاً.



كان «سيساق» يميل بالطبع في عزفه إلى الأسلوب التركي، ويجيد علم النوتة الإفرنجية. ما أكسبه إتقان عزف العود على أساس متين، وإني أقول إنه - ولا شك - موهوب، وقد بقي بالقدس ولم أنقطع عن الاجتماع به لمدة أسبوع، فتراني بعد انتهاء عملي ألتحق به أين ما كان، ولنا ذكريات في حي الأرمن لطيفة جداً، حتى إنني دعوته وأقمنا حفلة نادرة في بيتنا في النيكوفورية، فطرب لما لمسه من فن الموسيقى وما تحتويه المجموعة، وقدم لي كتابه في علم الموسيقى مزين برسمه وتوقيعه على الغلاف، وأحتفظ به ما دمت حياً، وهكذا بعد الحفلة التي كانت تضم أخي وصديقي وأخي النابلسي والقاضي محمد يوسف الخالدي، قبل سيساق النوم عندنا، وأمضى ليلته وأنا بجانبه على السرير الثاني نتناول أطراف الحديث عن الموسيقى والفن إلى قريب الفجر. (ج2 - ص 191).

وفي أيلول من العام 1928، زارت القدس المطربة «خيرية السقّا» وأقامت حفلات على مسرح مقهى المعارف خارج باب الخليل ويصف جوهرية هذه الحفلات بقوله:

«وكان الإقبال عليها شديداً من أبناء مدينة القدس، وكانت الفرقة مؤلفة من عازف كمان يهودي، وعازف القانون، وضارب العود، ثم شاب أنيق يحسن الضرب على الرق بصورة نادرة. كان صوتها مشبعاً وحنوناً، وكانت تغني بحشمة وابتسامة بريئة تدخل الطرب إلى كل من استمع إليها وشاهدها وهي تغني، وكانت بالفعل قديرة على إبداء الفن، خصوصاً القصائد منها. (ج2 - ص 219).

ويعطي جوهرية، قيمة ومستوى كبيرين للمطربة السقّا، ويصف إحدى السهرات الخاصة التي أقامتها في بيته وحضرها مجموعة مختارة من الأصدقاء، فيقول في مذكراته: «القلم يعجز عن وصف تلك السهرة، وقد أهديتُ ناقر الرق رقاً جميلاً من المجموعة للذكرى، لم أزل أذكر القصيدة التي أبدعت خيرية في غنائها إبداعاً من مقام الحجاز كان مطلعها:

أحمّامة الوادي بمنعرج اللوا

هيّجت ويحك لوعتي ببكاك

لا تنكري عني سألتك مقسماً

بحياة من أبكاك ما أبكاك

أما أنا فبكيت من ألم الجوى

وفراق من أهوى أنت كذاك

تعلمت هذه القصيدة لحناً من المطربة خيرية، وكنت أغنيها بكل إتقان في سهراتي العديدة بعد اجتماعنا بخيرية، ونذكر هذه المطربة ونثني عليها ليومنا هذا... فسقيا لتلك الأيام!

أذكر أيضًا، يضيف جوهريّة: أنه عندما بدأنا في السهرة في بيتنا فضلنا إقامة الحفلة في الساحة الخارجية للبيت التي تظللها جذوع الكرم المورقة حول نافورة الماء بين الأزهار والرياحين، ولكن عندما عزفت الفرقة الآلية وغنت المطربة خيرية أصبح سور الدار العمومي ومن جميع أطرافه محاطاً بأناس مختلفين، الأمر الذي جعلنا نتعجب، فدخلنا المتحف إضراباً، ودهشت خيرية لما شاهدته من روائع الفن، وعلى الأخص الآلات الموسيقية ورسوم فطاحل المطربين والملحنين والعازفين القدماء، التي تزيّن جدران غرفة الموسيقى المؤدية لمدخل قاعة المتحف الأثرية المشهورة. (ج2 - ص 220).

وأثناء الاحتفال بـ«سبت النور» للطوائف المسيحية الشرقية في كنيسة القيامة، تعرّف جوهريّة إلى عازف الكمان والمؤلف الموسيقي السوري توفيق الصّبّاغ (1892 - 1964). والمعدود من معلّمي الموسيقى إذ وضع مؤلفات موسيقية بعضها عن تاريخها وطرق تعليم آلاتها، كذلك ألف دليلاً موسوعياً، لكن أضاع الكثير جراء ما استهلك من وقته في منافسة ابن وطنه الشوّ، وهذه بدأت أثناء مشاركتها في تدريب الفرقة السورية المشاركة في مؤتمر الموسيقى العربية الأول 1932م بالقاهرة، وهو من اخترع آلة كمان وأضاف لها مدى مزدوجاً بين درجات الجواب (العالية - النسائية) والقرار (الخفيضة - الرجالية)، لكن أغلب تراثه الموسيقي المخطوط والمسجل مهمّل في الإذاعات... زار الصّبّاغ، متحف جوهريّة، في عيد الفصح، واطّلع على المحفوظات فيه، وأعطى جوهريّة رأياً، أن سامي الشوّا يفصل على الصّبّاغ بالتقاسيم، على أن الأخير يتميّز بالعلم الموسيقي (ج2 - ص 261).

ويتحدث عن زيارة أحد أبرز الشخصيات الفنية في مصر والعالم العربي في ذلك الوقت إلى القدس، وهو المعلم محمود صبح (1897 - 1941)، ويطلق عليه اسم «الأستاذ الأكبر» ويذكر أنه زاره مع أخيه توفيق مراراً في «الفندق العصري» الذي يقيم فيه، ويصفه بأنه: «مرجع في فن الموسيقى العربي الأصيل وله نظريات نادرة وانتقادات لاذعة وفنية خصوصاً لفناني هذا العصر. كان عصبي المزاج وناقماً على الحياة لكونه ضريحاً لا يبصر. وكان حافظاً وحائزاً على رأسمال كبير في علم الإيقاع والمقامات. وخصوصاً الدرجات للسلم الموسيقي الشرقي»؟ (ج2 - ص 315).

ويضيف جوهريّة: «وهو صاحب صوت كبير مفارق، جمع فيه الوفرة في المدى الصوتي والرحابة في التنقل بين مختلف الأمزجة الكلاسيكية، وهو المؤسس على التجويد القرآني (وريث الترتيل السامي الكنعاني - اليمني) وأساليب الغناء العربي القديم منه، ما يوحى



بصلته بذروة الغناء العباسي والأندلسي حتى العثماني، فهو الصوت الذي لا عيب فيه إلا خلوه من العيب «كما قال محمود الحفني. استطاع أن يكون شخصية فنية كبيرة القدرات وغزيرة الإنتاج، فهو عازف متمكن على آلات عدة: الناي، والعود، والبيانو كذلك، هو عالم موسيقي قبل أن يكون ملحنًا ومغنيًا، فقد جمع في صوته: المطرب والمنشد، فقد لحن مجموعة من الموشحات والقصائد، حيث بهر أم كلثوم في تملّكه من صوته المطلق، وبز أيضًا كثيرًا من الأصوات والملحنين في موشحه: لاح بدر التّم 1939م» الذي سجله لشركة «أوديون».

ويذكر جوهريّة أيضًا، أن المعلم الكبير محمود صبح، يتميز في أدائه حيازة سمات الغناء بالأسلوب التركي، بعد أن استمع إليه جوهريّة في موشحين:

• الأول:

أيها الساقى إليك المشتكى قد دعوناك وإن لم تسمع
ونديم همت في غرته وبشرب الراح من راحته
كلما استيقظ من سكرته

• الثاني:

غصن بان مال من حيث استوى مات من يهواه من فرط الجوى
خفق الأحشاء موهون القوى كلما فكّر في البين بكى
ويحه يبكي لما لم يقع (ج2 - ص 315 - 317).

زار أيضًا القدس، في مذكرات جوهريّة، عازف العود والملحن وإضافة إلى ذلك المغني فريد الأطرش (1911 - 1974م)، وهو ابن المغنية وعازفة العود «علياء المنذر»، وأخو أسمهان الأكبر، الذي يعدّ من الجيل اللاحق لجيل الحداثة الغنائية، وإن كان جليلهم وتفوّق على جيله واضعًا لنفسه مكانة نافست الكثيرين، لكونه من خارج مصر، وهو السوري من جبل العرب، والأمر الآخر المغني - الملحن، الذي استطاع تقديم مجموعة من الأفلام الغنائية، والتي أدل بها مكرسًا الأوبريت (المغناة) والغناء الدرامي إضافة إلى الشعبي، واستيعابه التعاون مع أصوات نسائية كثيرة ومتباينة في الاتجاه والمدارس كذلك القيمة والمستوى، مثل صوتين كبيرين اختبرا مقدرتهم: أسمهان ونور الهدى، وآخرين سوقهما بألحانه الاستعراضية والشعبية، هما صوتا: صباح وشادية، كذلك أشرك الراقصة سامية جمال في استعراضاته الكبيرة.

كانت الدعوة من «طلعت السيفي» لكل منسوبي إذاعة القدس، كأمر البزق محمد عبد الكريم، وجميل عويس من سوريا، ومن مبدعي فلسطين: يحيى اللبائدي، الذي أعاد له فريد الأطرش في بدايته غناء: «يا ريتني طير»، من بعد المطرب اللبناني الكبير إيلي بيضا، وكان أيضًا من الحضور يحيى السعودي، والشاعر إبراهيم طوقان.

لم يشأ فريد الأطرش الغناء واكتفى بعزف (بشرف) رافقه فيه محمد عبد الكريم على البزق، فأساء الحضور ذلك، وعدّوه غرورًا بنفسه لا متناعه الغناء لهم. بينما علّق جوهرية، إنه يستطيع له من أعمال الأطرش الطقاطيق، ولا يطيق سماع صوته، واستعاد تعليق أم كلثوم «ليته أخرس» (ج2 - ص: 317).

ويتحدث واصف جوهرية عن زيارة المطرب المصري عبد الغني السيد، وزيارته للقدس، وزياراته لجوهرية نفسه، وقد استمع السيد لغناء جوهرية وعزفه وأعجب بهما، كما أبدى إعجابه أيضًا بمتحف جوهرية ومحتوياته الموسيقية النادرة، وفي ذلك يقول واصف في مذكراته:

«زارني المطرب المعروف المصري بعد انتهاء الحرب العظمى بالقدس، وقد أعجب جدًا مما رآه من التحف النادرة الأثرية، وخصوصًا تلك المجموعة من الآلات الموسيقية الشرقية. وقد تباحثنا في فن الموسيقى وأسمعته من محفوظاتي الغنائية القديمة التي أعدها بأنها غريبة عن الجو المصري، وبعيدة كل البعد عن الموسيقى الحديثة عند العرب، وأقر أنها تهز المستمع وتطرّبه، وفي الوقت ذاته تشجّع، وأسمعني من محفوظاته القديمة المصرية وتكررت زيارته للمجموعة الجوهريّة.

وقد أفادني هذا المطرب بأنه يملك قطعة موسيقية شرقية نادرة مصنوعة من قرعة مستطيلة تشبه نوعًا العود في عدد الأوتار والقياس المناسب، وقد وعدني بتقديمها لي بوجوب عرضها مع أخواتها في المجموعة الجوهريّة عند أول فرصة يتمكن فيها من إرسالها لي من القاهرة، شريطة أن يوافق أستاذه الموسيقار محمد عبد الوهاب الذي يحتفظ بها في الوقت الحاضر، ويحبّ العزف عليها». (ج2 - ص 332).

بتاريخ 3 كانون الأول سنة 1935م، زار القدس المفتي المصري المشهور الشيخ أحمد حسنين مع فرقته الموسيقية المؤلفة من عازف قانون، وكمّان، وضارب رق، ومعهم أمير البزق الأستاذ عبد الكريم، وقد حضرناه واستمعنا إلى إنشاده لأول مرة في مقهى كان لموسى الراغب الحسيني في أريحا، فقد أجاد وأبدع وتعرّفت عليه هناك فأحببته وأحبني. إن الأستاذ حسنين من أجمل المغنين الذين عرفتهم من قبله حتى ومن بعده، فهو طويل القامة،



ووجهه حسن يميل دائماً إلى الابتسامة، أنيق الهندام ولباسه المصري الأصيل معمم يلفت الأنظار، خصوصاً عندما ينشد فيزداد روعة وخفة.

كان يرأس الحضور المرحوم العم محي الدين أفندي الحسيني الذي تجلّى الكرم به في تلك الليلة، ودفع ثمن تذاكر الدخول لتلك الحفلة عن عدد كبير من الحضور. غنى الشيخ حسين الشيء الكثير من قصائده المعروفة والمحبة إليه، مثل قصيدة «إلا زعلت ليل بأني أحبها»، ثم غنى وأخوه دياالوج التلفون، رجوته أنا بغنائها، لأنني كنت أنشده في الليالي وتعلّمته نقلاً عن أسطوانة منه».

والحق يقال إن هذا الديالوج فيه انتقاد لطيف لشركة التلفون، وخصوصاً للنساء والموظفات لإعطاء النمرة... وإن التلحين تناسب مع المعنى المطلوب. وبعد هذه الحفلة لم ينقطع الأستاذ حسنين وفرقة عن زيارتي في المجموعة الجوهرية، وقد ضمنت لفرقة صديقي آرتين عازف السانتور وقضينا أوقات جميلة في البيت وخارج البيت... وأصبح الشيخ من أعز الأصدقاء لي، وقد أحبّ مدينة القدس وأقام فيها، وكنت أساعده بتجديد مدة الإقامة دائماً وأبداً بوساطة أصدقائي في دائرة المهاجرة والسفر، إلى أن صادف افتتاح دار الإذاعة سنة 1936م، فتعيّن وفرقة فيها، ومكث عندنا مدة طويلة. قدّم لي رسمه ثم هو والفرقة للذكرى، وإني لم أزل أحتفظ بهما ضمن المجموعة الجوهرية. (ج 2 - ص 280-281).

الأول: شخصيات عالمية عرفها جوهرية

هكذا لقب المستشرق الألماني، والدكتور في الموسيقى «روبرت لخمّان» (1892 - 1939م)، واصف جوهرية، بعد اطلاعه على معرفته بالموسيقى العربية، وعلاقته بموروثات بعض الأقطار العربية، وتراث الموسيقى الكلاسيكية، ويسجّل جوهرية ذلك في مذكراته ومما يقوله باختصار:

«وكان اللقاء في بيتي «المجموعة الجوهرية». وكان «لخمّان» يحسن اللغة العربية فتباحثنا في الفن والموسيقى، ثم أسمعته مجموعة كبيرة من الأغاني التي أحفظها من مختلف الأنواع من غناء الفلاحين إلى غناء المدنيين في مصر وسوريا وفلسطين، ثم التواشيح الأندلسية والمواويل والقطايط والقصائد، وعزفت له على بعض الآلات مثل الربابة، والطنبور الهندي، والجنبوس، ثم على رئيس هذه الآلات الموسيقية ألا وهو العود، فسّر جداً وطرب، وقد لقبني بحضور المستر ستور، بـ«إنساكيلويديا الموسيقى العربية».

وهكذا لم ينقطع الدكتور عن الاتصال معي والاجتماع بي في بيتي، يواصل أبحاثه الموسيقية

معى، ويأخذ الكثير منى عملياً على العود من حيث السلم الموسيقي العربي الحديث، ثم من حيث الإيقاع حسبما كنت أتعلمها نقلاً عن الأساتذة القدامى الذين يجهلون النوتة الإفرنجية، والطريقة التي كنت أقتبس هذا الفن عنهم، وأصبح مغروساً بذهني ولن أنساه ليومنا هذا».

وكان جوهريّة يرافق هذا المستشرق إلى الكثير من الاحتفالات والمحاضرات الموسيقية وعندما كان يقدّم محاضراته يشير إلى عزف وغناء جوهريّة.

ويذكر جوهريّة في مذكراته عن خلاف في وجهة النظر، وقع بينه وبين لخمّان، أثناء إحدى المحاضرات، حول الموسيقي العربي والنوتة الإفرنجية، فيقول:

«وكان الدكتور لخمّان عندما يستهل حديثه ليثبت قوله عملياً بواسطة عزفي وغنائي لا ينسى، بل كان دائماً يذكر وجوب تعلّم الموسيقي العربيّة كما تعلّمها واصف فقط ليس إلّا، أي من المعلم إلى تلميذه، يعطيه القطعة الموسيقية تلو القطعة الأخرى إلى أن يحفظها غيباً عن ظهر قلب، ثم يحفظ بيده الضرب والإيقاع بالكف واليد المبسوطة ليظهر (الدم والتك) في إيقاع الموشحات وهكذا، إلى أن أوقفته وتحدّث مرة بحضور خيرة الموسيقيين فقلت:

يا دكتور لخمّان: إني أوافق معك بأن الموسيقي العربيّة عواطف وطرب أكثر من الغربيّة منها، وإثباتاً لكلامي أنّ المستمع إليها عندما يطرب لا يستطيع كبح نفسه إلا عندما يتأوه آه.. آه... كمان، ويريد تكرار قطعة صغيرة مؤلفة من بعض الدرجات الصوتية القليلة مثل الصبا وغيره، والبعيدة عن الهارموني والفلسفة الغربيّة، حتى إن العرب بعد الإسلام سمح لهم النبي بأن يرتلوا القرآن ترتيلاً. والجدير بالذكر أنه في الوقت ذاته ولثقته بهذه العواطف قد سمح للمستمع لهذا الترتيل الديني بأن يقول الله... الله.... الله... للمقرئ تغذية لروحه وطربه حتى في الدين.»

وبعد نقاش حاد، حول معارضة لخمّان تعلم الموسيقي العربيّة على النوتة الإفرنجية، ومعارضة جوهريّة لهذه الآراء بالإثباتات الفنيّة، ختم مداخلته بقوله:

«وإني واثق بعد خبرتي في هذا الفن الرفيع بأن العازف العربي يجزّو على أن يتعلم الموسيقي، وهكذا يكون عدد الموسيقيين العرب بالآلاف كما هو الحال عند الأجانب، فإنك قلّما تدخل بيتاً أجنبيّاً لا ترى فيه آلة موسيقية»... ثم أقول أمامك الفرق الموسيقية الوترية العربيّة في وقتنا هذا التابعة للموسيقار عبد الوهاب (ولم أنطرق إلى تلحينه...)، ثم فرقة ملكة القلوب أم كلثوم فاسمع واحكم كيف استطاعوا عزف القطع الموسيقية الصرفة وكلها محشوة بالأرباع بكل مهارة.»

وبعد إصرار لخمّان على رأيه، فاجأه جوهريّة، كما فاجأ الحاضرين بقوله:



«اسمح لي يا دكتور لخمأن إذا لم تزل مصرًا على اعتقادك فإني أقولها صراحة، إن ذلك أظنه من الوجهة الصهيونية المعادية للعروبة، وفيها شيء من الخبث لعدم تمكين العرب من انتشار موسيقاهم ليس إلا؛ بل بقاؤهم على ما هم عليه إلى الأبد، فبالله عليك هل تعتقد أن ما اقتبسته وحدي في فن الموسيقى العربية من أهازيج ودبكات وغناء فلوكلوري ثم مصري ثم تواشيح أندلسية ثم عزفي على جملة آلات موسيقية شرقية حتى أمضيت الوقت الأكبر من حياتي فيه، لكثرة ميلي وحيي إليه، هل تعتقد أن أولادي وليس الغريب يعمل ما عملته؟ لا وألف لا».

فجن جنون الدكتور لخمأن؛ ولكنه أصرّ على ما كان عليه، وقال: «لا، هذا خطأ، فإني أفضل أن يكون واصف جوهريّة، بين عشرين ألف عربي ممن يتقنون اللحن والأداء على الطريقة القديمة كما قلت سابقًا، وهذا ليس له دخل البتة من الوجهة السياسية، لأن الفن وخصوصًا الموسيقى عند الجميع هو فن».

طبعًا، هذه المناظرة. واختلاف الرأي فيها لم يقطع حبل الود بين الرجلين. وقد سجّل لخمأن لجوهريّة سبع عشرة أسطوانة بصوته وعزفه عبارة عن طقاطيق وتواشيح، وعزف منفرد على العود، والربابة، والطنبور، والحنوش، كان يسمّعها إلى موسيقيي الأجانب، وخصوصًا الألمان منهم في مناسبات ومحلات عديدة في القدس.

ومن أسف أن هذه الأسطوانات قد انتقلت إلى أرشيف الجامعة العبرية بعد وفاة لخمأن.

الثاني: تعرفه على السينمائي والموسيقار العالمي «جوزي ماجيكا» الإسباني

أسعدني الحظ بالتعرف للسينمائي والموسيقار العالمي الإسباني «جوزي ماجيكا»، وذلك بواسطة أخي وصديقي عزيز بولس شحادة صاحب جريدة مرآة الشرق في القدس، وكما علمت من الأخ عزيز بأن الأستاذ ماجيكا تواق لسماع بعض قطع موسيقية عربية صرفة، وليست ممزوجة بالإفريقية كغناء بعض موسيقيي هذا العصر، أمثال عبد الوهاب، والأطرش. وقد استمع بالفعل إلى بعض الهواة بالقدس؛ ولكنه لم يعجب بهم قطعياً، وهكذا وبواسطة عزيز وإرشاداته زار وإياه المجموعة الجوهريّة، فرحت به وسررت بحضوره جدًّا، وقد لفت نظره وخصوصًا لأول مرة قيمة المجموعة وما تحويه من تحف فنية، وعلى الأخص مجموعة آلات الطرب الشرقية القديمة، التي احتلت القسم الأكبر من جدران القاعة المعروفة بغرفة الموسيقى، مزاحمة بذلك صورًا كثيرة لأشهر موسيقيي وملحني العرب أمثال عبده وسلامة وعثمان والسيد درويش... وغيرهم.

وبعد ما قمت وعائلتي بإكرامه، حسب الطريقة العربية، جلس في الصالون ينظر إلى كل ما

هو شرقي؛ بل عربي، من أثاث وفراش وتحف مختلفة الأجناس والألوان، أسمعته بعض التقاسيم من مقام الراست، ثم البيان، والصبا، وبعدها عزفت بشرف عاصم بك من مقام الراست أيضًا، فأخذ فكرة واضحة عن العزف على العود، وأظهر رضاه وطربه. وبعد ذلك أنشدت على عودي موشحًا مطلع «حير الأفكار» ضرب مربع أي 40 / 13 من مقام راست كروان:

حير الأفكار بدري في صفا خده الأسيل

من لغض البان يزري من سكرة حين يميل

وبعدها موال من المقام من غناء المطرب الصفتي وعبد الحي حلمي:

قم في دجى الليل ترى بدر الجمال طالعا معجبا بنبه وسعده في العلا طالع

يا مدعي الحب خذ لك في الهوى طالعا واحسب حساب العزول من ضمن أشكالك

وإن زاد بك الشوق في كتب الغرام طالع

وبعدها ختم بموشح من مقام راست، أيضًا ضربه سماعي دارج بسرعة فائقة:

أفديك ظبيا مبتسم في خدك الخال رسم أهواك يا بدر قسم

ولم أزل أرمي عزل وصادني شاجي المقل آمان... آمان

وما كدت أنتهي من الغناء إلا وأخونا الموسيقار كان واقفاً وكله طرب وإعجاب، وقال: نعم هذه هي الألحان العربية التي كنت تواقاً لسماعها، وأثنى عليّ من حيث العزف والصوت والإلقاء والطريقة المنسجمة، كما قال، بالعزف والغناء معاً.

وبعدها أضفت إليه ما تيسر من خفايا هذا الفن الجميل مثل قطع من الأدوار والقصائد والطقاطيق المحشوة بالأرباع من السلم الموسيقي العربي البعيدة عن النصف، وكنت لفتُ نظره لكل حركة عند تعبير المقام، ثم الرجوع إليه والإيقاع الذي يغني عليه بموجب شريعة الموسيقى العربية القديمة الصافية، وقد أبدى إعجابه على الأخص في حركة من مقام الصبا على الكردان في موشح «صاح وخبر فاتر الأجنان عن وجدي»...

وهكذا ترك الأستاذ «جوزي ماجيكا» المجموعة الجوهرية وهو يتأمل فيما سمعه من قطع وعزف نادر، وما شاهده في هذه المجموعة من فنون. تركنا شاكرًا وقد أرسل لي وبوساطة الأخ عزيز رسمة صورة فنية نادرة كتب عليها بخط يده وتوقيعه باسمي (with my admiration)



لم أزل أحتفظ بها ضمن فناني المجموعة الجوهريّة، وذلك بعدما أدخلتها في إطار فضي سميك يتناسب مع قيمة هذا الفنان وفنه وذلك من هوليوود...» فسقيا لتلك الأيام ما كان أطيها؟! (ج2 - ص 278 - 279).

الثالث: دار الإذاعة: هنا القدس

كان افتتاح دار الإذاعة بالقدس في العام 1936م، وقد ضمت الكثيرين من هواة الفن من أمثال: إبراهيم عبد العال، ومحمد عطية، وإسكندر الفلاس، وبنيامين، ويحيى السعودي، وجيليل ركب، ورامز الزاغة، وكاظم السباسي، وفهد نجار، وميلاد فرح، وتوفيق جوهريّة، وروحي الخماش من نابلس، وأرتين سانتورجي، وباسيل ثروت، وعبد الكريم أمير البزق. (ج2 - ص 290).

كان وجود دار الإذاعة الفلسطينية في القدس نعمة جزيّة، فقد أصبحت القدس محطة للفنانين من الأفطار العربية، وعلى الفور تشكلت فرقة الإذاعة في السنة نفسها.

«ترأس القسم الفني العربي المرحوم يحيى اللبائدي والشاعر الموهوب إبراهيم طوقان، ثم جيء بالمرحوم جميل عويس عازف الكمان، وحاول تعليم العازفين من هؤلاء الهواة حسب النوتة الغربية، وقد نجح نوعاً ما إلى أن حضر عازف البيانو المعروف يوسف بتروني، وله الفضل في تنظيم الفرقة الموسيقية.

والجدير بالذكر أن الأستاذ عزوري اليهودي العراقي الموسيقار المشهور كان من الأوائل في الإذاعة، ولكن بالنظر لعدم انسجام العرب واليهود سياسياً، فقد اضطرت الحكومة إلى فصل كل فئة على حدة، فأصبح العرب يقومون بالعزف والغناء وحدهم، وكذلك اليهود، ونظراً لقدرة الأستاذ عزوري وحفظه الموسيقى العربية وهو من أصل عراقي، ومثل العراق في المؤتمر الموسيقي العربي الذي عقد سنة 1931م، في القاهرة، حاول أن يبتكر فكرة جديدة، ولكنها خيثة فكان يضع الكلام العبري على ذات اللحن العربي الأصيل في الموشحات الأندلسية... ولكن عمله فشل في النهاية وكان سخرية لدى الفنانين.

وقد صادف وجود فرقة المطرب الشهير الشيخ أمين حسنين آنذاك في القدس، وكانت ترأس الافتتاح عزفاً وغناء، وبالفعل، وبوساطتي، بقي الشيخ حسنين يشتغل بفنّه في الإذاعة مدة طويلة، وكان أخوه ينشد بعض المونولوجات والديالوجات، ولكنها تركا ورجعا للقاهرة، وبقي على ما أذكر من الفرقة الأخ عبد الكريم أمير البزق، فأبدع وأجاد، ولا شك بأنه موهوب ويعد حقاً أمير هذه الآلة الشرقية النادرة.

أما إبراهيم عبد العال عازف القانون الممتاز، فقد (كان) صديقي، وفهمت بأن زوجته

هي ابنة صديقي وأخي عمر البطش من مدينة حلب، هذا الموسيقار الفذ الذي علّمني الموشحات الأندلسية عندما كنت في السادسة عشرة من عمري، فأخذت عنه طائفة كبيرة من التواشيح، وهذه التواشيح التي كانت تنشد وتغنى حتى في الإذاعة بالقدس، نقلها أخي توفيق للإخوان هناك، وقد كتبت عن عمر البطش في فصل زمن الحرب العظمى الأولى من هذا الكتاب، وأن عازف الكمان الأستاذ عبود هو ابن إبراهيم عبد العال ومن أصدقائي القدماء. وعلى ذكر الأستاذ إبراهيم عبد العال فقد علّم ولدي جورج العزف على القانون، ونجح على يده، ثم علّمه صديقي الأستاذ عبد الفتاح منسي فزاد نجاحاً؛ ولكن ولسوء حظنا تركنا القدس سنة 1948م، ولم يكن ولدنا جورج قد تعلّم العزف على القانون.

هذا بالإضافة إلى الأستاذ محمد عطية عازف القانون المصري الذي أبدع في القدس، وكان لا ينقطع عن زيارتنا في مناسبات عديدة في المجموعة الجوهريّة، أما الأخ يحيى السعودي فإنه - ولا شك - شاب موهوب، قد أخذ الفن هواية على كبر، فكان من أشهر صانعي الأحذية بالقدس؛ ولكن عذوبة صوته وميله الفطري جعله يترك الصنعة، ويختص في الفن، فتعلّم العزف على العود وأتقنه ولمع اسمه في مدة قصيرة إلى أن أصبح رئيس فرقة الموسيقى التورية في الإذاعة، والفضل يرجع إليه في نجاح عازف الكمان جليل ركب، وعازف العود رامز الزاعة، وضابط الإيقاع باسيل ثروت، وخصوصاً عازف العود إسكندر الفلاس. (ج2 - ص 292).

أخي توفيق فنان في جميع ضروب الفن، وأخصها الرسم والعزف على الناي، وإني أقولها صراحة إنه ولأول مرة في حياته اشتغل براتب شهري، وهو عازف الناي في الإذاعة فأبدع وأجاد، وكان عمله حباً للموسيقى، ووجود زملاء له من رؤساء ومروّسين يقدرونه ويحبونه، وإلا لما كان يتحمل الحكم مطلقاً... وليس له جلد على الوظيفة.

وإني أقول بأن الأخ كاظم السباسي حقاً عنده صوت رخم وحنون، ويمكنه إتقان اللحن، ولكنه طائش في حياته، فإذا ما غنى يتبين للمستمع إليه بأنه ينسى بعض الكلام من المقطوعة التي هو ينشدها، وليس له جلد على صرف مجهوده بحفظها كما يجب بالنسبة إلى طيشه... سامحه الله. إني أقول ذلك احتراماً للفن ليس إلا، فقد كتبت سابقاً أن كاظم هو من عائلة فنية؛ فعّمه محمد أفندي السباسي الذي سطع اسمه في الغناء في القدس عشرات السنين كهواٍ قدير، وكذلك يرجع فنه إلى المرحوم والده موسى السبسي، وكنت أعرفه في آخر حياته، فكان ضابط الإيقاع ومعروفاً بـ«موسى الآلاتي» وصديقاً للمرحوم والذي. (ج2 - ص 291 - 292).

ومن الإذاعة تعرفت على:



السيدة آمال حسين وزوجها المؤلف، وكانا يزوران المجموعة الجوهريّة وتبادل معها الفن. وكان المرحوم جميل عويس لا ينقطع عن زيارتنا، وخصوصاً يوسف بتروني الذي له فضل كبير في تعليم ابنتي يسرى النوتة والعزف على البيانو، وتشجيعها على عزف المقطوعات العربية التي تعزف عادة على البيانو والخالية من الربع. كما أنّي أذكر فاضل الشوّاشقيق أمير الكمان سامي الشوّاش وغيرهم من كانوا يحكم الفن يأتون إلى الإذاعة، وهكذا لا يمكن لأحد من هؤلاء إلا أن يزور المجموعة الجوهريّة التي أصبحت بكلمة مختصرة شعبة خاصة للإذاعة، فكم وكم من الليالي وحتى أوقات النهار كان بيتنا يضم الفنانين جميعهم من الموظفين في الإذاعة وزائريها الغرباء. وإنّي سأكتب عن أشخاص عديدين من الذين تعرّف عليهم بواسطة الإذاعة في فصول لاحقة بإذن الله.

قبل افتتاح دار الإذاعة بالقدس، كانت فكرة تدور بأن أكون أنا بصفتي خبيراً في الموسيقى العربية ومن أبناء القدس رئيساً للقسم الفني فيها، وقد طلب بالفعل مني ذلك بواسطة حاكم القدس المستر «كيث روتش» قبل تركه القدس في سهرة خاصة، كانت في بيت السيد إحسان هاشم، شريطة أن تنقل الوظيفة من دائرة الحاكم إلى الإذاعة، ولكن لأسباب خاصة رفضت وفضّلت البقاء في الإدارة وعدم الدخول في الفن كمحترف؛ بل صممت أن أتخذ الفن ديناً لوجه الفن ليس إلا، وكما اعتدت على هذه الطريقة منذ تشبّثتي.

ولم أراجع حتى إن اسمي كتب علناً رسمياً في الجريدة الرسمية لكي أكون من الفنانين في أول يوم افتتاح الإذاعة؛ ولكنني اعتذرت ولم أقبل مطلقاً والله في خلقه شؤون، لم أندم على رفضي منصب الإذاعة، وإنّي أدوّن هذا الحادث لكي أثبت فيه أن الفنان الحقيقي عند تسخير فنه - خصوصاً في الشرق - للعيش يخسر قيمته الفنية، وهذا بنظري أصبح كصناعة وليس فناً صحيحاً... فقد جاءني مرّة الأخ كاظم السبّاسي وبيده مضبّطة على بعض التواقيع من شخصيات معروفة بالقدس تطلب فيها من إدارة الإذاعة بأن تسمح للأخ كاظم أن يدفع أكثر من مرّة في الأسبوع، لأن أغانيه محببة لديهم، وطلب مني توقيع هذه المضبّطة بصفتي خبيراً معروفاً في هذا الموضوع!! فتأمّلت قليلاً في عمل كهذا وقلت في نفسي والله عال «أهكذا يحتاج الفنان لطرق أبواب رزقه عندما يتخذ فنه حرفة؟! إذاً، قاتل الله الفن عندما ينزل إلى هذا المستوى بالمرء.

لم تنقطع الإذاعة في كل المناسبات عن أخذ اقتراحاتي في كثير من المعلومات الفنية، وبعد ما ترأس الإذاعة الأخ عزمي النشاشيبي كان يلقبني «بالفنان المتقاعد»، وبوساطة الأخ روجي الخماش كنت أدوّن ما ألحّنه من تلاحين بالنوتة الغربية في البيت، وهذا بدوره ينقلها إلى دار الإذاعة فتذاع منها من قبل المطربين مقابل بعض الجنيّهات لكل تلحين... ليس إلا. وعلى

ذكر الأخ روجي الخماش، فإنني أعترف بأنه من ألمع الشبان الذين عرفتهم مقدرة وفناً، فقد تعلم في مصر على يد الحريري، فحفظ التواشيح وإيقاعها، ونجح في العزف على آلة العود بموجب النوتة الغربية، وهو مطلع على الطريقة القديمة للموسيقى العربية من حيث السلم والمقامات والإيقاع، والجدير بالذكر أن هذا الفنان نادرٌ في حسن الخلق، فقد كان يقضي ساعات طويلة إلى ما بعد منتصف الليل يعزف على عوده، ويطرب الحضور.

وهذه تسجّل لروحي الخماش بمداد الفخر والإعجاب، فأكثر الله من أمثاله. لم أنس الليالي التي كانت تقضي في دار المجموعة الجوهريّة في القدس من قبل الإخوان موظفي الإذاعة من إداريين وفنانين، فكان المرحوم جميل عويس ويحيى اللبائدي والمأسوف عليه الشاعر الملهم إبراهيم طوقان وفرقة الإذاعة الوترية تعد المجموعة الجوهريّة دار إذاعة ثانية، فكانوا يحضرون دون كلفة مصحوبين بأي فنان غريب زار القدس للإذاعة، وإني أذكر أن جميل عويس قدّم لي عصا المغفور له السيد درويش سيد الموسيقى الشرقية على الإطلاق، فكان يتكئ عليها عندما كان صديقاً حميماً له في القاهرة، وقد قبلتها وشكرته واعتزّزت بها، ووضعتها على الجدار تحت رسم السيد درويش، فلفتت أنظار كل من شاهدها بإعجاب ودهشة. (ج2 - ص 294).

ومن نافلة القول أن نذكر، بعد هذه الرحلة الطويلة مع مذكرات جوهريّة. إلى حدّ ما. أن زمن الرحلة، حسب المذكرات، امتد من الزمن العثماني (1904 - 1917م) إلى نهاية الزمن الانتدابي (1918 - 1948م) توقف بعدها واصف جوهريّة عن العطاء، وتعلّلت أنسايكلوبيديا الموسيقى العربية، حسب المستشرق لخمّان، منذ رحيله القسري عن القدس، الأمر الذي يثير لدينا تساؤلاً كبيراً، فحواه:

لماذا توقف مشوار واصف جوهريّة الموسيقي والغنائي؟ وكان بإمكانه أن يواصل هذا المشوار مستنداً إلى خبرة اعترف له بها جميع من عرفه، وثقته بنفسه كانت ذخيرته وعونه للوصول إلى ما وصل إليه.

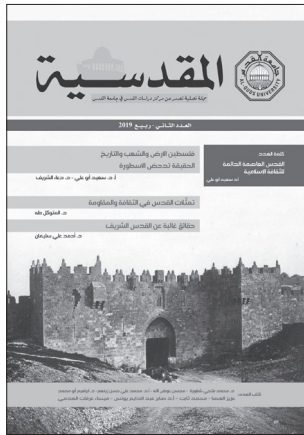
سؤال يتولّد منه سؤال آخر: هل كانت القدس، والقدس فقط مرتع روحه، وملهب وجدانه الإبداعي، فخدمت تلك الروح، وهمد لهيب الإبداع عندما اقتلعت النكبة منها...؟؟

ليس بوسعي الإجابة عنه؛ بل أتركه لخبراء الموسيقى والغناء، علّنا نجد لديهم ما يشفي غليل السؤال.



الهوامش والمصادر

1. واصف جوهريّة: القدس العثمانية في المذكرات الجوهريّة، مؤسسة الدراسات المقدسية، القدس 2003م. تحرير وتقديم: سليم تمّاري وعصام نصّار.
وقد طبعت وزارة الثقافة الجزائرية عام 2009م، بمناسبة القدس عاصمة الثقافة العربية والطبعة الجزائرية هي مرجعنا الخاص، فيما يتعلق بأرقام الصفحات.
 2. واصف جوهريّة: القدس الانتدابية في المذكرات الجوهريّة، مؤسسة الدراسات المقدسية القدس 2003م، تحرير وتقديم: سليم تمّاري وعصام نصّار. والطبعة الجزائرية هي مرجعنا الخاص، فيما يتعلق بأرقام الصفحات.
 3. سليم تمّاري: مقدمة وتحرير «القدس العثمانية في المذكرات الجوهريّة».
 4. عصام نصّار: مقدمة وتحرير «القدس الانتدابية في المذكرات الجوهريّة» موجود في نهاية الكتاب.
 5. جهاد أحمد صالح: واصف جوهريّة (1897-1973) رائد الموسيقى والغناء في فلسطين، سلسلة «الرواد المقدسيون في الحياة الفكرية والأدبية في فلسطين»، الاتحاد العام للكتاب والأدباء الفلسطينيين، رام الله 2010م، ص 9-12.
انظر أيضًا:
 - يعقوب العودات: من أعلام الفكر والأدب في فلسطين، وكالة التوزيع الأردنية، (الطبعة الثانية) عمان 1987م، ص 94-96.
 - أحمد الواصل: الرماد والموسيقى، حفريات في ذاكرة غنائية عربية، دار الفارابي، بيروت 2009م.
 - نمر سرّحان: موسوعة الفولكلور الفلسطيني (الجزء الثاني) عمان (الطبعة الثانية) 1989م، ص 522.
 - عصام نصّار: القدس كمدينة عثمانية، حوليات القدس، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد 7 ربيع 2009م.
 6. واصف جوهريّة: ج 1 ص 48-50.
- والاستشهادات من المذكرات ستوضع بعد نهاية الاستشهاد: الجزء الصفحة. في الجزأين.



مركز دراسات القدس - جامعة القدس

العنوان: مدينة القدس - سوق القمامان - خان تنكر

الموقع الإلكتروني: www.jerusalem-studies.alquds.edu

هاتف رقم: 00972-02-6287517

فاكس رقم: 00972-02-6284920



تقرير فصلي بشأن التطورات والانتهاكات الإسرائيلية في مدينة القدس يناير/ كانون الثاني - يوليو/ تموز، 2020

تقرير من إعداد قطاع فلسطين والأراضي
العربية المحتلة - جامعة الدول العربية

يرصد التقرير الانتهاكات الإسرائيلية لمدينة القدس خلال الفترة من يناير/ كانون الثاني - يوليو/ تموز 2020، حيث صعدت سلطات الاحتلال الإسرائيلي من انتهاكاتها وإجراءاتها في المدينة المقدسة، واستمرت في برامجها ومشاريعها لتنفيذ خططها لتهويد مدينة القدس، بالتوازي مع الخطوات الملموسة التي تتخذها على أرض الواقع لتنفيذ خططها لضم أجزاء كبيرة من الضفة الغربية. وبذلك فقد استمرت إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) بالتهويد الجغرافي (تهويد الأرض والاستمرار في الحفريات تحت المسجد الأقصى المبارك وداخل أسوار البلدة القديمة وتنفيذ المشاريع لتغيير وجه القدس)، كما استمرت بالتهويد الديموغرافي (من خلال طرد السكان وهدم المنازل بحجة عدم وجود تراخيص للبناء والسطو على ممتلكاتهم، وزرع المستوطنات وإقامة مشاريع تهويد داخل الأحياء الفلسطينية)، إضافة إلى تصعيد اقتحاماتها وتنكيلها وإجراءاتها القمعية بحق المواطنين المقدسين، خاصة في بلدي سلوان والعيسوية، وفي هذا الإطار رصد التقرير أن هنالك مناطق في القدس مستهدفة على المستوى الأمني والسياسي كمنطقة سلوان والبلدة القديمة والطور وجبل المكبر، ومناطق مكتظة بكثافة سكانية عالية ومساحات ضيقة كمخيم شعفاط وقلنديا وكفر عقب. كما رصد التقرير استهداف الشخصيات الوطنية الفلسطينية المقدسية والمؤسسات الفلسطينية التابعة لدولة فلسطين لتقويض عمل السلطة في مدينة القدس، وإغلاق المؤسسات الأهلية

الفلسطينية والمراكز الثقافية لمحاربة الثقافة والهوية الوطنية الفلسطينية بهدف تهويد القدس. فضلاً عن الشروع بإستراتيجية البدء بربط الكتل الاستيطانية الكبرى المقامة على أراضي مدينة القدس لتبقى القدس موحدة تنفيذًا لمخططات سلطات الاحتلال وحسب زعمها لمنع إقامة دولة فلسطينية وعاصمتها القدس.

وعلى صعيد آخر، وفي ظل جائحة كورونا، تعمّدت سلطات الاحتلال الإسرائيلي التمييز في التعامل مع المقدسيين في ظل انتشار الوباء من خلال التركيز على التدابير والإجراءات على القدس الغربية والمستوطنين وإهمال تقديم الخدمات الطبية لحماية المقدسيين من الوباء، برغم أن سلطة الاحتلال مسؤولة عن تقديم الخدمات والرعاية الصحية للمواطنين الذين يرزحون تحت سلطتها، في الوقت الذي وضعت كل العراقيل أمام وزارة شؤون القدس ووزارة الصحة في السلطة الوطنية الفلسطينية للقيام بدور فعال داخل المدينة المقدسة لحماية المقدسيين من الوباء، الأمر الذي ساعد على انتشار الوباء في كل أحياء وبلدات القدس.

استهداف رموز السيادة الوطنية الفلسطينية والشخصيات المقدسية

منذ بداية العام، تعتمد إسرائيل استهداف قيادات السلطة الوطنية الفلسطينية في مدينة القدس وتقويض عملهم واعتقالهم والتنكيل بهم والتحقيق معهم لساعات طويلة، وذلك في إطار سياسة إسرائيلية تستهدف كبح ومنع أي دور سيادي للسلطة الوطنية الفلسطينية في مدينة القدس.

حيث اعتقلت سلطات الاحتلال الإسرائيلي وزير شؤون القدس السيد/ فادي الهدمي ومحافظها السيد عدنان غيث، علماً أن محافظ القدس قد تم اعتقاله الأسبوع الثاني من يوليو/ تموز، حيث فرضت قوات الاحتلال الإسرائيلي قراراً يقضي بتمديد اعتقاله لمدة 7 أيام في زنازين سجن عسقلان.

كما اعتقلت الأمين العام للمؤتمر الوطني الشعبي للقدس السيد/ بلال النتشة، بتهمة تقديم مساعدات والتعامل مع السلطة الوطنية، وشمل الاعتقال أيضاً أمين سر فتح ببلدة العيسوية ياسر درويش، وأصدرت قراراً بمنع سفر أمين سر «حركة فتح» بالقدس شادي المطور، بحجة توزيع مساعدات داخل المدينة والتعامل مع السلطة الوطنية، وتضمنت تلك القرارات التعسفية دفع غرامات وكفالات تقدر بنحو 30 ألف شيكل، كما اعتقلت عددًا من القيادات المقدسية أثناء وقفة أمام بيت الشرق بحي الشيخ جراح إحياء لذكرى وفاة أمير القدس الشهيد فيصل الحسيني. فيما تم اعتقال أكثر من 1060 فلسطينياً في أنحاء



المدينة منذ بداية عام 2020، وفقاً لإحصائيات نادي الأسير، كما فرضت سلطات الاحتلال الإسرائيلي الحبس المنزلي على 14 مقدسياً. فضلاً عن الإعدام الميداني للشباب إياد الحلاق في البلدة القديمة وهو من ذوي الاحتياجات الخاصة.

المؤسسات الفلسطينية بالقدس في مرمى الاستهداف الإسرائيلي

أقدمت سلطات الاحتلال الإسرائيلي منذ بداية العام على إغلاق ما يزيد على 32 مؤسسة فلسطينية في مدينة القدس، من بينها مكتب مديرية التربية والتعليم، كما تم حظر أنشطة تلفزيون فلسطين واعتقال والتحقيق مع مراسليه، واعتقال مدير المركز الصحي العربي في بلدها القديمة. كما مددت شرطة الاحتلال الإسرائيلي قرار إغلاق مكتب تلفزيون فلسطين بالمدينة، ومنع طواقمه من العمل لمدة ستة أشهر مقبلة، وأصدرت قراراً بإغلاق جمعية التطوع للأمل، بحجة التعامل مع الجهات الرسمية الفلسطينية. هذا وقد أغلقت المسرح الوطني الفلسطيني. كما داهمت قوات الاحتلال الإسرائيلي دائرة الخرائط ونظم المعلومات الجغرافية في جمعية الدراسات العربية التابع لبيت الشرق، حيث صادرت خرائط ووثائق وأجهزة حاسوب، فيما اعتقلت مديره السيد خليل تفكجي.

كما اقتحمت مركز ييوس الثقافي وفرع المعهد الوطني للموسيقى واستولت على وثائق وحواسيب، فيما اعتقلت على ذمة التحقيق مدير المركز السيدة رانيا الياس ومدير المعهد السيد سهيل خوري، وتم اعتقال مدير شبكة فنون القدس السيد داوود الغول، وداهمت مؤسسات علمية ودينية أخرى.

المشاريع التهويدية الجديدة

كشفت بلدية الاحتلال الإسرائيلي في مدينة القدس عن إطلاق خطة وصفها بـ«التاريخية» لمشروع ضخّم لإقامة بنايات ستستخدم في قطاع التكنولوجيا و«الهاي تيك»، كذلك إقامة حدائق ومكاتب ومبانٍ حكومية ومحلات تجارية وفنادق بواقع 250 ألف متر مربع لشركات التقنية العالية، وحوالي 50 ألف متر مربع للتجارة و50 ألف متر مربع للفنادق في حي «وادي الجوز».

كما كشفت تقارير أن المنطقة المهودة ستصبح مقرّاً لشركات تكنولوجيا المعلومات الاحتلالية بشكل يشبه «وادي السيلكون» التكنولوجي في ولاية كاليفورنيا الأميركية، وتجدر الإشارة إلى أن حي «وادي الجوز» هو حي سكني يقع في شرقي القدس ويشكل مدخلاً رئيسياً إلى البلدة القديمة في المدينة، وبفضل موقعه المركزي يعدّ مركزاً اجتماعياً وثقافياً وتجاريّاً وصناعياً لشرقي القدس. وتنفيذاً لهذا المخطط، فقد أصدرت بلدية الاحتلال الإسرائيلي

أوامر بإخلاء هذه المنطقة الصناعية التي يعمل في ورشها ومنذ عشرات السنين مئات المقدسيين وأمهلت أصحاب المحال والورش في المنطقة الصناعية الوحيدة في المدينة، ستة أشهر من أجل الإخلاء الكامل والنهائي للكراجات ومحال البناء والمطاعم وغيرها، والتي قدرت الغرفة التجارية الصناعية بالقدس عددها بـ 200 محل تجاري، وأدعت بلدية الاحتلال في قرارات الإخلاء التي سلمتها لأصحاب الورش أنها تنوي تنفيذ ما سمته «مشروع خطة مركز مدينة القدس الشرقية»، على أنقاض هذه المحال، علماً أن ملكية الأرض تعود لعائلة الخطيب من مدينة القدس. من الجدير ذكره، أن هذا المشروع الاحتلالي التهودي العنصري الجديد لتغيير منطقة وادي الجوز يضاف إلى جميع المشاريع التهودية الاحتلالية الإسرائيلية الخطيرة «لتنفيذ مشروع القدس الكبرى» التي تهدف إلى تزييف وتغيير هوية ووجه القدس وتراثها وطابعها العربي الإسلامي المسيحي وتهجير أهلها وطمس معالمها والاعتداء على موارثها الحضارية والتاريخية والدينية، وسيعمد هذا المشروع إلى خلق تواصل استيطاني بين مختلف البؤر الاستيطانية في حي الشيخ جراح، وصولاً إلى منطقة المصراة، وكذلك خلق تواصل مع المؤسسات الحكومية الإسرائيلية الرسمية، وبالتالي تصبح هذه المنطقة يهودية بالكامل.

كما وافقت سلطات الاحتلال الإسرائيلي على مد القطار الحديدي التهودي السريع الواصل بين «تل أبيب» ومدينة القدس ليصل إلى البلدة القديمة في المدينة المقدسة، فضلاً عن إقامة محطات له في البلدة القديمة. مما يعني أن بناء نفق سكة الحديد سيكون تحت الأرض في المدينة ليصل إلى تخوم الحرم القدسي الشريف، كما سيخترق الأحياء العربية في القدس في باطن الأرض، إضافة إلى المشروع المعد منذ زمن والمتمثل بإقامه «تلفريك» في القدس، يسير فوق الأحياء العربية في القدس وبجوار المسجد الأقصى، ويربط جبل الزيتون بحائط البراق، ويمر بنقاط عدة في البلدة القديمة بالقدس المحتلة وحول أسوارها التاريخية، فضلاً عن مشروع «مدينة داود» الذي تهدد منشآته حي سلوان ومنطقة باب المغاربة، كما أقامت جمعيات استيطانية إسرائيلية متحفاً توراتياً بسلوان، التي لا تبعد سوى عشرات الأمتار عن الأقصى من الناحية الجنوبية الغربية. هذا، وقد شيد المتحف في منطقة تمنع بلدية الاحتلال في القدس وسلطة الآثار الإسرائيلية البناء فيها؛ بدعوى أنها منطقة تاريخية تضم آثاراً من حقبة تاريخية مختلفة، لكنها ورغم ذلك لم تمنع الجمعيات الاستيطانية من إقامة هذا البناء، الذي سيستخدم لترويج وتسويق تاريخ مزور عن المنطقة، ويخدم السياحة التلمودية الداخلية والخارجية.

كما صادقت سلطات الاحتلال الإسرائيلي على مشروع يسمى «طريق السيادة» لاستخدام المستوطنين وضمان حرية تنقلهم وربط مستوطنة «معاليه أدوميم» المقامة على أراضي قرية



زعيم بمدينة القدس، يضاف هذا المشروع إلى جدار الفصل العنصري الذي يحاصر قرية الزعيم وإلى مشاريع شبكة الطرق والمواصلات التي تنفذها سلطات الاحتلال الإسرائيلي لفصل التجمعات السكنية الفلسطينية في منطقة القدس وجنوب الضفة الغربية عن بعضها بعضًا ولضمان التواصل الجغرافي بين المستوطنات ومدينة القدس.

كما صادقت «اللجنة اللوائية للتخطيط والبناء» التابعة لسلطات الاحتلال الإسرائيلي على مخطط هيكلي في حي المصراة وباب الساهرة بهدف توسيع نفق باب العامود على حساب محطة الحافلات وموقف السيارات الوحيد في حي المصراة.

كما أقرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي مشروع بناء مصعد كهربائي يربط البلدة القديمة بساحة البراق، وصولاً إلى المسجد الأقصى المبارك، بتكلفة 2,5 مليون دولار، ويهدف إلى اقتحام وتسهيل وصول أعداد كبيرة من المستوطنين والمتطرفين من باب الخليل إلى البلدة القديمة (حارة الشرف) ومنطقة البراق، ومن ثم باب المغاربة وصولاً إلى ساحات المسجد الأقصى المبارك وتدنيس ساحاته. حيث يهدف المشروع التهويدي إلى حفر نفق عامودي داخل الأحجار الأثرية لمدينة القدس، بعمق نحو 25 مترًا، على الطرف الشرقي لحارة الشرف بالبلدة القديمة، ليصل إلى مستوى ساحة البراق، وحفر نفق أفقي بطول نحو 60 مترًا يصل إلى الطرف الغربي لساحة البراق، ويجري تنفيذ المشروع على عدة مراحل، حيث شرعت سلطات الاحتلال في أبريل / نيسان الماضي، بتنفيذ المرحلة الأولى منه، كما سيخدم المصعد مستقبلًا «القطار الهوائي / التلفريك» الذي تنوي سلطات الاحتلال تنفيذه، وسيطلق على المصعد اسم «مصعد باروخ»، على اسم الثري اليهودي «كلاين باروخ» الذي تبنى مصاريف مشروع المصعد الكهربائي، بقيمة 10 ملايين شيكل (2,5 مليون دولار أميركي)، أما التكلفة الإجمالية للمشروع فستصل إلى 35 مليون شيكل.

كما يشار إلى أنه بالقرب من المصعد التهويدي، هناك مبنى كبير داخل ساحة البراق المطل على المسجد الأقصى يُستخدم «كمتحف توراتي» للترويج للرواية التلمودية. بالإضافة إلى مشروع آخر ينفذ في الخفاء يطلق عليه «نفق الهيكل»، ويمتد تحت أحياء البلدة القديمة ويهدد سلامتها واستقرارها.

وعلى صعيد متصل، بدأت بلدية الاحتلال الإسرائيلي بتنفيذ مشروع «الشارع الأميركي»، الذي يبدأ من جنوب شرق القدس، مرورًا بمنطقة صور باهر وجبل المكبر، وصولاً إلى حاجز الزعيم لربط المستوطنات في جنوبي المدينة مع مستوطنة «معاليه أدوميم»، حيث يشمل المخطط القدس من الشرق والغرب ويعد المقطع الأوسط من الشارع الأضخم، مما يؤدي إلى المزيد من مصادرة أراضي المقدسين لتنفيذ المشروع ومحاصرة الأحياء الفلسطينية

وتحويلها إلى كانتونات وسط المستوطنات التي تم زرعها في الأحياء الفلسطينية، وربط المستوطنات الشرقية ووسط القدس بالمستوطنات في غور الأردن شرقاً، كما سيربط الشارع الأميركي مستوطنات جنوب القدس وشرقها بتلك التي في مدينة بيت لحم.

يشار إلى أن رئيس حكومة الاحتلال الإسرائيلي قد أعلن عن رصد 200 مليون شيكل لتهويد مدينة القدس وأنه أصدر تعليماته لبلورة خطة لتعزيز مكانة القدس لدى اليهود، مضيفاً إنه «في زمن كورونا من المهم أن تبقى القدس على سلم أولويات إسرائيل».

الاقتحامات للمسجد الأقصى المبارك واستهداف مصلى باب الرحمة

كثفت سلطات الاحتلال الإسرائيلي ومئات المستوطنين اقتحاماتهم وتدنيسهم للمسجد الأقصى المبارك بشكل غير مسبوق، وبحماية شرطة الاحتلال والقوات الخاصة لتأمين الحراسة للمستوطنين خلال مسيراتهم الاستفزازية، في الوقت الذي يتم فيه الاعتداء على المصلين، كما مارست سلطات الاحتلال الإسرائيلي سياسة الإبعاد عن المسجد الأقصى المبارك، حيث مددت إبعاد خطيب المسجد الأقصى، الشيخ عكرمة صبري، عن المسجد لمدة أربعة أشهر كما اعتقلته في وقت سابق وأفرجت عنه لاحقاً، ورئيس نادي الأسير السيد ناصر قوس، إضافة إلى تسليم أوامر إبعاد بحق 209 فلسطينيين، معظمهم من حراس المسجد الأقصى المبارك. وقال الشيخ صبري «إن الاحتلال سلّمه قراراً جديداً بالإبعاد عن المسجد الأقصى، بعد اقتحام منزله»، كما أكد أنه قد تم إبلاغه بأنه لن يسمح للمسلمين في الأيام القادمة بالقيام بأي نشاطات أو فعاليات داخل الأقصى وساحاته، وسيكون دخول المصلين إليه محدوداً. مضيفاً «إن القرار تعسفي وغير قانوني ولا توجد في العالم دولة تستخدم طريقة الإبعاد إلا هذه السلطة القائمة بالاحتلال، التي تريد أن تسكتنا وتكتم أفواهنا حتى لا نعترض على مخططاتها العدوانية». كما سلّمت سلطات الاحتلال الإسرائيلي 24 فلسطينياً أوامر إبعاد عن البلدة القديمة، إضافة إلى 6 قرارات إبعاد عن القدس لعدة أسابيع. وتأتي هذه الإبعادات في الوقت الذي قدّم فيه المتطرف اليهودي إيهود غليك خطة للحاخامية الكبرى وبدعم من الأحزاب اليمينية لإغلاق المسجد الأقصى وساحاته لأيام معينة أمام المصلين المسلمين لكي تكون خاصة لليهود لتأدية طقوسهم التلمودية، تنفيذاً لمخطط التقسيم المكاني والزمني للمسجد الأقصى المبارك. هذا وقد فرضت محكمة الاحتلال قراراً يقضي بإغلاق مصلى باب الرحمة، مستغلة الظروف التي تمر بها مدينة القدس والعالم أجمع بسبب جائحة كورونا لتنفيذ مخططاتها التهودية، علماً أن المقدسيين نجحوا العام الماضي بإعادة فتح مصلى باب الرحمة بعد أن أغلقته قوات الاحتلال الإسرائيلي على مدار 16 عاماً.

في إطار متصل، أطلقت ما تسمى جماعة «طلاب لأجل الهيكل» حملة لتهويد المسجد الأقصى



تحت عنوان «جبل الهيكل بأيدينا». وتهدف هذه الحملة إلى جمع أكبر عدد من المشتركين في هذه الجماعة، وجمع التبرعات المالية لدعم برامج وطباعة المنشورات وتوزيع الكتيبات على المقتحمين ونشر الأفكار التهويدية للأقصى. ودعت الجماعة لتنفيذ اقتحامات كبيرة ونوعية خلال ما يسمى ذكرى «خراب الهيكل»، وذلك من تاريخ 7/27 وحتى 7/30، وتنظيم حملة تهويد دعمًا لقرار سلطات الاحتلال بإغلاق مصلى باب الرحمة.

المشاريع الاستيطانية الجديدة وهدم منازل الفلسطينيين:

منذ بداية العام الجاري، تمت الموافقة على مخطط لبناء 17700 وحدة استيطانية جديدة في مدينة القدس، بالإضافة إلى المصادقة على بناء 2200 وحدة استيطانية جديدة، تنفيذًا لتوصيات من «نتنياهو» في جبل أبو غنيم ومنطقة بيت صفافا، كما تم الإعلان عن خطة تهدف لإقامة حي استيطاني على أراضي مطار القدس الدولي «مطار قلنديا»، فضلاً عن إعلان سلطات الاحتلال الإسرائيلي عن مناقصات لبناء 1547 وحدة استيطانية في مستوطنات مقامة على أراضي مدينة القدس. كما تم الكشف عن مشروع استيطاني على أراضي جبل المكبر بواقع 410 وحدات استيطانية ومرافق عامة وفندق 100 غرفة. كما تعزم الحكومة الإسرائيلية الربط بين مستوطناتها في المدينة عبر مد خط سكة حديد القطر، فيما أصدرت محكمة الاحتلال في مدينة القدس قرارًا بالاستيلاء على قطعة أرض تبلغ مساحتها 1,5 دونم، في منطقة وادي الربابة بحي سلوان في القدس، لاستخدامها مقبرة لليهود.

وفيما يتعلق بالضم، تسعى إسرائيل إلى البدء بضم كتل استيطانية رئيسية شرقي القدس، تجمع مستوطنات «معاليه أدوميم» و«غوش عتصيون»، والهدف من ذلك، حسب مراقبين، إنهاء أي إمكانية لإقامة دولة فلسطينية بالضفة الغربية بعزل شالها عن جنوبها، وتكريس ما يعرف بـ«القدس الكبرى»، ومنع إقامة عاصمة للدولة الفلسطينية في القدس.

وفيما يتعلق بعمليات هدم المنازل، فقد تم رصد تسارع وتساعد سياسة ووتيرة هدم منازل المقدسيين كإحدى وسائل التهجير القسري، حتى مع ارتفاع الإصابات بفيروس كورونا بين المقدسيين، حيث هدمت سلطات الاحتلال منذ بداية العام الجاري 85 منزلًا في محافظة القدس؛ بينها 38، تم إجبار أصحابها على هدمها ذاتيًا لتفادي الغرامات الباهظة التي تفرضها سلطات الاحتلال الإسرائيلي، ما أدى إلى تشريد نحو 180 فلسطينيًا إلى العراق، وإخطار بهدم 105 أخرى. وتجدر الإشارة إلى أن إسرائيل تعمدت توزيع إخطارات الهدم خلال جائحة كورونا لعدم وجود طواقم قانونية عاملة خلال تلك الفترة للدفاع القانوني عن تلك المنشآت. وأشار تقرير هيئة مقاومة الجدار والاستيطان بأن 54 بالمئة من عمليات الهدم التي نفذتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي كانت في مدينتي القدس والخليل.

وتعمدت اللجنة المحلية للتخطيط والبناء التابعة لبلدية سلطات الاحتلال الإسرائيلي إلى تجميد الموافقة على عشرات مخططات البناء المقدمة من الفلسطينيين في المدينة تحت مبرر الخشية من سيطرة الفلسطينيين على أراضي يتم تصنيفها كأماكن «دولة». ووضعت العراقل والمعوقات لإصدار تراخيص البناء للفلسطينيين رغم حاجتهم الماسة والمتزايدة للبناء نتيجة الزيادة الطبيعية في عدد أفراد الأسر الفلسطينية.

يرى القطاع أن الوضع في مدينة القدس بات خطيراً للغاية، في ظل انشغال العالم بجائحة كورونا وازدحام الأولويات، الأمر الذي يهدد بتصفية الوجود العربي الفلسطيني في المدينة، ما بين الاستهداف اليومي لقيادات السلطة الوطنية الفلسطينية والشخصيات المقدسية لتقويض عملهم وتهديد المقدسيين من التعامل معهم، والتنكيل والاعتقال والإعدامات الميدانية التي أصبحت السمة اليومية في المشهد المقدسي، حيث أصبح كل مقدسي مرابط مستهدفاً من سلطات الاحتلال الإسرائيلي، كما تستمر سلطات الاحتلال الإسرائيلي بالسيطرة على أراضي وعقارات المواطنين المقدسيين، لطردهم وتهجيرهم والنيل من مقومات وجودهم وصمودهم. وكذلك التضييق وإغلاق المؤسسات الأهلية والمراكز الثقافية التي لطالما لعبت دوراً محورياً في المجتمع المقدسي، من خلال إرساء الثقافة والفن والحفاظ على الهوية الوطنية الفلسطينية، ومنع أي نشاط سياسي أو صحي أو إعلامي، فضلاً عن تغيير معالم القدس من خلال التزوير والتهويد وإقامة المشاريع وشبكات الطرق والأنفاق والاستيطان ومصادرة الأراضي لعزل القدس وخنق توسعها العمراني، والمحاولات الحثيثة والمستمرة والمتصاعدة للسيطرة على المسجد الأقصى المبارك من خلال اقتحامات المستوطنين بطرق جديدة، تشمل تفريغ مسار الاقتحامات تماماً أمام المقتحمين واعتقال وإبعاد كل من يوجد فيه من المصلين، إلى جانب منع توثيق الاقتحامات إعلامياً، وأداء الطقوس اليهودية بشكل موسع خلال الاقتحام بحماية شرطة الاحتلال، وإغلاق مصلى باب الرحمة، حيث ترى سلطات الاحتلال فيه موطئ قدم لها داخل ساحات ومرافق المسجد الأقصى المبارك، مما جعل خطيب المسجد الأقصى المبارك الشيخ عكرمة صبري يحذّر بنداء عاجل بأن الأوقاف الإسلامية «بدأت تفقد سيطرتها تدريجياً على المسجد، وخاصة من منطقة باب الرحمة» في حال ما استمر الوضع كما هو عليه لتنفيذ هدفها بتغيير الوضع الديني والتاريخي والقانوني القائم للمسجد الأقصى المبارك.



فيصل الحسيني: أمير القدس وحادي عروبتها

عزيز العصا

باحث مختص في شؤون القدس

مقدمة

قال الشاعر أبو فراس الحمداني، وقد أسره الروم سنة (347هـ / 959م): سَيَذْكُرُنِي قَوْمِي إِذَا جَدَّ جَدُّهُمْ / فِي اللَّيْلَةِ الظُّلْمَاءِ يُفْتَقَدُ الْبَدْرُ.

بهذا البيت من الشعر، الذي تردده الأجيال الناطقة بالضاد منذ ألف عام ونيّف، أردتُ أن أستهلّ مقالي هذا لتعريف الأجيال المعاصرة بالقائد المقدسيّ «فيصل عبد القادر موسى الحسيني»، كبداية لزاوية «أعلام ومعالم» في مجلة المقدسية بقالبها الجديد؛ وهي زاوية تعنى بتعريف القارئ العربيّ بأعلام القدس، الذين نشؤوا في هذه المدينة المقدسة، وكانوا حُماة، وهي ميدانهم في قيادة الشعب الفلسطيني. كما نضيف في كلّ عدد معلم مقدسيّ تراثي، كشاهد على عروبة هذه المدينة التي تأبى الاستجابة لعوامل التهويد والسرقة التي تجتاحها منذ سبعة قرونٍ ونيّف.

وستتطرق في هذا المقال في الحديث عن ضيفنا، بل مُضيفنا، من خلال معرفة الكاتب الشخصية به أولاً، ومن خلال قراءة ما كُتب عنه - وما أكثر ما كُتب عنه - إلا أن مصادر

هذا المقال تتركز في الآتي: كتاب «مقدسيون صنعوا تاريخاً»⁽¹⁾ - وما يتضمنه من لقاءات مع شخصيات عايشته وواكبت حياته عن كُتب، وكتاب «حوارات صحفية»⁽²⁾، وكتاب «فيصل الحسيني: أسطورة المقاومة الفلسطينية»⁽³⁾، وما نشره كاتب المقال من مقالات عنه - رحمه الله - في ذكريات استشهاده⁽⁴⁾.

المولد والنشأة⁽⁵⁾

«فيصل عبد القادر موسى الحسيني»؛ سليل عائلة مقدسية، أنجبت عبر تاريخها - وفي كل المراحل - رجالاً قاوموا الظلم وأناروا الظلمات أمام شعبهم وأمتهم. فالجدّ «موسى كاظم»؛ كان رئيساً لبلدية القدس أيام العثمانيين، ثم الأب «عبد القادر»؛ ذلك القائد الذي قاتل بشراسة دفاعاً عن شعبه إبان معارك النكبة وما قبلها حتى قضى نحبه في نيسان عام 1948م.

ولد «فيصل» في بغداد بتاريخ: 17/07/1940، حيث كان والده «المناضل الشهيد عبد القادر الحسيني» يربض في معتقلات الانتداب البريطاني هناك. وفي عام 1946 توجهت العائلة إلى القاهرة، حيث التحق بمدارسها. وعندما استشهد والده كان فيصل بعمر ثماني سنوات مع والدته في القاهرة. درس الهندسة في الأكاديمية العسكرية بسوريا، وتخرج منها عام 1966م، ثم انتقل ليعمل في مكتب منظمة التحرير الفلسطينية بالقدس.

الانتماء السياسي، والعمل العسكري والعودة إلى الوطن⁽⁶⁾

انتسب «فيصل» إلى حركة القوميين العرب وهو في سن السابعة عشرة، وقبل أن يبلغ العشرين

- (1) العصا، عزيز، والخطيب، عماد (2018). أمير القدس: فيصل عبد القادر الحسيني. في: «مقدسيون صنعوا تاريخاً». وزارة الثقافة. رام الله. فلسطين. ص: 161-199.
- (2) حلاوة، نوال (2019). مقابلة مع فيصل الحسيني سنة 1992. في: «حوارات صحفية». دار أفاتار للطباعة والنشر. القاهرة. مصر. ص: 140-145.
- (3) الوحيدى، ميسون (2017). فيصل الحسيني: أسطورة المقاومة الفلسطينية. المؤلفة نفسها. رام الله. فلسطين.
- (4) انظر: العصا، عزيز (2018). في الذكرى السابعة عشرة لاستشهاده: مؤسسة «فيصل الحسيني» تجدد ذكراه.. وتوقدها في النفوس. نُشر في صحيفة القدس المقدسية، بتاريخ: 31/05/2018م، ص: 16؛ العصا، عزيز (2015). في الذكرى الرابعة عشرة لاستشهاد فيصل الحسيني: المقدسيون في العراق.. ينشدون السّكن. نُشر في صحيفة القدس، بتاريخ: 31/05/2015م، ص: 18.
- (5) العصا والخطيب (2018). ص: 165.
- (6) مقابلة مع السيد «عبد القادر فيصل الحسيني». منشورة في «العصا والخطيب» (2018). 167-168.



من عمره أسّس المنظمة الطلابية الفلسطينية؛ التي أصبحت نواة منظمة التحرير الفلسطينية. قبل النكسة، في العام 1967، كان «الشّهد فيصل الحسيني» في الكلية العسكرية بحلب في الشام. وكان، بحكم موقعه في المعركة بالقرب من أحد المطارات العسكرية، شاهداً على الهزيمة العسكرية، فأدرك أن التحرير لن يأتي عبر جيوش مهزومة؛ فكانت فكرته بإقامة معسكر تدريبي، فتمّ له ذلك بإقامة المعسكر في منطقة «كيفون» بלבّان، كُلف هو نفسه بمهمة قيادته والتدريب كونه خريج كلية عسكرية. ورغم قصر مدة المعسكر، إلا أنّ هذا المعسكر أسهم في صقل شخصية «فيصل» وتمكّن، هو ومن تحت إمرته، من التدرّب على الأسلحة الخفيفة.

بعد بضعة أشهر، أبلغ «فيصل» مسؤوليه نيّته التوجه إلى فلسطين، فعبر نهر الأردن إلى الضفة الغربية، مكتشفاً سهولة الطريق، مما فتح أمامه آفاق تنظيم مجموعات عسكرية مقاتلة؛ لكي تنفذ عمليّات عسكريّة خلف خطوط العدو؛ فدخل وحصّن نفسه في القدس، ثم شرع في إدارة المجموعات بالتنسيق مع ياسر عرفات، الذي لم يلتق به أبداً في تلك الحقبة.

ويذكر جميل السلحوت أنه في الذكرى الأولى للنكسة بتاريخ (5 حزيران 1968م) خرجت مظاهرة صاخبة من المسجد الأقصى المبارك، باتجاه «باب العامود»، يتقدمها نساء يحملن المصاحف، وبعض الشخصيات المقدسية، وعندما هدّد الضابط الإسرائيلي باستخدام القوة لتفريق المظاهرة، تقدّم شاب وسيم، متحدّياً الضابط وجنوده المدجّجين بالسلاح، فانهالوا عليه بالعصي، فسقط مغشياً عليه والدماء تنزف من رأسه، فكان ذلك «فيصل عبد القادر الحسيني»⁽¹⁾. وفي العام 1968 نفسه، داهم جنود الاحتلال بيته في القدس، فوجدوا عنده قطعة سلاح مفكك، اعتقل على إثرها وحُكم لمدة عام.

بعد تحرّره من الأسر، وحيث إنه لم يكن يحمل بطاقة شخصيّة حتى عام 1975م، تنقّل «فيصل» في أرجاء الوطن بين أعمال مختلفة؛ فعمل حارثاً للأرض في أريحا، وتاجرًا للزيت، وموظفًا للاستقبال في أحد الفنادق، وفني أشعة، وتاجرًا متنقلاً، مكملًا بذلك شبكة التعرف التفصيلي على الوطن.

يؤسس جمعية الدراسات العربية ويدعم العمل المؤسّساتي في القدس

كان «فيصل» من أبرز قادة العمل السياسي في القدس؛ ممثلاً لمنظمة التحرير الفلسطينية تحت إمرة ياسر عرفات، تخللها عضوية اللجنة المركزية لحركة فتح، وعضوية اللجنة التنفيذية لمنظمة

(1) الوحيدي (2017). ص: 15.

التحرير الفلسطينية. في عام 1977، وبعد أن أصبح لديه بطاقة تمكنه من الحركة والسفر، قرر المرحوم «فيصل الحسيني» الالتحاق بجامعة بيروت العربية في لبنان. وهناك أنشأ خط اتصال وتواصل مع المرحوم «خليل الوزير / أبو جهاد»، فكان من بين ما اتفقا عليه: تأسيس مركز دراسات وأبحاث، فكانت ولادة «جمعية الدراسات العربية» عام 1980م؛ الهادفة إلى 1) تجميع العقول والخبرات البحثية الفلسطينية⁽¹⁾. وكان أول مقر لها في عمارة العارف؛ على الحد الفاصل بين شرقي القدس المحتل في العام 1967 وغربيها المحتل في العام 1948⁽²⁾.

أخذت الجمعية تكبر بجهود «فيصل» بالدرجة الأولى، وأخذ دور «فيصل» يكبر معها؛ فأصبح صاحب حضور واضح في الميدان، ويتحمل مسؤوليات وطنية كبرى. وفي العام 1983 تم نقل الجمعية إلى شقة صغيرة في مبنى بيت الشرق. وهنا؛ تطور الموضوع وأصبحت الدراسات والأبحاث تصدر عن الجمعية تباعاً، فأصبح للجمعية دور مهم جداً على مستوى الضفة الغربية، وأصبح «فيصل» شخصاً مؤثراً سياسياً⁽³⁾.

وكان هناك «مركز المعلومات الفلسطيني لحقوق الإنسان (PHRIC)»؛ وهو أحد مراكز جمعية الدراسات العربية - بيت الشرق⁽⁴⁾. ولم يقتصر الأمر على الجمعية وفروعها وأذرعها، فقد أدرك «فيصل» أهمية المؤسسات الوطنية في ترسيخ الهوية العربية للمدينة؛ فأولى المؤسسات التعليمية جلّ اهتمامه، وحرص على الحركة الثقافية، ودعم الغرفة التجارية والصناعية للاستمرار في دورها، ولحماية التجار من بطش الاحتلال، وكان على وعي بأهمية المناهج لتطوير التعليم، واهتم بقضايا مجالس الطلبة ونقابات العمال ويلبي طلباتهم من خلال اتصالاته مع رأس الهرم في القيادة الفلسطينية⁽⁵⁾.

اعتقالات متكررة

أخذت سلطات الاحتلال تتحسّب من «فيصل» ودوره السياسي المتنامي، والمكان الذي

(1) تم تسجيلها لدى سلطات الاحتلال الإسرائيلي تحت اسم «جمعية الدراسات العربية»، بأساء كل من: فيصل الحسيني، وإسحق البديري، وزهير الرئيس، وفؤاد العارف، وباسل الحسيني، وإحسان عطية، وآسيا حبش وليس العلمي.

(2) مقابلة مع السيد «إسحق أحمد البديري». منشورة في «العصا والخطيب» (2018). 168-171.

(3) نفس المصدر.

(4) حلاوة (2019). ص: 141.

(5) الوحيددي (2017). ص: 20-21.



يشغله في بيت الشرق، والمؤسسة البحثية التي يقودها، فقامت عام 1982م بوضعه تحت الإقامة الجبرية، ثم اعتقاله (إداريًا) في شهر نيسان من عام 1987، لمدة ثلاثة أشهر.

لم يفت ذلك من عضد «فيصل»، فالاعتقال عزز مكانته في نفوس الشعب الفلسطيني ودوره السياسي؛ كقائد وطني بارز على أرض الوطن، كما أن الجمعية أخذت تتسارع في نموها ودورها المتعدد الأبعاد؛ بحثيًا وتوثيقًا وسياسيًا... الخ، فاتسع دورها المؤسسي في المجتمع الفلسطيني؛ مما أثار حفيظة سلطات الاحتلال، فأمر راين؛ رئيس الوزراء في العام 1988 بإغلاق الجمعية لمدة عام، في حين تم اعتقال «فيصل» والحكم بسجنه لمدة ستة أشهر. فقام «إسحق البديري»، وبصفته أمين السر في الجمعية، باستئجار مقرات أخرى للجمعية، وبدأ بالعمل من الصفر، فقام الاحتلال بإغلاقها كذلك.

استمر وضعهم بهذه الحال؛ حيث يتجدد الإغلاق وتغلق المقرات الجديدة، حتى العام 1992. مما اضطر «فيصل» إلى العمل من منزله، وكان ضيوفه يزورونه في الفنادق، حيث كان مدافعًا شرسًا عن دور م.ت.ف في الأراضي المحتلة.

ينجو من موت محقق.. ويواصل التصدي لاحتلال ومخططاته⁽¹⁾

شهد المسجد الأقصى المبارك يوم (08/10/1990م) المجزرة التي سقط فيها عشرين شهيدًا فلسطينيًا، كانوا موزعين على أرض الوطن، فتجمع الدم الفلسطيني يومها، ليشكل لوحة لفلسطين التي ترفض الظلم والظيم. وفي خضم الأحداث، قام جنود الاحتلال بتصويب أسلحتهم، وهي كاتمة للصوت، باتجاه «فيصل»، إلا أن خبرته العسكرية مكنته من أن يحذر منها ويزيغ عن مسارها، فأخطأته. ثم قام جهاز مخابرات الاحتلال باعتقاله مع نحو مائة شاب آخرين، فقال له المحقق: أنت نجوت اليوم بأعجوبة، فاستحضر «فيصل» مشهد الرصاصة التي أخطأته، ليربط ذلك بقول المحقق، فتأكد له أنها كانت «محاولة اغتيال فاشلة».

لم يثن ذلك «فيصل» من الاستمرار في مواجهة الاحتلال قائدًا لشعبه المقاوم في جميع الأحداث، كحادثة اقتحام شارون للمسجد الأقصى في 28/9/2000م، إذ كان «فيصل» يدير عمليات المواجهة مع قوات الاحتلال، فحوصر بقوة إسرائيلية كبيرة على المسطبة

(1) مقابلة مع مفتي الديار الفلسطينية «الشيخ محمد حسين»، ومقابلة مع السيد «عبد القادر فيصل الحسيني». منشورتان في «العصا والخطيب» (2018). 171-173.

الواقعة عند باب المصلى السفلي من الجهة الشرقية واعتدوا عليه. ومع ذلك صمد وبقي في الميدان حتى خرج شارون، الذي استمرت جولته حوالي (4) دقائق. كما أن «فيصل» كان حاضراً عند هدم بيوت المقدسين والاعتداء عليهم؛ يساعد ويؤازر، ويشحذ الهمم، ويعزز الصمود، ويدعو إلى الصبر والبقاء على أرض القدس، مهما كانت المكاره ومهما كان شظف العيش وقسوته.

يعيد لبيت الشرق هيبته وحضوره⁽¹⁾

بيت الشرق هو مبنى عثماني أنيق وواسع ومتعدد البنايات؛ تم بناؤه عام (1897م)، تعود ملكيته للمرحوم «إسماعيل موسى الحسيني». وكان هذا البيت قد شهد أحداثاً مهمة؛ إذ كان مقر إقامة الإمبراطور الألماني (فيلهلم الثاني)، الذي حضر إلى فلسطين أواخر القرن التاسع عشر في العام 1898، وكان بيت العزاء للشريف حسين بن علي سنة 1930م، كما كان مقر الإقامة الدائم للإمبراطور الأثيوبي هيلا سيلاسي المنفي إلى القدس، خلال الفترة 1936 - 1937.

كما ذكر أعلاه، كان بيت الشرق مقر جمعية الدراسات العربية منذ عام (1983). ومنذ أوائل عام 1991، أخذ «فيصل» بالاجتماع ببعض الشخصيات الإسرائيلية المهمة بعملية السلام. وعندما بدأت عملية السلام في مدريد؛ اختير «فيصل» أحد الأشخاص الرئيسيين لترشيح شخصيات فلسطينية لعضوية الوفد الفلسطيني إلى مدريد. علماً أن إسرائيل اشترطت عدم وجود مقدسين في الوفد؛ فاضطرت م.ت.ف إلى إعادة تشكيل الوفد؛ باستحداث لجنة توجيهية برئاسة «فيصل»، وتكليف د. حيدر عبد الشافي رئيساً لوفد المفاوضات. واستمرت المفاوضات في مدريد وواشنطن ثم اتفاقيات أوسلو. ومنذ عام 1992م، قام «فيصل» بتجهيز بيت الشرق وإعداده ليكون مقراً رسمياً لاستقبال ضيوف الشعب الفلسطيني في عاصمتهم القدس.

بيت الشرق مقراً رسمياً في القدس العاصمة⁽²⁾

تمكن «فيصل الحسيني» من خلال بيت الشرق من فرض أمر واقع يتعلق بشرفي القدس،

(1) مقابلة مع السيد «عبد القادر فيصل الحسيني»، ومقابلة السيد «إسحق أحمد البديري». منشورتان في «العصا والخطيب» (2018). 173-175.

(2) مقابلة مع السيد «كامل الحسيني». منشورة في «العصا والخطيب» (2018). 175-180.



عاصمة للكينونة السياسية الفلسطينية؛ وهي «الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس، التي أعلن عنها في مؤتمر الجزائر في العام 1988». فطلب من مستشاره أن يكون المكان أفضل من الأميركيان كولوني وأقل من الإلزيه؛ لكي يرى العالم كيف أننا أصحاب حضارة وضيافة، مع مراعاة مشاعر شعبنا الذي يعاني الفقر والفاقة والعوز. لا بد من ذكر أن الأشقاء في دولة الكويت هم من درّبنا على البروتوكول الخاص باستقبال الضيوف الرسميين.

كان أول من حضر إلى بيت الشرق، بصفته بيت الضيافة الفلسطيني هو «رئيس الوزراء البرتغالي»، باعتبار أن بيت الشرق المقر الرسمي للفريق الفلسطيني المفاوض، ثم تتالت تلك الزيارات، ذات الطابع الرسمي، من قبل وزراء تركيا، إيطاليا، أميركا (وزير التجارة) ومندوب أمين عام الأمم المتحدة الذي حقق في مجزرة الحرم الإبراهيمي في العام 1994.

منذ ذلك الحين أصبح بيت الشرق هو «بيت الضيافة الفلسطيني»، وبعدها تم تأسيس العلاقات الدولية، وحضر إلى بيت الشرق أكثر من (30) شخصية رسمية، من مختلف الدول، حتى الأميركان حضروا على مستوى وزير التجارة.

وكان يتم فيه استقبال بروتوكولي كامل، مثل: دخول السيارات والمستقبلين في ظل رفع العلم الفلسطيني، الذي رُفِعَ علناً أول مرة عند توقيع اتفاق واشنطن عام 1995م، حتى إنه تم نقل مراسم التوقيع، حيث كان يتجاور، على نفس الشاشة، منظر بيت الشرق والعلم الفلسطيني مرفوع عليه، والبيت الأبيض حيث تتم مراسم التوقيع. وأثناء الاجتماعات بين الوفد الفلسطيني والضيوف، كان العلم الفلسطيني يتخذ المكان المناسب على طاولة الاجتماعات، حسب الأصول. كما كان يتم منع أي مرافقة إسرائيلية للوفود داخل بيت الشرق.

«فيصل» يرك أن التفاوض علم وفنّ ومنهج⁽¹⁾

كان «فيصل» يردد مقولة مهمّة، وهي: إن استراتيجية المفاوضات تقوم على بعدين مترابطين؛ لا يمكن فصلهما عن بعضهما البعض، وهما: الشكل والمضمون. والمقصود بالشكل، تلك الإجراءات والبروتوكولات التي يجب تنفيذها بدقة ملحوظة لضيوف المقر الفلسطيني، بما يؤكد على قابلية الفلسطينيين لاستلام زمام مجملهم ودولتهم، وتوظيف ذلك الشكل لخدمة ومساندة «المضمون»، الذي يعني القضايا الجوهرية التي يتم التفاوض

(1) مقابلة مع السيد «كامل الحسيني». منشورة في «العصا والخطيب» (2018). 175-180، 182.

حولها. وبشأن البروتوكول الصحفي، كان من الدقة بما جعل الصحفيين الإسرائيليين يبلغون «رابين» بأنه على حكومة إسرائيل أن تتعلم من بيت الشرق، قائلين له: اذهبوا إلى «فيصل الحسيني» وتعلموا منه.

كان «فيصل الحسيني» يؤمن بضرورة اختراق الجانب الإسرائيلي؛ تحت نظرية «اسمع ولا تتكلم». وبالرغم من عدم قناعته باتفاقية أوسلو التي كان مغيباً عن الجزء السري منها، إلا أنه دعا إلى تبنيها، باعتبارها «ولدًا معاقًا» أنجبت المفاوضات الفلسطينية مع الجانب الإسرائيلي، مما يتطلب رعايته والمحافظة عليه قدر استطاعتنا.

لم يصبح «فيصل» وزيراً في السلطة الوطنية الفلسطينية؛ لكي يبقى يعمل في القدس ومن القدس بصفته مسؤول ملف القدس؛ لفرض الأمر الواقع باسم م.ت.ف، وكان يصر على أن يقوم كل من يزور غربي القدس بزيارة شرفيها، حتى لو زار ياسر عرفات.

وكان عام 1992م قد أعلن بأنه «يمكننا أن نأخذ غزة دون مفاوضات، وأن نأخذ الضفة بمفاوضات، أما القدس فلا يوجد أمامنا سبيل سوى فرض أمر واقع؛ وهو أن تبقى القدس الشرقية عربية، وهذا ما نفذناه منذ عام 1967م، لقد حافظنا على كينونتنا، وعلى هويتنا العربية ومقدساتنا، وعلينا أن نبني بنيتنا الاقتصادية الحرة»⁽¹⁾.

وعندما عينه الراحل ياسر عرفات مسؤولاً عن ملف القدس، أقام علاقات دولية وعربية ممتازة. وانفرد بموضوع القدس، وأخذ يبحث عن تمويل لمشاريعها ومؤسساتها من منظمات عربية ودولية، على المستويات: التعليمية والصحية والشبابية... الخ.

ومن الأمثلة على دور «فيصل» في توسيع دائرة العلاقات الدولية، أن زيارته إلى كندا عام 1992م كانت الزيارة الأولى لأول مسؤول فلسطيني لكندا، ألقي كلمة في افتتاح مؤتمر حقوق الإنسان للمنظمات غير الحكومية في العاصمة الكندية أوتاوا، ركز فيها على الانتهاكات اليومية لحقوق الإنسان الفلسطيني تحت الاحتلال، كما التقى مع الجالية الفلسطينية الكندية، كشف فيه عن الإستراتيجية العليا لإسرائيل «إسرائيل من النيل إلى الفرات»، يقابلها الإستراتيجية العليا للفلسطينيين «فلسطين من النهر إلى البحر»، ولكن الإستراتيجيات السياسية تتغير حسب المعطيات⁽²⁾.

(1) حلاوة (2019). ص: 145.

(2) حلاوة (2019). ص: 141-142.



كانت هناك لجنة مسؤولة عن ملف القدس، تشكلت نتيجة اجتماع بين المرحوم ياسر عرفات ورايين في القاهرة في العام 1994، بحضور المرحوم «فيصل الحسيني». مثل فلسطين فيها «فيصل الحسيني»، ومثل إسرائيل «موشيه شاحال»، وقد تولت تلك اللجنة الملف الخاص بمتابعة عدم إحداث تغييرات جوهرية في شرقي القدس، خلال المرحلة الانتقالية (1994 - 1996).

لقد جعل «فيصل» لتلك اللجنة دورًا كبيرًا في خفض عدد البيوت المهدمة. وأنها بقيت، ذات أثر، حتى وفاته عام 2001، التي تلاها هدم (18) بيتًا دفعة واحدة. ثم بدأت تتوالى عمليات هدم بيوت المقدسين، على قدم وساق، دون إبداء ردود الفعل المطلوبة، كما كان يفعل المرحوم «فيصل». مما يعني أن تلك اللجنة بقيت فعالة حتى وفاة المرحوم «فيصل»، وأن الفلسطينيين لم يكملوا المتابعة في هذا الملف، رغم أهميته في حماية المقدسين بالحد الأدنى.

لقد تمكّن «فيصل» من دعم أهالي القدس ببناء ستة آلاف وحدة سكنية، هدمت سلطات الاحتلال مائتين منها، ووفر السكن لأربعين ألف مقدسي، وأسهم في إعادة (1500) مقدسي إلى بيوتهم بعد أن طردهم الاحتلال منها⁽¹⁾. وهناك العديد من الأمثلة على الدور الذي قام به «فيصل» في القدس في مختلف المجالات، التي لا يتسع المجال لذكرها في هذا المقال.

«فيصل» يستشرف المستقبل البعيد: يتنبأ بالانتفاضة الثانية ويركز نتنياهوو الحالي ويحذر من تهويد القدس⁽²⁾

في أوائل عام 1998م توجهت إليه صحيفة الحياة اللندنية بستة أسئلة، حول مواضيع سياسية وأيديولوجية مختلفة، استهلّ الإجابة عليها بقوله:

منذ أن تولّى بنيامين نتنياهو منصب رئيس وزراء إسرائيل، وهو لا يدخر جهدًا من أجل تدمير عملية السلام التي انطلقت من مدريد في تشرين أول 1991م، واستندت على قراري مجلس الأمن 242 و338 ومبدأ الأرض مقابل السلام. هذه السياسة للحكومة الإسرائيلية الحالية التي تتعارض كليًا مع مبادئ عملية السلام، تتماشى تمامًا مع الخطوط الأساسية للبرنامج الذي طرحه نتنياهو لحكومته، القاضي بإفراغ المفاوضات من مضمونها، من

(1) الوحيدي (2017). ص: 49-50.

(2) العصا والخطيب (2018). 191-182.

خلال استمرار احتلال الأرض الفلسطينية، ومواصلة بناء المستوطنات، وتوسيع القائم منها، والسيطرة على مصادر المياه، ورفض إقامة دولة فلسطينية مستقلة مع الاحتفاظ باحتلال القدس العربية باعتبارها، كما يدعون، «مدينة واحدة وموحدة ستبقى إلى الأبد تحت السيادة الإسرائيلية».

وعليه، توقع الانتفاضة التي حصلت بعد ذلك بعامين تحت اسم «انتفاضة الأقصى»، بقوله: وإذا ما استمرت الحكومة الإسرائيلية في وضع العراقل أمام عملية السلام؛ وإذا ما واصلت تجاهلها لحقوقه الوطنية المشروعة؛ وفي مقدمتها إقامة دولته المستقلة، فإن أحدًا لا يمكن أن يعلم ماذا سيحصل، وما هي الأخطار التي تهدد المنطقة والعالم، وتكون كل الخيارات أمام شعبنا متاحة وبمختلف الوسائل؛ فقد تكون انتفاضة أو غيرها، وخاصة أنه وصل إلى درجة خطيرة من الإحباط، بعد أن قدم كل ما يمكنه في سبيل السلام ولا يكافأ إلا بالرفض والتعنت الإسرائيلي، وعدم وجود وقفة جدية تسانده في مواقفه السلمية من دول العالم.

ولم يسجل على فيصل الحسيني أنه تقاعس بشأن ما يجري في القدس من عملية تهويد، أو تغاضي عما يقوم به الاحتلال من إجراءات تتم في كل لحظة، من أجل تحقيق تلك الأحلام الاحتلالية المجنونة المشبعة بالمعتقدات المريضة التي لا تستند إلى أي منطق، سوى منطق القوة الغاشمة التي يمتلكها بدعم وإسناد من الإمبريالية الاستعمارية الأميركية والأوروبية.

وفي صدد تعقيبه على الحفريات والأنفاق، حذر «فيصل» من أن دولة الاحتلال تسعى للوصول إلى منطقة الأقصى والصخرة، تمهيداً لإقامة الهيكل الثالث الذي طبعوا واجهته على قطعة النقد الإسرائيلية فئة (خمسة شواقل)، حتى نرى العمود الذي يحمل شعار الهيكل الثالث وتلك الأضلاع الاثني عشر التي تعني الأسباط الاثني عشر.

فيصل الحسيني: «أمير القدس»... سمات عامة

لعلّه من المفيد التذكير بأن سمات القائد وصفاته وخصائصه وأثره وتأثيره تظهر على حقيقتها بعد وفاته؛ أي بزوال سلطته وسطوته. وأما بشأن فيصل الحسيني، فيمكنني أن أجزم بأن كل من قابلته وتحدثت معه عن هذا الرجل، وجدت في نبرات صوته لحناً حزيناً على قائد مقدسيّ قضى نحبه في 31/5/2001م، أثناء زيارته للكويت، وهناك لغز في وفاته المفاجئة تلك. قضى الرجل فبكته قدسه بكاءها للرجال والأبطال الذين مروا عليها عبر تاريخها العريق. ولكن ذكره باقية في نفوس من عملوا معه، ومن تعاملوا معه، ومن عايشوه ومن عاصروه.



أما الاحتلال؛ فقد أفرحه غياب ذلك الرجل القابض على قدسه؛ بغربها وشرقيها كالقابض على الجمر. كما يفرح الاحتلال لغياب قائد يتمتع بما أطلق عليه عويضة؛ مدير المكتب الصحفي لبيت الشرق، وصف «القائد والإنسان»، وفق إستراتيجيته تقوم على قاعدة: إذا أردت الوصول إلى أهدافك، فتحرك سريعاً وبقوة بعد الاعتماد على الله ثم على شعبك»، وموجز سمات الرجل وخصائصه⁽¹⁾:

- تجسد في شخص «فيصل» صفات المفاوض المتمسك بالحق، الثابت على الموقف، وكان يصل ليله بنهاره من أجل حماية القدس وحماية أهلها؛ إذ كان بحسّه المرهف، ووطنيته الجياشة، يعرف ماذا يريد شعبه، فكان يعمل وبإصرار منقطع النظر لتحقيق ما يريدون، متجاوزاً كل العقبات التي كانت وفي كثير من الأحيان تعترض طريقه، كان يتجاوزها بابتسامته الدائمة التي لا تفارق محياه، والتي تشيع الأمل في النفوس، وتبعث الثقة بالمستقبل.

- كان يؤمن بأن حب الناس وثقتهم، أعلى غاية يمكن أن يصل إليها الإنسان، يمتاز بتواضعه ومحبه للجميع، لم يغلق باب مكتبه أو منزله أمام أحد، ولا أعرف أنه رفض مدد يد المساعدة لأي طالب لها.

- كان «فيصل» رجل سلام، بكل ما تحمله الكلمة من معنى؛ يسعى وبكل جهده لتحقيق السلام القائم على الحق والعدل واستعادة الحقوق كاملة غير منقوصة، ومن هنا كان دفاعه عن القدس ليس كمدينة فقط، إنما كتاريخ وحضارة وثقافة ولغة...

ختامًا،

هذا هو «فيصل - السياسي» القادم من طفولة معذبة وتشرد، إلا أنها طفولة مشبعة بالفكر الوطني الصادق وبالانتماء المبدئي والعائدي للوطن، الذي ينتظر ابنًا بارًا يحميه من نائبات الدهر التي أودت به حتى أصبح نهبًا للغزاة القادمين من كل حذب وصوب، ومن كل لون ومن كل جنس؛ تجمعهم مصلحة واحدة، وهي: محو فلسطين الوطن والهوية الطبيعية من أهلها القابضين عليها عبر آلاف السنين، وإنشاء «إسرائيل» القادمة من عمق الادعاءات العقائدية الكاذبة.

وإذا علمنا بأن القدس تدخل ضمن تلك التعقيدات التي يختلط فيها السياسي بالعائدي المدعوم بالقوة المفرطة، والقسوة والشراسة بلا حدود، فإننا حينئذ ندرك ما هي طبيعة، أو

(1) مقابلة مع السيد «نبية عويضة». منشورة في «العصا والخطيب» (2018). 195-196.

لنقل، تركيبة ذلك القائد الذي يمكنه الصمود والتحرك بنجاح بين الألغام التي انغrust في جسد فلسطين بشكل عام، وفي تفاصيل القدس بشكل خاص، عبر نحو قرنين من الزمن.

لقد تبين لنا مما سبق، أن «فيصل الحسيني» لم يأل جهداً في تخلص القدس من بين أنياب الاحتلال الذي أطبق عليها من كل جانب، فكانت الأفكار والممارسات الإبداعية الخلاقة في جعل بيت الشرق بيت الضيافة الفلسطينية في القدس، بل إنه المطبخ السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي كان يدير دفة الصراع على القدس من الجانب الفلسطيني.

كما يتضح لنا أن «فيصل الحسيني» كان يتلمس أنفاس القدس، بتاريخها وموروثها الحضاري، والتي تثن من وطأة المحتل الذي سعى، بكل السبل، إلى تهويدها وحفر الأكاذيب والضلالات في تفاصيلها كافة. ففي رده على «ديفيد بيلغ» حول عملية تزوير التاريخ التي تجري في القدس، نلمس مدى اليقظة التي كان يتمتع بها «فيصل الحسيني» والفريق العامل معه، والدور الوطني الذي كانوا يقومون بأعبائه، رغم قلة الإمكانيات.

ولا يمكننا المغادرة قبل الإشارة إلى أن هناك ذكراً لا يتوقف لـ «فيصل» من خلال «مؤسسة فيصل الحسيني» كجمعية خيرية، نطاق عملها مدينة القدس وضواحيها. ولعل من أجمل ما في هذه المؤسسة أن ربّانها، ومن يدير دفتها ولديه: «محمد عبد القادر» رئيس المؤسسة، و«فدوى» المدير التنفيذي، اللذين يصدق فيهما قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إِذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَنْهُ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثَةٍ: إِلَّا مِنْ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ» (رواه مسلم). تعنى هذه المؤسسة بتطوير مدينة القدس في مختلف الجوانب التعليمية والصحية والاجتماعية، والثقافية والرياضية⁽¹⁾.

رحم الله «فيصل الحسيني»؛ المقدسي الذي بنى وأعلى البناء، فصنع تاريخاً لا يمكن محوه من ذاكرة الأجيال، حتى توج أميراً لعاصمتنا الأسيرة.

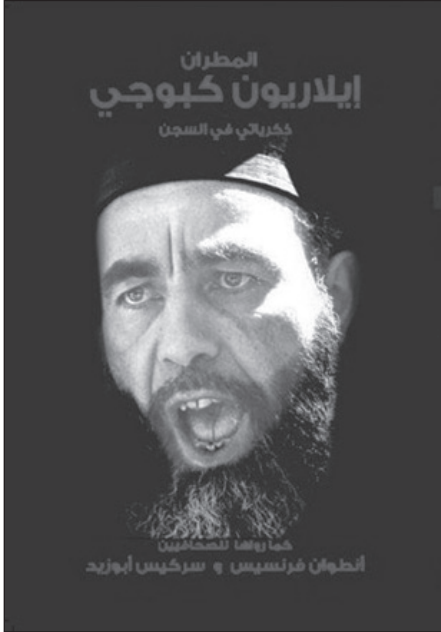
(1) مقابلة «فدوى فيصل الحسيني»، المنشورة في: العصا (2018).



مطران القدس

أ.د. سعيد أبو علي

أستاذ القانون العام والعلوم السياسية في جامعة القدس -
المشرف العام ورئيس تحرير مجلة المقدسية



تقديرًا وعرفانًا ووفاءً، تتشرف المقدسية بتناول كتاب الزميلين، أنطوان فرانسيس، وسركيس أبوزيد «المطران الثائر»، بهذا العنوان والمضمون، كشمعة تضيء في سيرة ومسيرة راحل كبير يأبى الغياب واسمه كبوجي أو مطران القدس.

تجراً اليوم على البوح بما هو غير مباح، ليشهرا فينا سيرة المطران، ذكرياته ومذكرات كفاحه على طريق الفادي والفدائي الفلسطيني الأول... سركيس وفرانسيس فارسا كلمة، باحثان عن حقيقة، وإلى حق اسمه فلسطين، فشكراً لهما ولكل المحتفين بمطران المحبة والفداء...

شكراً لمن يحفظ أمانة المطران أربعين عاماً وعاماً على رحيله، يبلغ رسالته، ويوجه له تحية، طالما استحقّها بجدارة واحترام.. تحية لرمز معاصر من رموز الدور المسيحي المشرقي،

العربي في الفكر والمقاومة، في خدمة الدين والإنسان والأوطان..

في كتاب «مطران القدس» سيرة فذائي، يمارس عقيدته بإيمان عميق، أعيد بهذه الأوراق للصحافة رؤية حروفها وسماع إيقاعها من المشهد والصدى.

الورقة الأولى: عشق المطران

كبوجي، ذلك الطفل اليتيم الفقير المتمرد يختار طريقه، طفلاً يعيش حياة الرهينة، عبادة الرب وخدمة الناس ويقرر. ويقول: الحصاد على بيدر الرب كثير والفعلة قليلون، وأنا بطبعي أحب خدمة الناس، وفي مساعدتهم متعة وغبطة... وهكذا يكون جورج كبوجي عندما غادر حلب، مدينة مولده، إلى دير الشير قرب عاليه لبنان، بعمر العاشرة، مدينة أولى حروف كهنته، لعشر أخرى، ثم إلى القدس مدينة عشقه الأول وعلومه العليا باللاهوت، وترسيمه كاهناً، مدينة اسمه الجديد: إيلازيون كبوجي ودوره الجديد في عشق فلسطين بوجود صوفي، فهي وطنه وراحتة المقدسة.. ويشاء قدره، أن يتزامن وجوده في أحضانها ووجودها في وجدانه، مع تطور الهجمة الاستعمارية التي تهددها، بإقامة وطن قومي لليهود على ترابها، بغطاء الأساطير وفواجع الإرهاب الصهيوني المريع، لتكون إطلالته الأولى، خارج الدير في المدينة، على مشهد تفجير عصابات الآرغون فندق الملك داود. وكان السؤال في داخله: ولكنهم نسفوا بلادي فكيف يكون الإنسان حيادياً عندما يصبح وطنه في خطر؟ ومن هناك بتجربة مأساة النكبة، كان له دور متنام ووعي بالمسؤولية يتعمق، ومن فشل التجارب العربية الرسمية العديدة وسقوط بقية ما تبقى من فلسطين سنة 67، سقوط القدس مدينة صلاته وعشقه، بالمشهد الدموي الصادم، يستبد به العشق والفجيعة ويصرخ قائلاً: قدرة عظيمة جلبتني إلى المدينة المقدسة لأكون شاهداً على جراحها النازفة، فكانت الصدمة وكانت نقطة التحول: بعد جهود مضنية، سمح جيش الاحتلال لنا بالخروج من منع التجول، لتفقد المدينة المنكوبة، فكانت جثث الشهداء تملأ الشوارع. وعلى مدار أربعة أيام، قمت والرهبان والراهبات، بجمع جثث أربعمائة شهيد، نودعها حفراً استحدثناها بأماكن مختلفة، وصليت مع أحد الشيوخ على جثامين الشهداء، ثم انصرفت إلى العمل الاجتماعي الوطني، لتعزيز البقاء والمقاومة وتحدي انتهاكات الاحتلال لحرماننا وسخريته من شعائنا وطقوسنا، مدافعاً بعصاي عن كرامتي، حين بصق عليّ أحد جنود الاحتلال، لارتدائي ثيابي الكهنوتية: احتلوا الأرض، قتلوا الشباب والشيوخ والأطفال، لكنهم لم يتمكنوا من روح المقاومة فينا، انضمت لفتح مساهماً في تأسيس المقاومة في الأرض المحتلة وتعزيزها، بما فيها نقل السلاح من بيروت إلى القدس، إلى أن كانت الواقعة، واكتشاف



السلاح ودخولي السجن الذي كنت أراه، وأرى نفسي أسيرُ إليه يومًا بعد يوم، لقد دخلت السجن عن سابق تصور وتصميم... تلك هي قصة الكتاب، بل الصورة الأصغر في سيرة نائر طويلة تحتشد فيها الصور الكبيرة.

الورقة الثانية: قومية المطران أسقف القدس

في 1965 توج أسقفًا لمدينة القدس عن طائفة الروم الكاثوليك، لم يكن فيلسوفًا، كان رجل منطق، بوصلته الوحيدة إنسانيته ووطنيته، فكان التلازم بين قناعاته الإنسانية والوطنية، يقول فرانسيس وسركيس ويضيفان: أهم ما يتميز به هذا الرجل المعذب الرقيق الذي يذوب تواضعًا وشفافية، حكمة البسطاء، والتوجس من كل ما له صلة بالتعصب الديني والمذهبي. وهكذا كانت تشير وتهمس كل صفحة من صفحات الكتاب ثم تصرخ بأعلى صوت: الأراضي المقدسة تظل مقدسة ما بقي أهل فلسطين فيها، استمرارهم يثبت صفتها المقدسة... يقول المطران الذي كان مؤمنًا بعروبتة إلى مستوى العقيدة: أنعم الله علينا بلاهوت قومي، يتمثل بالرسالتين: المسيحية والمحمدية، ويضيف: نحن مؤمنون على صيانة هذا اللاهوت القومي.

وحقًا، لا أرى حاجة للتفتيش عن أسانيد هذا الإيمان، باللاهوت القومي، في ثنايا الكتاب على كثرتها، حين تجد تصديقًا للقول بالعمل، إلى حدّ السجن التضحية، عندما كان يرى نفسه وهو السجين، حرًا بإرادته، ويرى سجانة حبيسًا بوحشيته... وما عذابي بعذاب المسيح رمز المظلومية والشفقة على ظالميه... يهتف المطران.

الورقة الثالثة: لاهوت المطران الثاني

كان للمطران النائر بطبعه وعمق انتمائيه للحق وأمته، تطبيق ذاتي أحادي لمبادئ المسيحية والتحرير التي وضعها الكاردينال الفيلسوف، جوزيف راتزينغر، الذي أصبح البابا بنديكتوس السادس عشر، وصدق عليها البابا يوحنا بولس الثاني: بل إن المطران كجوجي مارسها قبل أن يسمع بها أو يطلع عليها، فكان رائدًا بالتجربة العملية، وفي صفحات كتابه كان يعبر عن قناعاته ومشاعره، وعن فهمه لدوره ورسالته، إنسانيته وقوميته وهويته، فيقيم التواصل بين النظرية والتطبيق لفكر العقيدة المسيحية التحررية الذي صاغه الكاردينال الفيلسوف، ولكن بتلازم متناغم وثيق بين اللاهوت الديني والقومي التحرري، مسكونًا بصرخة الرجل الإفريقي للكهنة الكاميروني وكنيسة الشعوب المناضلة بأميركا اللاتينية.. إنها خلاصة الكتاب.

الورقة الرابعة: أنا والمطران

لا أزعج علاقة أو معرفة بالمطران الثائر، شرفٌ لا أدعيه، لكنني التقيته، ومن قلائل أناس تلقيتهم فلا ينقطع في الوجدان أثر لذاك اللقاء.

حدث ذلك في مطلع الثمانينيات في تونس، التي كان يزورها المطران بعد خروجه من السجن إلى المنفى، وكنت رئيساً لفرع اتحاد طلبة فلسطين، الذي يصر على المشاركة بالترحيب بالمطران وتحيته، لو برفع يافطة الترحيب والتمجيد أمام الفندق الذي يقيم فيه، يملأ الطلبة شعور بالزهو والمحبة المختلطة بالرهبة والإجلال لهذا القائد الثائر، رجل الدين الذي تملأ أخباره الدنيا وتشغل الناس، ترحل وسمع الهتاف، فتجاوز مرافقيه واقترب بقامته وهالته مبتسماً، ماداً كلتا يديه، مباركاً رؤوس الجمع وأكتافهم ثم يقول: من رئيسكم؟ فقلت أنا، فافتادني إلى بهو الفندق طالباً تنظيم لقاء في الغد مع الطلبة بمكتب فتح، وهكذا كان، وعلى غير عادة الطلبة استماع بصمت رهيب وانبهار شديد، انبهارٌ بالخطيب والخطاب.

كان السؤال وكان الجواب... أذكرها عظة لحُصت كل أبواب الكتاب... فسألت نيافته وصية نصيحة قال: بلى، أجب: أوصيكم بالمحبة، فإنها سبيل النجاح واعلموا أن النجاح وقود الطريق إلى القدس... أوصيكم بالناس وباللغات واعلموا أن كل إنسان بلسان.. رحل المطران وبقيت عظته خالدة.

الورقة الخامسة: كلام في السياسة

إضافة إلى مضمون الكتاب وما أثاره من قضايا سياسية، فإن توقيت إصداره، وإن اقتصرت موضوعاته على حقيقة زمنية مضت، هذا التوقيت، لا يقل أهمية عن المحتوى، وخاصة أن موضوعاته تستمر تفاعلاً، وموقفاً، وتأثيراً في البيئة السياسية الراهنة، ومضاعفاتها أو تداعياتها على قضية الإقليم المركزية، وهي القضية الفلسطينية والصراع العربي - الإسرائيلي المستمر منذ مئة عام، وخاصة ما تعلق بالتطورات بالغة الأهمية بشأن القدس والاعتراف الأميركي بها عاصمة لدولة الاحتلال، إضافة إلى نقل السفارة الأميركية إليها، في إطار رؤية مستمدة من فكر سياسي أصولي ورؤية سياسية لتحقيق تسوية للصراع بعنوان «صفقة القرن»، وما يتم تسريبه من مضامين لهذه الصفقة أو يتم اتخاذه من مواقف مرتبطة بموضوع القدس، مثل موضوع الأونروا واللاجئين الفلسطينيين، بموضوعات تتفاعل وتتصدر الحراك السياسي الدولي.

أعتقد أن طرح هذه المحاور الأساسية يحتاج إلى محاضرات وندوات ونقاشات طويلة، لا



يمكن طرحها وتناولها بمختلف أبعادها يمثل هذا اللقاء، كما لا يمكن إهمالها وتجاوزها، ولعل كتاب «المطران كبوجي» أكد عديد المواقف حيال العديد من القضايا، مثل مكانة القدس بالنسبة للمسيحيين العرب والدور المسيحي في الدفاع عنها، تأكيد للموقف العربي الإسلامي - المسيحي الواحد أو المشترك باعتبارها قضية الكل المقدسة، وكذلك الوطنية القومية الإنسانية العادلة، التي لا يمكن لوعده أو قرار منحاز بصورة عمياء لرواية صهيونية أو حتى لديانة يهودية، فكيف أن تكون منحازة لليمين الصهيوني الاستعماري العنصري، أن يحدد مصيرها، يمثل هذه البساطة، هذا بالتأكيد نداء للحرب الدينية وليس للسلام، هي دعوة لإثارة فتنة دينية ينبغي التحذير من مخاطرها.

المسألة أبعد وأعمق من صورة المشهد المركب للوضع في المنطقة والسياسة الدولية وانهيار المنظومة القانونية الدولية، وأثر ذلك على النظام الدولي وعلى القضية الفلسطينية والإقليم والمتغيرات المتلاحقة: ولعل سياسة ترامب خطر على أميركا وعلى العالم والإقليم أكثر مما هي على القضية الفلسطينية.. وأخيرًا فإن القيم الإنسانية، الإنجازات الحضارية، المبادئ والمواثيق الدولية حقائق التاريخ، إنجازات الحضارة الإنسانية، مقومات الشخصية الدولية، السيادة والكيانات الوطنية، الكرامة الوطنية ليست أبدًا للبيع أو المضاربات والصفقات التجارية... العالم ليس بورصة، العرب شركاء بقومية أصلية ورسالة سماوية وجغرافيا راسخة في الركب الحضاري والتاريخي الإنساني.. كتاب المطران قدم إضاءات بالغة الأهمية بهذه المعاني.

الورقة السادسة: المطران والجنوب، فلسطين إلى الآن

من لبنان، من الجنوب اللبناني إلى شمال الجنوب إلى فلسطين إلى القدس على خطا المطران، ولعلها أيضًا حقيقة لبنان، بل هذا معنى أن تكون لبنانيًا، عربيًا مسيحيًا وطنيًا قوميًا مؤمنًا متنورًا مدنيًا إنسانيًا، ومعنى أن تكون لبناني الهوية تعني فلسطين الهوى.... هذا قدر، هذا خيار، وهذا اقتدار عيون تشرق إلى الجنوب، إلى فلسطين والجنوب... حكاية سوريا والمطران حكاية بلاد الشام يقول المطران: أنا سوري وإذا كنت أحب سوريا فليس لأنها بلادي فحسب، إنما لكونها الجسر الناقل إلى القدس مقاربًا مع نهر الأردن، الجسر والمغطس ووضفتين، يجمعهما جسر ونهر شريان واحد للحياة.

ويظل لبنان على موعد مع فلسطين الدولة الآتية، درة الشرق الأوسط كما كانت: لبنان يكملها وهي تكمله، لبنان أولها والقدس أوله، هكذا كانت بالفلسطينيين منذ الفلسطيني

الفدائي الأول الفادي المخلص الآتي من بشارة الناصرة ومهد بيت لحم إلى قيامة القدس تحمله من اصطفاها الإله على نساء العالمين تدحض أكذوبة أساطير العابرين.

يقول المطران: عندما سلكت طريق الفداء إنما تبعت الفدائي الأول ابن الناصرة وفلسطين المسيح، لو خيرنا بين العالم كله بما عليه ومن فيه في كفة الميزان وفي الكفة الأخرى شبر من فلسطين فنحن عن العالم وما فيه متنازلون وفي هذا الشبر متمسكون وإليه عائدون.

في مناسبة أخرى يضيف: أخطر ما يطرح الآن بالنسبة للقدس هو فصل الأماكن المقدسة عن المدينة وأهلها...

ويقول: لا أستغرب إن طرح علينا ذات يوم نقل الأقصى إلى أبو ديس.

سيدي المطران اليوم يجري ما كان بالحسبان عن القدس والضم عن الاحتلال والاستيطان.. لم تكن نبوءة صفحات كتابك، بل قراءة ثائر لمسار الاستهداف للإنسان والأوطان بوعد جديد، وعد ترامب بعد قرن من وعد بلفور المؤسس للصراع، وبعنوان «صفقة القرن» تمنع في امتطاء أسطورة الخيال منسوبة لرسالة سماوية... تمنع في مصادرة التاريخ ومحاولة امتلاكه لتفرض تغيير الحاضر لا متلاك مستقبل وتحقيق سلام... أي سلام.. إنه وعد بإشعال حروب أديان غير أنه سيسقط، ستظل القدس عربية تأبى التهويد والأسرلة وإن سمّاها الوعد لهم عاصمة.. هكذا على امتداد التاريخ كانت وهكذا بقيت، سيسقط الوعد بلاهوتنا القومي ولاهوتك الثوري الذي ينهض اليوم في القدس، وبالأمس صلى أمام أبواب الأقصى فلسطينيون صلاة الجمعة بالإنجيل أو القرآن مشهد يصدق رؤياك.... فتم قرير العين، سيعود الزمان فكل فلسطيني على خطا الفدائي الأول منذور للفداء، هذا وعد السماء لتكون في الناس المسرة وعلى الأرض السلام.

الورقة السابعة: المجد للمطران

سركيس، فرانسيس شكرًا، وباسيدي المطران،

سلام لروحك، سلام عليك، والمجد لك

يا أسقف القدس، ما أجمل القدس، وما أجملك



الْقُدُسُ

د.عز الدين أبو مینر

شاعر مقدسي

الْقُدُسُ....

يَا مَنْ يَنَامُ عَلَى خُبثٍ بِدَاخِلِهِ
أَوْ فِيهِ نِيَّةٌ سُوءٍ رَاحَ يُخْفِيهَا
لَا تَقْرَبِ الْقُدُسَ، إِنَّ الْقُدُسَ فَاضِحَةٌ
فَالطُّهُرُ فِيهَا يُعَرِّي مَنْ يُعَادِيهَا
حَتَّى وَلَوْ كَانَ جَنًّا لَا يَرَى أَبَدًا
فَلَيْسَ يَخْفَى عَلَيْهَا مَنْ يُجَافِيهَا
وَلَوْ عُيُونُ جَمِيعِ الْخَلْقِ قَدْ غَفَلَتْ
فَعَيْنُ رَبِّي هُنَا فِي الْقُدُسِ تُغْنِيهَا
وَاللَّهُ أَوْدَعَهَا سِرًّا تَعَزُّ بِهِ
وَلَا يَزَالُ بِهَذَا السِّرِّ يَرْقِيهَا

وَلَوْ عَلَيْهَا قُوَى الطُّغْيَانِ قَدْ جُمِعَتْ
فَاللَّهُ مِنْ فَوْقِ سَبْعِ سَوَافٍ يُنْجِيهَا
وَأَهْلُهَا خَيْرُ الدُّنْيَا وَصَفْوَتُهَا
وَاللَّهُ أَدْرَى لِمَاذَا رَابَطُوا فِيهَا



جولتة إخبارية في رحاب جامعة القدس حزيران 2020

- جامعة القدس تطلق منتدى بحثياً مختصاً بقضايا الإعلام الرقمي والاتصال

احتفلت جامعة القدس بإطلاق أول مُنتدى بحثي مختص بقضايا الإعلام الرقمي والاتصال ضمن برنامج ماجستير «الإعلام الرقمي والاتصال»، يحمل مُسمى «حياة 3,0».

ويهدف المنتدى الذي تم إطلاقه من مقر معهد الإعلام العصري في مدينة رام الله، لتنفيذ وتطوير مشاريع بحث علمية في موضوعات الإعلام الرقمي والاتصال مع الاهتمام بحياة Web 3,0 الرقمية بمستوياتها المختلفة، الاجتماعية، الإعلامية، النفسية، الاقتصادية، الذكاء الصناعية، الأثروبولوجية، ما بعد الكولونيالية، الثقافية، المرتبطة بالسياقية الفلسطينية والمجتمع الأكبر.

وفي كلمته، قال رئيس جامعة القدس أ.د. عماد أبو كشك: إن المنتدى اليوم هو امتداد لمخرجات برنامج ماجستير الإعلام الرقمي والاتصال الأول من نوعه في فلسطين بأجندة مخرجاته النوعية وموضوعاته التي تحاكي عصرًا تكنولوجيًا ومعلوماتيًا رقميًا متسارعًا بشكل كبير.

وأوضح أ.د. عماد أبو كشك أن الجامعة توفر الدعم المفتوح لهذا المنتدى البحثي بتوفير الميزانيات المطلوبة والمصادر، والأدوات البحثية اللازمة، ليكون أول منتدى بحثي ممولاً ذاتيًا ضمن برنامج دراسات عليا في العلوم الإنسانية والاجتماعية في فلسطين.

وقال أ.د. أبو كشك: «نتظر من المنتدى نجاحاً ملفتاً، أسوة بالحاضنات العلمية والصناعية في جامعة القدس، ليكون مرجعية علمية معتبرة بما يخص الاهتمامات المستجدة في مجالات الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة وتحليل السلوك الرقمي المجتمعي وتداعيات الثورة الرابعة.

بدوره قال منسق برنامج ماجستير «الإعلام الرقمي والاتصال»، د. نادر صالح، إن محركات «حياة الثالثة» تتمثل بشكل رئيس بالإنتاج المعرفي في الإعلام الرقمي بمناهج بحثية كيفية، ونشر أوراق بحثية علمية في دوريات متخصصة باللغتين، تجيب عن أسئلة رقمية واتصالية فلسطينية ملحة، والتأسيس لبراديم «الإنسانيات الرقمية» فلسطينياً انطلاقاً من جامعة القدس، مشيراً إلى أن المنتدى البحثي يتشكل من مجموعات بحثية من طلاب البرنامج وأساتذته الفلسطينيين والأجانب.

وأوضح د. صالح أن جامعة القدس خصصت لـ «حياة الثالثة» ميزانية بحثية خاصة لكل دورة للطلاب والأساتذة الباحثين لتطوير البيئة البحثية وتوفير المصادر والأدوات البحثية اللازمة، وتصميم تجارب البحوث الكيفية الخاصة، وأن مدة الدورة الواحدة ستة أشهر، مؤكداً أن هذه المرة الأولى فلسطينياً التي يُخصص فيها ميزانية بحثية دورية طويلة الأمد لبرنامج دراسات عليا في العلوم الإنسانية والاجتماعية.

وبيّن د. صالح الموضوعات البحثية المطروحة وهي تحليل السلوك الرقمي، الهيمنة الرقمية، التطبيع الرقمي، الاحتلال الرقمي، أخلاقيات الأنفوسفير، سلطة مواقع التواصل، الفيروسية الرقمية، المساحات الرقمية، التدين الرقمي، الجنسانية الرقمية، البيج داتا، الدبلوماسية الرقمية، الحقوق الرقمية، التعليم الرقمي، البوابة المعلوماتية، تأثير الرقمنة على الوعي والسلوك للمراهقين والأطفال.

- جامعة القدس و«التعاون» توقيعان اتفاقية لدعم الشباب المقدسي

في مجال ريادة الأعمال

وقع رئيس جامعة القدس أ.د. عماد أبو كشك ومدير عام مؤسسة «التعاون» السيدة يارا السالم، اتفاقية منحة لمشروع «تمكين وتطوير ريادة أعمال خاصة في التكنولوجيا»، بقيمة ما يقارب 45 ألف دولار أميركي، وذلك في مقر المؤسسة برام الله.

يهدف المشروع إلى تحقيق التمكين الاقتصادي للشباب في القدس، وخلق وظائف وتأسيس مشاريع بدء أعمال في قطاع التكنولوجيا، وتقديم أدوات تخدم التدريب المتخصص للفئة المستفيدة المتقدمة، لجسر الهوة بين ما تعلموه في الجامعات والمعاهد والحاجة الحقيقية للسوق. ويستهدف الشباب في القدس من كلا الجنسين من عمر 18 - 35 عامًا.



وتحدث أ.د. أبو كشك عن الدور الكبير لمؤسسة التعاون في دعم وإسناد قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، وتشجيعها للبحث العلمي في الجامعات وبرامج ربط مخرجات التعليم بالسوق، معبراً عن سعادته بالشراكة الفاعلة بين الجامعة والمؤسسة.

وتطرق أ.د. أبو كشك إلى الخطط والمشاريع التي تنفذها الجامعة في الفترة الحالية، وتركيزها على تمكين ودعم الشباب المقدسي، تجسيداً لدور الجامعة الريادي في خدمة المدينة المقدسة وسكانها، الذي أهلها للترتيب على قمة الجامعات الأكثر مسؤولية اجتماعية تجاه المجتمع على مستوى الوطن العربي.

وقالت السالم: إن هذه الاتفاقية تأتي في إطار الشراكة المتينة التي تربط «التعاون» مع «جامعة القدس»، مشيرة إلى أن «التعاون» دعمت ما يقارب 31 مشروعاً في الجامعة خلال السنوات السابقة، بقيمة إجمالية تصل إلى 10 ملايين دولار أميركي، من ضمنها منح للطلاب، ودعم للكليات، وبرامج تطوير قدرات الأكاديميين من خلال برنامج «زمالة»، وتطوير مركز حاسوب وريادة الأعمال في مجال التكنولوجيا، وتطوير مختبري محاكاة، إلى جانب دعم تلفزيون القدس التربوي التابع للجامعة.

- جامعة القدس و«التعاون» تفتتحان مختبر الصيدلة بعد إعادة تأهيله في حرم الجامعة

افتتحت جامعة القدس ومؤسسة «التعاون»، مختبر الصيدلة بعد إعادة تأهيله بتنفيذ الطواقم الفنية في الجامعة وإشراف «التعاون» وبتبرع سخي من الدكتور إبراهيم جلال بلغت قيمته نحو 60 ألف دولار أميركي.

وقص شريط الافتتاح رئيس الجامعة أ.د. عماد أبو كشك ومدير عام «التعاون» السيدة يارا السالم، بحضور إدارة الجامعة وممثلين عن المؤسسة، كما وقّع الطرفان مذكرة تفاهم لتنفيذ دورة متخصصة في مجال ترميم وإدارة التراث والمواقع التاريخية، للمساهمة في تطوير قدرات طلبة دائرة الهندسة المعمارية في الجامعة، واتفاقية لتمديد العمل بـ «منحة الدكتور سمير عبد الهادي» لتغطية تكاليف الدراسة الجامعية لعدد من طلاب الجامعة.

وأكد أ.د. عماد أبو كشك على تطور كلية الصيدلة كبقية الكليات في جامعة القدس رغم كل الظروف والتحديات التي تعصف بالمجتمع الفلسطيني وفي القدس على وجه الخصوص.

وقالت السالم: إن افتتاح مختبر الصيدلة بعد إعادة تأهيله وتجهيزه بالكامل ليقدم طلبة كلية الصيدلة والتخصصات الصحية المختلفة، وتوقيع اتفاقيات جديدة بين «التعاون» وجامعة

القدس، ما هو إلا تجسيد فعلي للشراكة المتينة التي تربط المؤسستين، مشيرةً إلى أن «التعاون» دعمت ما يقارب 31 مشروعاً في الجامعة خلال السنوات السابقة، بقيمة إجمالية تصل إلى 10 ملايين دولار أميركي، من ضمنها منح للطلاب، ودعم للكليات، وبرامج تطوير قدرات الأكاديميين من خلال برنامج «زمالة»، وتطوير مركز حاسوب وريادة الأعمال في مجال التكنولوجيا، وتطوير مختبري محاكاة، ودعم تلفزيون القدس التربوي التابع للجامعة، إلى جانب توقيع اتفاقية منحة مؤخرًا لدعم الشباب المقدسي في مجال ريادة الأعمال.

بدوره، وعبر رسالة مصورة، أعرب الدكتور إبراهيم جلال عن أمله في أن يحقق هذا المختبر أهدافه في تطوير البحث العلمي بمجال الصيدلة، وأن يتمكن من زيارة الجامعة في المستقبل القريب للقاء أعضاء الهيئة التدريسية والطلاب، معبراً عن سعادته بدعم أبناء شعبه الفلسطينيين في مجال البحث والتعليم.

وأكد أن دعمه لهذا المشروع ينطلق من شغفه الكبير بمجال البحوث الصيدلانية، لافتاً إلى أنه كان محظوظاً بالحصول على منح دراسية مكنته من الوصول إلى المنصب الذي يشغله حالياً كنائب المدير العام للشؤون الفنية في شركة أدوية الحكمة في الأردن.

وأكد عميد كلية الصيدلة د. أحمد عمرو على أهمية المختبر في رفد المجتمع الفلسطيني وطلبة كلية الصيدلة بالتكنولوجيا المتطورة للتعليم الصيدلاني، وذلك في مجال الصيدلة الصناعية ومجال الصيدلانيات، حيث يخدم المختبر الطلبة قرابة 600 طالب في كلية الصيدلة، وكذلك خدمة للبحث العلمي وإجراء بعض التجارب البحثية لطلبة البكالوريوس والماجستير، مشيراً إلى أنه يلتحق في الكلية سنوياً العشرات من طلبة القدس وأراضي الـ 48، الذين يثبتون كل يوم جدارتهم في امتحانات المزاولة المحلية والدولية.

- جامعة القدس توقع اتفاقية مع منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) لتنفيذ مشروع «الوظائف الخضراء»

وقع رئيس جامعة القدس أ.د. عماد أبو كشك اتفاقية مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) لتنفيذ مشروع «الوظائف الخضراء»، حيث تقود الجامعة هذا المشروع الممول من الحكومة الدنماركية والذي سيتم تنفيذه من قبل منظمة الأغذية والزراعة بالشراكة مع الجامعات الفلسطينية (جامعة القدس، جامعة الخليل، جامعة فلسطين التقنية - خضوري وجامعة النجاح الوطنية) وبالتعاون مع وزارة الزراعة الفلسطينية.

وتأتي هذه الاتفاقية انطلاقاً من خبرة جامعة القدس في إدارة مشاريع ريادية في الزراعة كمشروع الزراعة الربحية الممول من الحكومة الهولندية والذي قاده جامعة القدس واشتركت



فيه جامعات فلسطينية (جامعة الخليل، جامعة فلسطين التقنية - خضوري وجامعة النجاح الوطنية) لدعم القطاع الزراعي في الأعمال الزراعية الربحية.

ويهدف هذا المشروع إلى توفير فرص للتدريب ومنح مدفوعة للطلبة والخريجين لقضاء فترات تدريب عملي لدى القطاعين العام والخاص والمؤسسات ذات العلاقة في مجال الوظائف الخضراء، فيما يسعى المشروع إلى جذب الشباب والشباب الفلسطينيين إلى قطاع الأعمال الزراعية والأغذية وخلق فرص عمل ودخل مستدام لهم.

ويعتمد تنفيذ المشروع على إشراك جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة بما في ذلك الأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص والحكومة والمجتمع المدني لتمكين الشباب الفلسطيني من الذكور والإناث، ومن خلال بناء قدراتهم على خلق فرص عمل مستدامة وفرص استثمارية في قطاع الأعمال الزراعية والأغذية والتركيز بشكل خاص على تعزيز التنمية الاجتماعية وتحفيز النمو الاقتصادي المحلي. ويستهدف المشروع طالبات وطلاب الجامعات الفلسطينية الشريكة من كل التخصصات والذين يتوقع تخرجهم خلال العام الدراسي الحالي أو الخريجين الجدد ممن تخرجوا في السنوات الثلاث الأخيرة من الجامعات الشريكة، على أن يكون لدى المتقدمين الرغبة والدافعية للعمل في مجال قطاع الأعمال الزراعية والأغذية.

وكانت جامعة القدس السباقة في إبرام مجموعة من الشراكات الخارجية والمحلية مع جامعات ومؤسسات خاصة مختلفة، نجحت من خلالها في تقديم مجموعة من البرامج التي تعتبر الأولى من نوعها، ليس فقط على مستوى فلسطين، بل على مستوى المنطقة العربية، والتي توظفها لغايات تطوير برامجها الأكاديمية والبحثية، وتوفير فرص تبادل دراسي وبحثي يستفيد منها سنوياً مئات الطلبة والأكاديميين والباحثين من الجامعة.

- كلية العلوم والتكنولوجيا في جامعة القدس: فرص علمية ومهنية ومنح دراسية سنوية

تقع كلية العلوم والتكنولوجيا في جامعة القدس في الجهة المطلّة على المدينة المقدسة، وتتميز ببرامجها التكنولوجية التي تربط العلوم الأساسية بالتطبيقات المختلفة مثل برنامج التكنولوجيا الطبية التابع لدائرة العلوم الحياتية، برنامج الكيمياء التكنولوجية التابع لدائرة الكيمياء، وتخصصات أخرى متنوعة.

وتقدم الكلية منحاً دراسية كاملة للطلبة الجدد الراغبين في الالتحاق بأحد تخصصاتها، إذ أعلنت الجامعة مؤخراً عن توفير 25 منحة تطرح سنوياً، وتشمل تخصصات الكيمياء

والتكنولوجيا الكيميائية، الرياضيات، الفيزياء، الأحياء، علم الحاسوب، وذلك على موقع الجامعة الخاص بدائرة القبول: admission.alquds.edu

وحول هذه المساعدات يقول عميد كلية العلوم والتكنولوجيا د. محمد أبو الحاج: «إن هذه المنح التي تطرحها الكلية كل عام تقدم إعفاءً كاملاً للطلبة المتفوقين في امتحان الثانوية العامة والحاصلين على معدل 90 بالمئة فما فوق، فالكلية تبحث عن الطلبة المتميزين الموهوبين، وعلماء المستقبل الذين سيحملون المسؤولية العلمية».

أما عن تخصصات الكلية، فهي تطور حالياً برامج في العلوم التطبيقية والمهنية تتلاءم مع حاجة السوق، وهي بصدد الحصول على اعتراف وزارة التعليم العالي الفلسطينية، يوضح أبو الحاج: «هذه المهن هي مهن تطبيقية حرفية بحاجة إلى معرفة عملية بالعلوم الأساسية وتطبيقاتها، كما في برنامج الدراسات الثنائية وتخصص تكنولوجيا المعلومات الذي يوفر للطالب عملاً من اللحظة الأولى لالتحاقه بمقاعد الدراسة، ويحصل الخريج على الشهادة العلمية والخبرة العملية، بالإضافة إلى توفير فرصة عمل».

تابعان للكلية: مركز «القدس للتحليل والقياس» ومصنع قيد الإنشاء

لفت أبو الحاج إلى أن الكلية بصدد افتتاح مركز القدس للتحليل والقياس، ليكون مركزاً رائداً لتقديم الخدمات للمجتمع الفلسطيني في مجالات مختلفة، وتسعى الكلية لتدريب الطلبة الخريجين في هذا المركز، ليكونوا مؤهلين علمياً وعملياً.

كما أسست كلية العلوم والتكنولوجيا بالشرابة مع أحد المستثمرين مصنعاً للمواد التجميل، ويتبع لهذا المصنع مختبر البحث والتطوير الموجود في جامعة القدس، وسيتم تدريب الطلبة في التكنولوجيا التطبيقية في كل من المختبر والمصنع.

وتحرص كلية العلوم والتكنولوجيا على توفير التعليم في صفوفها لكل من يرغب في استكمال دراسته الجامعية، من خلال تسخير إمكانياتها وإتاحة الفرص والمنح المختلفة للطلبة، ضمن رؤية جامعة القدس التي تظهر جلية في التسهيلات والمساعدات المقدمة من خلال كليات الجامعة عامة.

وتوفر الجامعة لطلبة المدارس أيضاً فرصة تعلم نظريات العلوم والرياضيات بشكل عملي تفاعلي، حيث أسست جامعة القدس متحف العلوم والرياضيات عام 2007 كأول متحفين علميين يتبنيان أسلوب التعليم التفاعلي كوسيلة لتعليم العلوم والرياضيات، التي تعتبر الوحيدة من نوعها في فلسطين.

ملحق خاص

وقائع

مؤتمر الاستراتيجية الوطنية

لمواجهة صفقة القرن

بتنظيم من جامعة القدس والتجمع الوطني للمستقلين

ملحق خاص
وقائع مؤتمر الاستراتيجية القومية
لمواجهة «صفقة القرن»
بتنظيم من جامعة القدس والتجمع الوطني للمستقلين

- كتيب المؤتمر
مؤتمر الإستراتيجية الوطنية الفلسطينية
لمواجهة صفقة القرن وسياسات الاحتلال
207
إطار سياساتي لتقوية مقومات الحياة الكريمة
والتماسك المجتمعي، والصمود الاقتصادي،
والتكامل المكاني في المناطق المهددة بالضم
الاستعماري في الضفة الغربية المحتلة
- القطاعات الاقتصادية والبنية التحتية المتصلة -
- ورقة سياسات حول إجراءات الضم الإسرائيلية
والقرارات الوطنية للتحلل من الاتفاقيات مع الاحتلال
مقدمة لمؤتمر «الإستراتيجية الوطنية لمواجهة
الاحتلال وصفقة القرن».
4 - 5 تموز 2020
259 د. وليد سالم
دليل الإجراءات القانونية والقضائية
لمحاكمة مرتكبي الجرائم من الإسرائيليين وغيرهم
ضد الفلسطينيين والعرب
279 أسعد يونس
ورقة موقف إعلامية لموضوع الضم الإسرائيلي
لمنطقة الأغوار والمستوطنات في الضفة
- إعداد وتحديث مركز دراسات التنمية، جامعة بيرزيت
ومعهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)
227 الإنتاج المعرفي الفلسطيني لمواجهة صفقة القرن والضم
والتأثير في الرأي العام العالمي
- نايف جراد
243 إستراتيجيات حقوقية ممكنة
في مواجهة ضم أجزاء من الضفة الغربية والمشروع الاستعماري
مقدم إلى مؤتمر الإستراتيجية الوطنية الفلسطينية
لمواجهة صفقة القرن وسياسات الاحتلال
المنعقد يومي 11 و12 تموز، 2020
249 د. منير زكي نسبية
- وليد صائب نصار
285



كتيب المؤتمر

مؤتمر الإستراتيجية الوطنية الفلسطينية لمواجهة صفقة القرن وسياسات الاحتلال

المقدمة:

كجزء من إجراءات الاحتلال الإسرائيلي للسيطرة على فلسطين، بدأ مشروع الضم الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967 عقب الاحتلال مباشرة، ففي 28 حزيران 1967 تم إقرار سريان القانون الإسرائيلي على القدس الشرقية، كما تم الإعلان عن بقية الأراضي الفلسطينية على أنها «أراضي مدارة من إسرائيل»، فيما صدر بعد الحرب مباشرة مشروع «يغئال ألون» الذي قضى بضم الغور وجزال الخليل والسفوح الشرقية للضفة الفلسطينية إلى إسرائيل.

ورغم عدم تبني الحكومة الإسرائيلية لهذا المشروع رسمياً، إلا أنه قد مثل المرشد لتوجهاتها منذ عام 1967، وبدأت على الفور بعد الحرب عمليات ضم الغور؛ عبر إعلان أقسام منه كمناطق عسكرية مغلقة، وإنشاء المستوطنات الاستعمارية العسكرية فيه في وقت مبكر ما بعد الحرب (مستعمرات الناحل كما تسمى)، حيث وصلت نسبة الأراضي المضمومة فعلياً من الغور إلى إسرائيل إلى ما نسبته 5, 91 بالمئة من أراضي المنطقة. أما السفوح والمرتفعات الشرقية من الضفة الفلسطينية، فقد تم إنشاء ما أطلق عليه اسم «الكتل الاستيطانية الكبرى» عليها منذ مطلع سبعينيات القرن الماضي. وما يجري الإعداد له اليوم هو تحويل الضم الفعلي، الذي تم إلى واقع يتم من خلاله فرض سريان القانون الإسرائيلي رسمياً على

هذه المناطق المضمومة فعلياً، وذلك في ظل الدعم الأميركي عبر صفقة القرن (وعد بلفور الجديد) لإنشاء دولة إسرائيل الكاملة على كل ربوع فلسطين.

لتحليل هذه التطورات في إطار توسع المشروع الاستيطاني الاستعماري الصهيوني، ولرصد آفاقها، وطبيعة الردود الوطنية الفلسطينية عليها والمقترحات المستقبلية بشأنها، بدأ «التجمع الوطني للمستقلين» يوم 25 أيار الماضي بندوة شاركت فيها نخب سياسية وأكاديمية واقتصادية فلسطينية من داخل الوطن والشتات، إضافة لشخصيات أردنية. كما عقدت ندوة أخرى استكمالية بالشراكة مع وزارة العدل بحضور معالي الدكتور محمد الشلالدة وزير العدل. وقد ناقش المجتمعون ما العمل الواجب من أجل مواجهة ممارسات الاحتلال وصفقة قرن، وتمت التوصية بتنظيم مؤتمر وطني، تنتج عنه مسودة برنامج وطني لمساندة القيادة الفلسطينية في مواجهة الوضع الراهن.

حول المؤتمر:

يناقش المؤتمر الخيارات المتاحة لتعزيز الصمود الفلسطيني والثبات على الأرض في مواجهة مسارات الضم الغاشمة التي يمارسها الاحتلال الإسرائيلي منذ عام 1967، بالاستفادة من تجارب سابقة للضم تم إفشالها مثل الجزائر وإيرلندا، كذلك مناقشة الأبعاد والنتائج والبدائل للضم فلسطينياً وعربياً وعالمياً.

ينطلق المؤتمر من محورية الوحدة الوطنية الفلسطينية، وضرورة إنهاء الانقسام ومنهجية مواجهة الوضع القائم وعدم الاستسلام له، وخيارات العمل السياسية والاقتصادية والميدانية والقانونية والتنموية والمعرفية المتوقعة.

تنظيم المؤتمر:

ينظم المؤتمر على مدار يومين في قاعة الهلال الأحمر الفلسطيني، بمشاركة سياسيين وأكاديميين وقيادات المجتمع المدني الفلسطيني وممثلي منظمة فصائل العمل الوطني والإسلامي وممثلي القطاع الخاص ومراكز الأبحاث ورسم السياسات، مع الأخذ بعين الاعتبار تمثيل الكل الفلسطيني في الوطن والداخل الفلسطيني والشتات.

يتضمن المؤتمر سبع جلسات رئيسة، تتضمن كل جلسة عرض ورقة سياسات في كل محور من محاور المؤتمر، يعقب عليها بين ثلاثة إلى أربعة معقبين/ات من ذوي الاختصاص.

محاور المؤتمر:

تتضمن جلسات المؤتمر طرحاً لاتجاهات العمل الإستراتيجي من أجل مواجهة قرارات



الضم وسياسات الاحتلال وصفقة القرن في المجالات الستة: السياسية، الدبلوماسية، الاقتصادية، التنموية، القانونية، الميدانية، والمعرفية. وبحيث يشمل كل مجال ما علينا فعله بأنفسنا كفلسطينيين في كل أماكن تواجدنا، وما علينا أن نحث العالمين العربي والدولي لعمله من أجل إسنادنا.

تفاصيل المؤتمر:

• الجلسة الافتتاحية.

• السلام الوطني الفلسطيني.

• كلمة التجمع الوطني للمستقلين.

• كلمة جامعة القدس.

• كلمة لجنة المتابعة العربية.

• كلمة منظمة التحرير الفلسطينية.

• كلمة دولة رئيس الوزراء.

الجلسة الاولى:

جلسة النظام السياسي الفلسطيني وتحدياته في ضوء صفقة القرن وقرارات الضم، وتتطرق الجلسة إلى:

• سبل تحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية، بما في ذلك وحدة الفصائل وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية وإصلاح مؤسساتها وجعل السلطة ذراعاً لها، في إطار إنهاء الانقسام وتحقيق الوحدة ومشاركة الكل الوطني في إطار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، على أساس برنامج وطني يتم التوافق عليه واتفاقيات المصالحة التي تم إبرامها، ويضاف لذلك سبل توحيد التحركات الشعبية في الوطن ولجان حق العودة في الخارج، ووحدة عمل الجاليات الفلسطينية في شتى أنحاء العالم.

• تفعيل دور منظمة التحرير الفلسطينية في المرحلة القادمة.

• الموقف العربي من صفقة القرن والتطبيع.

- الاطلاع على تجارب الدول التي عانت من الاستعمار الاستيطاني مثل الجزائر وإيرلندا وجنوب إفريقيا.
- الانتقال من سلطة مؤقتة إلى دولة.

الجلسة الثانية:

تمكين الاقتصاد الوطني الفلسطيني في مواجهة ممارسات الاحتلال وتطرق الجلسة إلى:

- الانفكاك الاقتصادي عن إسرائيل بما فيها اتفاقية باريس.
- تعزيز المنتج الوطني والقاعدة الإنتاجية الوطنية.
- العمق الاقتصادي العربي.
- أفكار عامة لمعالجة:

1 - العمل في المستعمرات.

2 - خلق فرص عمل للشباب.

الجلسة الثالثة:

الوسائل القانونية المتاحة لمواجهة سياسات الاحتلال وصفقة القرن وتطرق الجلسة إلى:

- الخيارات المتاحة لإدانة الاحتلال الإسرائيلي والإدارة الأميركية بموجب القانون الدولي.
- كيفية إعادة إصدار قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة باعتبار الصهيونية حركة عنصرية.

• رفع دعاوى ضد الشركات والبلديات التي تستثمر في الاقتصاد الإسرائيلي وفي المستوطنات الاستعمارية.

• الوسائل التي يمكن أن يستخدمها الأردنيون من أصل فلسطيني لطرح قضايا حول حقوقهم في الحصول على ممتلكاتهم داخل إسرائيل وفي الضفة والقدس.

• تعزيز الانضمام إلى المزيد من المنظمات والهيئات الدولية.

• كيفية ملاحقة المستوطنين مزدوجي الجنسية أمام الأجهزة القضائية للدولة العالمية الثانية لكل منهم.



الجلسة الرابعة:

تعزيز المقاومة الشعبية الفلسطينية وتطرق الجلسة إلى:

- تطوير المقاومة الشعبية الفلسطينية.
- مقترحات لأفكار خلاقة وإبداعية في إطار المقاومة السلمية.

الجلسة الخامسة:

دور الإعلام والإنتاج المعرفي في مواجهة ممارسات الاحتلال وصفقة القرن وحشد التأييد الدولي، وتتطرق الجلسة إلى:

- بناء خطة إعلامية شاملة التأثير على الرأي العام العالمي.
- تطوير أدوات الإعلام الفلسطيني.
- مدى تأثير الإعلام الفلسطيني على العالم.

جدول أعمال مؤتمر

الإستراتيجية الوطنية لمواجهة صفقة القرن وسياسات الاحتلال تنظيم التجمع الوطني للمستقلين وجامعة القدس - 11 - 12 تموز 2020

اليوم الأول			
		الفترة	الجلسة الافتتاحية
10:03	10:00	---	السلام الوطني الفلسطيني
10:10	10:03	منيب رشيد المصري	كلمة التجمع الوطني للمستقلين
10:18	10:11	عماد أبو كشك	كلمة جامعة القدس
10:26	10:19	محمد بركة	كلمة الداخل الفلسطيني
10:34	10:27	صائب عريقات	كلمة منظمة التحرير الفلسطينية
10:42	10:35	محمد اشتية	كلمة الحكومة الفلسطينية
10:50	10:43		استراحة: لمدة عشر دقائق

جلسات العمل					
عنوان الجلسة	رئيس الجلسة	تقديم الورقة	المعقبون		
النظام السياسي الفلسطيني وتحدياته في ضوء صفقة القرن وقرارات الضم	وليد الأحمد	وليد سالم	أحمد جميل عزم ثابت أبو راس أنطوان شلحت	10:50	12:00
	مناقشات ومدخلات	—	—	12:00	12:15
تمكين الاقتصاد الوطني الفلسطيني في مواجهة ممارسات الاحتلال	نصر عبد الكريم	ممثل معهد ماس	مازن العجلة شاكر خليل محمود الجعفري	12:15	13:15
	مناقشات ومدخلات	—	—	13:15	13:30
استراحة	—	—	—	13:30	13:50
الوسائل القانونية المتاحة لمواجهة ممارسات الاحتلال وصفقة القرن	أسعد يونس	منير نسيبة	عمار دويك شعوان جبارين	13:50	14:50
	مناقشات ومدخلات			14:50	15:00
اليوم الثاني					
تعزيز المقاومة الشعبية الفلسطينية	طاهر الديسي	وليد عساف مصطفى البرغوثي	محمد الياس خالد منصور حسن حجازي	10:00	11:00
	مناقشات ومدخلات			11:00	11:15
دور الإعلام والإنتاج المعرفي في مواجهة ممارسات الاحتلال وصفقة القرن وحشد التأييد الدولي	ناصر أبو بكر	وليد نصار نايف جراد	عبد الغني سلامة ناهد أبو طعيمة منير فخر الدين	11:15	12:15
	مناقشات ومدخلات			12:15	12:30



اختتام مؤتمر الاستراتيجية الوطنية لمواجهة صفقة القرن وسياسات الاحتلال الجلسة الافتتاحية

بتنظيم من التجمع الوطني للمستقلين وجامعة القدس وبالشراكة مع وزارة العدل ومعهد ماس للأبحاث السياسية والاقتصادية، عُقد بتاريخ 11/07/2020 وعلى مدار يومين مؤتمر تحت عنوان «الاستراتيجية الوطنية لمواجهة صفقة القرن وسياسات الاحتلال»، وذلك في ضوء إعلان الرئيس محمود عباس باسم القيادة الفلسطينية التحلل من كل الاتفاقيات والتفاهات مع الحكومتين الإسرائيلية والأميركية بما فيها الأمنية ووقف التنسيق الأمني، وذلك كردّ على إعلان نتنياهو عزمه على ضم إسرائيل لما يزيد على (30%) من الضفة الغربية، وبسط السيادة الإسرائيلية على منطقة الأغوار والمستوطنات بالضفة.

وانسجاماً مع قرار القيادة في التحلل من الاتفاقيات، بحث المؤتمر آليات تنفيذ قرارات القيادة والخيارات المتاحة لتعزيز الصمود والمساهمة في إعداد الاستراتيجية الوطنية بما يتسق والتطورات وما فرضته من تحديات.

افتتح المؤتمر السيد منيب رشيد المصري رئيس التجمع الوطني للمستقلين مرحباً بالمشاركين، مشيراً إلى إن الهدف من المؤتمر بحث الخيارات وآليات إحباط الضم وصفقة القرن، وضرورة المشاركة وحشد كل طاقات الشعب الفلسطيني بكل أطرافه للمواجهة ودعم القرار الحاسم للقيادة الفلسطينية، مشدداً على ضرورة إنهاء الانقسام، وصولاً للوحدة الوطنية لتعزيز ودفع المقاومة الشعبية وتجذيرها كإحدى الأدوات النضالية الرئيسة للخلاص من الاحتلال وتحقيق التحرير الوطني وبناء الدولة المستقلة.

كما حيى السيد المصري الموقف الأوروبي والمواقف العربية والدولية الداعمة للموقف الفلسطيني، متمنياً أن يخرج المؤتمر بتوصيات تساهم في وضع برنامج وطني شامل يمكن الشعب الفلسطيني من الصمود وإفشال مخططات الاحتلال الهادفة إلى تصفية القضية الفلسطينية وتدمير إمكانية قيام دولة فلسطينية مستقلة على حدود الرابع من حزيران للعام 1967 بعاصمتها القدس الشرقية وفقاً لقرارات الشرعية الدولية.

كذلك تحدث أ.د. عماد أبو كشك رئيس جامعة القدس، مؤكداً على ضرورة مشاركة الكل الفلسطيني في المواجهة، وأن مشاركة جامعة القدس في المؤتمر نابعة من إيماننا بدور الجامعات والمؤسسات الأكاديمية في رسم الرؤيا الوطنية الشاملة لمواجهة صفقة القرن ومشروع الضم الإسرائيلي والخلاص من الاحتلال.

وإن المجتمعون يهدفون لدعم قرارات القيادة والدفع لإنجاز الوحدة الوطنية، مطالباً

المؤتمر بالتواصل مع الجميع لبلورة برنامج وطني يرسم إستراتيجية لمواجهة التحديات.

كما تحدث في الجلسة الافتتاحية السيد محمد بركة، رئيس لجنة المتابعة في الداخل الفلسطيني، مشيرًا إلى قانون القومية، الذي أقر في الكنيست أن ينهي العملية السلمية، تبعه إعلان صفقة القرن التي ألغت حق العودة للاجئين الفلسطينيين وعززت الاستيطان بما يمنع قيام الدولة الفلسطينية، وهذا ما شجع إسرائيل على إلغاء التفاوض وأن هذه المواقف تدفع الفلسطينيين إلى العودة للشرعية الدولية، وأنه لا تفاوض إلا على أساس حدود العام 1967، مقترحًا أن تبدأ م.ت.ف. بالتحضيرات لمجلس تأسيسي للدولة الفلسطينية. وأشار السيد بركة إلى أهمية الورقة التي قدمتها حركة فتح تحت عنوان «تصور أساسي لآليات الرد الفلسطيني على قرار الضم»، التي وضعت تصورات عملية لمواجهة التحديات التي أساسها خطة الضم.

كما تحدث الدكتور صائب عريقات أمين سر اللجنة التنفيذية لـ«م.ت.ف.»، مشيرًا إلى أن الإستراتيجية الأميركية الإسرائيلية تهدف إلى إلحاق الفلسطينيين بالمشروع الصهيوني وتصفية المشروع الوطني الفلسطيني.

وحذّر من عدم الخلط بين حل السلطة الوطنية الفلسطينية التي ولدت باتفاق تعاقدي دولي للوصول إلى الدولة المستقلة وبين إعادة النظر في وظيفتها بما يخدم المشروع الوطني لأن نتياهو يريد لها سلطة خدمائية.

وقال إنهم يراقبون ردود الفعل العربية والاتحاد الأوروبي وروسيا والصين لتمرير مشروعهم، والرئيس أبو مازن يتحرك دوليًا، وهناك تجاوب كبير ضد صفقة القرن ومشروع نتياهو بالضم.

وأكد أن الوحدة الوطنية ضرورة، ولا يكفي هذه المرة أن نطالب بإنهاء الانقسام دون تحديد المسؤولية للمعرقين، ولا نريد لأي طرف إقليميًا وعربيًا أن يلعب بالفلسطينيين والثغرة الوحيدة الانقسام.

وما نريده من المؤتمر أن يقدم أوراقًا ويسمي الأشياء بمسمياتها، ثم استدرك أن مشروع الضم لم ينته، وقد يعلن نتياهو حتى نهاية الشهر الحالي عن ضم ما يصل إلى (8%) ضم تدريجي، مطالبًا المجتمع الدولي بفرض عقوبات على إسرائيل حال إقدامها على الخطوة، وأنهى كلمته بأن الفلسطينيين بحاجة لعقد مجلس وطني ووجوب إنهاء



الانقلاب في غزة، مؤكداً أن فلسطين قائمة على التعددية.

واختتم د. محمد إشتية رئيس الوزراء الجلسة الافتتاحية بأن الدولة الفلسطينية ليست على أجندة إسرائيل، بل تسعى إلى تدميرها واحتمالية قيامها بالضم المتدرج الذي بدأ قديماً بالقدس ومشروع الاستيطان وغيرها من الخطوات. وأشار إلى أن الصهيونية الدينية ترى ما يسمى بيهودا والسامرة هي أرض إسرائيل التي تريد ضمها، إلا أن السحر انقلب على الساحر، وهناك إجماع دولي ضد محاولات إسرائيل في الضم، وقال إن أبا مازن قرع الجرس وسمع العالم كما نرى، ويبن أن إسرائيل منقسمة بكل شيء، إلا أنهم متفقون على الضم وتساؤلنا التحدي الحقيقي الآن: ماذا بعد الضم.

مطالباً أن الخطوة القادمة يجب الانتقال من السلطة إلى الدولة وتجارب العالم تؤكد واقعيته، وأنهى كلمته بالتأكيد على الوحدة الوطنية وتحقيق وتبني إستراتيجية وبرنامج عمل وطني موحد، لأن المشروع الإسرائيلي ضم الضفة وقيام دولة في غزة وهذا لب الصراع.

ثم انتقل المؤتمر إلى بحث ستة محاور أساسية؛ بدأت بالمحور السياسي، حيث ترأس الجلسة وليد الأحمد، وقدم الورقة الدكتور وليد سالم وعقب عليها د. أحمد جميل عزمود، أنطوان شلحت والدكتور ثابت أبو راس... وتبعها الجلسة الاقتصادية والتي ترأسها د. نصر عبد الكريم، وقدم الورقة رجا الخالدي ممثلاً عن معهد ماس، وعقب عليها د. محمود الجعفري، د. مازن العجلة، د. شاكر خليل... وتبعها الجلسة القانونية وترأسها أسعد يونس، وقدم الورقة د. منير نسيبة، وعقب عليها د. عمار دويك، وشعوان جبارين.

ثم شهد اليوم الثاني جلسة تعزيز المقاومة الشعبية الفلسطينية، ترأسها طاهر الديسي، وتحدث فيها د. مصطفى البرغوثي ووليد عساف ود. محمد الشالدة ومحمد إلياس وحسن حجازي... وختم اليوم الثاني بجلسة دور الإعلام والإنتاج المعرفي في مواجهة ممارسات الاحتلال وصفقة القرن وخطة الضم، حيث ترأس الجلسة نقيب الصحفيين د. ناصر أبو بكر، وتحدث د. وليد نصار، ود. منير فخر الدين، ود. نايف جراد، وعبد الغني سلامة وناهد أبو طعمة.

هذا وسيستكمل المؤتمر بعقد جلسة تضم قيادات الفصائل والقوى الفلسطينية، وسيتم تقديم مخرجات المؤتمر بهدف المساهمة في دعم توجهات القيادة الفلسطينية، وبناء برنامج وطني شامل لمواجهة التحديات، يُبحث في حوار وطني شامل، على أن يتم لاحقاً نشر التوصيات التي خرج بها المؤتمر، وتقديمها إلى القيادة الفلسطينية.

مؤتمر الإستراتيجية الوطنية لمواجهة صفقة القرن وسياسات الاحتلال

2020 / 7 / 12-11

التوصيات الختامية

الجلسة الأولى: النظام السياسي الفلسطيني وتحدياته في ضوء صفقة القرن وقرارات الضم.

أولاً - فلسطينياً:

- المباشرة في ممارسة السيادة الفلسطينية داخل دولة فلسطين المعترف بها من 141 دولة في العالم رغم أنف الاحتلال، وأن يتدب المجلس الوطني الفلسطيني مجلساً تأسيسياً لهذه الدولة، ويصار لإعلان دستور للدولة في حدود عام 1967، واعتبار القدس عاصمة أبدية لها، مع الإصرار على عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم..

- تعزيز الكفاح الشعبي وإنهاء الانقسام فوراً والتوحد في الميدان بين كل الفصائل والمبادرات الشعبية تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية من أجل الانتصار على خطوات الضم وإنهاء ثلاثية الاحتلال والمشروع الاستيطاني الاستعماري والأبارتهايد التي كرسها وعد بلفور، وما لحقه من مشاريع تصفية، وآخرها صفقة القرن المسماة بخطة السلام من أجل الازدهار، وجعل هذه الوحدة الميدانية رافعة لإنهاء الانقسام ولانتهاج سياسة موحدة بين الضفة وغزة من خلال حكومة واحدة تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية.

- مساهمة الكل الفلسطيني، حكومة ومجتمعاً مدنياً وتجمعات وجاليات في كل أماكن تواجد الشعب الفلسطيني في بناء الدولة الفلسطينية على حدود عام 1967، وإرساء مؤسساتها وركائزها الاقتصادية والتنموية، من خلال الكفاح على الأرض بما في ذلك في المناطق المسماة ج، والقدس، وربط محافظات الشمال والجنوبية معاً في خطة تنمية شاملة للجميع.

- تعزيز كفاح فلسطيني الداخل من أجل إسقاط ما يسمى بقانون القومية وكل القوانين العنصرية الأخرى التي تتعامل معهم وكأنهم غرباء في بلادهم، والتي تعزز هدم بيوتهم ومصادرة أراضيهم وعمليات الطرد الجارية في النقب وغيره، والمحاولات لإخراج المجموعة السكانية لمنطقة المثلث من إسرائيل مقابل سلب إسرائيل لما يزيد على 70 بالمئة من أراضي المثلث تمت مصادرتها منذ عام 1948، إلى جانب فرض القوانين العنصرية التي تمنع عودة أهاليهم اللاجئين من الخارج والمهجرين قسرياً في الداخل بوصفه حقاً إنسانياً لهم.

- ضرورة إعادة النظر في دور السلطة ووظيفتها بما يتفق والمرحلة الجديدة في مواجهة



الاحتلال، وتعزيز الصمود في إطار المشاركة الوطنية الكاملة، وكسر المفهوم الإسرائيلي في اقتصار دورها على إدارة السكان الفلسطينيين ووظيفتها الأمنية.

- معالجة الترهل في الأداء المؤسسي لأجهزة السلطة المختلفة وبناء «حكم» قائم على الشفافية والمحاسبة وسيادة القانون وفصل السلطات ومحاربة الفساد، تحقيق التشاركية في اتخاذ القرارات مما يسهم في إعادة بناء الثقة.

- حماية الحريات العامة والحق في حرية الرأي والتعبير والاعتقاد، وتعزيز مفهوم المواطنة والحق في الاختلاف وديمقراطية مناحي الحياة العامة حتى في ظل عدم التمكن من إجراء الانتخابات، مما يسهم في عدم تآكل الشرعيات.

- التأكيد على أهمية الشراكة والتكامل مع منظمات المجتمع المدني الفلسطيني وتكامل الجهود فيما بينها ومع القطاع الخاص والقطاع العام وبما يضمن الحفاظ على المواقف الوطنية وعدم قبول التمويل المشروط، وبما يعظم الأثر للجهود المبذولة.

- الإعلان عن ميثاق شرف بين كل الفصائل والقوى الفلسطينية بما يضمن عدم التراشق الإعلامي أو تبادل الاتهامات أو القذف أو التشهير، وبما يحمي ويحصّن النسيج الوطني.

توصيات خاصة بدعم مدينة القدس:

- تثبيت الوجود الوطني الفلسطيني في القدس في مواجهة عمليات الإجلاء والترحيل وسحب الهويات وهدم البيوت وغيرها.

- تنمية كل المجتمعات المحلية المقدسية وكل القطاعات داخل كل مجتمع محلي منها.

- تنمية كل قطاعات القدس، وذلك وفق الخطة القطاعية التي أعدتها وحدة القدس في الرئاسة وجامعة القدس، مع التركيز بشكل خاص على الإسكان والسياحة والتعليم.

- تنمية أوضاع الشباب والمرأة في القدس.

- رصد الموازنات الكافية لتنمية القدس مجتمعات محلية وقطاعات وفئات مجتمعية.

- إحياء بلدية القدس (أمانة القدس) وفق أفضل صيغة ديمقراطية وتمثيلية وفقاً لما قرره المجلسان الوطني والمركزي لمنظمة التحرير في دورات عام 2018.

- مشاركة القدس في أي انتخابات وطنية فلسطينية قادمة.

ثانيًا - عربيًا:

- التوافق مع العالم العربي عبر جامعة الدول العربية على رفض إقامة أية علاقات تطبيعية مع إسرائيل طالما بقي الاحتلال الإسرائيلي قائمًا ولم تتم إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود عام 1967 وعاصمتها القدس، ولم تتحقق عودة اللاجئين الفلسطينيين بالاستناد إلى القرار الأممي رقم 194، وذلك كما نصت عليه المبادرة العربية للسلام.

- التوافق على رؤية للأمن القومي العربي تقوم على أولوية التهديد الإسرائيلي لهذا الأمن، والمتجسد في اعتداءاتها وحروبها على لبنان وسوريا والعراق، وتحالفها مع إثيوبيا لبناء سد النهضة، مما يمثل تهديدًا للأمن القومي المصري، واستمرار احتلالها الأراضي الفلسطينية السورية واللبنانية، وتهديداتها بضم الغور وطرده الفلسطينيين إلى الأردن، مما يشكل اعتداء على سيادة ذلك البلد العربي، هذا إضافة لمساعدتها للسيطرة على المسجد الأقصى، مما يشكل تحديًا للولاية الهاشمية على الأماكن المقدسة في القدس.

- توفير شبكة أمان مالية لدولة فلسطين، من أجل المساهمة في تثبيت وجود الشعب الفلسطيني على أرضه.

- التعاون والعمل صفاً واحداً على المستوى الدولي مع دولة فلسطين، وذلك من أجل استصدار المزيد من القرارات الأممية لصالح فلسطين وانتزاع المزيد من الاعترافات الدولية بالدولة الفلسطينية.

- تطوير تحالف إستراتيجي فلسطيني - أردني يشمل ترسيم الحدود بين فلسطين والأردن وحماية الأماكن المقدسة في القدس وشتى اتفاقات التعاون السياسي والاقتصادي والثقافي والتكنولوجي وغيرها، وحماية حقوق اللاجئين والنازحين الفلسطينيين.

ثالثًا - دوليًا:

- على صعيد الأمم المتحدة: الاستمرار في انضمام فلسطين إلى المزيد من المنظمات والوكالات الدولية، ورفع قضايا للمحاكم الدولية ضد جرائم الحرب الإسرائيلية، واستصدار المزيد من القرارات الداعمة لفلسطين بما فيها إعادة استصدار قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة يعتبر الحركة الصهيونية حركة عنصرية، وتشكيل ائتلاف من الدول الـ 141 المعترفة بفلسطين للعمل معًا من أجل قرارات داعمة لفلسطين والضغط على الدول المتبقية للاعتراف بفلسطين.

- ضرورة التأكيد على رفض الانفراد الأميري برعاية المفاوضات، وضرورة التمسك



بالشرعية الدولية في أي مفاوضات قادمة.

- على صعيد الولايات المتحدة الأميركية: تنشيط الجاليات الفلسطينية والعربية والإسلامية للعمل موحدة من أجل التأثير داخل الساحة الأميركية، سواء على مستوى انتخابات المدن أو الولايات، أو على مستوى الانتخابات الأميركية العامة، وذلك من خلال التحالف مع مراكز الأبحاث ورسم السياسات، ومع الأوساط الداعمة في صفوف الحزبين الديمقراطي والجمهوري وغيرهما من الأحزاب، وبالعامل مع الأميركيين الأفارقة واللاتينيين والشباب والحركات النسائية والأكاديميين وكل قوى التضامن والدعم لقضيتنا داخل الولايات المتحدة الأميركية.

- أوروبياً: مطالبة دول أوروبا بالحذو حذو السويد بالاعتراف بدولة فلسطين، وفرض عقوبات على إسرائيل بمنع السفر الحر للمستوطنين المستعمرين إلى أوروبا وتجميد أرصدهم في البنوك الأوروبية، وإيقاف وسحب الاستثمارات الأوروبية في المستوطنات الاستعمارية، ومقاطعة منتجات هذه المستوطنات، وحظر بيع الأسلحة وإيقاف أبحاث وبرامج التعاون العسكري والأمني مع إسرائيل، والمساهمة في دعم برامج التنمية الكفاحية الفلسطينية في القدس والمنطقة وفي إعادة بناء غزة، ومكافحة سحب الهويات وهدم البيوت في القدس والعمل لإعادة فتح المؤسسات الفلسطينية التي أغلقها الاحتلال فيها، والامتناع عن تجريم حركات المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات واتهامها باللامسامية.

- روسيا والصين: تفعيل دوريهما ومعهما أوروبا أيضاً لصالح فلسطين في الأمم المتحدة ومجموعتي الشامي والعشرين، ومجموعة الـ 77 والصين، واتحاد شنغهاي، ودول بريكس، لاسيما العمل لتغيير مواقف الهند والبرازيل المتعاونة مع إسرائيل، إضافة لإقناع هاتين الدولتين العظميين بوقف أي تعامل مصلحي مع إسرائيل على شاكلة شراء الصين لشركة تنوفا الإسرائيلية التي تنتج في المستوطنات الاستعمارية في الضفة وغيرها من أوجه التعاون الاقتصادي والتكنولوجي مع إسرائيل، واستثمار أي علاقات قائمة لصالح إرساء الحل العادل القائم على أساس الشرعية الدولية.

- مع الدول الإسلامية ومنظمة التعاون الإسلامي ودول عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الإفريقية: المحافظة على دعم هذه المجموعات ودولها الشامل لفلسطين ومنع أي اختراقات إسرائيلية تشوّه وحدة دعم هذه الكتل والدول لفلسطين.

الجلسة الثانية: تمكين الاقتصاد الوطني الفلسطيني في مواجهة ممارسات الاحتلال:

- تعزيز حملات وثقافة مقاطعة المنتجات الإسرائيلية وخصوصاً التي لها بديل وطني، وتنمية ثقافة استهلاك المنتجات الوطنية بدلاً منها. ومن الضروري أيضاً دعم جهود BDS على هذا الصعيد.

- إعادة الاعتبار للقطاعات الإنتاجية المحلية مثل الزراعة والصناعة، لأن من شأن ذلك أن يساهم في خلق فرص عمل ويزيد من الجباية المحلية على حساب المقاصة التي تتحكم بها إسرائيل، والأهم فإن من شأن ذلك أن يدفع بأجندة الانفكاك الاقتصادي عن إسرائيل للأمام على ضوء قرار القيادة الفلسطينية بالتحلل من الاتفاقات الموقعة مع إسرائيل وقيم قدمها بروتوكول باريس. ولتحقيق ذلك لابد من إصلاح السياسة الضريبية لصالح هذه القطاعات وتخصيص حصة أكبر في الموازنة العامة لدعم هذه القطاعات وتطوير البنية التحتية المحفزة للاستثمارات فيها وخصوصاً في المناطق المهددة بالضم والاستيطان.

- تعزيز وتخفيف العمل التعاوني في القطاعات الإنتاجية للاستفادة من القدرات الفردية المتناثرة والضعيفة وتجميعها في سلاسل قيمة مضافة يستفيد منها المنتجين وليس الوسطاء، ومن أمثلة ذلك تأسيس تعاونيات استهلاكية وزراعية وحرفية وفق ما يسمى بإطار العناقد الاقتصادية. وفي هذا السياق ممكن تحفيز وتوفير فرص تمويل وتسويق ودعم فني (حاضنات الأعمال) للمشاريع الريادية.

- ترشيد الإنفاق العام وإعادة هيكلة هذا الإنفاق، حيث يتم تركيز أكبر على برامج الحماية الاجتماعية وبرامج التشغيل للشباب وعلى تحسين جودة التعليم وخدمات الرعاية الصحية.

- إيجاد صيغة متوازنة وعادلة للمسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص الكبيرة في ظل الأزمات الصحية والسياسية والاقتصادية التي مرّ بها الشعب الفلسطيني في الوقت الراهن. وفي هذا السياق لابد من تقييم تجربة عمل صندوق وقفه عز وإعادة هيكلته وتعزيز دوره المؤسسي في حشد المساعدات من الأثرياء الفلسطينيين في الخارج أيضاً.

- إعادة إطلاق الحوار الوطني الشامل والجامع للوصول إلى نظام حماية اجتماعية عادل ومستدام بين جميع الشركاء، بما فيها ضمان حقوق العمال المنصوص عليها في قانون العمل.

- ضرورة قيام الحكومة بتسديد جزء من مواردها المالية المتاحة لمستحقات الموردين من القطاع الخاص لتوفير سيولة كافية لهم للاستمرار في أعمالهم والحفاظ على قوة العمل لديهم.



- ضرورة قيام الحكومة بالتنسيق مع سلطة النقد لتخفيف الالتزامات على المقترضين من خلال تأجيل الأقساط المستحقة لفترة ثلاثة أو ستة شهور ووضع آلية عادلة وفعالة لمعالجة الشيكات المرتجعة.

- تفعيل المجلس الاقتصادي والاجتماعي وتعزيز دوره ومكوناته بما يمثل كل قطاعات المجتمع الفلسطيني.

- إعادة النظر بأنظمة عقود الحوافز الخاصة بالإعفاءات الممنوحة للشركات بموجب قانون تشجيع الاستثمار لسنة 1998م.

الجلسة الثالثة: الوسائل القانونية المتاحة لمواجهة ممارسات الاحتلال وصفقة القرن:

- التركيز على استخدام إطار الأبارتهايد (الفصل العنصري) من الناحيتين المفاهيمية والجنائية. حيث إن القبول الدولي الرسمي والأهلي لاستخدام هذا الإطار يتزايد باطراد، بما فيه مؤسسات حقوق الإنسان الدولية الكبرى، بالإضافة إلى المؤسسات الفلسطينية وحتى بعض المؤسسات الإسرائيلية. هذه فرصة مهمة للمستوى الرسمي الفلسطيني للتركيز على استخدام هذا الإطار، وعلى متابعة الإحالة في المحكمة الجنائية الدولية حول جريمة الأبارتهايد.

- اللجوء لرأي إفتائي جديد من محكمة العدل الدولية. بعد النجاح الذي تحقّق في استصدار رأي إفتائي حول الجدار، ثمة مقترح من مقرر الأمم المتحدة الخاص بحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة باستصدار رأي إفتائي جديد من المحكمة حول طبيعة النظام الحاكم في الأرض المحتلة، وإذا كان نظام أبارتهايد، وإذا كان الاحتلال قانونيًا.

- الحذر من الخطوة الإسرائيلية القادمة، وهي على الأغلب فك ارتباط أحادي الجانب وبناء إستراتيجية طويلة الأمد. حيث إن دولة الاحتلال تقلد في طريقة تعاملها أساليب كولونيالية مجربة في دول أخرى، تعقد معاهدات، ثم تحرقها، وتصرغ من المساحة التي يمكن للشعب الواقع تحت الاحتلال أن يتمتع بسلطات محدودة. من الأمثلة على ذلك أميركا وكندا وجنوب إفريقيا. لاحظنا كيف تعاملت دولة الاحتلال مع قطاع غزة بفك الارتباط أحادي الجانب، وفي الوقت نفسه إبقاء السيطرة. هذا الأمر متوقع في الضفة الغربية على المدى المتوسط. لذا، فإن التركيز يجب ألا يكون على أخذ اعترافات بالدولة الفلسطينية، بل على التحرر من هذا النظام العنصري.

- زيادة التعاون مع المنظمات الحقوقية غير الحكومية ودعمها. ثمة هجمة صهيونية ضخمة على مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني أدت إلى تضيق الدول المانحة من تمويلها على العمل الحقوقي الفلسطيني أو جعله مشروطاً بإدانة النضال الفلسطيني. من المتوقع أن هذه الهجمة ستستمر وسيضيق أفق المؤسسات الحقوقية أكثر وأكثر، مما سيؤدي إلى إخراس الكثير منها. مطلوب من رجال الأعمال دعم هذه المنظمات مالياً بشكل مستمر للحفاظ على المكتسبات والمراكمة عليها.

- تفعيل كليات الحقوق والعيادات القانونية والمحاكم الصورية كمختبرات للدفاع عن القضية. فكلليات الحقوق لديها البنية التحتية للتفكير والتحليل واختبار الأفكار. كما أن العيادات القانونية تستفيد من عمل الطلاب والأساتذة بما يخدم الوطن. يجب تكريس جهد كبير ليس فقط للتعليم، ولكن أيضاً للدفاع عن فلسطين في جميع المحافل، ولتحليل الحجج الفلسطينية وتجهيزها للاستخدام.

- على دولة فلسطين الاهتمام باحترام المواثيق الدولية التي التزمت دولياً بها، وخصوصاً اتفاقيات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. حيث إن ذلك سيؤدي إلى عدم وضع فلسطين في قفص الاتهام وتركيز الجهد لمكافحة نظام الأبارتهايد الإسرائيلي. هذه الاتفاقيات توفر لفلسطين منصات قانونية جديدة للدفاع عن حقوق الفلسطينيين مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية واتفاقية مناهضة كل أشكال التمييز العنصري. يجب أن تتم مؤسسة متابعة تنفيذ والالتزام بالاتفاقيات مما يقتضي دراسة أي خطوة داخلية أو خارجية ارتباطاً بما تضمنه هذه الاتفاقيات أو بما تنص عليه كالتزامات.

- اتفاقية قانون البحار يثبت حق فلسطين في البحر والشرائط الطبيعية الموجودة فيه، خاصة المنطقة الاقتصادية الخالصة، وهذا يوفر أرضية لترسيم الحدود البحرية.

- استخدام آلية محكمة العدل الدولية من خلال استخدام بعض البنود لبعض الاتفاقيات التي تنص على التوجه للعدل الدولية حين الاختلاف بين الدول أو التفسير حول بعض المواد، تحديداً الاتفاقيات التي تتضمن هذا النص والذي لم تتحفظ عليه إسرائيل عند الانضمام إليها مثل اتفاقية الإبادة الجماعية واتفاقية مناهضة كل أشكال التمييز العنصري.

- العمل على مقاضاة بريطانيا بشأن مسؤوليتها عن وعد بلفور وتنفيذه وعدم التزامها بصك الانتداب.

الجلسة الرابعة: تعزيز المقاومة الشعبية الفلسطينية:

- أهمية التركيز على المقاومة الشعبية كجزء لا يتجزأ من الإستراتيجية الوطنية للمرحلة المقبلة.

- ضرورة إنهاء الانقسام بشكل فوري لكسر الفجوة بين القوى والفصائل وبين



الجماهير، مما سيكون له الأثر في تعزيز المقاومة الشعبية.

- التأكيد على أهمية التجربة الفلسطينية في مجال المقاومة الشعبية وأهمية دراسة هذه التجربة وتحليلها وتحديدًا إضراب عام 1936، والانتفاضة الشعبية الأولى، والقرى المقاومة، وسفن كسر الحصار، ومسيرات العودة، وهبة القدس.

- ضرورة تعزيز المقاومة الشعبية على أسس المشاركة الجماهيرية، والمقاطعة المحلية والدولية للاحتلال، وتمكين وتعزيز صمود الإنسان الفلسطيني على أرضه.

- أهمية بناء المقاومة الشعبية الفلسطينية على أساس التنظيم الدقيق، والاعتماد على الذات وتصعيد المواجهة والتحدي للاحتلال.

- التأكيد على شروط نجاح المقاومة الشعبية الفلسطينية وهي على النحو التالي:

أ - المشاركة الشعبية الواسعة.

ب - الابتعاد عن الطابع الرسمي أو الحكومي أو المنظمات الأهلية.

ت - ترسيخ الوحدة الوطنية.

ث - تعزيز الشراكة الديموقراطية.

ج - الشراكة الكاملة في التخطيط والتنفيذ.

ح - الانضباط وعدم فرض أي هيمنة أو احتكار.

خ - الإبداع والمبادرات الخلاقة.

د - وضع خطة شاملة وعدم الانجرار خلف الاحتلال.

- أهمية الانتقال من الحالة الدفاعية والنماذج المتفرقة والمحدودة ومقاومة النخب والانتقال إلى الحالة الهجومية والمشاركة الشعبية الواسعة.

- عدم المساس بحقوق الشهداء والأسرى وتعزيز دعمهم.

- تعزيز مشاركة فلسطيني الخارج والحد من حالة تغيبهم.

- تشكيل قيادة وطنية فلسطينية موحدة لقيادة المقاومة الشعبية الفلسطينية.

- التأكيد على وجود موقف سياسي متقدم لدعم المقاومة الشعبية.

- البدء بإعداد إستراتيجية شاملة للمقاومة الشعبية بمشاركة الكل الفلسطيني تتضمن برنامج تنفيذي أسبوعي على الأرض وعلى امتداد الأرض الفلسطينية والخروج من التحديد الجغرافي والأهداف المحدودة.

- الحد من سياسة الاستهلاك التي تنفذ بدعم من البنك الدولي على حساب الإنتاجية.
- تعزيز دور الحركة الطلابية والحد من محاولات تفكيك روح المشاركة في العمل الوطني.
- تطوير برنامج الأحزاب والقوى السياسية ليتبنى منهج المقاومة الشعبية إلى جانب باقي أشكال المقاومة.
- تأسيس تحالف دولي على المستوى الشعبي والأهلي لدعم المقاومة الشعبية الفلسطينية وتشجيع مقاطعة الاحتلال عالمياً في شتى المجالات.

- تعزيز روح العمل الوطني الجامع على حساب النزعة الفردية.
- التأكيد على أهمية الأدوات القانونية الدولية في محاسبة الاحتلال وملاحقته قانونياً كنظام فصل عنصري. وكذلك ملاحقة كل انتهاكاته للقانون الدولي والدولي الإنساني.

الجلسة الخامسة: دور الإعلام والإنتاج المعرفي في مواجهة ممارسات الاحتلال وصفقة القرن وحشد التأييد الدولي:

- ضرورة فهم أبعاد العملية العسكرية الاحتلالية وصفقة القرن وصياغة موقف وطني إعلامي جامع من ثلاث زوايا محورية طويلة المدى على النحو التالي:

1 - تغطية الموقف السياسي الفلسطيني:

أكثر ما يضعف هذه التغطية، هو الانقسام الفلسطيني الداخلي، ولكن على وسائل الإعلام تجاهل موضوع الانقسام في تعاطيها مع موضوع الضم، الأمر الذي يكسب الإرادة السياسية الفلسطينية صلابه ومتانة، ويعطيها زخمًا سينعكس إيجاباً على إسقاطات هذا الموقف السياسي على الموقفين الشعبي والدولي، وخصوصاً أن هناك ما يمكن وصفه بالاتفاق غير المعلن، بتخلي حماس عن موضوع الاتصالات الدولية، وعدم منافسة منظمة التحرير فيها، لعدة اعتبارات داخلية وخارجية، أبرزها مسألة الاعتراف بمنظمة التحرير دولياً.

الإشاعة:

- على المسؤولين الرسميين: محاربتها على صغرها أو كبرها (مش عيب)، وإبلاغ وسائل الإعلام الوطنية بالرواية المفنّدة للإشاعة قبل نفي الخبر عبر أي وسيلة دولية.



- على الصحفي: التحقق من مصدر المعلومة وعدم المساهمة مجاًناً بنشر إشاعة قد يكون لها أثر سلبي على الجبهة الداخلية خصوصاً.

2 - الموقف الشعبي (أنسنة الموضوع المتعلق بالسكان الفلسطينيين):

إن موضوع ضم الأغوار يجب أن يتحول إعلامياً إلى أبعاد أكثر أنسنة من الماضي، وذلك بربط الملف السياسي والاقتصادي بالإنسان الفلسطيني وهو المتضرر الحقيقي من موضوع الضم، سواء بسد أفق قيام دولة بمعايير وحدود مستقلة وثروات طبيعية، أو من خلال عمليات حد الحركة والتنقل وفصل المناطق. لذا من الواجب عدم التعامل مع المواطنين الساكنين في الأغوار على أنهم المتضرر الوحيد من عملية الضم، بل يجب التركيز على السكان الفلسطينيين في كل مناطق التماس مع الاحتلال، سواء في الأغوار أو مناطق الجدار أو المستوطنات، ورفع منسوب التغطيات المتعلقة بالإنسان الفلسطيني في تلك المناطق مجتمعة، والإنسان الفلسطيني بشكل عام في كل مناطق تواجده.

- دعم وتشجيع المبادرات الإعلامية المجتمعية التي يتم إطلاقها عبر وسائل التواصل الاجتماعي والتي تساهم في حشد الرأي العام العالمي، ومساندة المناصرين وأصحاب المواقف الداعمة للقضية الفلسطينية، وكذلك تجنب أي حملات تشهير أو كذف غير مبررة.

- الإعلان عن ميثاق شرف بين وسائل الإعلام كافة بشأن عدم تداول الأخبار والإشاعات التي من شأنها تهديد النسيج الوطني أو النسيج الاجتماعي الفلسطيني.

3 - الموقف الدولي (رسمياً أو شعبياً):

إن مخالفة الضم للقانون الدولي ليست مخالفة سياسية بسيطة، بل تعارض واضح مع قاعدة أن القانون الدولي لا يسمح بضم أراضٍ استولى عليها الطرف المعادي بالحرب، وأن قانون الضم وفرض السيادة الإسرائيلية يعني فرض الملكية القسرية على منطقة ما بالقوة، وهذه اللغة يفهمها العالم جيداً، سواء على الصعيد الرسمي المرتبط بالسفارات الفلسطينية أو على الصعيد الشعبي المرتبط بالجاليات الفلسطينية في تلك الدول. وهناك نماذج تاريخية كثيرة يمكن ربطها إعلامياً بموضوع الضم لإعطاء التغطية الشواهد التي يمكن أن يكون لها أثر على الرأي العام العالمي، علماً أن أي عملية ضم عسكرية، يجب أن ترتبط باعتراف دولي، لذا فموضوع الاعتراف بالأمر الواقع غير وارد إذا ما كانت هناك أحداث مناوئة دولياً لعملية الضم، تترجم على شكل رسائل إعلامية يبتها الفلسطينيون ويركزون عليها.

- الانفكاك الإعلامي عن وسائل الإعلام الإسرائيلية:
- 1 - من خلال عدم إعطاء الأفضلية في التصريحات لوسائل الإعلام الإسرائيلية، ووقف تنسيق اللقاءات مع الإعلام العبري وتركه يأخذ التصريحات إما من الإعلام الفلسطيني أو الدولي.
- 2 - بناء جهاز إعلامي (فلسطيني) ناطق بعدة لغات أجنبية أهمها:
- 1 - الإنكليزية، 2 - الفرنسية، 3 - العبرية، 4 - الصينية، 5 - الروسية.
- المواقف الإعلامية أعلاه سيكون لها وزن أكبر إذا ما تحققت الشروط التالية:
- 1 - التغطية الخبرية المستمرة وطويلة الأجل (سياسة النفس الطويل والمؤدج).
- 2 - تزويد الجمهور بمعلومات حقيقية من خلال المسؤولين الفلسطينيين المتابعين لموضوع الضم.
- 3 - رفع نسبة التوعية بالمصطلحات المرتبطة بالموضوع ومنها (ضم، فرض سيادة، هيمنة، ضم كلي، ضم جزئي، خطة القرن.. الخ) وانعكاسها على الحياة اليومية.

إنتاج المعرفة:

- تعزيز إنتاج معرفة فلسطينية تحريرية في السياق الاستعماري الاستيطاني الصهيوني وتوجيه هدف الإنتاج المعرفي لتفكيك الاستعمار والاستعمار الاستيطاني والمساهمة في تشكيل ملامح المستقبل الفلسطيني.
- كسر العلاقة الاستعمارية حول السردية التاريخية والرواية وأدلة الصراع دينياً وكذلك حول مسألة الأرض وإنتاج المعرفة الجغرافية والبيئية والتعريف بالاستعمار الاستيطاني وتوجيه الإنتاج المعرفي نحو التغيير والعودة لحالة الاشتباك.
- تعزيز الهوية والرواية الوطنية الفلسطينية في مواجهة الرواية التوراتية.
- التأسيس للمحتوى المعرفي والكفاح الوطني بقيم الحضارة البشرية وحقوق وحرّيات الإنسان وبالتالي استثمار مبادئ وأحكام القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي العرفي وكل المواثيق والقرارات الدولية وقيم الحرية والديمقراطية والعدالة، ومناهضة الفصل العنصري والتمييز.
- تضافر الجهود الفلسطينية لتعزيز التأثير في الرأي العام العالمي والاستثمار الأفضل للشّتات الفلسطيني لتعزيز العلاقات مع شعوب الدول المختلفة في العالم والضغط على حكوماتها.
- الاستثمار الأمثل للتكنولوجيا الحديثة وتوسع انتشار وسائل التواصل الاجتماعي.
- خلق منصات ومواقع إعلامية وتأثير باللغات الحية لمخاطبة شعوب العالم اللغة/ بما فيها انتهاز إستراتيجية إعلامية وإنتاج معرفي تحرري طويلة الأمد وبشكل ممنهج ودائم بعيداً عن المناسبات.



إطار سياساتي لتقوية مقومات الحياة الكريمة، والتماسك المجتمعي، والصمود الاقتصادي، والتكامل المكاني في المناطق المهددة بالضم الاستعماري في الضفة الغربية المحتلة⁽¹⁾ «القطاعات الاقتصادية والبنية التحتية المتصلة»

إعداد وتحديث: مركز دراسات التنمية، جامعة بيرزيت
ومعهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

1. مقدمة

تتميز المناطق الفلسطينية المهددة بالضم من قبل دولة إسرائيل بأهمية إستراتيجية كبيرة، للعديد من عوامل قوامها الحيوي اللازم للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة الفلسطينية العتيدة، لعل أبرزها:

- إن جزءاً أساسياً منها يقع في الأغوار ويشكل حزام الحدود الشرقية لفلسطين التاريخية.
- احتواؤها على مخزون الموارد الطبيعية الفلسطينية.
- تضمناها لأغلب أراضي الضفة الغربية الزراعية.
- توفيرها التواصل والربط الجغرافي، الاجتماعي والمكاني للضفة الغربية وللدولة الفلسطينية العتيدة.

(1) يستند الإطار السياساتي المطروح هنا إلى الخطة الوطنية للتدخلات الإنمائية في مناطق «ج»، لصالح وزارة التخطيط والإصلاح الإداري في 2014، لكن لم يتم اعتمادها بعد حل الوزارة وتوزيع دوائرها بين ثلاث وزارات. تم إعداد الخطة من قبل فريق بحث لمركز دراسات التنمية التابع لجامعة بيرزيت، من خلال عملية بحثية مكتبية وميدانية تشاورية مكثفة.

تتطلب مواجهة هذا الواقع والتعامل مع التحديات التنموية الوطنية، فعلاً مستقلاً ومبرمجاً لتكريس حقيقة فلسطينية الأرض، وتواصل التجمعات السكانية المنتشرة فيها، وربطها ببعضها ببعض، وبسائر المناطق الفلسطينية. مما يستدعي توظيف الموارد المتاحة، وإطلاق الموارد الكامنة نحو التنمية الذاتية/ المحلية في الدرجة الأولى، بغية عرقلة وإبطاء امتداد مصفوفة السيطرة الإسرائيلية، وذلك ضمن سياسات عامة تهدف لإرساء دعائم متينة وقابلة للحياة للاقتصاد الوطني لدولة فلسطين في مواجهة الإلحاق بالاقتصاد الإسرائيلي. ولتحقيق مثل هذه الأهداف الصعبة في الفترة القادمة، وبغض النظر عن التقدم في المسار السياسي ودون التخلي عن بديل اللجوء إلى تطبيق آليات القانون الدولي لمعالجة مسائل انتهاك القانون الإنساني الدولي، لا بد من اعتماد إطار إستراتيجي موجه للتدخلات والجهود، يضع نصب عينيه، التنسيق بين الجهود التنموية على المستويات المحلية والوطنية والدولية.

ومع أهمية اعتماد نظرة بعيدة المدى للتعامل مع هذه المناطق، فإن من المهم أيضاً التعامل مع القضايا المصرية المعاشة هناك، وفي مقدمتها الحفاظ على فلسطينية الأرض، وعلى مقومات وجود الإنسان الفلسطيني على هذه الأرض وصموده، والحفاظ على نمط حياته الرفيعة وتقاليدته الاجتماعية (ما يسمى بالحيز العرقي - ethno sphere)، والتي تشكل مجتمعة أساس البقاء البشري والمادي الفلسطيني في هذه الظروف القاسية، بل بالرغم منها. لا تقتصر أهمية هذه المناطق على كونها توفر العمق الإستراتيجي لتنمية فلسطين مستقبلاً، بل تشكل الخندق الأممي في المواجهة المتواصلة مع الاحتلال.

2. منطلقات وأهداف العمل التنموي الوطني في المناطق المهددة بالضم

ينطلق البرنامج الاقتصادي المطلوب لإفشال الضم من الإقرار بأن هناك فجوة وخصوصية للمناطق المستهدفة، تستدعي تدخلات خاصة ومركزة، تضمن الترابط مع خطط التنمية الوطنية على أساس أن إحداث التغيير التنموي المنشود في هذه المناطق هو مسؤولية مشتركة ما بين كل الأطراف الفلسطينية، المؤسسات الرسمية، الأهلية، المجتمعات المحلية والقطاع الخاص على قاعدة التكامل والعمل المشترك

يسعى الإطار السياساتي المقترح للتدخلات الإنشائية في المناطق المهددة بالضم إلى تطوير منظومة من التدخلات:

- تضمن الحفاظ على فلسطينية الأرض والخيرات الموجودة في تلك المناطق.
- تتعامل معها كمكون إستراتيجي أساسي للصفة الغربية، تاركين في الماضي حدود «أ»، و «ب» و «ج».



- تعزز من صمود السكان وفقاً لأنماطهم المعيشية الحالية، وتؤكد على الانتشار السكاني الفلسطيني.

- تؤكد على وحدة الجغرافيا الفلسطينية، وتعزز من التفاعل التنموي المتبادل بين الموارد والمقدرات المتاحة والكامنة.

- تمكّن كل المؤثرين الرئيسيين من الاندماج في العملية ومن لعب الدور المناط بها.

- تغذي الأهداف الوطنية وتحسّن من وقع تدخلات الخطة الوطنية في التقليل من فجوة التنمية.

ينطلق هذا الإطار السياساتي من الإقرار بأن التنمية حق للمجتمع الفلسطيني، وأن أراضي الضفة الغربية، بما فيها القدس، هي أرض محتلة تحت السيطرة الاستعمارية الإسرائيلية، وأن هذه المناطق المستهدفة هي أرض فلسطينية محتلة تتعرض للانتهاك والنهب من قبل إسرائيل. من الضروري أن تتباين مداخل ومنطلقات وأهداف العمل وفقاً لدرجة السيطرة الإسرائيلية، مع الأخذ بعين الاعتبار أن المدخل الذي يمكن استخدامه في موقع يصعب تنفيذه في موقع آخر.

عليه، يجب تعزيز المبادرات المحلية الجماعية (تعاونيات نسوية، تعاونيات إسكان، مشاريع للسكان المحليين) المستدامة، ودعم وسائل الصمود المبتكرة التي يمكن أن تساعد في التغلب على الموانع الإسرائيلية، والارتكاز على تكامل وتوزيع الأدوار بين الجهات المعنية المختلفة (حكومة، مؤسسات أهلية، مؤسسات دولية، مجتمعات محلية) كمدخل لاختراق العقبات التي تضعها السلطات الإسرائيلية.

3. خصوصية المناطق المهددة بالضم والرؤية التنموية الوطنية في مواجهة الاستعمار

الرؤية التنموية: المناطق المهددة بالضم، هي أرض فلسطينية مترابطة ومندمجة في التنمية الوطنية، يجب أن توفر لأهلها حياة كريمة وعادلة وللشعب الفلسطيني مقومات مناهضة للاحتلال ولدولة فلسطين عمقها الإستراتيجي.

يتناول هذا الإطار الإستراتيجي التصدي لأبرز ملامح «نموذج نكوص التنمية» (de-development) الذي ولّده الاحتلال الإسرائيلي المتواصل في هذه المناطق الخارجة فعلياً عن ولاية السلطة الوطنية، بالإضافة إلى تقييم للدور الحالي والمستقبلي لمختلف الشركاء في العمليات التنموية وقدرة كل منهم على التدخل الإيجابي والفعال في تلك المناطق. في خضم الأحوال المعيشية الصعبة التي تسود في هذه المناطق، فإن الحدود بين ما هو إنساني وما هو تنموي ليست دائماً واضحة، مما يجعل من التدخل الإنساني عملاً تنموياً بقدر ما يعزز مقومات الصمود، وفي الوقت نفسه، لا بد للاستثمارات الإنمائية أن تحمل هدفاً إنسانياً إذا كانت ستؤسس لتنمية مستقبلية مستدامة اجتماعياً وبيئياً.

من هنا، ينبغي أن يركز هدف المعونة الإنمائية المقدمة في أوضاع غير يقينية، وحيث التنمية ليست نتيجتها المضمونة، حول شعار «لا ضرر ولا ضرار»، أي على عدم اتباع نهج استثماري قد يلحق الضرر فيما هو قائم وحيوي، والتأقلم مع البيئة الخاصة بتلك المناطق، والتوجه لإسناد وتقوية النسيج الاقتصادي والاجتماعي الحالي. كما من المهم توجيه الاستثمارات العامة والخاصة (المحلية والدولية) في مرحلة أولى في الاتجاهات التي تدعم الجدوى الاجتماعية والمصالح الحيوية الفلسطينية في تلك المناطق، قبل الشروع في البحث عن مجالات استثمارية عملاقة ذات جدوى اقتصادية أو مالية، ربما تستجيب أكثر المصالح الاقتصادية الفلسطينية في مرحلة؛ تتمتع الدولة الفلسطينية بسيادتها الكاملة في هذه المناطق. من التحليل لأدوار مختلف الأطراف المعنية في تنمية المناطق المهددة بالضم يمكن استخلاص عدد من المؤشرات المهمة، لا بد من مراعاتها في المرحلة القادمة:

1. هناك عدد كبير نسبياً من اللاعبين من مختلف الفئات والاتجاهات: مؤسسات حكومية وطنية ومحلية، جمعيات ومؤسسات أهلية من داخل وخارج المناطق، شركات ورجالات القطاع الخاص، مؤسسات دولية ودول مانحة، ولم تعمل تلك الجهات المتعددة حتى الآن ضمن إستراتيجية موحدة أو بأهداف مشتركة أو آليات منسقة ولا بأهداف سياسية واضحة، مما يضعف وقع تدخلاتها، ويقلل من مصداقية جهودها أمام أهل تلك المناطق ويوفر فرصاً لسلطات الاحتلال للتعامل حسب أجندتها وحسب مصالح الاحتلال بالدرجة الأولى.

2. مقابل ذلك، هناك استعداد كبير لدى جميع الشركاء لأن يتم تأطير تدخلاتهم في المناطق المهددة بالضم وبرمجتها ضمن خطة التنمية الوطنية، حسب الأولويات والاحتياجات والمصالح التنموية الفلسطينية، كما أن هناك إقراراً بأهمية تلك المناطق التنموية للدولة الفلسطينية وإجماع بأنه تأخرت السلطة الفلسطينية بقيادة وتوجيه جهود مشتركة لتنمية تلك المناطق، لما يمثل ذلك من ضرورة إنسانية وتنموية في الآن ذاته.

3. إذا كان سيتم فعلاً توظيف هذا الاستعداد وهذه النوايا الطيبة والموارد المتوفرة والمحتملة، في إطار يستجيب للأولويات الوطنية التحريرية والاحتياجات الإنسانية الفعلية، سيتم التعامل المميز مع هذا الملف من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية من أعلى المستويات السياسية إلى أدنى المستويات التنفيذية، من جهة، واستعداد من قبل الشركاء لترتيب أمور التنسيق والتحالف فيما بينها وأن تستجيب وتلتزم لما تقررره السلطة الفلسطينية من توجهات سياسية وبرنامجية لهذه المناطق عند صياغة مشاريعها المفصلة وتخصيص الموارد اللازمة لها.



4. التحديات الاستراتيجية ذات الأولوية واتجاه سياسات التدخل في قطاعات الاقتصاد والبنية التحتية ذات الصلة

انطلاقاً من التوجهات المحددة أعلاه، يتناول هذا الجزء التحديات الاستراتيجية ذات الأولوية في مواجهة التوسع الاستعماري المطروح ضمن محور القطاعات الاقتصادية والبنية التحتية، علماً أن الإطار السياسي يعكس تصوراً شاملاً تفصيلياً يتناول بنفس المنهجية التحديات والسياسات في محوري «الحكم والحقوق»، و«الاحتياجات الاجتماعية» (لا تعرض في هذه الورقة):

4.1 محور الحكم والحقوق

4.1.1 التحدي الإستراتيجي الأول: السياسات والتضييقات الإسرائيلية تحدّ من التخطيط الهيكلي والتوسع العمراني وتمنعه.

4.1.2 التحدي الإستراتيجي الثاني: حرمان التجمعات السكانية الفلسطينية كافة من الحراك التنموي بعزلها في وحدات (كانتونات) منفصلة عن بعضها بعضاً وعن مواردها الطبيعية.

4.1.3 التحدي الإستراتيجي الثالث: انتهاك حقوق الإنسان الفلسطيني وحرمانه من حقوقه الأساسية.

4.1.4 التحدي الإستراتيجي الرابع: غياب السيادة الوطنية الفلسطينية.

4.1.5 التحدي الإستراتيجي الخامس: عدم ترقّي عمل الشركاء إلى مستوى القادر على مواجهة التحديات القائمة.

4.2 محور القطاعات الاجتماعية

4.2.1 التحدي الإستراتيجي الأول: قيود وسياسات مستمرة ومنهجية للاحتلال تقوض أي إمكانية للحياة (ممارسات الاحتلال من التهجير والقتل والتضييق والعزل على حياة الإنسان الفلسطيني والسيطرة على الأرض).

4.2.2 التحدي الإستراتيجي الثاني: تغيرات في نمط معيشة السكان وانتقالهم من الاعتماد على الذات للاتكال على المساعدات الإنسانية، ينذر بسيطرة أكبر لإسرائيل على الأراضي من خلال تهجيرهم وتقييد حرية معيشتهم.

4.2.3 التحدي الإستراتيجي الثالث: غياب البيئة الآمنة الصحية والصحيحة للتعليم الجامع والنوعي (تسرب عالٍ، زواج مبكر، عمالة أطفال، بيئة وصول غير آمنة لمجموعة من الطلبة والطالبات إلى مدارسهم تصل إلى تهديدات على حياتهم).

4.2.4 التحدي الإستراتيجي الرابع: انكشاف عالٍ لتلك المناطق للتلويث والتخريب البيئي (انعدام للأمن الغذائي، تلويث مناطق السكان بمجاري المستوطنين، غياب ومحدودية عالية في مصادر المياه، إقامة مصانع ملوثة).

4.2.5 التحدي الإستراتيجي الخامس: غياب نظام صحي شمولي ومتكامل مستجيب لاحتياجات تلك المناطق، (جهود مبشرة وعيادات بإمكانات محدودة، صعوبة الوصول إلى الخدمات المجاورة، وافتقار الخدمات إلى إمكانات بنوية وبشرية).

4.2.6 التحدي الإستراتيجي السادس: انكشاف المجموعات الحيوية لواقع وظروف أمنية ومخاوف تقيد حركتهم، مع انكشاف تلك المجتمعات لظواهر تنذر بمستقبل ضبابي وهش.

4.2.7 التحدي الإستراتيجي السابع: غياب المؤسسات القاعدية من بنية تلك المجتمعات مع غياب عالٍ للمؤسسات الرسمية، وتواجد برامجي محدود لدى المؤسسات غير الرسمية، مع غياب تنموي استثماري للقطاع الخاص.

4.3 محور البنية التحتية والقطاعات الاقتصادية

منطلقات وأهداف العمل في القطاعات الاقتصادية والبنية التحتية المتصلة

العمل على مسارين: متوسط المدى (بما يشمل التفاوضي مع إسرائيل والدبلوماسي مع الرباعية والمطلبي مع الإدارة المدنية)؛ قريب المدى (المساندة العاجلة من قبل الشركاء الدوليين والحلفاء المحليين):

- وضع الإجراءات والحوافز اللازمة لرفع الاستفادة من الموارد المحلية.
- استخدام أمثل لمصادر المياه بما يضمن الأمن المائي والغذائي والتنمية الاقتصادية القائمة على العدالة الاجتماعية.
- تنظيم استعمالات الأراضي واستغلال المصادر الطبيعية المتاحة بشكل مستدام.
- تعزيز بيئة عمرانية وبنية تحتية شاملة، وتوسيع البناء الإسكاني والعمراني في المناطق المهدة بالمصادرة.
- رفع مستوى شبكات الصرف الصحي والعمل على معالجتها واستخدامها للزراعة.
- ضبط مصادر تلويث البيئة المختلفة وتحسين نظم إدارة النفايات السائلة.
- حماية المشهد الجمالي وحفظ التراث الحضاري، وتأهيل وإدارة المحميات الطبيعية والساحل.
- البنية الاقتصادية.



- تطوير وتفعيل العمق الإستراتيجي للأرض الفلسطينية وتوحيدها وتوحيد اقتصادها والاستغلال الأمثل لمواردها.

- اعتبار غور الأردن إحدى مناطق التطوير ذات تمييز إيجابي.

- إنعاش الاقتصاد الوطني المستقل، وتفعيل القطاع الخاص الفلسطيني ورفع قدرته الإنتاجية.

- مكافحة الفقر والبطالة، آخذة بعين الاعتبار التباينات في الاحتياجات والظروف على أساس المنطقة الجغرافية.

- خلق الروابط الخلفية والأمامية الاقتصادية.

- تشجيع الاستثمار في المشاريع الصغيرة المدرة للدخل وفي القطاعات الإنتاجية.

- دعم المنتج الوطني ورفع مستوى جودته.

البنية التحتية

4.3.1 التحدي الإستراتيجي الأول: عدم ممارسة السيادة على مصادر المياه يخل بالتوازن في تخصيص الموارد المائية لسكان المناطق المهددة بالضم، ويجول دون توفير المياه الكافية للأغراض المنزلية والزراعية في الأخيرة.

- التوجه الإستراتيجي: تأمين الماء منطلق الانتعاش الاقتصادي المستدام والتحكم بمصادرها من عناصر الأمن القومي الاقتصادي.

- اتجاه سياسة التدخل:

- التعامل مع قطاع المياه على اعتباره في آن واحد من القطاعات السيادية الإستراتيجية ومن العناصر الحيوية لسكان المناطق المهددة بالضم.

- حماية المصادر المتوفرة وتطوير ما يمكن حيثما يسمح، والاستغلال الأقصى للحصة الفلسطينية المقررة.

- ضمان الحد الأدنى من التكافؤ في توفير المياه للاستهلاك الأسري بين المناطق المهددة بالضم وبقية المناطق الفلسطينية.

- عدم جدوى تنمية الموارد المائية في غياب التخطيط المحلي المهني والشامل: خطط وفاوض وبادر.

- التركيز على تطوير التعاونيات والجمعيات والهيئات المستقلة كوسيلة تنفيذية في التدخلات في قطاع المياه، مما يقلل من تحكم أصحاب الآبار بها (توازن أفضل للمصالح المتبادلة من خلال تدخل السلطات العامة).

برامج وأولويات التدخل:

على المسار العاجل

1. تشغيل / ترميم الآبار المتوفرة في المناطق المتاخمة، وتشغيل / ترميم الآبار الممكنة في المناطق المهددة بالضم.
2. تمديد شبكات توزيع دائمة أو مؤقتة بين مناطق متباعدة حيثما يمكن مع المناطق المهددة بالضم.
3. بناء وسائل تخزين مياه الأمطار والتقليل من تدفقها العشوائي (سدود).
4. إجراءات سياساتية لضمان سعر حد أقصى للمياه الزراعية.
5. تكثيف الزراعة وتنويع الأصناف للاستفادة من توفر المياه الزراعية طوال المواسم وليس فقط في الصيف.
6. توفير خدمات قانونية لكل المشاريع المائية ومتابعة المخالفات.

على المسار المتوسط المدى

7. دراسة إمكانيات إعادة توزيع الكميات المستخرجة على الأحواض المختلفة، والتركيز على الحوض الغربي في المطالبة بحفر آبار جديدة.
8. التعامل مع ملف استخدام مياه مكوروت للزراعة وخصم قيمتها من المقاصة.
9. تفعيل الحقوق المائية الفلسطينية حسب القوانين السارية وفي إطار القانون الدولي (سدود/ توفير الدعم اللازم).
10. إنشاء جمعيات تعاونية مائية مشتركة «إقليمية» وإصلاح الموجود منها.
11. مراعاة واقع نظام توزيع الموارد المائية الذي يسيطر عليه مالكون ومزارعون مرخصون وليست الدولة، مما يتطلب إدارة أفضل للموارد المائية بين الحكومة وأصحاب الآبار.
- 4.3.2 التحدي الإستراتيجي الثاني: ضعف التخطيط الحضري ومخاطر البناء والإسكان تزيد من هشاشة التوسع العمراني والترابط الجغرافي ما بين المناطق.
- التوجه الإستراتيجي: مراعاة التباين في حساسية إسرائيل للمناطق المختلفة من حيث إمكانيات التخطيط الهيكلي والبناء الفلسطيني.

- اتجاه سياسة التدخل:

- الانتباه إلى مخاطر ومقتضيات التعامل مع المخططات الجزئية المعتمدة من إسرائيل.



- ضرورة التوافق بين المخطط الهيكلي والمكاني بمشاركة المجتمعات المحلية.

- الاستفادة من فرص الحصول على مخططات محلية للبناء.

- مقاومة الشروط التي تحاول فرضها سلطات الاحتلال على المخططات التي تمنحها في المناطق المهدة بالضم، والاستناد (وعند الحاجة، الاحتكام) إلى القانون الإنساني الدولي في التعامل مع سلطات الاحتلال.

برامج وأولويات التدخل:

على المسار العاجل

1. العمل على توفير الموارد اللازمة لترميم البيوت القائمة والآيلة للسقوط.
2. دعم وتطوير نظام البناء المحلي وإدخال أنماط جديدة للبناء.
3. تكثيف المصادر وتخصيص الموارد لتوفير خدمات قانونية لكل المشاريع الإنشائية وملتابعة المخالفات.
4. دعم وتطوير صناعات مواد بناء محلية وتحسين جودتها وخاصة صناعة الحجر والطوب الترابي والإسمنت.

على المسار المتوسط المدى

5. ضرورة الإسراع في إعداد المخططات المكانية الإقليمية.
 6. العمل على توفير التمويل اللازم والمواد والأيدي العاملة المحلية لأعمال الإنشاءات لمباني المرافق العامة.
 7. دراسة إمكانيات تنفيذ مشاريع إسكان لذوي الدخل المحدود.
- 4.3.3 التحدي الإستراتيجي الثالث: عدم دمج المناطق المهدة بالضم وربطها ضمن الخطط والشبكات الإقليمية والوطنية للبنية التحتية.

- التوجه الإستراتيجي: تأمين التنمية المستدامة المتوازنة إقليمياً والانتقال من «التواصل» إلى «السيادة» في تخطيط وتأسيس البنية التحتية.

- اتجاه سياسة التدخل: التوازن بين الاعتبارات التخطيطية الوطنية في التعامل مع المناطق المهدة بالضم لتمديد شبكات البنية التحتية من جهة، والاعتبارات المحلية البشرية الحساسة والطبيعية الهائلة لهذه المناطق من جهة ثانية.

- برامج وأولويات التدخل:

على المسار العاجل

1. رفع مستوى شبكات الصرف الصحي والعمل على معالجتها واستخدامها للزراعة والصناعة.
2. نشر أوسع لوسائل الطاقة البديلة (قروض، حيث الربط قائم بالشبكة الفلسطينية ومنح للتجمعات الأصغر المرتبطة بالشبكة الإسرائيلية أو غير مرتبطة تمامًا).
3. إقامة حملات توعية للجمهور حول حماية البيئة من التلوث.
4. إدخال وسائل مبتكرة لتكرير مياه الصرف المنزلية على النطاق الصغير/ الفردي، ضمن مشاريع التنمية المحلية وتقوية القدرات المحلية فيما هو متوفر من وسائل.
5. تدريب وتأهيل المجتمعات المحلية على تشغيل وصيانة أنظمة محلية بديلة لضمان استدامتها.
6. إنشاء وتأهيل الطرق الداخلية والزراعية.

على المسار المتوسط المدى

7. رفض استخدام إسرائيل المناطق المهددة بالضم لتجميع النفايات وتشجيع المبادرات الرسمية والشعبية لمنع ذلك.
8. تحسين نظم إدارة النفايات السائلة والصلبة والخطرة في المناطق المهددة بالضم.
9. حماية المشهد الجمالي وحفظ التراث الحضاري وتأهيل وإدارة المحميات الطبيعية والساحل.
- الأولوية لإيصال الكهرباء للتجمعات السكانية الأكبر لمرعاة اقتصاديات الحجم، مع عدم إغفال مناطق وتجمعات أخرى مهددة وذات قيمة إستراتيجية.
10. تشجيع النقل العام وتحسين وتسهيل إجراءات تقديم الخدمات للمواطنين.
11. ضبط مصادر تلويث البيئة المختلفة وتعزيز القدرات للتعامل مع حالات الطوارئ والكوارث البيئية.

محور القطاعات الاقتصادية

4.3.4 التحدي الإستراتيجي الأول: عدم الاستفادة من المنافع الاقتصادية والاجتماعية والسيادية المحتملة لتطوير الزراعة في المناطق المهددة بالضم ضمن سياسة تنمية تشمل تعزيز الزراعة بصفقتها ركيزة للصمود والتصدي للاستيطان.

- التوجه الإستراتيجي: الزراعة والثروة الحيوانية أساس الصمود المحلي ومحرك النمو الاقتصادي الوطني.



- اتجاه سياسة التدخل:

- أهمية المناطق المهددة بالضم للزراعة الفلسطينية الحالية والمستقبلية، وأهمية الزراعة للمجتمعات المحلية اقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا.

- أهمية التوجه نحو السوق المحلي وتنظيمه بالتوازي مع تكثيف الجهود الحكومية لتسويق المنتجات الزراعية الفلسطينية والاستفادة من الاتفاقيات التجارية مع الأردن والدول العربية وأوروبا.

- التوازن بين عملية الحفاظ على مصالح المزارعين المحليين وحيزهم الزراعية القائمة، من جهة، والفوائد الاقتصادية الأوسع المتمثلة بالعمليات الزراعية الأكبر حجمًا والاستثمارات المترافقة لها، من جهة ثانية.

- برامج وأولويات التدخل:

على المسار العاجل

1. تشجيع وحماية المزارع للوصول إلى أراضي الدولة والأوقاف واستصلاحها واستغلالها حيثما يمكن.

2. تعزيز دور وزارة الزراعة في الإرشاد الزراعي وتوفير سبل أداء مهمتها، خاصة في الخدمات والأطعمة البيطرية وتكثيف تواجدها الدائم (و/أو المتنقل) على الأرض، وعدم التوجه لخصخصة هذه الخدمات.

3. توفر المصانع الزراعية والمواد الغذائية التي بإمكانها امتصاص بعض الكميات الزائدة من المحاصيل وزيادة هامش الربح للمزارع، لما فيها من مزايا لإحلال الواردات.

4. تكثيف الجهود لإنتاج الأعلاف المحلية (سيلج) وبناء مخازن لحفظ الأعلاف لتوفيرها في موسم الشتاء.

على المسار المتوسط المدى

5. تكثيف الجهود لتطبيق الأجندة الزراعية (المواسم الزراعية) وتشجيع الالتزام الطوعي بها، مما يعزز التنسيق بين المزارعين لتحديد كميات وأصناف المحاصيل، مما يؤثر إيجابيًا على أسعار البيع ونسب الربح.

6. الاستمرار بإنشاء ثلاجات صناعية بوفرة لتخزين المحصول (وتمديد الموسم) بهدف زيادة هامش الربح وتقليل تقلبات الأسعار.

7. دراسة جدوى إقامة مصانع حليب محلية في منطقة الأغوار الوسطى والشمالية للاستفادة من

المنتوج الذي عادة ما يتلف بسبب صغر السوق وتكلفة النقل العالية.

8. تنوع مصادر استيراد المواشي ومنع احتكاره بغية تربية أنواع تتميز بإنتاجية أعلى.

4.3.5 التحدي الإستراتيجي الثاني: ضعف الترابطات الأمامية والخلفية الصناعية والخدمية المتصلة بين القطاعات الاقتصادية الحيوية والإحجام عن الاستثمار الخاص والاستثمار العام في الاقتصاد غير الزراعي في المناطق المهددة بالضم.

- التوجه الإستراتيجي: إحداث تفاعل بين استغلال مقدرات والموارد الاقتصادية للمناطق المهددة بالضم ومتطلبات تقوية نسيج الاقتصاد الوطني والقدرة الإنتاجية الذاتية.

- اتجاه سياسة التدخل:

- سياحة ثقافية وطبيعية: عدم ترك أي حيز للتمدد الاستيطاني ونشر البشر فوق الأرض.
- التصنيع: من الصناعات الحرفية والورش إلى «الاستثمار المسؤول» من أجل التنمية.
- توفر واستغلال الموارد المعدنية والطبيعية: معركة قانونية ودبلوماسية لاسترداد الموارد الطبيعية.

برامج وأولويات التدخل:

على المسار العاجل

1. توفير خدمات حكومية للإرشاد الصناعي والتسهيلات الائتمانية والبرامج الهادفة لزيادة الإنتاجية ولتأمين التسويق من خلال مؤسسات تشجيع التجارة.
2. إدخال آليات فعالة للرقابة والتفتيش في أماكن العمل وخاصة في ظروف العمل السيئة في الزراعة في المستوطنات الإسرائيلية.
3. تعزيز قدرة النساء والشباب على القيام بمبادرات اقتصادية خلاقية وتمكينهم من إدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
4. استغلال أفضل للمواقع السياحية المميزة في مناطق مثل قمران وبعض المحميات الطبيعية التي يمكن أن تكون نقاط جذب للسياحة، وما يترتب على ذلك من إنفاق محلي وإيرادات ضريبية.
5. تطوير دليل سياحي للمناطق الطبيعية الفلسطينية وتشجيع شركات السياحة الخاصة على تنظيم رحلات سياحية دولية ومحلية خاصة في تلك المناطق.



على المسار المتوسط المدى

6. إجراء مسح جيولوجي شامل للأرض المحتلة والمناطق المهددة بالضم التي تحوي معظم الموارد الطبيعية والمعدنية الفلسطينية.
7. الحفاظ على المنشآت الصناعية الموجودة متناهية الصغر، خدمة وورشية، وإيجاد دور مكمل في أية عملية تصنيع زراعي أو زيادة في المكننة في المناطق المهددة بالضم.
8. تأمين الترخيص والتمويل اللازمين لتحديث المحاجر ومصانع الرخام والحجر الفلسطينية في المناطق المهددة بالضم.
9. وقف فرض غرامات ومصادرة معدات من قبل السلطات الإسرائيلية من المحاجر الفلسطينية العاملة في المناطق المهددة بالضم، وضرورة وضع حد لذلك قانونياً ودولياً.
10. التوصل إلى صيغة تسمح باستخدام المتفجرات في المحاجر الفلسطينية لتوفير هامش أكبر للمنافسة للشركات الفلسطينية.
- 4.3.6 التحدي الإستراتيجي الثالث: الآثار التمييزية غير المرئية للسياسات التجارية والضريبية على المنتجين الصغار والمستهلكين الفقراء
- التوجه الإستراتيجي: تطبيق معاملة تفضيلية المناطق المهددة بالضم، من حيث تخصيص الموارد الإنمائية المناسبة في إطار الخطة الوطنية لأهميتها السكانية والإستراتيجية.

- اتجاه سياسة التدخل:

- استخدام ما يتوفر من أدوات السياسة الضريبية لتصحيح الخلل في توزيع الدخل بين أكثر الفئات فقراً في المناطق المهددة بالضم والطبقات الاجتماعية الأكثر استفادة من الوظائف الحكومية وفرص العمل في المراكز الاقتصادية.
- مراعاة خصائص السلة الاستهلاكية للأسر في المناطق المهددة بالضم في تطبيق السياسات الضريبية.
- انتهاج سياسة تجارية تشجع التصدير الزراعي والحماية الهادفة والمبرمجة لفروع/ سلع محلية الإنتاج.

- برامج وأولويات التدخل:

على المسار العاجل

1. الاستثمار بوسائل نقل تجارية جماعية للتزود بالحاجات الاستهلاكية وعوامل الإنتاج من أسواق بعيدة وتقليل الاعتماد على الوسائط الإسرائيلية التي تزيد من تكاليف المعاملات.

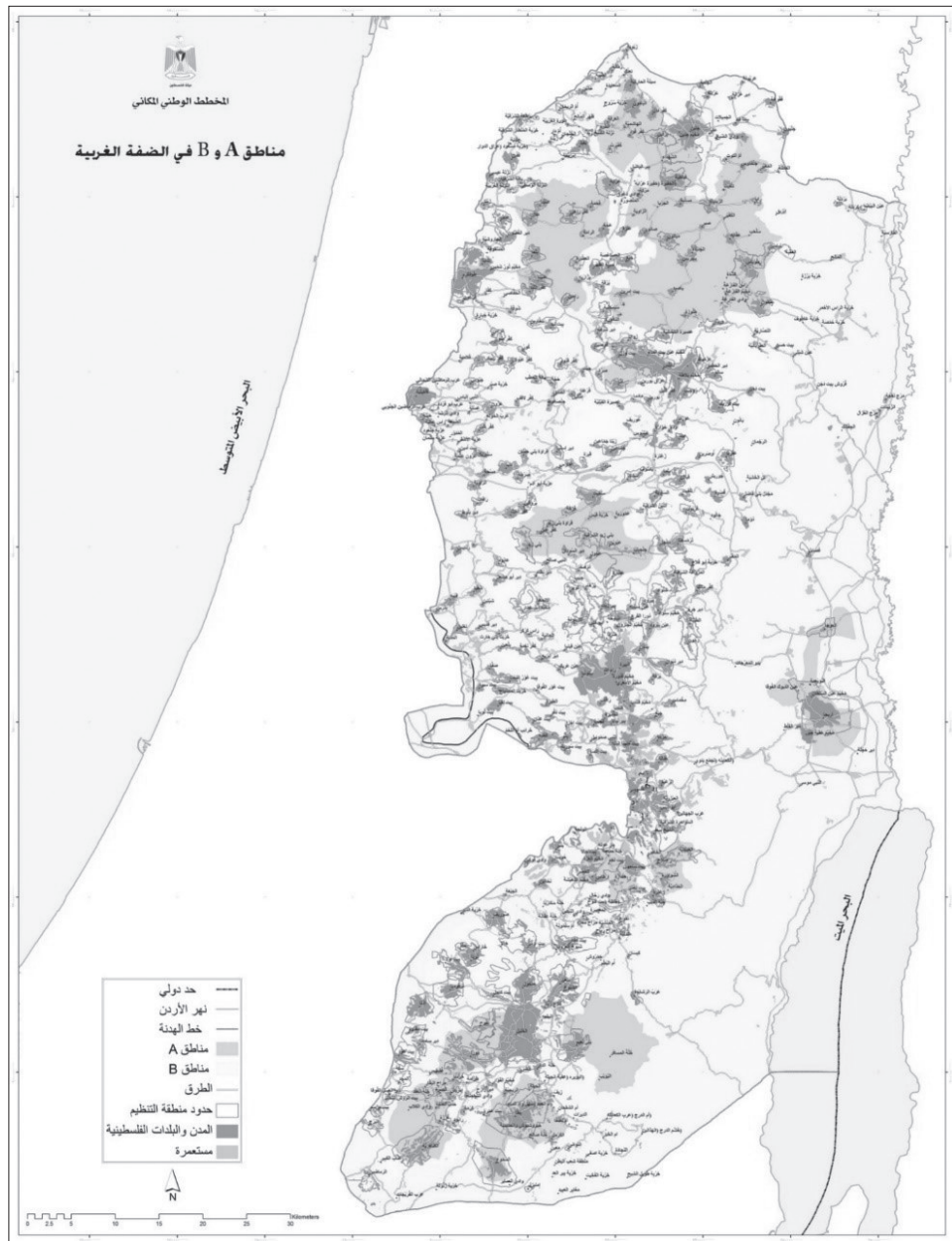
2. العمل على الإسراع بالاسترجاع الضريبي للمزارعين لما له من أثر على دعم القطاع الزراعي.
3. تنظيم عمليات التعويض للمزارعين عن الأضرار بشكل أكثر شفافية، وضمن معايير واضحة.
4. برامج إقراض زراعي ميسر وطويل المدى للمناطق المهددة بالضم من القطاع المصرفي بضمانات مالية عالمية.
5. إطلاق حملة مطلية نقابية ودولية للدفاع عن حقوق العمال الفلسطينيين الزراعيين في المستوطنات، وتوفير أوضاع عمل آمنة وأجور لائقة وتجريم عمل الأطفال فيها وتأمين فرص عمل بديلة في الزراعة الفلسطينية.
6. في إطار مراجعة قانون تشجيع الاستثمار، اعتبار المناطق المهمشة مناطق تطوير حيوية وذات حوافز خاصة وتخصيص بنود خاصة بذلك.

على المسار المتوسط المدى

7. دراسة إمكانيات صياغة رزمة من الحوافز الضريبية لمزودي الخدمات والمشتغلين في المناطق المهددة بالضم (صيانة آلات ومراكب، كهرباء، خدمات مهنية: مهندسون، محاسبون، محامون.. الخ)، بما في ذلك إعفاءات جمركية وضريبية مما يزيد من تماسك النسيج الاقتصادي المحلي وتقوية القدرة الإنتاجية والربط بالمركز.
8. دمج مزارعي ومنتجي المناطق المهددة بالضم بالأنظمة ومرافق البنية التحتية العامة والخدمات التسويقية المتعلقة بتسهيل التجارة الخارجية من خلال تشجيع إقامة الجمعيات التعاونية الإنتاجية والاستهلاكية والائتمانية وتوفير الدعم الفني لتطوير إدارتها.
9. دراسة إمكانية مواجهة آثار تطبيق اتفاقية باريس على الزراعة الإسرائيلية وقدرتها على الاستفادة من اقتصاديات الحجم والسيطرة السوقية (إغراق) والإعانات بمختلف أنواعها، دون قدرة لجوء المزارعين الفلسطينيين لنفس المزايا، وهذا خاصة في المناطق المهمشة الأكثر عرضة للآثار السلبية للتحرير التجاري.
10. الالتزام بتخصيص ما بين 20 بالمئة من الموازنة الإنمائية لمشاريع في المناطق المهددة بالضم (مما يعكس نسبتها السكانية، صفتها منطقة تمييز إيجابي ولأهميتها الإستراتيجية في مواجهة الاستيطان والتهويد).



خارطة (1): أراضي الضفة الغربية حسب تصنيفات أوسلو



جدول (1): المساحة من حيث الاستخدام لمناطق «ج» المهددة بالضم

الواقع الاستخدامي	دونم	نسبته من أراضي الضفة
المستوطنات بحدودها الخارجية	175,310	3.19
البؤر الاستيطانية بحدودها الخارجية	11,310	0.21
المناطق التي يزرعها المستوطنون خارج حدود المستوطنات	101,690	1.85
الأراضي المخصصة للأغراض العسكرية وتلك المعلنة كمحميات طبيعية	1,278,030	23.3
شبكة الطرق الممنوعة	22,620	0.41
الأراضي خلف جدار الفصل العنصري	576,810	10.5
الأراضي التي يضيق (يمنع) وصول الفلسطينيين إليها	2,165,780	39.5
الأراضي التي يمكن للفلسطينيين أن يصلوها في المنطقة «ج»	1,170,580	21.3

المصدر: البنك الدولي، 2013



الإنتاج المعرفي الفلسطيني لمواجهة صفقة القرن والضم والتأثير في الرأي العام العالمي

نايف جراره

رئيس جامعة الاستقلال سابقاً، ومدير معهد فلسطين
للأمن القومي حالياً.

تستهدف ورقتي هذه إلقاء الضوء على أهمية الإنتاج المعرفي الفلسطيني القادر على مواجهة صفقة القرن والضم والتأثير في الرأي العام العالمي لصالح الحق الفلسطيني.

وهي تتناول المحاور التالية:

1. مفهوم الإنتاج المعرفي وخصائصه.
2. واقع الإنتاج المعرفي فلسطينياً ومسؤولية الأطراف ذوي العلاقة.
3. صفقة القرن والضم معرفياً وما تستدعيه من إنتاج معرفي فلسطيني.
4. جودة وفعالية الإنتاج المعرفي الفلسطيني: صناعة الإنتاج المعرفي والمحتوى المعرفي.
5. طرق وأساليب استخدام الإنتاج المعرفي للتأثير في الرأي العام العالمي لصالح الحق الفلسطيني

أولاً. مفهوم الإنتاج المعرفي

مع الأخذ بعين الاعتبار متطلبات فهم واستيعاب المواقف والنزعات الأبستمولوجية

(المعرفية) والأنطولوجية (الوجودية)، وعلاقتها بعلم القيم والمنطق وبالنظرية وبمناهج وطرق البحث العلمي الكمي والكيفي. وهو الأمر الذي لن أركز عليه هنا لأنه يحتاج لنقاش في سياق آخر ووقت طويل، سيجري التركيز على إنتاج المعرفة كعملية خلق وتطوير محتوى، أي من زاوية صلة إنتاج المعرفة بالإعلام والمعلوماتية. فعندما نتصدى لمعالجة مشكلة ما، لا بد من إنتاج معرفة عنها، ورؤيتها بتعيينها وعلاقاتها وارتباطها بالواقع المعاش المتأثر بالواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، ويتم إنتاج المعرفة هذه بأشكال مختلفة مكتوبة أو مسموعة أو مرئية أو أي شكل آخر يخضع للتغيير التقني في المستقبل.

والهدف من عملية إنتاج المعرفة هو تشكيل وإعادة تشكيل وتغيير الوعي بالموضوع المطروح للاشتباك معه توثيقاً ونقاشاً وتحليلاً وتنظيراً، وبالتالي خلق جدل يهدف إلى التغيير المنشود، وصولاً إلى تحقيق هذا التغيير. أي الهدف نشر المعرفة وتكوين الوعي والتأثير في السلوك وإحداث عملية التغيير المطلوب.

وللمعرفة أبعاد عديدة، ومنها البعد السياسي، وكل معرفة تؤدي وظيفة اجتماعية وسياسية يحددها السياق الاجتماعي - التاريخي الذي تنتج فيه. والمسألة الأخيرة باعترادي هي على غاية كبيرة من الأهمية، لأنها تحدد إمكانية المعرفة ومصادقيتها وموضوعيتها وملموستها وأهدافها ومشروعيتها والوظيفة الخاصة لها. فالإنتاج المعرفي في دولة مستقلة ذات سيادة تختلف عن دولة تابعة وعن وضع تحت الاستعمار أو الاستعمار الاستيطاني. وبالتالي علينا أن ننتبه للسياق التاريخي الملموس للإنتاج المعرفي.

شيء آخر هنا، إن الإنتاج المعرفي يختلف تاريخياً أيضاً، فاليوم تتسع مساحة الإنتاج المعرفي، ويجري هذا الإنتاج في فضاء رحب ويمتاز بالتسارع العلمي والاستكشاف، ونحن نشهد اليوم ثورة معرفية تجاوزت تفاصيلها وأبعادها ما كنا نعتقده مستحيلاً قبل بضع سنوات. إننا نشهد انفجاراً معرفياً بكل معنى الكلمة، تجري في ظله مضاعفة وتغيير المعرفة خلال بضع سنوات، الأمر الذي يشكل تحدياً كبيراً أمام المؤسسات والأفراد الذين ينتجون المعرفة.

ثانياً. واقع الإنتاج المعرفي فلسطينياً ومسؤولية الأطراف ذوي العلاقة

الإنتاج المعرفي الفلسطيني متعين في سياقه وبيئته، أي في الصراع الدائر منذ أكثر من مئة عام على الأرض الفلسطينية مع الاستعمار القديم الكلاسيكي الأوروبي وما نتج عنه



لاحقاً من استعمار جديد، ومع الاستعمار الاستيطاني الإحلالي الصهيوني. وقد انخرط الإنتاج المعرفي الفلسطيني منذ البدايات في الصراع، سواء كانطباعات عبر احتكاك المواطن الفلسطيني بالغازي والمستوطن الغريب، أو لاحقاً كمعرفة موضوعية عبّر عنها إعلامياً أو كتابياً وبحثياً كما في كتابات نجيب نصار وفي كتابات روجي الخالدي الذي كتب تصوّراً أولياً عن طبيعة الصهيونية. ولا أريد أن أطيل في التاريخ، يكفي الإشارة إلى أن اهتماماً جدياً بالإنتاج المعرفي ظهر حديثاً من قبل القوميين العرب كقسطنطين زريق عن النكبة، ولاحقاً من قبل منظمة التحرير الفلسطينية التي أنشأت مركز الأبحاث منذ عام 1966، والذي شكل تطوراً نوعياً في إنتاج المعرفة عن فلسطين وعن العدو الصهيوني.

هنا أتوقف لأذكر بما كتبه - قبل أكثر من ألفي عام - الحكيم الصيني صن تزو ومقولته «اعرف عدوك»، والتي أوضح فيها «إن المعرفة فيصل ما بين النصر والهزيمة». وأضاف: «إذا استخدمت المعرفة بشكل إستراتيجي فيمكن حسم الصراع دون معارك حربية. ولكن مع معرفة العدو...» أضاف صن تزو معرفة الذات. أي إن إنتاج المعرفة هنا ليس شرطاً للنصر فقط، بل وأداة للصراع، أي إنها معرفة إستراتيجية لها دور ووظيفة، يعتمدان على دقتها وصحتها. وهو ما يتطلب الجمع بين الوظيفة النضالية للمعرفة وصرامة المنهج العلمي في مستوياتها كافة: الكلية والجزئية والمعلوماتية.

كما وأذكر أنه بعد النكسة عام 1967 طالب طلاب جامعة القاهرة بتدريسهم عن إسرائيل، التي مطلوب منهم الذهاب لمحاربتها، وهكذا نشأ في مصر مركز الدراسات الفلسطينية والصهيونية التابع لمؤسسة الأهرام، والذي تطور لاحقاً إلى مركز الأهرام للدراسات السياسية الإستراتيجية.

لدينا الآن جهات عديدة تعنى بالإنتاج المعرفي، جامعات ومراكز أبحاث ودراسات ومراكز إعلام ومنصات الإنتاج المعرفي والإعلامي، وهي كثيرة يصل عددها إلى ما يقارب حوالي خمسين مؤسسة، منها ما يجري تضمين تقييمه في التصنيفات العالمية وعددها 34 مؤسسة. لكن وللأسف واقع الإنتاج المعرفي الفلسطيني لا زال ضعيفاً، لا جودة له وغير متميز، ولا مكان يكاد يذكر لمؤسساته على سلم التصنيفات العالمية.

ولو سألنا عن مدى انعكاس الإنتاج المعرفي الفلسطيني على صنع القرار السياسي

وإدارة الصراع مع الاحتلال وعلى التنمية وغيرها من أمور حياتنا، لوجدنا كم هو الواقع مرير، ولا يقارن بما عليه الإنتاج المعرفي لدى دولة الاحتلال، حيث تلعب مراكز ومعاهد البحث والدراسات دوراً مهماً في صنع السياسة وفي تعزيزها والترويج لها، وهي على كل حال مصنفة دولياً في مراكز متقدمة تفوق مكانة كل مراكز ومعاهد البحث العربية. من المسؤول: كلنا مسؤولون... سلطة ومعارضة، ومجتمعاً مدنياً وأفراداً.

ثالثاً. صفقة القرن والضم معرفياً وما تستدعيه من إنتاج معرفي فلسطيني

- صفقة القرن كرواية جديدة للصراع.
 - صفقة القرن كخلاصة لدراسات معمقة... عن إسرائيل... قانون أساس القومية، حق تقرير المصير والاستيطان، وأمن وحدود إسرائيل ودورها ومكانتها وعلاقاتها الإقليمية... وعن الواقع الفلسطيني بتفاصيله.
 - صفقة القرن كمحاولة لحسم وجود وانتصار المشروع الاستعماري الاستيطاني الإحلالي.
 - صفقة القرن والحق الفلسطيني والمشروع الوطني الفلسطيني.
 - صفقة القرن والمنطقة وخاصة الأردن والدول المحيطة وكذلك العالم.
- ما المطلوب فلسطينياً من إنتاج معرفي؟
- الصفقة والضم أعادانا إلى أصل الصراع، وعليه فالإنتاج المعرفي الفلسطيني عليه أن يعود إلى هذا الأصل.

رابعاً. جودة وفعالية الإنتاج المعرفي الفلسطيني: صناعة الإنتاج المعرفي والمحتوك المعرفي

- الانسجام مع شروط إنتاج المعرفة في السياق الكولونيالي الاستيطاني والخطاب المعبر عنه: إنتاج معرفة تحررية في السياق الاستعماري الاستيطاني الصهيوني: أن يجري تجاوز الحديث عن التعامل مع الحالة الفلسطينية كحالة دولة ما بعد الصراع نحو حالة تحرر وطني دون نكران بناء المؤسسات الوطنية بصفته فعلاً تحررياً يستهدف تجسيد الاستقلال والسيادة في إطار التقاء عنصر الأرض والشعب والسلطة والإطار الواسع للممارسة حق تقرير المصير.



أي توجيه هدف الإنتاج المعرفي لتفكيك الاستعمار والاستعمار الاستيطاني والمساهمة في تشكيل ملامح المستقبل الفلسطيني.

• كسر العلاقة الاستعمارية حول السردية التاريخية والرواية وأدلة الصراع دينياً، وكذلك حول مسألة الأرض وإنتاج المعرفة الجغرافية والبيئية والتعريف بالاستعمار الاستيطاني وخصوصيته في فلسطين، وإنتاج معرفي يساهم في النضال ضد الاحتلال... إنتاج معرفي موجه للتغيير والعودة لحالة الاشتباك.

• الهوية والرواية.

• إعادة بناء المشروع الوطني ومساعدة صاحب القرار وترشيد سياساته عبر اقتراح سياسات ووضع إستراتيجيات وبدائل، وطرح حلول للتحديات وكيفية مواجهة المخاطر، وخاصة الوجودية منها التي تمثلها صفقة القرن والضم.

• وحدة الموقف والتنبه لمحاولات خلق البدائل وإشاعة الفوضى والإشاعات وشيطة الفلسطينيين والمؤسسة وغيرها.

• الاهتمام بالتفاف الجماهير حول كيانيتهم الوطنية، حول م.ت.ف.

• إعادة النظر بمنهج التعليم والجامعات لتأخذ ما سبق بعين الاعتبار، ومدى استجابتها للاحتياجات الوطنية والتنمية وتعزيز الصمود والمقاومة.

• الاهتمام بجودة ونوعية المعرفة وشموليتها.

• الاهتمام بصناعة المعرفة والمحتوى المعرفي بمضمونه، الذي يجب أن يشمل البيانات والمعلومات والاتجاهات وبكل أبعاده، من الاقتصادي والسياسي والاجتماعي وصولاً للثقافي والفني الإبداعي والأمني.

• التضافر والتكامل والوحدة... الضفة بما فيها القدس وغزة وال48 والشتات... إمكانيات متوفرة في متناول اليد ومنها الكثير الكامن المطلوب تفعيله.

• التأسيس للمحتوى المعرفي والكفاح الوطني بقيم الحضارة البشرية وحقوق وحريات الإنسان، وبالتالي استثمار مبادئ وأحكام القانون الدولي، والقانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي العرفي، وكل المواثيق والقرارات الدولية وقيم الحرية والديمقراطية والعدالة... ومناهضة الفصل العنصري والتمييز... وهي

فرصة اليوم مع ما كشفته أحداث أميركا الأخيرة من وجود تمييز عنصري وممارسات تماثل الممارسات الإسرائيلية، وبالتالي ربط الكفاح الفلسطيني مع هذا الكفاح والذهاب نحو الدفع باتجاه ملاحقة دولة الاحتلال ومجرمي الحرب وممارسات التطهير العرقي والفصل العنصري كجرائم، وصولاً لخلق حركة واسعة على غرار حركة مقاطعة نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا.

• الأخذ بعين الاعتبار اتجاهات التطورات الجيوسياسية الدولية والتحولات الجارية، وبالتالي رؤية التحالفات الجديدة في مواجهة الولايات المتحدة الأميركية وحليفها إسرائيل.

خامساً. طرق وأساليب استخدام الإنتاج المعرفي للتأثير في الرأي العام العالمي لصالح الحق الفلسطيني

- أهمية الرأي العام العالمي بما فيه الإسرائيلي.
- أشكال واسعة تتيحها التقنية الحديثة ووسائل الاتصال والتواصل الاجتماعي... الصورة والفيديو وغيرها.
- من المستهدف ولمن يجب أن توجه.
- التسويق... كسلعة ذات جودة وانسجام مع احتياجات ذوي العلاقة ومتلقي المعرفة... وطريقة الإيصال والميزة التنافسية... مع التنبه إلى أن التسليح للإنتاج المعرفي الفلسطيني الجديد يجب أن يتجاوز الوقوع في حبال أجنداث الممولين... وهذا يحتاج للاعتماد على الذات بتضافر كل الجهود والإمكانات وما أكثرها في الوطن والشتات..
- عوامل النجاح: الجهات الفاعلة، محتويات الخطاب، القواعد والموارد.
- اللغة/ بكل اللغات الحية بما فيها العبرية.
- الشخصوس.
- الشتات كفرصة.
- تبقى مهمة: العلاقة مع الرسمي والشعبي.
- المنهجية والطابع الإستراتيجي والدائم بعيداً عن الهبات والمناسبات... أي خطة طويلة الأمد.



إستراتيجيات حقوقية ممكنة

في مواجهة ضم أجزاء من الضفة الغربية والمشروع الاستعماري

مقدم إلى مؤتمر الإستراتيجية الوطنية الفلسطينية لمواجهة صفقة القرن وسياسات الاحتلال
المنعقد يومي 11 و12 تموز، 2020

د. منير زركي نسبية

أستاذ القانون الدولي في جامعة القدس

مع التعثر الشديد في العملية السلمية بين فلسطين والاحتلال الإسرائيلي، وفي ضوء وصول الانحياز الأميركي لإسرائيل إلى درجة لا يمكن التظاهر من خلالها بالحيادية أو حتى القدرة العملية على الوساطة في عملية السلام، فإن القضية الفلسطينية قد وصلت إلى منعطف خطير.

تقدم هذه الورقة السياساتية بعض الإستراتيجيات الحقوقية التي يمكن استخدامها من أجل مقاومة الضم، علماً أنه من الظاهر أن هذا الضم سيحدث عاجلاً أم آجلاً. كما أنه من المتوقع أن يعلن الاحتلال الإسرائيلي في المستقبل الأبعد فك ارتباط من مناطق معينة في الضفة الغربية (مناطق أ وب)، ولكن من المتوقع أن يكون ذلك على المدى المتوسط وليس القريب. يعمل الإسرائيليون لتقدم خططهم الاستعمارية من خلال تركيز الفلسطينيين بأكبر قدر ممكن في أصغر بقعة ممكنة من الأرض، بينما توسيع مساحات السيادة والسيطرة الإسرائيلية. أي الحصول على الأرض دون الشعب، مع المحافظة على السيطرة الفعلية على الفلسطينيين من خلال التحكم بالاقتصاد والأمن بشكل مباشر وغير مباشر.

ستقدم هذه الورقة السياساتية مقترحاتها من خلال التطرق إلى عدد من الإستراتيجيات الحقوقية التي استخدمت في الماضي للدفاع عن الفلسطينيين، وبعدها تتطرق هذه الورقة إلى

توصيات لتركيز الدفاع في المستقبل وفي ضوء النجاحات والإخفاقات التي أملت بدفاعنا القانوني في الماضي.

تلخيص لأهم نشاطات الدفاع القانوني الخاصة بالقضية الفلسطينية

على الرغم من استمرار تقدم المشروع الاستعماري الصهيوني على أرض فلسطين وتراجع أهداف المشاريع الوطنية المختلفة التي تبنتها الحركة الوطنية الفلسطينية، سواء بالاستقلال بدولة واحدة (حكومة عموم فلسطين) أو بالاستقلال بدولة أصغر تعترف بدولة ثانية في فلسطين (إطار العملية السلمية)، إلا أن الدفاع الحقوقي في فلسطين قد كان ولا يزال نشاطاً، سواء كان منطلقاً من الأطر الرسمية أم كان حصيلة لعمل المجتمع المدني المحلي أو الدولي.

فندخص أهم ما تم في السنوات الأخيرة من نشاطات بما يلي:

1 - تبنى الموقف الرسمي الفلسطيني عددًا من الالتماسات في محاكم دولية، مثل استصدار رأي استشاري من محكمة العدل الدولية حول مدى قانونية بناء جدار الفصل العنصري في الأرض المحتلة (انتهى بنجاح)، واللجوء إلى محكمة العدل الدولية لاستصدار قرار ضد نقل السفارة الأميركية إلى القدس (لا زالت القضية قائمة)، وانضمام دولة فلسطين إلى محكمة الجنايات الدولية وتقديم إحالة إلى المحكمة لحثها على التحرك ضد مجرمي الحرب الإسرائيليين في عدد من الجرائم (لا تزال الإجراءات تتقدم). هذه النشاطات لا شك أنها غاية في الأهمية وأن فرصها عالية في التأثير بتغيير الحالة.

2 - دولة فلسطين تستخدم عددًا كبيرًا من الإجراءات الدولية، منها نشاطات فلسطين والمجتمع المدني في مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة للأمم المتحدة واليونسكو وغيرها من المنظمات. هذه النشاطات أتت بنتائج، أهمها استمرار الاستنكار الدولي لانتهاكات دولة الاحتلال للقانون الدولي، وبدء فضح الأطراف الثلاثة المشاركة في جرائم الاحتلال مثل الشركات المستثمرة بالاستيطان الاستعماري في الأرض المحتلة، وهو منهج شديد الأهمية لأنه يهدف إلى عزل الاحتلال وحجب الدعم عنه.

3 - جرت عدة محاولات من جهات غير حكومية بمحاكمة أفراد إسرائيليين متهمين بجرائم حرب باستخدام مبدأ الاختصاص العالمي، سواء في بلجيكا، أو المملكة المتحدة، أو إسبانيا، وقد منيت جميع هذه المحاولات بالفشل.

4 - بين عامي 2009 و2014 عقدت محكمة Russell Tribunal on Palestine كمحاكمة صورية أدلى من خلالها الكثير من الخبراء بشهاداتهم حول مساهمة الشركات في الجرائم



الإسرائيلية، ومسؤولية الاتحاد الأوروبي، والبحث فيما إذا كانت إسرائيل تطبق نظام أبارتهايد، ومسؤولية الولايات المتحدة عن دعم الانتهاكات الإسرائيلية، والحرب الإسرائيلية على غزة.

5 - نمت حركات التضامن العالمية، خصوصًا منذ العام 2000، وقد تمخض عن هذا نمو حركة BDS التي تهدف إلى مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها ومحاسبتها على انتهاكات القانون الدولي. لا شك أن هذه الحركة لا زالت تنمو على الرغم من محاربة دولة الاحتلال لها، وأنها أيضًا في الفترة الأخيرة انتصرت بمعارك قانونية ضد تقييدها في العديد من مناطق العالم، مثل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. ولا شك أن هذه الانتصارات أثرًا شديد الأهمية على الإبقاء على شرعية هذه الحركة ونشاطاتها العالمية.

6 - أخيرًا وليس آخرًا، فإنه يشهد للمجتمع المدني الفلسطيني بأنه نشيط وقوي وذو خبرة، ولا يزال يراقب ويوثق ويتحدى السياسات الإسرائيلية بطرق متعددة، لها تأثير إيجابي، إلا أن القوى الصهيونية، سواء الرسمية (مؤسسات الدولة) أو شبه الرسمية (منظمات مرتبطة بالدولة مثل NGO Monitor و UN Watch) وغير الرسمية المتواجدة في كل أنحاء العالم تحارب هذه المنظمات مركزة على وضعها القانوني وعلى تمويلها باستخدام حجتين رئيسيتين: دعم الإرهاب ومعاداة السامية. وقد حصدت الجهود المعادية لمجتمعنا المدني نجاحات كبيرة بحجب التمويل أو جعله مشروطًا بإدانة النضال الفلسطيني واستثناء فئات من الشعب الفلسطيني من الخدمات، وهو ما يتنافى مع مبادئ هذه المؤسسات.

لا شك أنه على الرغم من جميع هذه الجهود، إلا أن مجموع الحقوقيين المدافعين عن القضية الفلسطينية لم يتمكنوا حتى الآن من ترجيح كفة الميزان باتجاه تحقيق العدالة وإجبار دول العالم ومنظماته على الالتزام بمسؤولياتها الدولية تجاه فلسطين، فكما قال مقرر الأمم المتحدة الخاص للأرض الفلسطينية المحتلة لحقوق الإنسان في ورشة تحضيرية عقدت يوم 29 حزيران 2020 «لا يوجد في العالم مثل هذه الحالة التي تكون فيه نوايا وسياسات وأضرار الاحتلال معلومة لدى الجميع، وبالمقابل لا يوجد نوايا لدى المجتمع الدولي لاستخدام أدواته السياسية والقانونية لوقفه.» فعلى الرغم من وجود إجراءات كافية في القانون الدولي، إلا أن الدول العظمى وذات التأثير لا تزال ممتنعة لأسباب سياسية عن القيام بالتزاماتها القانونية لوقف الانتهاكات الإسرائيلية.

بناء على ذلك، فإنه من الضروري تركيز الجهود في عدد من النشاطات الحقوقية التي قد تؤدي إلى تغييرات جذرية في التعامل مع القضية الفلسطينية، أذكر منها ما يلي:

إستراتيجيات مقترحة للدفاع في هذه المرحلة أولاً: التركيز على استخدام إطار الأبارتهايد (الفصل العنصري) من الناحيتين المفاهيمية والجنائية.

منذ عدة سنوات، بدأ المجتمع المدني الفلسطيني والدولي باستخدام مفهوم الأبارتهايد لتحليل وفهم العلاقة مع المستعمر الصهيوني. فصدرت عدة مقالات وتقارير تستخدم هذا الإطار المفاهيمي، وازداد استخدام المصطلح بين حركات التضامن المختلفة في الخارج وفي أوساط الحركات الوطنية في الداخل. وقد صدر تقرير من لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) عام 2017 يدعم استخدام هذا الإطار، على الرغم من أنه سحب لأسباب سياسية للأسف.

ومع ذلك، فإن عددًا من المؤسسات الحقوقية الدولية والإقليمية والمحلية تعمل في هذه الأيام على تحويل خطابها باستخدام هذا الإطار، ومنها منظمة العفو الدولية، وهيومن رايتس ووتش، والحق، ومركز الميزان والمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، ومركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، وحتى منظمات حقوقية إسرائيلية. كل هذا الجهد يساعد على تبني هذا الإطار في فهم وتفسير الحال الذي آل إليه الاحتلال، سواء في الأرض المحتلة عام 1967 أو في الأراضي التي بسطت إسرائيل عليها سيادتها منذ عام 1948، وإيجاد الحلول بناء على ذلك.

وعلى الصعيد الإقليمي، أصدرت جامعة الدول العربية من خلال مجلس وزراء العدل العرب بناء على طلب تقدم به وزير العدل الفلسطيني قرارًا في تشرين الثاني (نوفمبر) 2018 بشأن البحث في السبل القانونية للتصدي للقوانين العنصرية الإسرائيلية. تكونت اللجنة من مجلس وزراء العدل العرب والمكتب التنفيذي والأمانة الفنية لبحث الوسائل والآليات القانونية لمواجهة التشريعات العنصرية التي تهدف لتكريس الاحتلال والاستيطان وتحالف القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة وتنتهك حقوق الشعب الفلسطيني التاريخية والثقافية والدينية والإنسانية والسياسية غير القابلة للتصرف، وبحث السبل القانونية لتأمين الحماية القانونية للشعب الفلسطيني وأرضه ومقدساته، وذلك بالتنسيق مع مجلس وزراء الخارجية العرب والأمانة العامة لجامعة الدول العربية. على أثرها، أصدر الرئيس الفلسطيني قرارًا في عام 2018 بشأن تشكيل لجنة قانونية وطنية للتصدي للتشريعات العنصرية والإسرائيلية، تضم في عضويتها 19 مؤسسة حكومية وغير حكومية بمن فيها ممثلون عن كليات الحقوق في الجامعات الفلسطينية.⁽¹⁾

(1) مقابلة مع السيد عز الدين السعد يوم 16. 3. 2020 مركز القدس للعلاقة بين الثقافات.



وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأبارتهايد جريمة جنائية تدخل في اختصاص محكمة الجنايات الدولية. وقد ذكرت هذه الجريمة في الإحالة التي أرسلتها وزارة الخارجية الفلسطينية، إلا أننا لم نسمع بعد من المدعية العامة إذا كانت تنوي توجيه أي اتهامات لأفراد إسرائيليين بضلوعهم بممارسة جريمة الأبارتهايد. إلا أنه في حال تنفيذ مزيد من الضم للضفة الغربية، فإن سلطة الاحتلال ستستمر، بل تزيد من إجراءاتها التي تشكل جريمة الأبارتهايد. فمن خلال تطبيق قوانين مختلفة في الأرض المحتلة، وتقييد حركة الفلسطينيين، وإبعادهم من أراضيهم، واستخدام قانون أملاك الغائبين لاستملاك مزيد من الأراضي الفلسطينية، وزيادة الضغط على القيادة الفلسطينية، وغير ذلك من الإجراءات، ستعمل سلطة الاحتلال على السيطرة، ولكن في الوقت نفسه ستثبت أكثر وأكثر بأنها قد بنت نظام أبارتهايد في فلسطين.

لا شك أن استخدام إطار الأبارتهايد واعد بنتائج أكبر وأنه لا يتنافى مع الأطر والخيارات السياسية المختلفة. إطار الأبارتهايد لا يتعارض مع إطار الاحتلال الحربي الذي يستخدمه العالم تقليدياً منذ عام 1967. فليس هناك تناقض بين أن تكون الأرض محتلة، وأن تكون أيضاً خاضعة لنظام أبارتهايد إذا توافرت أركانه. كما أنه لا يتناقض مع مفهوم الاستعمار، فالمستعمر قد يطبق نظام أبارتهايد للفصل والتمييز المنهج بين أنواع مختلفة من السكان. كما أن تبني خطاب الأبارتهايد ليس مرتبطاً بحل سياسي بعينه، سواء كان الحل الذي تسعى إليه القيادة الفلسطينية الاستقلال في دولتين أو حل الدولة الواحدة بحقوق متساوية. فكلتا الحالتين لا تتناقضان مع استخدام الأبارتهايد كنظام مفاهيمي.

بناء على ذلك، فإنني أوصي بأن تركز القيادة الفلسطينية على استخدام هذا الإطار، وأن تجعل منه جزءاً من إستراتيجيتها طويلة الأمد.

ثانياً: اللجوء لرأي إفتائي جديد من محكمة العدل الدولية

لقد نجحت القيادة الفلسطينية باستصدار رأي إفتائي من محكمة العدل الدولية عام 2004 يعلن عن عدم قانونية جدار الفصل العنصري الذي بنته دولة الاحتلال داخل وحول الضفة الغربية. يبدو أنه في هذه الفترة المفصلية، قد يكون مفيداً استصدار قرار جديد من المحكمة يفتي بمدى شرعية الاحتلال الإسرائيلي طويل الأمد، وربما يفتي إذا كان هناك نظام أبارتهايد. هذا قد يساعدنا على المدى الطويل في صراعنا مع هذا النظام. لقد أصدر المقرر الخاص للأرض الفلسطينية المحتلة في الأمم المتحدة، د. مايكل لينك، عدة تقارير إستراتيجية، أحدها يناقش مدى قانونية الاحتلال الإسرائيلي، وغيرها يناقش مسألة المحاسبة. يمكن التعاون مع المقرر الخاص واستخدام تقاريره، حيث إنه أوصى في ورشة

العمل التي عقدت يوم 29 حزيران تحضيراً للمؤتمر بأن علينا العمل على «استصدار رأي استشاري آخر من محكمة العدل الدولية على غرار الرأي الاستشاري الصادر عن المحكمة حول عدم قانونية الجدار والذي يعتبر تطوراً مهماً في القانون الدولي الذي يحكم الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين، وأن الأسئلة المفترض توجيهها لا بد أن تتمحور حول مدى قانونية الضم ومدى قانونية الاحتلال والمسؤولية القانونية للمجتمع الدولي لضمان محاسبة دولة الاحتلال على انتهاكاتهما».

لن تكون هذه معركة صعبة، إذ إن الجمعية العامة للأمم المتحدة سوف تحيل سؤالاً من هذا القبيل إلى المحكمة، كما حصل في موضوع الجدار بسهولة. ذلك أن منظمة التحرير الفلسطينية ودولة فلسطين تتمتعان بتأييد كبير في الجمعية العامة للأمم المتحدة، فلن يصعب أن نطلب من المجموعة العربية مثلاً أن تتقدم بطلب استصدار هذا الرأي الاستشاري الذي قد يكون من شأنه المساعدة في تغيير الخطاب حول القضية برمتها.

ثالثاً: الدخز من الخطوة الإسرائيلية القادمة وهي على الأغلب فك ارتباط أحادي الجانب وبناء إستراتيجية طويلة الأمد

بعد قرارات الرئيس الأميركي ترامب واتفاقاته مع الإسرائيليين، تنوي إسرائيل ضم ما تريده من الضفة الغربية في القريب العاجل. أما مصير ما تبقى من أرض للضفة الغربية، فهو يبدو أنه يشبه البانتوستانات في جنوب إفريقيا خلال فترة الأبارتهايد. وكما امتنعت الحركة الوطنية جنوب الإفريقية عن الاعتراف بشرعية دويلات البانتوستانات، فإنه على القيادة الفلسطينية أن تعمل على ضمان عدم الاعتراف بدويلة أو دويلات مقطعة الأوصال في أجزاء من الضفة الغربية وغزة. إلا أنه يجب عمل ذلك، مع العلم أن هذا قد يكون الهدف الإسرائيلي المقبل. ذلك أنه إذا اعتبرت إسرائيل أن الاحتلال قد انتهى في الضفة الغربية بعد الضم والانسحاب/ إعادة الانتشار من مناطق تقع ضمن سيطرة السلطة الوطنية الفلسطينية، فإنها ستروج أن الدولتين قد قامتا على فلسطين التاريخية، وأن قرارات مجلس الأمن قد تم تنفيذها. وقد ضربت لنا دولة الاحتلال مثلاً عندما قررت فك ارتباطها مع قطاع غزة واعتباره كياناً معادياً، وحصاره. فليس بعيداً أن تقوم بالأمر نفسه في الضفة، تاركة لنا التمتع بدويلة/ دويلات مترامية الأطراف مقطعة الأوصال. لذا، يجب بناء إستراتيجية للتأكد من عدم الاعتراف بهذا الوضع لا بالشكل القانوني ولا الفعلي. من الواضح أن الرئيس أبا مازن قد أكد على هذا الأمر عدة مرات خلال السنوات السابقة. يجب أن تستمر



القيادة الفلسطينية المستقبلية على النهج نفسه، وأن يكون هذا الأمر إستراتيجياً لدى منظمة التحرير ولا يتغير مع تغير القيادات. لهذا، مطلوب في هذه المرحلة من منظمة التحرير الفلسطينية أن تبني إستراتيجية عمل طويلة الأمد، لا تتغير بسهولة بتغير الأفراد حتى لا ينتهي بنا المطاف كما انتهى بـ سكان أميركا وكندا الأصليين الذين يعيشون في محمياتهم وبناء على معاهدات تم خرقها بشكل متكرر ومستمر حتى بسط المستعمرون سيادتهم على كل الأرض.

من الملاحظ أن القيادة الفلسطينية تسعى حالياً للحصول على أكبر قدر ممكن من الاعتراف بدولة فلسطين. إلا أن أغلب الدول التي تعترف بفلسطين قد لا تعترف بها في حدود معينة، حيث إن الحدود قد تركت للمفاوضات غير المتكافئة. لذا، أقترح إعادة تقييم إستراتيجية التحرير بشكل أصولي.

رابعاً: زيادة التعاون مع المنظمات الحقوقية غير الحكومية ودعمها

لا شك أن دولة فلسطين نشيطة في المحافل الحقوقية الدولية، وبارك للدبلوماسية الفلسطينية استصدار قرار مجلس حقوق الإنسان بنشر قائمة الشركات التي تستثمر في الاستيطان. من الضروري في الفترة القادمة الاستمرار في هذا الأمر، والتعاون مع المجتمع المدني الفلسطيني والدولي بالقدر الممكن من أجل زيادة البحث والتحليل والدفاع والمناصرة للقضية الفلسطينية. فكما ذكر آنفاً، فإن منظمات المجتمع المدني الفلسطيني تقوم بدور لا يمكن الاستغناء عنه، بل يجب دعمه ورفع.

والجدير ذكره أنه على أثر قرار مجلس حقوق الإنسان بنشر قائمة الشركات العاملة في المستوطنات، أصدر مجلس الوزراء الفلسطيني ثلاثة قرارات مهمة تتعلق بالتعاون مع المنظمات الحقوقية غير الحكومية في هذا الخصوص. القرار الأول صدر بخصوص ملاحقة الشركات العاملة في المستوطنات، والثاني قرار بملاحقة المستوطنين مزدوجي الجنسية باستخدام الاختصاص القضائي العالمي. والقرار الثالث يتعلق بمحاكمة وملاحقة المستوطنين أمام المحاكم الوطنية الفلسطينية، بالإضافة إلى أن هناك فريقاً وطنياً يرأسه وزير العدل وممثلاً أيضاً بوزارة الخارجية وعدد من منظمات المجتمع المدني يتعلق باسترداد جثامين الشهداء المحتجزة لدى دولة الاحتلال الإسرائيلي وملاحقتها قانونياً على هذه الجريمة.⁽¹⁾

(1) إضافة من د. أسعد يونس، الوكيل المساعد للشؤون القانونية والمهنية في وزارة العدل.

لا شك أن هناك تعاونًا بين الإطار الحكومي الفلسطيني والمجتمع المدني في كل الأمور الحقوقية المتعلقة بالوطن. إلا أن قطاع المجتمع المدني وبالذات الحقوقي يعاني من حصار يقوى مع الوقت كما ذكر سابقًا. هذا الحصار أدى إلى تحديد مصادر التمويل، وجعل الكثير من التمويل مشروطًا بإدانة النضال الفلسطيني وتحديد الفئات المستفيدة من المشاريع. لا يزال الداعمون يضيّقون على هذه المؤسسات ويزيدون من الشروط السياسية، مما أدى إلى قرار جزء من المؤسسات مقاطعة هذا التمويل، مما عرضهم إلى خطر الاضمحلال، أو أخذ التمويل، مما عرضهم إلى الاشتباك لفظيًا مع أطراف أخرى من المجتمع المدني الفلسطيني وإلى التعرض إلى دعوات لمقاطعتهم محليًا.

أدعو هنا رجال وسيدات الأعمال الفلسطينيين إلى الاستثمار في النشاط الحقوقي في فلسطين وخارجها، وتوفير تمويل مستمر يركز على الحفاظ على ما تم بناؤه، وبناء قدرات وطاقات جديدة مستمرة. من المهم أن يكون هذا التمويل مستمرًا غير منقطع، حتى تتمكن المؤسسات الفلسطينية من التخطيط إستراتيجيًا بناءً على أجندة حقوقية وطنية، عكس ما نلاحظه في كثير من الأحيان من التهاشي مع أجندات الممولين الدوليين التي قد تصب في مصلحة إستراتيجيتنا وقد تعمل ضدها. من الواضح لدينا أن التمويل إذا كان فلسطينيًا فإنه لن يتأثر بالدعاية الصهيونية المغرضة التي صممت للنيل من مجتمعنا المدني وإخراسه.

وقد لاحظنا خلال السنوات السابقة مبادرات قيمة في هذا المجال، منها صندوق ووقفية القدس العامل من قلب البلدة القديمة في القدس داعيًا لعدد كبير من المؤسسات المقدسية. نقترح هنا أن يتم رصد مبالغ كبيرة لدعم القطاع الحقوقي وتطويره، سواء في القدس أو الضفة أو قطاع غزة أو الداخل. فإذا اضمحل عمل المجتمع الحقوقي الفلسطيني، اتسعت قدرة المحتل على القيام بنشاطاته التوسعية بالقليل من التحدي.

ففي القدس مثلاً، صدرت مبادرات قادت جزءًا من نشاط المناصرة وساهمت في بناء أجنדתه. إلا أن هذه المبادرات آخذة بالضعف في الوقت الحالي بسبب سحب الكثير من المال من مجال المناصرة.

وفي الخطة الإستراتيجية للقدس الصادرة عن ديوان الرئاسة الفلسطينية، تم تحديد أهداف تقديم الخدمات القانونية والمناصرة كأهداف إستراتيجية في مجال حقوق الإنسان. إلا أن



التمويل لهذه النشاطات قد زاد تعقيداً في الآونة الأخيرة. لذا، فإن التدخل الفلسطيني أصبح ضرورياً الآن أكثر من أي وقت مضى.

خامساً: تفعيل كليات الحقوق والعيادات القانونية والمحاكم السورية كمختبرات للدفاع عن القضية

لا شك أن لكليات الحقوق الفلسطينية دوراً عظيماً في تدريب وتعليم طلابنا وتشكيل وعيهم الحقوقي حول القضية الفلسطينية وتحفيزهم للدفاع عن قضيتهم. فمن الملاحظ أن الكثير من خريجيننا يعمل في المجال الحقوقي مدافعاً عن قضية فلسطين وعن ضحايا انتهاكات الاحتلال. كما أن العيادات القانونية عملت منذ سنين على توثيق انتهاكات الاحتلال، والدفاع عن ضحايا الانتهاكات.

وفي الآونة الأخيرة، بادر رجل الأعمال الفلسطيني منيب المصري من خلال مؤسسة منيب وأنجيلا المصري، بالتعاون مع وزارة العدل والعيادة القانونية في جامعة القدس، إلى عقد محكمة سورية تحكم المملكة المتحدة على وعد بلفور الصادر عن المملكة المتحدة عام 1917، الذي كان الأساس في وضع فكرة بناء دولة يهودية على أرض فلسطين حيز التنفيذ، مقدماً مشروع استعماري كبير لا زال يعمل حتى يومنا هذا على اقتلاع الفلسطيني من أرضه واستبداله بالمستعمر الصهيوني. تهدف هذه المحكمة السورية التي نعقدتها إلى ثلاثة أهداف: الأول، أن تكون مختبراً للحجج الفلسطينية والحجج المضادة، حيث نعمل على دراسة الحجج القانونية والتاريخية. ثانياً، تهدف المحكمة إلى استعراض مراحل التاريخ الفلسطيني وتوثيقه من ناحية حقوقية. ثالثاً، أن تكون هذه المحاكمة أداة مناصرة تستخدم نتائجها في توضيح مدى الظلم الذي وقع على الشعب الفلسطيني. بالإضافة إلى ذلك، فقد تكون هذه المحاكمة السورية مقدمة لمحاكمات حقيقية يمكن عقدها إذا توافرت الظروف المناسبة.

كما بادر وزير العدل الفلسطيني أ.د. محمد فهاد الشالدة، كما نشر في «دليل الإجراءات القانونية والقضائية لمحاكمة مرتكبي الجرائم من الإسرائيليين وغيرهم ضد الفلسطينيين والعرب» إلى التوجه إلى محكمة الشعوب في روما، وهي محكمة غير رسمية على غرار Russell Tribunal المذكورة آنفاً، يمكن من خلالها تسليط الضوء على القضية. يمكننا من خلال تعاون بين كليات الحقوق والعيادات القانونية العمل من خلال المحكمة السورية إلى الانتقال إلى محكمة الشعوب بعد تجهيز الملف في مختبر المحكمة السورية المحلية.

أوصي بأن تستمر كليات الحقوق بتطوير إستراتيجياتها ودعم هذه المبادرات، فقد بنت جامعة القدس أول عيادة قانونية في العالم العربي سنة 2006، ولا تزال منذ ذلك الحين تعمل على الدفاع عن حقوق المقدسيين من خلال التوثيق والخدمات القانونية والبحث والمؤتمرات. لا شك أن دعم هذه المبادرات مالياً ولوجستياً يصب في المصلحة العليا، فقدرة الجامعات وكليات الحقوق على تطوير الأفكار بروية قد تفوق غيرها من المؤسسات، كون الجامعات مراكز بحث وتفكير بطبيعتها.

خاتمة

لا شك أننا في هذه المرحلة الحرجة بحاجة إلى تكثيف جهودنا الحقوقية في مقاومة المشروع الاستعماري الصهيوني الذي يزداد ظلمه. قد يكون قرار الضم الإسرائيلي محفزاً لنا على الوحدة والتخطيط الإستراتيجي من جديد، فإذا لم نعمل بجد ونشاط فسيتدهور الحال ونستمر بالحياة كرعايا عديمي الحقوق.



ورقة سياسات حول إجراءات الضم الإسرائيلية والقرارات الوطنية للتحلل من الاتفاقيات مع الاحتلال مقدمة لمؤتمر «الإستراتيجية الوطنية لمواجهة الاحتلال وصفقة القرن».

4 - 5 تموز 2020

د. وليد سالم

دكتوراه فلسفة في العلاقات الدولية

مدخل: الضم مفهوماً وممارسة في المشروع الاستيطاني الاستعماري

في المشروع الاستيطاني الاستعماري يأتي الضم للأرض وطرده سكانها الأصليين كإسقاط من الخارج وبأسماء إسقاطية أيضاً «كإنفاذ القانون» و«سريان القانون» الإسرائيلي في حالتنا، وذلك على أرض ينظر إليها وكأنها أرض دون شعب. أي إن الضم هو تعبير عن صفة الاستئصال التي تميز المشاريع الاستيطانية الاستعمارية وذلك بوجهيها: اقتلاع الشعب الأصلي من بلاده من جهة، وإحلال مجموعات من المستوطنين المستعمرين القادمين من الخارج مكانهم. هكذا كان الحال قبل عام 1948، حيث تم تحويل 78 بالمئة من فلسطين التاريخية إلى إسرائيل عبر استقدام الهجرة اليهودية من خارجها للاستيطان الاستعماري فيها عن طريق الاستحواذ على أراضي الشعب الأصلي وترحيل غالبية العظمى من أرضه.

استمر الحال ذاته بعد احتلال عام 1967، حيث سعت الصهيونية لاستكمال مشروعها التوسعي بوجهيه الاقتلاعي للشعب الأصلي، والإحلالي لمستوطنين مستعمرين يأتون من وراء البحار مكانه، وذلك ضمن ذات التصور الاستيطاني الاستعماري الاستعلائي الذي ينظر للأرض على أنها فارغة من السكان طالما هي غير مأهولة بالرجل الأبيض المتحضر الجالب للحداثة والازدهار أينما يحل، وفي هذا الإطار يعطي المتحضر نفسه الحق في تحديد

مصير غير المتحضرين من الشعوب الأصلانية بالقتل أو الطرد أو التشغيل في مستعمرات المتحضر ضمن ظروف بائسة، وذلك انطلاقاً من مبدأ الانتخاب الطبيعي الذي جاء به سبنسر ودعاة الداروينية الاجتماعية.

على هذه الخلفية، وارتباطاً بالادعاءات الإضافية لما سمي بحق شعب إسرائيل في أرض إسرائيل، استمر الضم للأرض دون اعتبار للشعب الأصلي على الفور بعد حرب عام 1967، حيث ضمت القدس الشرقية إلى إسرائيل بعد توسيع مساحتها 12 مرة على حساب أراضي الضفة الفلسطينية، مسمية ذلك باسم مموه هو «سريان قوانين القضاء والإدارة الإسرائيليين على القدس الشرقية» (حلي، 2000) فيما تقرر إسرائيلياً عدم ضم سكانها، بل اعتبارهم كـ «مواطنين أردنيين مقيمين إقامة دائمة في إسرائيل»، أي كأجانب (سالم، 2018). وفي الوقت نفسه تم اعتبار أراضي الضفة على أنها «أرض مدارة من إسرائيل»، وفي إطار هذه التسمية التي تنكر فلسطينية هذه الأرض المحتلة جغرافياً وسكاناً، بدأت على الفور أعمال الاستيطان الاستعماري فيها في غوش عتسيون ومن خلال ما سمي بمستوطنات «الناحل» العسكرية، لاسيما في منطقة الغور، وتبع ذلك إعلان مناطق واسعة من الغور كمناطق تدريب للجيش وكمناطق عسكرية مغلقة، واستمر تواصل ذلك، حيث انتهى الأمر إلى حالة أصبحت معها 91,5 بالمئة من أراضي الغور مناطق مضمومة فعلياً إلى إسرائيل (الحنيطي، 2016).

إذاً، فقد اشتمل الضم على نوعين: الأول هو الضم وفق القوانين الإسرائيلية، أو ما يطلق عليه اسم الضم القانوني، والثاني هو الضم الفعلي دون ترسيم قانوني، والذي يطلق عليه اسم الضم الزاحف أيضاً، والذي يتم على الأرض إلى حين توفر الظروف الدولية والإقليمية التي تسمح بترسيمه. وتجدر الإشارة هنا إلى التداخل القائم بين الضم القانوني والضم الفعلي، حيث جرى كما ذكر أعلاه في عام 1967 إعلان سريان القوانين الإسرائيلية على القدس، وتعزيز ذلك بقرار آخر للكنيست الإسرائيلي عام 1980 بإعلانها العاصمة الموحدة لدولة إسرائيل ومقر الكنيست والحكومة، ثم تلا ذلك الانتقال من مشروع القدس الموحدة إلى مشروع القدس الكبرى التي من المخطط لها أن تصل إلى البحر الميت من الشرق، ومستعمرة شيلو في منتصف الطريق إلى نابلس من الشمال، وإلى مشارف مدينة الخليل من الجنوب، حيث تضم إليها كل المستوطنات الواقعة في تلك المناطق، مما سيطوق بيت لحم ورام الله ويحد من توسع هاتين المدينتين، ويحصر توسع مدينة الخليل أيضاً. وتشمل المشاريع في إطار هذه الخطة إقامة مطار ضخم ومصانع هايتك ومناطق صناعية ومرافق سياحية وفنادق



فاخرة، كما تشمل شبكة طرق تربط القدس الكبرى هذه مع المستوطنات الاستعمارية في الغور من الشرق، وبمستعمرة إرييل في الشمال وبالمستعمرات اليهودية الواقعة في قلب مدينة الخليل من الجنوب، حيث يتكون تواصل جغرافي بين كل المستعمرات والقدس، وكذلك بينها وبين إسرائيل (مشروع 8500 للقدس الكبرى حتى عام 2050). أي بمعنى آخر يتم استخدام الضم القانوني الذي تم للقدس سابقاً كمدخل من أجل التهام غالبية الضفة الفلسطينية من خلال توسيع زاحف للقدس على حساب أراضي الضفة.

هذا وقد كان من المحطات المهمة في سياق الضم الزاحف، الأمر العسكري 783 لعام 1979، وهو الأمر الذي منح المستوطنات الاستعمارية المقامة على أراضي الضفة الغربية مسطحات هيكلية تبتلع 42 بالمئة من أراضي الضفة (هاندل، 2012). وجاء اتفاق أوسلو لاحقاً ليحوّل أراضي الضفة من أراضي مدارة من إسرائيل إلى أراضي متنازع عليها، مما أعطى الجانب الفلسطيني حق المطالبة بها على مائدة المفاوضات. إلا أن إسرائيل قد عادت للترجع لاحقاً عن مفهوم أراضي متنازع عليها، وتكرس ذلك من خلال قانون القومية الذي صادق عليه الكنيست في تموز من عام 2018 والذي اعتبر أرض إسرائيل حقاً حصرياً للشعب اليهودي، وكان قد سبق هذا القانون مناقشة الكنيست عام 2017 وإقرارها بالقراءة الأولى قانون سريان القانون الإسرائيلي على المستعمرات في الضفة، وشهد ذات العام اتخاذ اللجنة المركزية لحزب الليكود قراراً حول ذات الموضوع. وأخيراً جاءت خطة «السلام من أجل الازدهار» (صفقة القرن) (الصفحة الإلكترونية للبيت الأبيض) «لتمنح» إسرائيل السيطرة الكاملة على كل فلسطين من النهر إلى البحر وحق ضم كل المستوطنات الاستعمارية بما فيها تلك الصغيرة الواقعة في عمق الأراضي الفلسطينية إلى إسرائيل، وضم غالبية منطقة الغور أيضاً إليها وتوسيع القدس الكبرى، وإنهاء قضية اللاجئين الفلسطينيين، مع إنشاء دولة فلسطينية على البقايا تكون خاضعة للسيادة الإسرائيلية على كل فلسطين وتقام بعد بشروط تعجيزية تجعل من إقامتها أمراً مستحيلاً. هدفت صفقة القرن إذاً إلى إنجاز ما أطلق عليه اسم «تحقيق النصر الكامل على الفلسطينيين» (بايبس، 2017)، وذلك من خلال الشطب الكامل لقضايا القدس وحق عودة اللاجئين والمستعمرات الاستيطانية من الأجندة، وإنشاء كيان فلسطيني على البقايا يخضع للسيادة الإسرائيلية العليا على كل ما يطلق عليه اسم أرض إسرائيل.

فما العمل لعكس هذا المسار وإبقاء فلسطين على الخارطة وتحقيق التحرر الوطني الفلسطيني؟ هذا هو سؤال وموضوع ورقة السياسات هذه، حيث ستطرح خيارات وبرامج وآليات

العمل المقترحة على المستوى السياسي والدبلوماسي، بدءًا ببناء النظام السياسي الفلسطيني، وتجسيد الدولة الفلسطينية على الأرض، فيما ستعالج جلسات المؤتمر الأخرى البرامج المقترحة على المستويات القانونية والاقتصادية والتنموية والكفاحية الميدانية والمعرفية. وتبدأ الورقة بحالات الضم السابقة عالميًا وكيفية التعلم منها في الحالة الفلسطينية، يلي ذلك تحليل موجز للسياق الذي يجري فيه توسيع الضم في فلسطين عام 2020، وتنتهي الورقة بقسمها الأوسع المتعلق بخيارات العمل السياسي الفلسطيني لمواجهة الضم وتحقيق التحرر الوطني.

التجارب الدولية السابقة في عكس الضم ودروسها لفلسطين:

تشير التجارب الاستيطانية الاستعمارية إلى ثلاث حالات، نجح في أحدها مشروع الضم والتوسع على حساب إبادة الشعب الأصلي، وذلك كما تم في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأستراليا. أما الثانية فقد أسفرت عن نجاح الشعب الأصلي في عكس الضم وتحقيق الاستقلال كما جرى في الجزائر وزيمبابوي وإيرلندا. وفي حالة الجزائر التي تم ضمها إلى فرنسا فعليًا عام 1834، أي بعد أربع سنوات على احتلالها، فقد استطاعت التحرر من الاستعمار الفرنسي وطرده مليون مستوطن مستعمر أوروبي من أراضيها عام 1962. أما في حالة إيرلندا فقد باشرت بريطانيا الاستعمار الاستيطاني فيها منذ النصف الثاني من القرن الثاني عشر، وأعلنت ضمها بمقاطعتها الـ 32 إلى بريطانيا عام 1801. ولكن 26 مقاطعة منها استطاعت التحرر وإنشاء جمهورية إيرلندا بعد حرب طاحنة عام 1922، هذا فيما استمرت المقاطعات الست الأخرى تحت التاج البريطاني وأطلق عليها اسم إيرلندا الشمالية، حيث كانت بريطانيا قد خلقت أغلبية سكانية من المستوطنين المستعمرين في هذه المقاطعات الست، مما أدى إلى استمرار الصراع مع الشعب الإيرلندي الأصلي، تواصل حتى عام 1998، حيث تم في ذلك العام التوصل إلى «اتفاق الجمعة العظيمة»، الذي تولدت عنه صيغة للحكم المشترك بين الشعب الأصلي والمستوطنين المستعمرين. وفي حالة الثالثة حقق الشعب الأصلي صيغة مصالحة تاريخية مع المستوطنين المستعمرين السابقين وأقام حكمًا ديمقراطيًا مشتركًا معهم، وذلك كما جرى في جنوب إفريقيا عام 1994.

لا يتسع المجال في ورقة سياساتية للمقارنة المفصلة بين مصائر هذه الحالات الثلاث وبين المصير المستقبلي لفلسطين. ولكن ما يمكن التأكيد عليه هنا هو ثلاثة أمور: أولاً: أن مصائر المشاريع الاستيطانية الاستعمارية اختلفت من حالة إلى حالة أخرى تبعًا لمدى التوحد الداخلي، وكذلك تبعًا للعوامل الخارجية المحيطة والأدوار التي لعبتها. ثانيًا: في بعض هذه



الحالات لم يكن الضم قدرًا نهائيًا، فقد استطاعت الجزائر وزيمبابوي وإيرلندا عكسه من خلال طرد المستعمرين، واستطاعت الأغلبية السوداء في جنوب إفريقيا عكسه عبر إنهاها لنظام الأبارتهايد ودمجها للمستوطنين المستعمرين السابقين ضمن النظام الديمقراطي الجديد على قاعدة المساواة في المواطنة بعد تجريدهم من كل الامتيازات التي منحها إياهم نظام الأبارتهايد السابق. ثالثًا: يشير واقع القضية الفلسطينية وكذلك الدراسات عنها أن الشعب الفلسطيني لم يتصر بعد من جهة، ولكنه لم ينهزم ولا زال صامدًا وثابتًا على أرضه ولا زال يقاوم من جهة أخرى، يعني ذلك أن فلسطين تستطيع أن تعكس الضم وتحرر وتستقل حتى وإن حدث الضم للقدس عام 1967، وجرى توسيعه إلى مناطق أخرى هذا العام، وذلك إذا أحسن الفلسطينيون توحيد أنفسهم والتوافق على وسائل كفاح مستدامة تجلب لهم الدعم الإقليمي والدولي المطلوب لكفاحهم. وبالتعلم من تجارب الحالات التي عكست الضم وحقت التحرر في الجزائر وزيمبابوي وإيرلندا وجنوب إفريقيا، يمكن عكس الضم بإحدى صيغتين: الأولى: تحقيق إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على الأرض إلى جانب دولة إسرائيل من خلال الكفاح لعكس الضم، حيث إن «صفقة القرن والضم»، لا يسقطان حق إقامة الدولة الفلسطينية على حدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، بمجرد فرض حقائق على الأرض من الاحتلال بدون رضا الشعب الأصلي. أما الثانية، فهي تحقيق حل الدولة الواحدة على غرار جنوب إفريقيا، ودمج اليهود فيها بحقوق متساوية، ولكن هذا الحل لا زال مشروطًا بحدوث تحولات في المشروع الاستيطاني الاستعماري تجبره على التنازل عن امتيازاته وعن مشاريع الطرد والترحيل التي لا زالت تعيش في مخيلته، كما أن إجبار الاحتلال على قبول إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود عام 1967، قد يفتح الباب أمام اندماج الدولتين في دولة واحدة لاحقًا وضمن مخاض زمني طويل.

سياقات استكمال الضم 2020

وفق كل من قانون القومية لعام 2018، و«صفقة القرن» لعام 2020، لا يوجد سيادة وحقوق جماعية سوى لشعب واحد هو شعب إسرائيل على كامل أرض إسرائيل، أما الآخرون فليس لهم سوى حقوق فردية مدنية تحت سلطة شعب إسرائيل وكرمها. يعني ذلك أولاً أن هاتين الوثيقتين تؤكدان على ما جاء في وعد بلفور عام 1917، كما أنه يعني ثانيًا أن ضم الضفة كلها قد تم تقريره إلى جانب ضم القدس الذي تم منذ عام 1967. ويعني ذلك ثالثًا أن أي سلطات فلسطينية قائمة أو ستقام سواء في الضفة أو غزة ليس لها صلاحيات سوى الصلاحيات المدنية، وذلك في إطار السيادة العليا الإسرائيلية القائمة على كل البلاد. وتكون أي سلطة عرضة للشواب والعقاب وربما الاستبدال وفقًا لمدى التزامها أو تمردها

على هذه الصلاحيات المحدودة. ومن هنا يتبين أوهام أن إسرائيل قد تقبل بكيان فلسطيني أو دولة في غزة، فهذا الأمر ليس بوارد المشروع الاستيطاني الاستعماري.

يمثل هذا التلخيص تكتيماً للتوجهات الأميركية الأفنجليكانية - الصهيونية المشتركة بشأن فلسطين، ويحدد الإطار العام لحركتها على الأرض. كل الأرض بالنسبة لهم هي مضمومة، ويبقى ما عدا ذلك النقاش حول تفاصيل الضم الرسمي، حسب القانون الإسرائيلي، من حيث متى تكون الظروف ناضجة لهذا الضم؟ ومتى تكون الردود العربية والدولية عليه أقل وطأة؟ وكيف يمكن تليينها؟ وهل يتم الضم مرة واحدة أم على دفعات لتجريعه للعرب وللعالم بالتقسيم وتفادي عقوبات وردود فعل حادة؟ وهل يتم الضم بما يلغي إقامة دولة فلسطينية على البقايا (موقف مجلس المستوطنات يشع)، أم من خلال وضع شروط تجعل إقامتها أمراً مستحيلاً (موقف تنناهو وما ورد في صفقة القرن أيضاً). معنى ذلك كله أن قرار تحويل فلسطين التاريخية كلها إلى أرض إسرائيل قد اتخذ إسرائيلياً وأفنجليكانياً، أما كيف يتم ذلك دفعة واحدة أم بالتدريج ومتى تتم كل خطوة ضم وكيف؟ فهي كلها تفاصيل تتم إثارتها لخلق أوهام على أن ما يجري هو مجرد تكتيك للضغط من أجل عودة الجانب الفلسطيني للمفاوضات، أو من أجل تشييط عزيمة المقاومة للضم وتوفير مبررات لتقليص حدود الردود العربية والدولية عليه.

في إطار ما تقدم، فإنه حتى لو تم إرجاء الضم الإضافي للذي جرى للقدس عام 1967، إلا أن الأمر يبقى هو الضم الفعلي الذي جاء به كل من قانون القومية و صفقة القرن، يضاف إليهما ما يجري من استخدام ضم القدس من أجل توسيعها المستمر على حساب الضفة الفلسطينية ولقضمها بالتدريج فعلياً، وهو ما يتم كل يوم على الأرض.

يقوم الجانب الفلسطيني بخطوات دبلوماسية مستميتة من أجل منع إقرار الضم الإضافي، وذلك بالتوجه إلى العالمين العربي والإسلامي والعالم وأعضاء الكونغرس الأميركي والأمم المتحدة بما فيها مجلس الأمن، كما تتم خطوات مقاومة شعبية له على الأرض كمؤتمر أريحا ويوم الغضب في غزة وغير ذلك من أنشطة حزيران 2020، فلعل هذه تمنع الضم الإضافي من الحدوث الآن، مع أنه ليس متوقعاً لذلك أن يتم، ولكن إن تم أو لم يتم فإن الحال يقتضي الانتقال إلى الخطوة ب، لمواجهة قرار الضم الذي اتخذ والذي يجري تطبيقه على الأرض من خلال التوسع الاستيطاني الاستعماري على الأرض، ليس في الضفة والقدس فقط، ولكن في الجليل والنقب والمثلث أيضاً، وما يعنيه ذلك من ضرورة الكفاح المشترك ضد توسع المشروع الاستيطاني الاستعماري من كل الشعب الفلسطيني في كل أماكن تواجده.



سيأتي ترسيم الضم الجديد ليجعل المزيد من الأراضي الفلسطينية جزءاً عضوياً من إسرائيل، وسيلغي سريان النظام العسكري على المستعمرات الاستيطانية، وستقوم بلديات المستعمرات باتخاذ قراراتها للتوسع الاستيطاني بذاتها ضمن المسطحات الهيكلية المقررة لها ودون الحاجة إلى إذن من الحكومة للقيام بذلك. وفي المقابل لن «يمنح» الفلسطينيون الذين سيبقون في المناطق التي سيتم ضمها حتى وضع الإقامة التي «منحت» للمقدسين بعد ضم مدينتهم عام 1967، بل سيعتبر هؤلاء مقيمين فلسطينيين لا حقوق لهم وفق القانون الإسرائيلي (لوستيك، 2018)، وسيسري قانون أملاك الغائبين لمصادرة أراضي يملكها فلسطينيون يقيمون خارج المناطق المضمومة، حيث يتم تحويل هذه الأراضي إلى ملكية إسرائيل، هذا إضافة لقوانين أخرى ستتطرق لها دون شك الجلسة القانونية تسمح بتجريد الفلسطينيين القاطنين في الأماكن المضمومة من ملكياتهم وترحيلهم من تلك الأماكن إلى أماكن أخرى، أو تجميعهم في مناطق محددة كما جرى في النقب سابقاً، ومن ذلك المشروع المطروح لتجميع بدو الغور في مجمع سكني يتم إنشاؤه في منطقة النويعة قرب أريحا (الحنيطي، 2016).

وفق خطة القرن تشمل المناطق التي سيتم ضمها 32 بالمئة من الضفة، تضم الغور وكل المستوطنات الاستعمارية، بما فيها المعزولة منها. وذلك بواقع 1812 كيلومتراً مربعاً، وسيترتب على ذلك وضع 400 ألف فلسطيني في معازل تشمل تجمعاتهم السكنية البالغ عددها 161 تجمعاً، منها 33 تجمعاً في المنطقة ب من الضفة، وسيتم ربط 16 موقعاً استيطانياً استعمارياً يضم 15675 مستعمرة وقائماً في عمق الأراضي الفلسطينية بإسرائيل، فيما سيتم أيضاً إخراج فلسطيني كفر عقب وخيم شعفاط من القدس لتقليص الكثافة الديمغرافية الفلسطينية من المدينة.

الخيارات الفلسطينية لعكس الضم وإنهاء الاحتلال

يبحث هذا القسم الخيارات الفلسطينية للتحرك رسمياً وشعبياً بشكل عام، ثم للتحرك داخلياً وعربياً وعالمياً لمواجهة الضم وإنهاء الاحتلال وتحقيق الاستقلال الوطني كعناصر ثلاثة مترابطة، إذ لا يكفي وقف الضم ثم استمرار الاحتلال الذي سيعيد الكرة ثانية في هذه الحالة كونه احتلالاً حاملاً وحامياً لمشروع استيطاني استعماري مزوج بممارسات أبارتهايد (غانم، 2018).

وتتسم الخيارات المطروحة بالتكامل بين التحرك الرسمي والشعبي في إعدادها وتنفيذها، ولهذا فهو يشمل التحرك في المسار الأول (التحركات الرسمية) والمسار واحد ونصف الذي

يتضمن عمل المسار الرسمي بشكل مشترك مع مسار المجتمع المدني، والمسار الثاني المتمثل بالتحرك الخاص بالمجتمع المدني، والمسار الثالث المتمثل بالعمل من أجل إقناع أو تحييد أو مواجهة الخصوم، وأخيراً المسار متعدد الأطراف الذي يجند الجهود الرسمية والشعبية وجهود القطاع الخاص معاً. لهذا فإن الخيارات المطروحة أدناه هي للعمل عليها من مجموع الشعب الفلسطيني وليست مقتصرة على مطالبة م.ت.ف وحكومة فلسطين بالعمل عليها وحدها دون دعم ومشاركة شعبيين.

جربت فلسطين في الماضي أساليب الكفاح المسلح، والانتفاضة الشعبية، والمفاوضات من أجل إنهاء الاحتلال، ومع تنكر إسرائيل للاتفاقيات التي وعدت بإنهاء التفاوض مع نهاية أيار عام 1999، نشبت الانتفاضة الثانية عام 2000، ثم تلتها مفاوضات أنابوليس عام 2007، ومفاوضات أخرى لاحقة، كان آخرها تلك التي توسط فيها جون كيري وزير الخارجية الأميركي بين عامي 2013 - 2014. أي إن مرحلة المفاوضات منذ عام 1991 قد رافقتها وتخللتها على الدوام انتفاضات وأعمال مقاومة شعبية وهبات. ولكن منذ انتهاء مبادرة كيري لم تحدث أي مفاوضات جديدة، واليوم يبدو أن صفقة القرن قد أتت لكي تقول بفرض واقع جديد يقوم من خلاله الأميركيان والإسرائيليون بفرض إجراءات الضم من طرف واحد على الأرض، مما يعني انتقاهم لاختيار الحرب بدلاً من السلام، كما قال وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي. وعنى ذلك تحللاً إسرائيلياً من الاتفاقيات لصالح نهج أحادي، يعطي الأولوية للمقاربة الاستيطانية الاستعمارية. وتبعاً لهذا المنهج كان لا بد أن تقوم الرئاسة الفلسطينية بإطلاق قرارها بالتحلل من كل الاتفاقيات السياسية والاقتصادية والأمنية في أيار الماضي، وذلك ردّاً على تحلل إسرائيل منها. ورافق هذه القرارات وتبعها الاستمرار في العمل من أجل حل دولي للقضية الفلسطينية من خلال عقد مؤتمر دولي للسلام وفق قرارات الشرعية الدولية وبإشراف من اللجنة الرباعية ورفض الإشراف الأميركي المنفرد على المفاوضات.

ما بعد هذه القرارات الجريئة، تقف فلسطين سياسياً في منعطف، فإذا ما جرى ترسيم الضم للمستوطنات الاستعمارية، فإن فلسطين ستنتقل إلى مرحلة جديدة، ومما يتم تداوله بهذا الشأن هو تسليم أسلحة السلطة الوطنية إلى إسرائيل والطلب من الأخيرة تولي مسؤولياتها كقوة احتلال وفق ميثاق جنيف الرابع، هذا إضافة للبدء بالتصرف كدولة تحت الاحتلال واختيار مجلس تأسيسي لهذه الدولة من أعضاء المجلس الوطني لـ«م.ت.ف» وإعداد وإعلان دستور لها، كما تم إعلانه من قبل أكثر من مسؤول فلسطيني كعزام الأحمد ومحمود العالول



وسواهما، هذا فيما تتحول السلطة الوطنية إلى حكومة دولة تحت الاحتلال وتستمر في ممارسة مسؤولياتها المدنية تجاه شعبها، وتبقى مسؤوليات متابعة الكفاح الوطني لإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود الرابع من حزيران عام 1967 بيد منظمة التحرير الفلسطينية.

تواجه هذه القرارات الفلسطينية تحديات اقتصادية عاجلها ووضع التوصيات لمواجهتها العدد 278 - 279 من مجلة شؤون فلسطينية لعام 2020، كما عاجلتها ندوات وإصدارات مؤسسة ماس وإصدارات أخرى، وهي ستأتي أيضاً ضمن الجلسة الاقتصادية في هذا المؤتمر. وهناك تحديات قانونية وغيرها ستعالج في جلسات أخرى، وما تعالجه هذه الورقة هو التحديات السياسية التي ستنشأ، ولعل منها داخلياً:

- هل نعلن عن دولة فلسطينية تحت الاحتلال أم نكتفي بتجسيد هذه الدولة، لاسيما وأنها أعلنت في المجلس الوطني عام 1988؟ توصي هذه الورقة بالخيار الثاني إذ لا ضرورة لأن نعيد إعلان الدولة من جديد بعد أن أعلنت سابقاً.

- كيف يمكن أن تتسق أطروحة وضع دستور لدولة فلسطين وانتخاب مجلس تأسيسي لها مع فكرة مشاركة جميع القوى الوطنية والإسلامية في منظمة التحرير الفلسطينية، ومع فكرة أن تكون منظمة التحرير الفلسطينية مرجعية للمجلس التأسيسي لدولة فلسطين؟. لمعالجة هذه الأسئلة تقترح هذه الورقة ما يلي:

1) أن يتم تجديد المجلس الوطني الفلسطيني عبر تمثيل هيئات التجمعات والاتحادات الجديدة المنتخبة حديثاً أو التي سيتم انتخابها، وذلك من أجل تجديد حيوية م.ت.ف، إضافة إلى تحقيق مشاركة جميع الفصائل فيها، كما جرى الاتفاق عليه في جلسات ووثائق المصالحة الوطنية.

2) أن يتم تسمية أعضاء المجلس التأسيسي لدولة فلسطين من قبل المجلس الوطني المتجدد. وفق هاتين الآليتين، يكون المجلس التأسيسي لدولة فلسطين ذراعاً لمنظمة التحرير الفلسطينية، كما توفر هاتان الآليتان رافعة جديدة لمعالجة موضوع الانقسام من خلال تجاوز الصراع القائم حالياً على السلطة الوطنية وانتخابات مجلسها التشريعي، وهما الصيغتان اللتان يُفترض أن تنتهيا مع انتهاء المرحلة الانتقالية والانتقال إلى حالة الدولة تحت الاحتلال.

- كيف سيتم توحيد القرارات السياسية وآليات التعامل مع الاحتلال بين الضفة وغزة؟
وبين م.ت.ف وحماس؟

تكتنف هذا السؤال معضلات كثيرة ذات علاقة أيضاً بالمحاور العربية، والضائقة المعيشية في قطاع غزة وتدخلات الاحتلال والولايات المتحدة تحت عناوين ما يسمى التدخل الإنساني لمنع انفجار الأوضاع وتوجه مئات الآلاف من الغزيين لاقتحام الحدود مع إسرائيل.

في المجال السياسي لهذه التحديات توصي هذه الورقة بما يلي:

1 - إقامة حكومة لدولة فلسطين تحت الاحتلال والمعترف بها من 141 دولة في العالم، وإجراء انتخابات لها عندما تتوفر الظروف لذلك، حيث تشمل سيادتها شطري الوطن بمحافظاته الشمالية والجنوبية، إضافة للقدس الشرقية، وتكون هذه الحكومة خاضعة لمنظمة التحرير الفلسطينية ويقوم المجلس التأسيسي المنبثق عن المجلس الوطني بوظيفة التشريع للدولة تحت الاحتلال، فيما تكون للحكومة مسؤولية البناء الوطني والتخطيط التنموي وتجنيد الأموال وصرفها من خلال قناة واحدة، مما يوقف استغلال إسرائيل للانقسام الفلسطيني وتدخلات المحاور العربية والدولية التي تتسلل من منافذ هذا الانقسام..

2 - التوافق على أشكال النضال ضد الاحتلال وتنظيم البرامج الكفاحية وتنفيذها معاً ككل فلسطيني وبخطوات مترابطة، حتى يصل الشعب الفلسطيني إلى الاستقلال.

- كيف تطبق قرارات التحلل من الاتفاقيات مع الاحتلال في القدس والمنطقة ج؟
بالنسبة للقدس توصي هذه الورقة بما يلي:

1) توحيد المرجعيات الفلسطينية للقدس من وزارة شؤون القدس والمحافظات والمؤتمر الوطني الشعبي وأمانة القدس، التي تخضع للأخير تحت إشراف دائرة القدس في منظمة التحرير الفلسطينية، وتقوم الأخيرة بمتابعة قضايا القدس كافة مع كل المحافل العربية والإسلامية والدولية.

2) تنفيذ قرارات المجلس الوطني والمجلسين المركزيين لعام 2018 حول انتخاب أمانة للقدس وفق أفضل صيغة ديمقراطية وتمثيلية ممكنة، وتنفيذ ذلك في الوقت السياسي المناسب بعد إعداد للنظام المفصل الذي ستجري وفقه هذه الانتخابات. هذا إضافة لدمج القدس في أي انتخابات برلمانية قادمة لدولة فلسطين وللمجلس الوطني الفلسطيني.



(3) حماية الأماكن الإسلامية والمسيحية المقدسة، ومنع تقسيم الحرم الشريف في القدس على غرار الحرم الإبراهيمي الشريف في الخليل، حيث قد يستغل الاحتلال أي إلغاء أردني محتمل لاتفاقية السلام الأردنية - الإسرائيلية من أجل الإقدام على هذه الخطوة، مما يستدعي تقوية مجلس الأوقاف وتعزيزه بالمقاومة الشعبية وبالجهد الدولي على الأرض، وذلك على غرار تجربة الخان الأحمر التي نجح فيها تكاتف الجهود الفلسطينية والدولية على الأرض في منع تهجير فلسطيني الخان. وكذلك على غرار معركة البوابات على مداخل الأقصى والتي نجح المقدسيون بكفاحهم الشعبي في منع تشييدها.

(4) تثبيت الوجود الفلسطيني في القدس بعودة أبنائها القاطنين خارجها إليها، والبناء داخلها بكميات أكبر مما يستطيع الاحتلال هدمه سنوياً من مبانٍ في المدينة، وتنمية المجتمعات المحلية المقدسية بما يعزز صمودها، وتوأمتها مع بلديات وفروع بلديات مدن عالمية.

(5) عودة مؤسسات القدس إليها ولو بأسماء جديدة، وتعزيز الوجود الوطني في المدينة من خلال إنشاء مؤسسات جديدة.

(6) بناء أحزمة سكانية فلسطينية كبرى في محيط القدس لمنع تمدد القدس الكبرى الإسرائيلية على حساب التهام المزيد من أراضي الضفة الغربية.

(7) تنمية أوضاع القطاعات والفئات الاجتماعية والمجتمعات المحلية المقدسية، وذلك وفق الخطة القطاعية للقدس.

(8) طرح موضوع استعادة الأملاك الفلسطينية في القدس الغربية، ويشمل ذلك مطالبات يمكن أن يبادر إليها مواطنون أردنيون لهم أملاك تمت السيطرة عليها في القدس الغربية.

(9) تطوير آليات تحكيم مهنية تمنع استمرار التوجه إلى القضاء الإسرائيلي لمعالجة النزاعات الداخلية المقدسية.

أما بالنسبة للمنطقة ج، ومن ضمنها منطقة الغور والسفوح الشرقية للضفة الفلسطينية المعرضة بشكل مباشر لقرارات ترسيم الضم الجديدة، فإن الورقة توصي بما يلي لكبح هذه القرارات وإبطالها:

(1) اتخاذ قرار سياسي بالتوقف عن التمييز بين مناطق أ وب وج، والتعامل بدل ذلك على

أساس وحدة الأراضي الفلسطينية، والطلب من المؤسسات الدولية ومؤسسات حقوق الإنسان اليسارية الإسرائيلية العاملة في المنطقة ج بالتوقف عن تقديم طلبات أذونات للاحتلال من أجل البناء والتنمية في المنطقة ج، وتعزيز التواصل السكني وعبر المشاريع الاقتصادية والخدمية بين مناطق أ وب وج.

(2) دمج المنطقة ج في المخططات المكانية الفلسطينية باعتبارها المناطق المؤهلة لتحقيق التوسع الفلسطيني سكانياً وزراعياً وصناعياً وكمرافق خدمات وكحداثق ومحميات طبيعية، وتشجيع سكان مناطق أ وب للانتقال إلى المنطقة ج والاستثمار فيها، مما يعيد توزيع السكان وتخفيف الاكتظاظ السكاني الكبير في مناطق أ، التي باتت تنفجر بسكانها، ويعزز من جهة أخرى تنمية المناطق ج وعدم إبقائها نهياً للتوسع الاستيطاني الاستعماري.

(3) تفعيل لجان الدفاع عن الأراضي وبرامج مناهضة التوسع الاستيطاني الاستعماري وبرامج تثبيت الوجود ضد الترحيل والتهجير القسري من أجل توسيع المستوطنات الاستعمارية، وجلب القوى الدولية الداعمة لدعم هذه البرامج على الأرض كما جرى في تجربة الخان الأحمر.

(4) متابعة جرائم المستوطنين المستعمرين في المنطقة ج وتوثيقها وتقديمها أمام القضاء الدولي.

(5) تفعيل أنشطة المقاومة الإبداعية لخلق وقائع على الأرض وحمايتها، مثل إنشاء قرى جديدة وتعزيز البناء بكميات أكبر من قدرة الاحتلال على الهدم، وتعزيز الصمود والبقاء كما فعلت قرية العقبة قرب طوباس.

(6) الانتقال السكاني الكثيف والسريع من مناطق أ وب إلى منطقة ج، وذلك قبل أن يقوم الاحتلال بإجراء الإحصاء السكاني الذي أعلن أنه سيقوم به قريباً من أجل التحديد النهائي لأعداد الفلسطينيين القاطنين في المنطقة.

(7) تطوير برامج تنمية خاصة لمنطقة الغور لحماية وجود مواطنيها الفلسطينيين فيها، وإعفاء مشاريعهم الزراعية والإنتاجية من الضرائب وتسويق منتوجاتهم، وستتطرق الجلسة الاقتصادية إلى المزيد بهذا الشأن.



8) تحريم العمل في المستوطنات الاستعمارية وتوفير بدائل إنتاجية على شكل مشاريع زراعية وحرفية صغيرة في المنطقة ج.

- ما معنى الطلب من الاحتلال تسلم مسؤولياته؟ وكيف يمكن أن يتم ذلك؟ وماذا سترتب عن تسليم أسلحة الأجهزة الأمنية الفلسطينية إلى إسرائيل إن تم؟ وكيف سيتم ضمان الأمن الداخلي والسلم الأهلي الفلسطيني والحيلولة دون نشوء قيادات بديلة في هذه الحالة؟

توصي هذه الورقة بما يلي بشأن هذه الأسئلة:

1) أن تكون أطروحة مطالبة الاحتلال لتولي مسؤولياته موجهة بشكل أساسي للعالم من أجل محاصرة الاحتلال لعدم قيامه بمسؤولياته وفق اتفاقيات جنيف الرابعة، وبالتالي مطالبة المجتمع الدولي بتوفير الحماية للشعب الفلسطيني في ظل قصور الاحتلال عن الحماية.

2) أن تستمر حكومة دولة فلسطين في تولي مسؤولياتها المدنية تجاه مواطنيها، وتوفير سبل الحياة الكريمة لهم. بما يؤدي إلى وقف العمل في المستوطنات الاستعمارية، وكذلك تقليص العمل بالتدريج داخل إسرائيل، مما يساهم في تحقيق الانفكاك عن الاحتلال.

3) مكافحة أي مظاهر للقيادة البديلة وللتساق مع مشاريع الاحتلال من خلف القيادة الشرعية للشعب الفلسطيني.

4) تأمين مقومات الأمن الإنساني للمواطن الفلسطيني عبر تشكيل لجان شعبية لحفظ الأمن، وتشكيل لجان إصلاح وآليات تحكيم مهنية لحل النزاعات والحفاظ على السلم الأهلي.

- كيف يمكن أن يستمر الكفاح من أجل حق العودة؟

توصي هذه الورقة بما يلي:

1) توفير الحياة الكريمة للاجئين الفلسطينيين، لاسيما في مخيمات لبنان من خلال توفير المشاريع الإنتاجية، مما ينهي اعتمادهم على سوق العمل اللبناني المتقلب.

2) توحيد لجان العودة والقيام بحملات منظمة من أجله في كل أماكن تواجد الشعب الفلسطيني.

- ما دور فلسطيني الداخل في مواجهة الضم وتطبيق قرارات التحلل من الاتفاقيات مع الاحتلال؟

توصي هذه الورقة بما يلي:

(1) استمرار كفاح فلسطيني الداخل لإلغاء قانون القومية الذي يتحدث عن أرض إسرائيل بوصفها حقاً حصرياً لشعب إسرائيل ولا مكان لشعب آخر فيه، هذا إضافة لقوانين عنصرية أخرى مثل قانون كامنتس الموجه لتقييد البناء الفلسطيني في الداخل والقدس. والاستمرار بالكفاح بدل ذلك من أجل دولة لكل مواطنيها بديلاً للدولة اليهودية البحتة.

(2) المطالبة والكفاح من أجل حق العودة باعتباره مطلباً من مطالب المواطنة المتساوية لهم في الداخل، حيث تقوم الصهيونية بجلب اليهود من كل أنحاء العالم وتعطيهم مواطنة إسرائيلية، فيما تستنكف عن السماح بعودة أهل البلد الأصليين الذين هجروا منها وإعطائهم المواطنة بعد عودتهم.

(3) مكافحة الضم الزاحف في النقب والجليل، ومحاولة إخراج المسطح السكاني للمثلث من إسرائيل مع إبقاء أراضيهم البالغة 70 بالمئة من أراضي المثلث داخل إسرائيل ولاستعالات اليهود فيها.

الخيارات الفلسطينية عربياً

(1) القيام بحملة فلسطينية منظمة مع الدول العربية من أجل التمسك بالمبادرة العربية للسلام، والقائمة على عدم التطبيع مع إسرائيل إلا بعد أن تنسحب من كل الأراضي العربية المحتلة عام 1967، وتقبل بإقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود الرابع من حزيران عام 1967، وبحل عام لقضية اللاجئين الفلسطينيين وفقاً للقرار الأممي 194.

(2) التوافق مع العرب على مفهوم ورؤية للأمن القومي العربي تقوم على أولوية التهديد الأمني الإسرائيلي للأمن القومي العربي المتجسد بعدوانها على سوريا ولبنان وتهديداتها للعراق، ودعمها لإثيوبيا في موضوع سد النهضة ضد مصر، وتهديداتها للأردن بضم الغور، مما يؤذن بطرد جديد للفلسطينيين نحو الأردن، وتحديها للرعاية الأردنية للأماكن المقدسة في القدس، وغير ذلك من الأمثلة التي يتوجب إعطاء الأولوية لمواجهة التهديد



الإسرائيلي للأمن القومي العربي وحل المشاكل مع إيران والمشاكل البينية بين دول الخليج وغيرها، من أجل التوحيد معاً في مواجهة خطر التوسع الإسرائيلي الداهم الذي يجعل استحواده على فلسطين مدخلاً لتهديد الأمن القومي العربي برمته.

(3) مطالبة الدول العربية التي تقيم علاقات تعاون أمني وتكنولوجي وغير ذلك مع إسرائيل بوقف هذه العلاقات فوراً.

(4) طلب التعاون من العرب من أجل تنظيم حراك منظم وجماعي على مستوى الأمم المتحدة والعالم لمحاصرة السياسات الأميركية الإسرائيلية تجاه القضية الفلسطينية والضغط لوقفها وتغييرها. ويشمل ذلك أيضاً استصدار قرارات من الأمم المتحدة ضد الضم وللتأكيد على الحقوق الفلسطينية في تقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود عام 1967.

(5) التعاون مع مصر لاستخدام اتفاقياتها مع إسرائيل كوسيلة ضغط من أجل وقف الضم الإسرائيلي.

(6) التعاون بشكل خاص مع الأردن لترسيم الحدود بين الأردن ودولة فلسطين رداً على أي إجراءات للضم من قبل إسرائيل، وعدم الاعتراف بأي إجراءات إسرائيلية لإلغاء الحدود بين فلسطين والأردن عبر ضم الغور والتحكم الكامل بحركة المرور عبر الجسور إلى الأردن. على أن يشمل التعاون مع الأردن أيضاً ترتيبات الحفاظ على الأماكن المقدسة في القدس، وقضايا اللاجئين والنازحين وتنظيم الاتفاقيات الأمنية والاقتصادية بين الأردن وفلسطين، وبينهما وبين بقية العالم العربي أيضاً.

(7) تنظيم الدعم العربي لفلسطين من خلال الجامعة العربية، والإسلامي من خلال منظمة التعاون الإسلامي مالياً واقتصادياً ودعم الكفاح التحرري للشعب الفلسطيني.

الخيارات الفلسطينية عالمياً

تشمل هذه الخيارات أوروبا وأميركا ودول بريكس، والأمم المتحدة بشكل خاص.

على المستوى الأوروبي توصي هذه الورقة بما يلي:

(1) توجيه طلب للدول الأوروبية للاعتراف بدولة فلسطين، حيث لا يبقى هذا الاعتراف مقتصرًا على دولتي السويد والفاتيكان.

(2) الطلب من الاتحاد الأوروبي عدم الاكتفاء بالضغط الدبلوماسي وسياسة التمييز (Differentiation) بين إسرائيل والمناطق الفلسطينية المحتلة، والانتقال من موقف منح الحصانة لإسرائيل وعدم معاقبتها على ما تفعل، إلى تطبيق ما نفذته الاتحاد الأوروبي تجاه روسيا من عقوبات، ابتداءً من عام 2014 بسبب ضمها القرم، حيث يشمل ذلك إسرائيل في حال إقدامها على ترسيم الضم الإضافي الجديد لمزيد من الأراضي الفلسطينية، ويمكن للعقوبات الأوروبية أن تشمل كل مجالات التعاون الإسرائيلي الأوروبي ومنها:

- حظر بيع الأسلحة إلى إسرائيل، ووقف برامج الأبحاث العسكرية والأمنية، بما فيها تلك التي تتم في إطار برنامج «أفق 2020» وهو البرنامج الذي سيخضع للتجديد قريباً.
- إعادة النظر في الاتفاقيات الاقتصادية التجارية والسياحية والتكنولوجية وغيرها، واتفاقيات إعطاء إسرائيل أفضليات في الوصول إلى الأسواق الأوروبية وعدم تجديد هذه الاتفاقيات.

(3) حظر دخول المستوطنين المستعمرين ومجرمي الحرب الإسرائيليين إلى أوروبا وتجميد حساباتهم البنكية ومشاريعهم في أوروبا، والانتقال من وضع وسم على منتجات المستوطنات الاستعمارية إلى موقف حظر دخولها إلى الأسواق الأوروبية، وحظر استثمارات الشركات الأوروبية في المستعمرات، وعدم التعامل مع الشركات التي تعمل في هذه المستعمرات ومعاقبتها، ومنها الشركات التي وضعتها لجنة حقوق الإنسان الأممية في لائحة سوداء.

(4) فتح الباب أمام محاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين أمام القضاء الأوروبي، ودعم القضايا التي تقدمها فلسطين لمحكمة الجنايات الدولية ومحكمة العدل الدولية.

(5) دعم التنمية الفلسطينية على الأرض، لاسيما في المنطقة ج وإعادة بناء غزة، وتنمية المجتمعات المحلية في القدس لتعزيز صمودها، والمشاركة على الأرض للحماية ضد الترحيل والتهجير كما جرى في حالة الخان الأحمر.

(6) إعطاء أولوية لاستعادة مركزية القدس السياسية في علاقة الاتحاد الأوروبي بفلسطين، وذلك من خلال الضغط لإعادة فتح المؤسسات الفلسطينية التي أغلقها الاحتلال في القدس، ومواجهة هدم البيوت وسحب الهويات، وحماية الوضع القائم في الأماكن الإسلامية والمسيحية المقدسة في المدينة، وعقد لقاءات مع القيادات الرسمية الفلسطينية فيها.



(7) تفعيل دور وأنشطة البرلمانات ولجان التضامن الداعمة لفلسطين في أوروبا.

(8) الضغط على حكومات الدول الأوروبية التي تقبل ممارسات إسرائيل كهنغاريا، أو تتخذ موقفاً مائئاً منها كالنمسا، وتلك التي تقيم علاقات منفعية مع إسرائيل، مع غض النظر نسبياً عن الاحتلال كاليونان وقبرص.

(9) مكافحة بعض الاتجاهات الأفنجليكانية المتنامية في أوروبا، والتي باتت توصم الكفاح الفلسطيني بالالاسامية، وإعادة النظر بقرارات بعض البرلمانات الأوروبية التي تعتبر الدعوة لمقاطعة إسرائيل دعوة لا سامية.

(10) العمل لتطوير آليات مع أوروبا للضغط على الإدارة الأميركية، وكذلك لتطبيق قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن وإيجاد آليات لذلك، مثل القرار 2334 الذي يرفض الاستيطان الاستعماري فوق أراضي فلسطين.

(11) تطوير ورقة الخيارات للتعامل مع الضم، التي قرر الاتحاد الأوروبي العمل عليها، وعدم تأجيل إعدادها إلى مرحلة ما بعد ترسيم الضم الإضافي.

(12) الاستمرار في دعم حكومة فلسطين لتقديم خدماتها لشعبها، وعدم محاولة التذرع بأن هذه سلطة خلقت لتحقيق السلام مع إسرائيل، وأنه إذ لم يتحقق ذلك السلام، فيجب وقف الدعم لها كما طرح بعض الأوساط الأوروبية، حيث ترى بعض تلك الأوساط أيضاً أنه إذا ما تم ترسيم الضم فليس لأوروبا أن تكافح ضده، بل عليها والحالة هذه دعوة الفلسطينيين للانخراط في إطار دولة واحدة مع إسرائيل دون توقف الاستيطان الاستعماري وبما يلغي بالتالي حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير.

مع الصين وروسيا والهند والبرازيل (دول بريكس المضاف إليها جنوب إفريقيا الدولة الصديقة لفلسطين)، يمكن إعادة التوصيات المطروحة أعلاه بشأن أوروبا بلغة أخرى، والتوصية الإضافية للصين هنا هي تفعيل مجموعة الـ 77 والصين، وذلك وفق الدراسات التي وردت في العدد 277 من مجلة شؤون فلسطينية، خريف 2019 ومطالبة الصين بمراجعة شرائها لشركات إسرائيلية تستثمر في المستوطنات الاستعمارية كشركة تنوفا. أما روسيا فربما ليس من المحتمل أن تتخلى عن علاقاتها المصلحية مع إسرائيل وتوافقاتها معها بشأن سوريا، ولكن لروسيا أهمية إضافية توصي الدراسة باستخدامها مع عدم التعويل عليها كثيراً، هي كون روسيا عضواً في اللجنة الرباعية الدولية للسلام في الشرق الأوسط، وبالتالي يمكن أن تدعو لتفعيل الرباعية عبر موقف متوازن أكثر يأخذ مطالب الشعب الفلسطيني

بعين الاعتبار. كما أن روسيا يمكن أن تدعو إلى مفاوضات بين الطرفين على أراضيها كطرح اعتراضى منها على السياسة الأميركية وصفقة القرن، وكونه موقفاً اعتراضياً فإنه يمكن توظيفه فلسطينياً لكسب الدعم الدبلوماسي لا أكثر، حيث لن تنطلق المفاوضات نظراً لإصرار إسرائيل وأميركا أن تتم تحت مظلة صفقة القرن المرفوضة فلسطينياً. وتشارك روسيا والصين في مجموعات الثاني والعشرين الكبار، ويمكن التنسيق معهما لطرح قضايا فلسطين في هذه المحافل، وكذلك على مستوى منظمات الأمم المتحدة ومنظمة شنغهاي، وللتأثير على سياسات الهند والبرازيل من خلال مجموعة بريكس التي يشاركان بها.

وعلى صعيد الأمم المتحدة توصي الدراسة بما يلي:

(1) تشكيل إطار أصدقاء دولة فلسطين من 141 دولة التي اعترفت بفلسطين ليعمل وفق خطة مبرمجة تشمل العمل لإقناع الدول المتبقية، وعلى رأسها الدول الأوروبية للاعتراف بفلسطين، والعمل للمزيد من القرارات الداعمة لفلسطين في الأمم المتحدة، ولاستخدام كل الوسائل السياسية والاقتصادية وغيرها للضغط على إسرائيل، ويشمل ذلك التعاون مع منظمات التعاون الإسلامي، والتعاون الإفريقي، ودول عدم الانحياز، وغيرها من الكتل الدولية الداعمة لفلسطين تاريخياً.

(2) طلب الحماية الدولية لدولة فلسطين تحت الاحتلال من الدول الراعية لاتفاقيات جنيف الرابعة.

(3) إيجاد آليات لتفعيل قرار مجلس الأمن 2334.

(4) انتساب فلسطين للمزيد من المنظمات الدولية.

(5) التوجه بقضايا إضافية ضد جرائم الاحتلال للمحاكم الدولية.

(6) إعادة طرح مشروع قرار على الجمعية العامة للأمم المتحدة لاعتبار الصهيونية حركة عنصرية.

على صعيد الولايات المتحدة، توصي الدراسة بتنشيط التحرك الفلسطيني وبمساعدة الجاليات العربية والفلسطينية في أميركا للتحرك من أجل إحداث تغيير في السياسة الأميركية، وذلك بالتعاون مع المنظمات الشبابية وحركات التضامن من الأميركيين الأفارقة واللاتينيين ومن بعض نواب الحزب الديمقراطي والحركات اليهودية التقدمية ومراكز البحث والضغط وصنع القرار، على أن يتخذ التحرك الاتجاهات التالية:



- (1) التأثير في الانتخابات المحلية في كل مدينة وولاية، وفي الانتخابات لأعضاء الكونغرس، حيث يتم دعم المرشحين الأقرب لدعم الحقوق الفلسطينية.
- (2) التأثير على أعضاء الحزب الديمقراطي، وكذلك إقناع أعضاء من الحزب الجمهوري بعدالة القضية الفلسطينية واتخاذ مواقف متوازنة تجاهها.
- (3) التصويت للمرشح الأقرب في الانتخابات الرئاسية الأميركية.
- (4) القيام بحملة واسعة من أجل إعادة النظر في الدعم الأميركي لإسرائيل، لاسيما الدعم العسكري.
- (5) القيام بحملة لمواجهة التيارات الأفنجليكانية المساندة لليمين الإسرائيلي المتطرف (سالم، 2020).

خاتمة

جاءت الأفكار السياسية التي تضمنتها هذه الورقة لتقترح توصيات لكيفية تحقيق الانتصار على إجراءات الضم الإسرائيلية الجارية منذ عام 1967 والتي اتخذت شكل الضم للقدس الشرقية وفق القانون الإسرائيلي، وشكل الضم الواقعي أو الزاحف دون ترسيم قانوني لأجزاء واسعة أخرى من الضفة الفلسطينية إلى إسرائيل. ولهذا لم تضع الورقة خطة تكتيكية شاملة لمواجهة وإفشال القرارات المحتملة لترسيم ضم حوالي 30 بالمئة من أراضي الضفة الفلسطينية إلى إسرائيل، حيث وضعت القيادة الفلسطينية هذه الخطة، وهي تتابع تنفيذها بدأب يوماً بعد يوم. مع العمل الذي سيسفر عنه نجاح جهود القيادة أو فشلها في منع الترسيم الجديد للضم الإضافي، في ضوء العوامل الإقليمية والدولية المواتية والمجافية، يكون من المهم أن يواكبه ويليه عمل مكثف من الكل الفلسطيني من أجل الانتصار على الضم الأشمل الذي بدأ منذ عام 1967. تطرق أعلاه إلى الجانب السياسي من هذا العمل، والذي يحتاج لأن تترافق معه عناصر كفاح أخرى قانونية واقتصادية وتنموية وميدانية ومعرفية وإعلامية لتحقيق الانتصار ودحر الاحتلال.

المراجع

- حلبي، أسامة (2000). بلدية القدس العربية. القدس: الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية (باسيا).
- حنيطي، أحمد (2016). السياسة الإسرائيلية تجاه الأغوار وآفاقها. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- غانم، هنيدة وآخرون (2018). إسرائيل والأبارتهايد: دراسة مقارنة. رام الله: مركز مدار.
- مجلة شؤون فلسطينية (2019). عدد 277، والعدد المزدوج 278 - 279.
- هاندل، آريئيل (2012). «تأريخ زمني لنظام الاحتلال». في. حنفي، ساري وآخرون. سلطة الإقصاء الشامل: تشريح الحكم الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

English Resources

- Lustick, Ian (March, 2019). « The Red Thread Israel's Demographic Problem». Middle East Policy Journal
- Pipes, Daniel (2016 – 2017). Articles about the full victory of Israel. www.meforum.org
- Salem, Walid (2018). « Jerusalemites and the Issue of Citizenship in the Context of Settler Colonialism». The Holy Land and Palestine Studies Journal. Vol. 17, no. 1.
- The White House (2020) Peace for Prosperity Plan. www.whitehouse.gov
- The Jerusalem 5800 Plan. Downloads.jerusalem5800.com



دليل الإجراءات القانونية والقضائية لمحاكمة مرتكبي الجرائم من الإسرائيليين وغيرهم ضد الفلسطينيين والعرب

أسعريونس

الوكيل المساعد للشؤون القانونية والمهنية

- أولاً - أنواع الجرائم الإسرائيلية المرتكبة بحق الفلسطينيين والعرب.**
- 1 - الجرائم التي تدخل في اختصاص نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية المعتمد في روما في 17 تموز/ يوليو 1998م،
 - 2 - الجرائم المنصوص عليها في لائحة لاهاي لسنة 1907م.
 - 3 - الجرائم المنصوص عليها في اتفاقيات جنيف الأربع المؤرخة في 12 آب/ أغسطس 1949م.

ثانياً - وسائل التقاضي:

1 - محكمة العدل الدولية:

المادة التاسعة والسابعة من اتفاقية منع إبادة الجنس البشري لعام 1948م:

«تعرض على محكمة العدل الدولية، بناءً على طلب أي من الأطراف المتنازعة، النزاعات التي تنشأ بين الأطراف المتعاقدة بشأن تفسير أو تطبيق أو تنفيذ هذه الاتفاقية، بما في ذلك النزاعات المتصلة بمسؤولية دولة ما عن إبادة جماعية أو عن أي من الأفعال الأخرى المذكورة في المادة الثالثة».

لا تعتبر الإبادة الجماعية والأفعال الأخرى المذكورة في المادة الثالثة جرائم سياسية على صعيد تسليم المجرمين، وتتعهد الأطراف المتعاقدة في مثل هذه الحالات بتلبية طلب التسليم وفقاً لقوانينها ومعاهداتها نافذة المفعول.

2 - المحكمة الجنائية الدولية:

يقتصر اختصاص المحكمة على أشد الجرائم خطورة موضع اهتمام المجتمع الدولي بأسره، وللمحكمة بموجب هذا النظام الأساسي اختصاص النظر في الجرائم التالية:

1 - جريمة الإبادة الجماعية.

2 - الجرائم ضد الإنسانية.

3 - جرائم الحرب.

4 - جريمة العدوان.

3 - الآليات الدولية التعاقدية وغير التعاقدية لحماية حقوق الإنسان:

الآليات التعاقدية:

• هي الآليات الناتجة عن توقيع اتفاقيات ومعاهدات دولية قامت بها الأمم المتحدة لضمان امتثال هذه الدول والالتزام بهذه القوانين، توجد عشر هيئات معاهدات حقوق إنسان ترصد تنفيذ المعاهدات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان وهي:

• اللجنة المعنية بحقوق الإنسان.

• لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

• لجنة القضاء على التمييز العنصري.

• لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة.

• لجنة مناهضة التعذيب.

• اللجنة الفرعية لمنع التعذيب.

• لجنة حقوق الطفل.

• اللجنة المعنية بالعمال المهاجرين.



• اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

• اللجنة المعنية بالاختفاء القسري.

الآليات غير التعاقدية:

• الهيئات القائمة على ميثاق الأمم المتحدة، وهي خاصة بمجلس حقوق الإنسان، حيث أصدرت الأمم المتحدة قرارًا بتشكيل مجلس خاص بحقوق الإنسان بديلاً عن لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، حيث يقوم هذا المجلس بمعالجة الانتهاكات الجسيمة والمنهجية وتقديم توصياته بخصوصها، كما أنه مسؤول عن تعزيز الاحترام العالمي لحماية حقوق الإنسان والحريات للجميع دون أي تمييز وهي:

• مجلس حقوق الإنسان.

• الاستعراض الدوري الشامل.

• الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان

الآليات الإقليمية التعاقدية لحقوق الإنسان:

• المحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان وهي تتبع منظمة الدول الأمريكية.

• المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان منبثقة عن اتفاقية حماية حقوق الإنسان في نطاق مجلس أوروبا.

• محكمة العدل الأوروبية ومركزها لوكسمبورغ، هي أعلى محكمة تتبع الاتحاد الأوروبي.

• المحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب تتبع الاتحاد الإفريقي ومقرها في تنزانيا.

4 - المحاكم الوطنية الأجنبية (مبدأ الاختصاص القضائي العالمي).

من حق كل دولة محاكمة مرتكبي الجرائم التي نصت عليها الاتفاقيات الدولية أو القانون الدولي العرفي ومعاقبتهم عليها، والتي تتمثل أساساً في جرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية.

أ - في الدول التي تقبل فيها الدعاوى:

ب - المطالبة بتسليم مجرمي حرب إسرائيليين أثناء زيارتهم.

- محاكم الدول الأطراف في اتفاقيات جنيف الأربع (تنص المادة الأولى على أن تتعهد الأطراف السامية بأن تحترم هذه الاتفاقية وتكفل احترامها في جميع الأحوال).

5 - المحاكم الوطنية العربية:

أ - المحاكم المصرية والأردنية والسورية واللبنانية، رفع دعاوى جرائم حرب والجرائم ضد الإنسانية.

ب - أي محاكم عربية بالنسبة لدعاوى الفلسطينيين وغيرهم من المتضررين من الجرائم المذكورة (عنصر المصلحة).

6 - المحاكم الوطنية الفلسطينية:

رفع دعاوى ضد المتورطين في هذه الجرائم من المحتلين أمام القضاء الفلسطيني لمحاكمتهم بصورة غيائية، باعتبار أن جرائمهم ترتكب في فلسطين وتخضع لقواعد الاختصاص الجنائي الفلسطيني طبقاً للقوانين الجنائية سارية المفعول في فلسطين.

1 - محاكمة الشركات الإسرائيلية والدولية العاملة في المستوطنات.

2 - محاكمة الأشخاص مزدوجي الجنسية المقيمين بالمستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة.

3 - احتجاج جثامين الشهداء في الثلاثيات ومقابر الأرقام والمطالبة بالتعويض عن الضرر المعنوي.

4 - محاكمة المستوطنين أمام المحاكم الفلسطينية.

7 - المحاكم الإسرائيلية:

1 - مسؤولية إسرائيل عن إصدار التشريعات التي تفرض العقوبات على مرتكبي الجرائم المنصوص عنها في اتفاقات جنيف لعام 1949م، وتقديمهم للمحاكمة، وتسليمهم إلى طرف متعاقد آخر لمحاكمتهم (المادتان 146، 147 من اتفاقية جنيف الرابعة).

8 - المحكمة الدائمة للشعوب (إيطاليا):

1 - هي محكمة رأي دولية مستقلة عن الدول، تنظر علنية وبصفة متناقضة في حالات انتهاكات حقوق الإنسان والشعوب محل الشكاوى التي تقدم من طرف الضحايا (أو الشخصيات الطبيعية أو المعنوية الذين يساندونهم).



2 - أنشئت في جوان 1979 في بولونيا (إيطاليا) من طرف حقوقيين، أدباء، ومثقفين آخرين.

رابعاً: الفريق القانوني لرصد وتوثيق الانتهاكات:

1 - لكي يكون ملف الدعوى مقنعاً، من المفروض أن يتضمن تدوين الانتهاك، بالإضافة إلى إثبات هوية الضحية، توثيقاً مدعوماً بتفاصيل تشمل:

- 1 - إفادات بموضوع الانتهاك الذي تعرض له الضحية.
 - 2 - المرجعية القانونية الدولية والوطنية التي تنص على الحق الذي أهدره ذلك الانتهاك.
 - 3 - إفادات بهوية فاعل الانتهاك أو فاعليه، وبأماكن تواجدهم وعناوينهم إن أمكن ذلك.
 - 4 - إفادات شهود عيان آخرين لتأكد الموضوع.
 - 5 - صور للموقع وللأشخاص (في حالات القتل، مثلاً) إن أمكن ذلك.
 - 6 - التقارير أو الشواهد الطبية أو أية وثيقة أخرى ذات صلة بالموضوع.
 - 7 - المسار الذي اتخذته مجرى الدعوى القضائية الوطنية إذا كانت قد رفعت فعلاً.
- 2 - يشكل في إطار وزارة العدل الفريق القانوني لرصد وتوثيق الانتهاكات بالتعاون والشرابة مع التجمع الوطني للمستقلين ومع مؤسسات المجتمع المدني تشرف على:
- أ - إعداد الملفات.

يتولى إعداد كل ملف لجنة فرعية عربية (مصرية - أردنية - لبنانية - سورية - فلسطين) تجمع فيها كل الوثائق والشهادات الحية.

ب - إعداد الدعاوى القضائية.

تتولى الهيئة القانونية إعداد الدعاوى القضائية ووضعها في الشكل القانوني وبيان تكييفها وإسنادها في القانون الدولي والقانون المحلي.

ج - إقامة الدعاوى أمام المحكمة الوطنية الفلسطينية والمحاكم العربية والمحكمة العليا الإسرائيلية.

تكلف الهيئة القانونية عددًا من المحامين لرفع الدعاوى والمرافعة أمام المحاكم العربية والإسرائيلية، كل فيما يخصه استنادًا إلى الملفات المشار إليها.

د - إقامة دعاوى أمام المحاكم الإقليمية الأميركية والأوروبية والأفريقية.

الاستعانة بمحامين من هذه الدول لرفع الدعاوى والمرافعة.

هـ - محاولة إقامة محكمة جنائية دولية خاصة.

مطالبة حكومات الدول العربية بمحاولة إقامة هذه المحكمة.

و - رفع دعوى أمام محكمة العدل الدولية.

بشأن النزاع على تنفيذ اتفاقية منع إبادة الجنس

الشكاوى والبلاغات إلى لجان الأمم المتحدة.

خامسًا - العيادة القانونية الميدانية:

يشكل في إطار وزارة العدل عيادة قانونية بالتعاون والشرابة مع التجمع الوطني وتكون مهامها في:

1 - نشر الثقافة القانونية في المجتمع وتقديم الخدمات والاستشارات القانونية المجانية للفئات الفقيرة والمحتاجة منه، وذلك للوصول لنظام قانوني أفضل.

2 - تقديم الدعم القانوني المجاني إلى المجتمع المحلي، توجيه كل الإمكانيات والطاقات من أجل الدفاع عن حقوق الفئات المهمشة وغير القادرة على الوصول لقطاع العدالة الفلسطينية، من خلال توعيتهم بحقوقهم، والعمل مع الشركاء للدفاع عنهم وتوثيق الانتهاكات بحقوقهم.

3 - إنشاء موقع إلكتروني على شبكة الانترنت مخصص لملاحقة المتهمين الإسرائيليين بارتكاب جرائم ضد الشعب الفلسطيني ومتابعة تحركاتهم ونشر صورهم وأسمائهم والمطالبة بالقبض عليهم أينما تواجدوا.

4 - إعداد مشروع قانون وطني لملاحقة المسؤولين الإسرائيليين عن جرائمهم بحق الشعب الفلسطيني.



ورقة موقف إعلامية لموضوع الضم الإسرائيلي لمنطقة الأغوار والمستوطنات في الضفة

وليد صائب نصار

رئيس تحرير شبكة أجيال
وأستاذ إعلام غير مقيم في جامعة بيرزيت

المعنى المبسّط للضم الإسرائيلي للأغوار وفرض السيادة على المستوطنات في الضفة، هو ما جعل الدولة الفلسطينية محاطة بإسرائيل من كل النواحي ونزعها عن محيطها العربي، وما يتبع ذلك من تهجير قسري أو نقل للسكان على المدى البعيد. وبالتالي، لا حدود جوية ولا برية مع أي دولة بالعالم، والبحر تسيطر عليه إسرائيل أصلاً، ما يستدعي بالتالي جعل أي كيان فلسطيني، غير قابل للتواصل الجغرافي، وبلغة أخرى غير قابل للحياة والاستمرار.

لذا من الضروري فهم أبعاد هذه العملية العسكرية الاحتلالية وصياغة موقف وطني إعلامي جامع من ثلاث زوايا محورية طويلة المدى.

1- تغطية الموقف السياسي الفلسطيني:

أكثر ما يضعف هذه التغطية، هو الانقسام الفلسطيني الداخلي، ولكن على وسائل الإعلام تجاهل موضوع الانقسام في تعاطيها مع موضوع الضم، الأمر الذي يكسب الإرادة السياسية الفلسطينية صلاباً ومتانة، ويعطيها زخماً سينعكس إيجاباً على إسقاطات هذا الموقف السياسي على الموقفين الشعبي والدولي، وخصوصاً أن هناك ما يمكن وصفه بالاتفاق غير المعلن، بتخلي حماس عن موضوع الاتصالات الدولية، وعدم منافسة منظمة

التحرير فيها، لعدة اعتبارات داخلية وخارجية، أبرزها مسألة الاعتراف بمنظمة التحرير دولياً.

الإشاعة

- على المسؤولين الرسميين: محاربتها على صغرها أو كبرها (مش عيب)، وإبلاغ وسائل الإعلام الوطنية بالرواية المفنّدة للإشاعة قبل نفي الخبر عبر أي وسيلة دولية.
- على الصحفي: التحقق من مصدر المعلومة وعدم المساهمة مجاناً بنشر إشاعة قد يكون لها أثر سلبي على الجبهة الداخلية خصوصاً.

2- الموقف الشعبي (أنسنة الموضوع المتعلق بالسكان الفلسطينيين)

إن موضوع ضم الأغوار يجب أن يتحول إعلامياً إلى أبعاد أكثر أنسنة من الماضي، وذلك بربط الملف السياسي والاقتصادي بالإنسان الفلسطيني، وهو المتضرر الحقيقي من موضوع الضم، سواء بسد أفق قيام دولة بمعابر وحدود مستقلة وثروات طبيعية، أو من خلال عمليات حد الحركة والتنقل وفصل المناطق. لذا من الواجب عدم التعامل مع المواطنين الساكنين في الأغوار على أنهم المتضرر الوحيد من عملية الضم، بل يجب التركيز على السكان الفلسطينيين في كل مناطق التماس مع الاحتلال، سواء في الأغوار أو مناطق الجدار أو المستوطنات، ورفع منسوب التغطيات المتعلقة بالإنسان الفلسطيني في تلك المناطق مجتمعة، والإنسان الفلسطيني بشكل عام في كل مناطق تواجده.

3- الموقف الدولي (رسمياً أو شعبياً)

إن مخالفة الضم للقانون الدولي ليست مخالفة سياسية بسيطة، بل تعارض واضح مع قاعدة أن القانون الدولي لا يسمح بضم أراضٍ استولى عليها الطرف المعادي بالحرب، وأن قانون الضم وفرض السيادة الإسرائيلية يعني فرض الملكية القسرية على منطقة ما بالقوة، وهذه اللغة يفهمها العالم جيداً، سواء على الصعيد الرسمي المرتبط بالسفارات الفلسطينية أو على الصعيد الشعبي المرتبط بالجاليات الفلسطينية في تلك الدول. وهناك نماذج تاريخية كثيرة يمكن ربطها إعلامياً بموضوع الضم لإعطاء التغطية للشواهد التي يمكن أن يكون لها أثر على الرأي العام العالمي، علماً أن أي عملية ضم عسكرية، يجب أن ترتبط باعتراف دولي، لذا فموضوع الاعتراف بالأمر الواقع غير وارد إذا ما كانت هناك أحداث مناوئة دولياً لعملية الضم، تترجم على شكل رسائل إعلامية يبثها الفلسطينيون ويركزون عليها.



الانفكاك الإعلامي عن وسائل الإعلام الإسرائيلية:

1 - من خلال عدم إعطاء الأفضلية في التصريحات لوسائل الإعلام الفلسطينية، ووقف تنسيق اللقاءات مع الإعلام العبري وتركه يأخذ التصريحات إما من الإعلام الفلسطيني أو الدولي.

2 - بناء جهاز إعلامي (فلسطيني) ناطق بعدة لغات أجنبية أهمها:

1 - الإنكليزية 2- الفرنسية 3- (العبرية)

المواقف الإعلامية أعلاه سيكون لها وزن أكبر إذا ما تحققت الشروط التالية:

1 - التغطية الخبرية المستمرة وطويلة الأجل (سياسة النفس الطويل والمؤدج)

2 - تزويد الجمهور بمعلومات حقيقية من خلال المسؤولين الفلسطينيين المتابعين لموضوع الضم.

3 - رفع نسبة التوعية بالمصطلحات المرتبطة بالموضوع ومنها (ضم، فرض سيادة، هيمنة، ضم كلي، ضم جزئي، خطة القرن.. الخ) وانعكاسها على الحياة اليومية.

للتشر في مجلة المقدسية

تُغطي المجلة الموضوعات والقضايا الخاصة بمدينة القدس في كافة المجالات الروحية والفكرية والحضارية والعمرانية والسياسية والثقافية إلى جانب المخططات والسياسات الإسرائيلية التي تستهدف القدس استيطاناً وتهويداً.

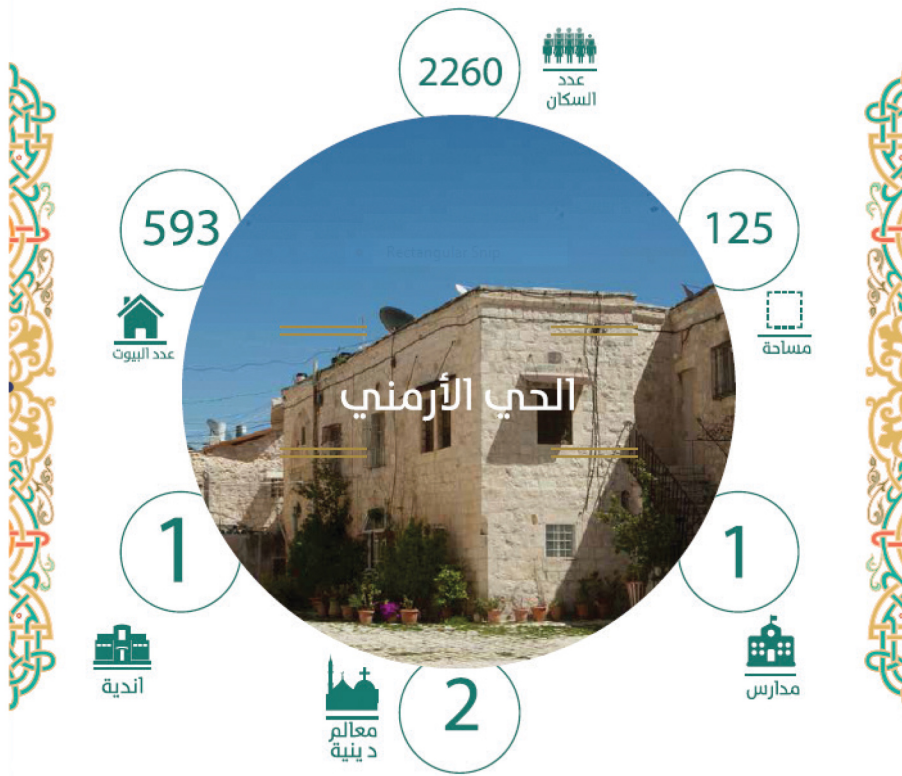
وترحب المجلة بمساهمات المفكرين والمثقفين والباحثين في مختلف أبوابها وفي الحدود المتعارف عليها سواء كانت تهتم بقضايا القدس والانتهاكات الإسرائيلية ومخططات التهويد فيها أو مقالات وتقارير عن الندوات والمؤتمرات أو عروض لكتب خاصة بمدينة القدس، وأي مساهمات أدبية تُعزز جسور التواصل بين الإنسان العربي والمدينة المقدسة.

كما تُرحب المجلة بتلقي أي مادة لإعادة النشر حسب تقييم هيئة التحرير وتقدير أهمية إعادة النشر إلا إذا كانت دراسات وبحوث يُراد تحكيمها حيث تتحمل المجلة كلفة التحكيم ونشر الأبحاث في قسم الدراسات والبحوث المخصص للدراسات العلمية المحكمة وفق المعايير المعتمدة عامة بما في ذلك في مجلة العلوم القانونية والسياسية الصادرة عن كلية الحقوق بجامعة القدس، وخاصة أن يكون موثقاً ويشمل الإشارات المرجعية: اسم المؤلف، عنوان الكتاب، دار النشر، مكان وسنة النشر، رقم الصفحة.

كذلك أن تكون الدراسة أو البحث مطبوعة على الكمبيوتر بما لا يزيد عن 30 صفحة، ومرفق بها السيرة الذاتية للكاتب، وتُرسَل إلى المجلة عن طريق البريد الإلكتروني.

تلتزم المجلة بتقييم المشاركة، وإعلام الباحث بنتيجة التقييم خلال شهرين من تاريخ استلامها، والمشاركات التي تعتذر المجلة عن نشرها لا تُرد إلى الكاتب.

لإرسال الأبحاث والدراسات عبر الإيميل: maqdisi@alquds.edu



(من إعداد فريق تنفيذ مبادرة كتاب حوارى القدس)

فريق تنفيذ مبادرة «كتاب حوارى القدس»

تَبَعَتْ فكرة مبادرة «كتاب حوارى القدس» من خلال الحاجة الكبيرة للمعلومات والأرقام حول البلدة القديمة من القدس وحاراتها؛ فمن خلال غمّلنا في البلدة القديمة مع العديد من مؤسسات العمل المجتمعي والمؤسسات الدولية التي دائماً ما تبحث عن المعلومات داخل البلدة القديمة من القدس، وغالباً ما يتم التوجه لجمعية برج اللقلق المجتمعي كمؤسسة قاعدية تعمل داخل البلدة القديمة لمعرفة عدد السكان والمنازل والمواقع وغيرها من التفاصيل، ومن هنا بُعِثَ رؤيتنا للعمل بالشراكة مع فريق من الشباب المقدسي المبادر بالإضافة لعدد من الباحثين والفنيين المختصين لإصدار كتابا يساهم في إيصال المعلومات والأرقام بأسلوب وطريقة سهلة وسليسة للمؤسسات والقارئ. وقد تكون الطاقم من الفريق التالي:

التدقيق العام للمادة التاريخية والبحثية:
أ. خليل التفكجي

التدقيق اللغوي:
شعيرة مصطفى بدران

الإشراف العام:
منتصر اكدك

جَمْعُ البيانات والمعلومات البحثية:
محمد القرار
لطيفة عبد اللطيف

التصوير:
مصطفى الخاروف

التصميم:

Select Advertising & media production



لبنان 10000 ليرة | الأردن: 4 دينار | سوريا: 200 ليرة | مصر: 20 جنيه | تونس: 3 دينار | المغرب: 40 درهم | مسقط: 2 ريال
السعودية: 20 ريال | البحرين: 3 دينار | الكويت: 3 دينار | قطر: 20 ريال | الإمارات: 20 درهم